

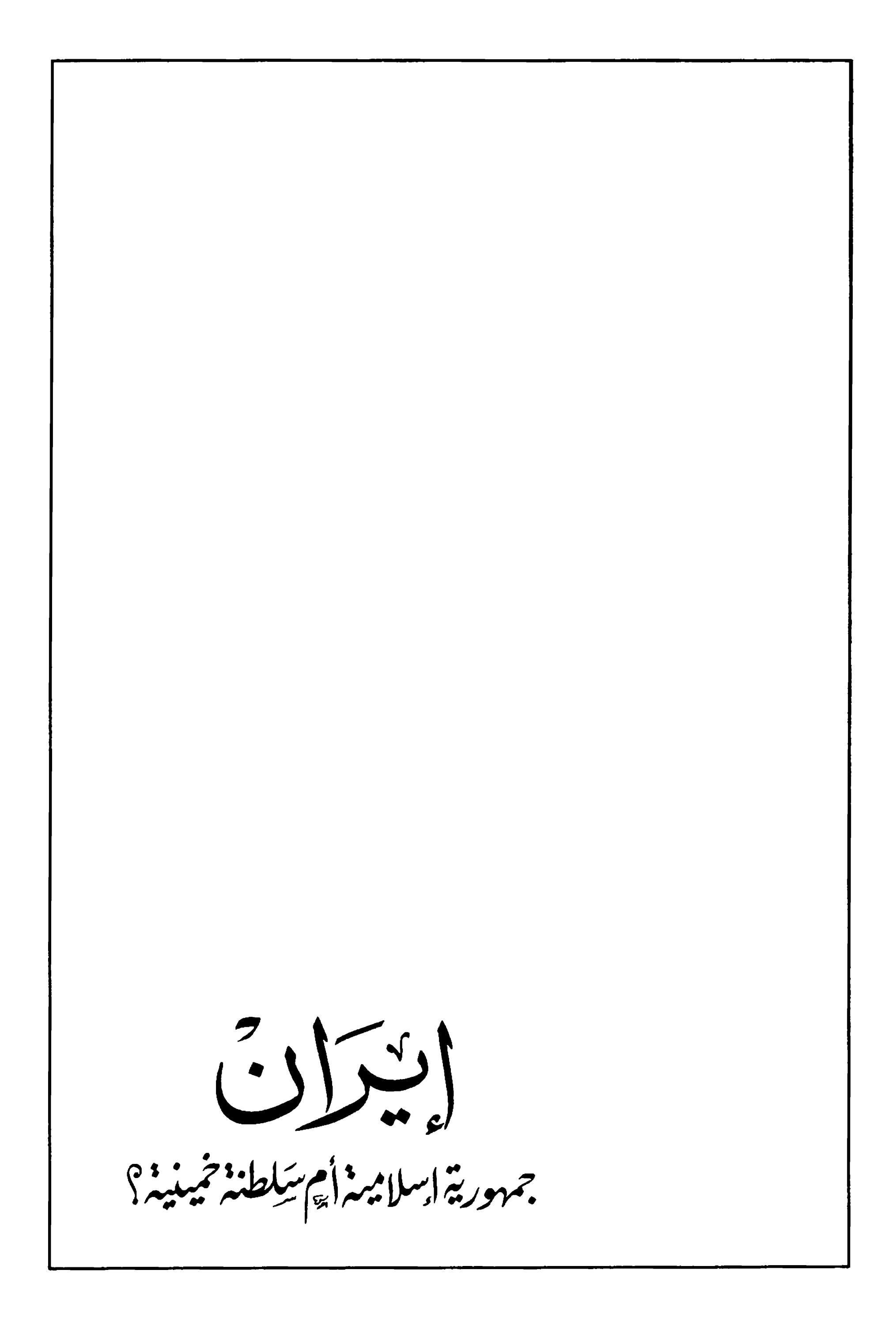
مكتبة الأسرة ٢٠١٠

سلسلة العلوم الاجتماعية

إيران

جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟

د. محمد السعيد عبد المؤمن   د. مصطفى اللباد
محمد عباس ناجي   د. وحيد عبد المجيد
د. مدحت أحمد حماد


إيران
جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟



مكتبة الأسرة ٢٠١٠

برعاية السيدة

سوزان مبارك

المشرف العام

د. محمد صابر عرب

الجهات المشاركة

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقافة

وزارة الإعلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

المجلس القومي للشباب

وزارة التنمية الاقتصادية

تصميم الغلاف

د. مدحت متولى

الإشراف الفني

ماجدة عبد العليم

على أبو الخير

صبرى عبد الواحد

التنفيذ

الهيئة المصرية العامة للكتاب

إيران

جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟

د. محمد السعيد عبد المؤمن   د. مصطفى اللباد
محمد عباس ناجي   د. وحيد عبد المجيد
د. مدحت أحمد حماد



إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟

لوحة الغلاف من أعمال : فنان إيرانى

عبدالمؤمن ، محمد السعيد .

إيران جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟/

محمد السعيد عبدالمؤمن .. [وآخ]. ـ القاهرة:

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٠.

٢٠٨ ص ؛ ٢٤ سم .

تدمك: ٥ - ٣٥٤ - ٤٢١ - ٩٧٧ - ٩٧٨.

١ ـ إيران - تاريخ - العصر الحديث - آية الله الخمينى .

أ - عبدالمؤمن، محمد السعيد (مؤلف مشارك).

رقم الإيداع بدار الكتب ٨٨١٩ / ٢٠١٠

I.S.B.N 978-977-421-354-5

ديوى ٩٥٥,٠٨

توطئـة

مثل كل الأحلام الكبرى التى بزغت منها مشاريع عملاقة أدت إلى تطور مجتمعاتها، ولهذا أرسى **مهرجان القراءة للجميع** جذوره الراسخة فى الأرض المصرية منذ عشرين عامًا.. لقد انطلق أهم مشروع ثقافى فى العالم العربى عام ١٩٩٠ تحقيقًا لحلم السيدة الفاضلة **سوزان مبارك** راعية المهرجان، وصاحبة فكرته والتى دشنته آنذاك بافتتاح عشرات المكتبات فى جميع ربوع الوطن، وأطلقته فى سماء الواقع برؤية واضحة ومحددة تستند على الإيمان بأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر، وإعلاء المُثل العليا، وقيم العمل والإنجاز، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، بهدف أن تُكوِّن ثقافة المجتمع بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، لذا فإن وسيلة المعرفة الخالدة ستظل هى الكتاب الذى يسهم فى إرساء دعائم التنمية، وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

لقد اتسعت روافد الحملة القومية **للقراءة للجميع** طوال الأعوام العشرين الماضية، وأصبحت تشكل فى مجملها دعوة حضارية للبناء الروحى والفكرى والوجدانى للإنسان المصرى نابعة من الإيمان العميق بأن الثقافة هى بكل المقاييس أفضل استثمار لبناء مجتمع المستقبل، وهى الجسر الرئيسى للشباب للحاق بركب الحضارة المعاصرة، بل تكاد تكون هى الوسيلة الوحيدة لنشر قيم العلم والتسامح والديمقراطية والسلام الاجتماعى والتطور الحضارى، وترسيخ قيم المواطنة وقيمة دور المرأة، وتعزيز قيمة التجدد الثقافى والتفكير النقدى

والحوار ومعرفة الآخر والتبادل والتواصل المجتمعى والدولى، وأيضًا إبراز تواصل الإبداع المصرى من خلال نشر الآثار الأدبية لـ «مختلف أجيال المبدعين».

ومنذ العام الرابع لمهرجان **القراءة للجميع**؛ أصبحت **مكتبة الأسرة** من أهم روافده، وقدمت طوال ستة عشر عامًا دون توقف ملايين النسخ بأسعار رمزية لإبداعات عظيمة لشباب المبدعين وكبار الكتاب الذين أثروا المشروع فكريًا وثقافيًا وعلميًا ودينيًا وتراثيًا وأدبيًا، كما قدمت الموسوعات الكبرى التى تُعتبر أعمدة هذه المكتبة، والتى شكلت مسيرة فكر النهضة فبعثت فى نفوس الشباب من جديد الإحساس بالفخر بما قدمته أمتهم من كنوز إبداعية ومعرفية وفكرية للبشرية، وأقامت جسرًا يصل بين ماضيهم وحاضرهم، ويصل بين حاضرهم ومستقبلهم، كما بعثت فيهم روح الانتماء القوى لهويتهم المصرية والعربية، ولما لا وقد أطلت عليهم مكتبة باذخة الثراء تتكئ على مؤلفات حضارة مصرية قديمة ما زالت قادرة على إدهاش العالم حتى هذه اللحظة بما احتوته من تقدم فنى وفكرى وعلمى وفلسفى وأدبى شكَّل فجر «ضمير الإنسانية» وحضارة إسلامية أنارت ظلمات أفلاك البشرية لحقب طويلة من الزمان، ووضع أعلامها بعض أعمدة الحضارة المعاصرة فى مجالات الطب والفلك والرياضيات والآداب!.

لهذا كله ستواصل **مكتبة الأسرة** هذا العام نشر رسالتها بالسعى قدمًا نحو تطوير أدائها، وتحقيق حلمها الأكبر بتكوين ثقافة المجتمع كله بأيسر السبل، والتأكد من اطلاعه على جميع ما أنتجته عبقرية الأمم ممثلة فى تراثها الأدبى والعلمى والفكرى المستنير.

مكتبة الأسرة

٢٠١٠

المحتويات

تقديم

شغلت إيران الدنيا منذ ثورتها الإسلامية فى العام ١٩٧٩. أقامت هذه الثورة نظاما سياسيا فريدا فى الداخل ومتجها إلى الخارج. أُقيم هذا النظام على ولاية مطلقة عرف التاريخ أشكالا منها وألوانا. وليست ولاية الفقيه إلا امتدادا لظاهرة الولاية المطلقة، ولكن بشكل مختلف وفى صورة حديثة تمتزج بشىء من الحداثة السياسية، تمثل الانتخابات الدورية أحد أهم مظاهرها.

وستشغل إيران الدنيا أكثر، انطلاقا من الأزمة التى أشعلتها انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية، ولعل أهم تداعيات تلك الأزمة، التى توافرت لها مقومات الأزمة الاجتماعية والسياسية الممتدة، هو طرح السؤال عن مستقبل إيران على نحو لا سابق له. فإذا استبعدنا أسئلة ساذجة أُثيرت فى مناسبات مختلفة بشأن قدرة نظام الجمهورية الإسلامية على الاستمرار، فهذه هى المرة الأولى التى يثار فيها السؤال جديا عن الطابع الذى سيغلب على هذا النظام فى المستقبل.

لم تكن الجمهورية الإسلامية جمهورية كاملة بالمعنى المعروف فى عصرنا هذا، فالجمهورية هى أحدث أشكال النظم السياسية. كانت الجمهورية مستحيلة قبل العصر الحديث. وقد أُقيم النظام السياسى الإيرانى على مزيج من القيم السياسية الحديثة وما قبلها. ولذلك ربما يمكن اعتباره نصف جمهورية؛ لأن قسما فيه يأخذ شكلا حديثا، وهو الذى يشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. ولكن هذا القسم يخضع لسطوة آخر يعلوه سلطة ويتركز فى مؤسسة القائد أو الولى الفقيه، ومجلس الخبراء.

وقد صك د. مدحت أحمد حماد صياغة جديدة بديعة للنظام السياسى الإيرانى فى دراسته ضمن هذا الكتاب، وهى أنه نظام سياسى خماسى الأضلاع. ومن بين هذه الأضلاع ثلاثة تنتمى إلى العصر الحديث، وتمثل قوام جمهوريات هذا العصر، سواء

الصالحة أو الفاسدة، والديمقراطية منها والتسلطية والشمولية على حد سواء. أما الضلعان الآخران الأكثر أهمية فهما منبتا الصلة بالنظام الجمهورى، وخصوصا مؤسسة الولى الفقيه أو القائد أو المرشد الأعلى.

ولذلك ربما يمكن القول، وفق ما ذهب إليه د. وحيد عبد المجيد فى هذا الكتاب، إنه نظام شبه جمهورى أو نصف جمهورى إذا جاز التعبير. وهذا النظام هو موضع الصراع الرئيسى الذى سيحدد مستقبل إيران. وبالرغم من أن هذا الصراع سبق الانتخابات الرئاسية العاشرة، فإنه كان كامنا فى الأغلب الأعم. وقد أطلقته هذه الانتخابات عبر الأزمة التى ترتبت عليها وتوافرت لها مقومات التواصل والاستمرار. إنه الصراع بين اتجاهين عريضين، يضم أولهما من يتطلعون إلى نظام جمهورى كامل يظل إسلاميا ذا صبغة أصولية شيعية، مع تحريره من الولاية المطلقة وسياسة التمدد فى الخارج، وذلك عبر تقييد ولاية الفقيه وليس إلغاءها، والاتجاه إلى الداخل لتكون إيران أولا.

أما الاتجاه الثانى فهو يشمل من يرغبون فى تكريس النظام شبه أو نصف الجمهورى، ومن يذهبون إلى مدى أبعد فى التزامهم بالولاية المطلقة فى الداخل والتمدد فى الخارج على نحو قد يجعله أقرب إلى نظام سلطانى تستند فيه هذه الولاية على أجهزة أمنية وعسكرية، يتصدرها الحرس الثورى، وتزداد فيه نزعة التمدد فى الخارج عبر خلق مزيد من الأذرع التى تحمل النفوذ الإيرانى إلى أى مكان يمكن الوصول إليه فى منطقة الشرق الأوسط، وربما أيضا فى مناطق أخرى.

وهكذا يبدو الإسهام الرئيسى لهذا الكتاب، والذى بلوره د. وحيد عبد المجيد فى قراءته لمستقبل إيران، هو أن صراعا سيتصاعد بهدف تحديد اتجاه هذا المستقبل، وهل تتجه إيران نحو جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟.

وليس سهلا حسم هذا الصراع فى وقت قصير، بالرغم من أن ميزان القوى مختل لمصلحة الاتجاه الثانى الذى يأخذ إيران صوب نظام سلطانى، أكثر منه جمهورى، إلى الحد الذى يدفع د. مصطفى اللباد إلى طرح فكرة بالغة الأهمية فى هذا الكتاب عن طابع النظام السياسى الإيرانى الذى يرى أنه يحلق بثلاثة أجنحة.

ومؤدى هذه الفكرة، التى يقدمها د. اللباد فى دراسة من أهم وأعمق ما كتبه عن إيران وأكثره تشويقا فى الوقت نفسه، أن النظام السياسى الإيرانى لم يعد طائرا عاديا

بجناحين (إصلاحى ومحافظ)، وإنما يتحول إلى طائر ثلاثى الأجنحة، أى خرافى، لأن أى طائر طبيعى يحلق بجناحين لا أكثر. وهذه الأجنحة كلها، عنده، تقع فى اليمين، وتمثل التيارات الثلاثة داخل المعسكر المحافظ، فى حين يضمر الجناح الواقع إلى اليسار.

وربما يظن بعض القراء أن ثمة تناقضا بين هذا التحليل العميق وتحليل آخر لا يقل أهمية فى دراسة محمد عباس ناجى فى هذا الكتاب أيضا. فوفقا لهذا التحليل، تشهد إيران صراع اتجاهات يبرز منها اثنان رئيسيان: أولهما اتجاه التغيير الذى يقوده المعتدلون المنتمون إلى التيار الإصلاحى والجناح التقليدى فى التيار المحافظ. أما الاتجاه الثانى فيقوده الجناح الأصولى المتشدد فى التيار المحافظ. ومؤدى ذلك أن الصراع فى إيران إنما هو بين الاتجاهين المحافظ والإصلاحى على نحو يعطى انطباعا أوليا بالتعارض مع ما ذهب إليه د. مصطفى اللباد. ولكن الحقيقة أنه ليس هناك تناقض بين التحليلين لأن أحدهما يركز على النظام السياسى الذى تراجع وزن الاتجاه الإصلاحى فيه على النحو الذى أوضحه د. مصطفى اللباد، بينما يركز الثانى على الخريطة السياسية الإيرانية التى يظل لهذا الاتجاه موقعه فيها، على أساس أنها تغطى مساحة أوسع نطاقا من النظام السياسى. ففى إمكان المحافظين إقصاء التيار الإصلاحى والسيطرة على النظام السياسى. ولكن ليس فى استطاعتهم القضاء على هذا التيار أو شطبه من الخريطة السياسية.

وفى خضم الصراع الذى سيحدد مستقبل إيران ووجهتها فى قادم الأيام، تبرز قضية الشرعية وإشكالياتها التى شرحها د. محمد السعيد عبد المؤمن بوضوح وعمق فى معالجته لقضايا مثل موقع الحكومة الإسلامية من الأحكام الشرعية، والعلاقة بين الثوابت والمتغيرات ودور قوات الحرس الثورى وإشكالية مواجهة النظام العالمى والعلاقة بين العُرف والشرع (هل يشرّع العرف أم يُعرّف الشرع).

أما قضية ولاية الفقيه بين الإطلاق والتعقيد، والتى تعتبر بدورها إحدى إشكاليات الشرعية فى إيران، فهى فى قلب الصراع على مستقبل هذا البلد وهل يصبح نظامه السياسى جمهورية كاملة عبر تقييد هذه الولاية أم يبقى نصف أو شبه جمهورى أو يتحول إلى نظام سلطانى من خلال إطلاق ولاية الفقيه وإسنادها بالقوة الأمنية - العسكرية ورفدها بميل أوسع إلى التمدد وبسط النفوذ فى الخارج.

وإذا كان كل من طرفى الصراع على مستقبل إيران يرفع الخمينية شعارا ويتدثر بها ويشهرها سلاحا فى وجه الآخر، فالاتجاه الطامح إلى جمهورية كاملة هو الأبعد عنها دون أن يخرج من إطارها. فالجمهورية التى يريدها هذا الاتجاه إسلامية على مبادئ الخمينى، ولكن مع تفسير أكثر اعتدالا وانفتاحا على نحو لا يخلو من تأويلات تحملّها أكثر مما يمكن أن تتحمله، أو تضفى عليها أبعادا قد لا تتسع لها.

أما الاتجاه الآخر، والأقوى فى إيران وفق ما تدل عليه التفاعلات التى اقترنت بأزمة انتخابات ٢٠٠٩ الرئاسية، فهو الأقرب إلى الخمينية وأسسها الأيديولوجية التى تقوم على تقديس الدولة القوية المهيمنة على مجتمع محصور دوره فى تجديد العهد مع "إمام الزمان" الغائب والولى الفقيه الذى ينوب عنه فى غيبته، وتمجيد الدولة المتمددة خارج حدودها اعتمادا على أذرع تبسط لها نفوذها بالوكالة السياسية مادام التوسع الجغرافى صار تاريخا مضى وانقضى.

وتبدو العلاقة بين الدولة والمجتمع عنصرا رئيسيا فى تحديد صورة إيران المستقبل. يريد أنصار الجمهورية الكاملة غير المنقوصة فتح الباب أمام المجتمع الذى حافظ على حيويته بالرغم من تهميشه فى دولة لا يرى المهيمنون عليها مكانا له. فالمجتمع عندهم ليس إلا تابعا للدولة تشكّله على شاكلتها. وهو، فى إيران، مجتمع مؤمن وليس مدنيا. ومجتمع هذا طابعه تتركز وظيفته فى العمل، مع الدولة وتحت قيادة الولى المطلقة ولايته، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لحضور الإمام الغائب وظهور المهدى. فالمجتمع فى "شبه الجمهورية" الإسلامية التى قد تصبح أقرب إلى سلطنة، محكوم بمبدأ الخلاص المهدوى، وليس بمبدأ المشاركة فى إدارة الشأن العام على النحو الذى يتبناه أنصار الجمهورية الكاملة.

ومن الطبيعى أن تكون حدود ولاية الفقيه حاسمة فى الصراع على مستقبل إيران، وهل تكون جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية. ففى الجمهورية الكاملة، لابد من وضع حدود لسلطة الولى أو المرشد الأعلى فى إطار ضمان الالتزام بالقواعد الشرعية، ولكن دون أن ينفرد وحده بذلك. فانفراده بالقرارات العليا، وأحيانا الدنيا، على نحو يلغى فعليا كل من هم دونه ويجعل مؤسسات الدولة شكلا فارغا من المحتوى، لا يستقيم مع فكرة الجمهورية.

ومن العوامل الفارقة أيضا فى الصراع على مستقبل إيران، فى هذا الإطار، مسألة ترتيب الأولويات بين الداخل والخارج. فالميل المتزايد إلى التمدد فى الخارج، والذى يكتسب أولوية على ما عداه فى بعض الأحيان، هو ركن من أركان النزعة السلطانية الغالبة لدى التيار الأقوى فى إيران اليوم. وإذا كان شعار "إيران أولا" الذى يتبناه التيار الأخير يبدو متعارضا مع نصوص واضحة فى الدستور الإيرانى، فهذا يعنى أن مهمة هذا التيار الذى يتطلع إلى جمهورية بالمعنى الدقيق بالغة الصعوبة.

وهكذا تدخل إيران الإسلامية عقدها الرابع وقد تنامى الصراع على مستقبلها بين اتجاهين عريضين يفوق أحدهما الآخر، ولكنه لا يقدر على إلغائه. وبغض النظر عن الخلاف المشروع على تحديد طابع هذين الاتجاهين، وما إذا كانت ثنائية: إصلاحى - محافظ تكفى لفهم مختلف أبعادها، فهناك من المعطيات ما يكفى لفهم الخلاف بينهما فى إطار الصراع على مستقبل إيران، وهل تكون جمهورية إسلامية أم تصبح سلطنة خمينية؟.

د. وحيد عبد المجيد

طائر إيران الخرافى
ثلاثى الأجنحة

د. مصطفى اللباد
مدير مركز الشرق للدراسات
الإقليمية والإستراتيجية–القاهرة.

مقدمة

تعد الثورة الإيرانية أخر ثورة جماهيرية كبيرة فى العصر الحديث، وتشترك فى ملامح أساسية مع الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة الروسية الثانية ١٩١٧، من حيث قدرتها على الصمود أمام الضغوط الداخلية والخارجية، فضلا عن قدرتها على التأثير فى جوارها الجغرافى وليس أخرا جاذبيتها الثورية فى عيون شرائح واسعة من البشر خارج إيران. تتميز إيران بحراك وفعالية سياسية نسبية مقارنة بجوارها الجغرافى، ويكفى للتدليل على ذلك وجود أربعة مرشحين فى السباق الرئاسى فى ظل منافسة حادة وقوية بين الرئيس أحمدى نجاد ومنافسه مير حسين موسوى حتى الإعلان النهائى لنتيجة الانتخابات. ومرد ذلك أن الحملة الانتخابية لموسوى كانت ذكية وموفقة إلى حد كبير، حتى استطاع حشد مظاهرات تأييد تقدر بمئات الألوف فى طهران تستمر لساعات طوال، فى مشهد غير مألوف فى الشرق الأوسط خصوصا من مرشح معارضة أمام مرشح منافس يجلس على كرسى الرئاسة. انقلبت شوارع طهران فى الأيام القليلة قبل بدء التصويت إلى اللون الأخضر وهو شعار حملة موسوى الانتخابية، وأمكن ملاحظة شوارع المدينة وهى خالية من المارة عند بدء المناظرات التليفزيونية الساخنة بين المرشحين والتى عقدت لأول مرة فى تاريخ انتخابات الرئاسة فى إيران.

كان الحراك السياسى فى إيران – مع كل ما تقدم – ومازال، مضبوطا على رؤى وأهداف الثورة عبر سلسلة معقدة من المراحل فى عمليات صنع القرار، التى ظلت دوما محصلة لتوازن التيارات المختلفة المنضوية تحت عباءة النظام. ولأجل السماح بقدر عال نسبيا من الحراك السياسى فقد توخى الشارع الإيرانى صياغة دستور فريد من نوعه بين الأنظمة الدستورية فى العالم، بحيث يضمن إمساك المرشد بالخيوط الأساسية للنظام، مما يجعله متحكما فى الاتجاهات الأساسية للنظام. وللوصول إلى هذا الغرض

تتميز إيران بتشكيلة فريدة من المجالس الدستورية تتداخل مع بعضها، وفيما بينها، بهدف أساسى وهو منع تيار سياسى واحد من الهيمنة على باقى التيارات. فى هذا الإطار يمكن تقييم تجربة الانتخابات الرئاسية العاشرة وما تلاها من أحداث، لأن القرارات المصيرية للنظام تقع بوضوح فى دائرة اختصاصات مرشد الجمهورية ومنها طبعا هوية رئيس جمهورية إيران الإسلامية. وأهمية منصب الرئيس فى إيران تنبع من حقيقة أن الرئيس، بخلفياته الاجتماعية-الاقتصادية، يؤشر لاتجاهات السياستين الداخلية والخارجية فى فترة ولايته، وليس لأنه يصنع هذه السياسة كما فى الجمهوريات الرئاسية الأخرى.

تمثلت الأهمية الكبيرة لانتخابات الرئاسة العاشرة فى إيران فى الاستقطاب الواضح بين الشخصيتين المتنافستين الرئيس محمود أحمدى نجاد ومنافسه مير حسين موسوي؛ فانتخاب الأول جاء مكملا لسياساته الداخلية المتمثلة فى الصعود التدريجى للحرس الثورى الإيرانى (الباسداران) إلى قمة البناء الفوقى للنظام. وبذلك ينتقل الحرس إلى البناء الفوقى العلوى للدولة إلى جوار البورجوازية التجارية الممثلة فى البازار، والقوى التقليدية ممثلة فى مؤسسة رجال الدين، ليصبح الحرس الثورى ثالث ثلاثة، متخطيا بذلك صفته التى أنشأ من أجلها كذراع النظام العسكرية الملتزمة أيديولوجيا فى مواجهة تحديات الداخل والخارج. أفلحت سياسات الرئيس أحمدى نجاد الخارجية الميالة إلى المواجهة إقليميا ودوليا، عبر استثمار الاختلالات فى خط جغرافى طويل يبدأ من العراق وينتهى عند غزة مرورا بسورية ولبنان، فى تطويع التناقضات الإقليمية للمصالح الوطنية الإيرانية عبر سياسة إعلامية هجومية وناجحة فى آنٍ معا. على الناحية المقابلة كان فوز المرشح مير حسين موسوى سيعنى إطلاقا قريبا للحوار الأمريكى- الإيرانى فى ظروف إقليمية معقدة، بهدف تقنين وضعية إيران الجديدة باعتبارها قوة إقليمية مستقرة فى منطقة مضطربة، نظرا لما تملكه إيران من أوراق تمكنها من إخراج واشنطن من ورطتها فى الشرق الأوسط.

ركزت الشعارات المؤسسة للحملة الانتخابية لكلا المرشحين على موضوعات اقتصادية وسياسية داخلية، إلا أن العامل الخارجى، وبالتحديد مسألة العلاقات بين واشنطن وطهران كانت تشغل المتابعين للانتخابات خارج إيران، فى المنطقة والعالم. ربما انطلقت حسابات صانع القرار فى إيران من أن انتخاب الرئيس أحمدى نجاد

لفترة ولاية ثانية سيؤدى إلى انتزاع تنازلات أكبر من واشنطن، فى ضوء المبادرات المتكررة للحوار التى أعلنها الرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما. ولكن تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن، لأن إعلان فوز الرئيس أحمدى نجاد لفترة ولاية ثانية أطلقت موجات من الاعتراضات والتظاهرات فى شوارع المدن الإيرانية الكبرى؛ وبشكل هدد صورة إيران فى الخارج مثلما لم تهددها أية أحداث أخرى. كانت أعمال الاعتراض والتظاهر أخطر التحديات التى واجهت نظام جمهورية إيران الإسلامية فى تاريخه الممتد لثلاثين عاما، بما فيها الحرب التى استمرت ثمانى سنوات مع العراق. ومرد ذلك أن الخصم هذه المرة لم يأت من خارج الحدود، ولكن من عمق المجتمع الإيرانى ومن نخبته السياسية، خصم يعرف لغتها مثلما يعرف شوارع مدنها الكبرى: طهران وتبريز وأصفهان وشيراز.

مثلت الانتخابات الرئاسية العاشرة نقطة مفصلية فى تاريخ النظام الإيرانى لسببين أساسيين، أولا لأن الرئيس أحمدى نجاد بذلك يكون الرئيس الوحيد فى تاريخ دولة الثورة الإيرانية الذى تقوم مظاهرات للاعتراض على فوزه، وهو ما سينتقص من مشروعيته الشعبية والمعنوية فى فترة ولايته الثانية، لأن مشروعيته الدستورية تم حسمها بمصادقة المرشد الأعلى على نتيجة الانتخابات. أما السبب الثانى فيرجع إلى أن صورة إيران فى أمريكا والعالم قد تضررت كثيرا من جراء الانتخابات وما تلاها من أعمال اعتراض، وبشكل قوض مساعى الرئيس الأمريكى لإقامة حوار معها. ويفتح السبب الثانى الباب على مصراعيه أمام ضغوط دولية مكثفة على إيران بسبب ملفها النووى، وبشكل يعيد مسألة "العقوبات الاقتصادية" على إيران إلى طاولة مجلس الأمن بقوة، بحيث لن تكون القرارات ١٧٣٧ و١٧٤٧ و١٨٠٣ هى نهاية المطاف. مازالت التطورات مفتوحة على سيناريوهات شتى داخليا وإقليميا ودوليا، ولكن الاصطفافات الجديدة التى أطلقتها الانتخابات الرئاسية العاشرة من عقالها ستتبلور أكثر، وبحيث أن هذه الاصطفافات الجديدة ستمتد إلى المعسكر المحافظ نفسه.

ولئن كان تشبيه النظام السياسى الإيرانى بطائر ذى جناحين: إصلاحى ومحافظ، فى فترة رئاسة محمد خاتمى للجمهورية والممتدة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٥ محقا وموضوعيا، فإن خروج خاتمى وتياره من الرئاسة، فضلا عن افتقارهم إلى التمثيل فى مؤسسات الدولة النافذة قد جعل من هذا التشبيه الآن جزءا لا يتجزأ من

ماضى إيران السياسى. الأرجح أن طائر إيران السياسى سيصبح طائرا خرافيا بثلاثة أجنحة على اليمين وهى التيارات الثلاثة داخل المعسكر المحافظ، فى حين سيضمر الجناح الواقع على اليسار بعد هزيمة الإصلاحيين. وإذا كانت قوانين الحركة للطائر ذى الجناحين معلومة دائما إلى الأمام، إما إلى الأعلى أو إلى الأسفل، فإن حركة الطائر ثلاثى الجناح ستنتج قوانين حركتها الخاصة: وتريا وإلى الخلف، وليس إلى الأمام بالضرورة مثل حركة الطيور ذات الجناحين. ولئن استعملت صفة "تاريخية" لوصف أحداث كثيرة فى منطقتنا بشكل لم يتطابق فى أحيان كثيرة مع الواقع الموضوعى، إلا أن المعانى الداخلية والخارجية العميقة لانتخابات رئاسة الجمهورية العاشرة فى إيران وتأثيرها المستقبلى على إيران والتوازنات فى المنطقة يجعلها بالفعل تاريخية، بكل ما يحبسه هذا الوصف بين حروفه من قوة تعبير ودلالة لغوية.

وينقسم هذا الفصل إلى تسعة أقسام، يتناول القسم الأول منه أولا: موقع رئيس الجمهورية والإطار الدستورى توخيا لإلقاء الضوء على تشابكات النظام السياسى من ناحية؛ وعلى الصلاحيات الممنوحة لموقع الرئيس بموجب دستور جمهورية إيران الإسلامية من ناحية أخرى. ويتناول القسم الثانى من هذا الفصل تاريخ انتخابات الرئاسة فى إيران، باعتبارها من أهم المحطات فى تاريخ الجمهورية كاشفا عن أن هوية رئيس الجمهورية تحدد اتجاهات السياستين الداخلية والخارجية وإن كانت لا تصنعهما. أما القسم الثالث فيتناول دور "مجلس صيانة الدستور" فى صناعة رئيس الجمهورية فى إيران، عبر سلطاته التى تفرز المرشحين وتمنع بعضهم وتسمح للبعض الآخر بالترشح للانتخابات. ويهتم القسم الرابع من هذا الفصل بالمرشحين والحملة الانتخابية وأهدافها وتكتيكاتها وشعاراتها الأساسية، فضلا عن الميول الأيديولوجية والصفات الشخصية لكل منهم. يحلل القسم الخامس خريطة الناخبين فى إيران من حيث تحديد الانقسامات الانتخابية ويستخلص أن هناك تمايزات فى السلوك التصويتى بين المجموعات الانتخابية المختلفة فى إيران، وهذه التمايزات لا تنحصر فى "الفوارق الأيديولوجية" فقط، كما أنها لا تقتصر فى إيران على الحراك التقليدى بين اليمين واليسار.

تتوزع التمايزات الانتخابية فى إيران على مجموعة من العناصر أهمها التمايز الكلاسيكى بين شرائح وطبقات المجتمع المختلفة، والاختلافات الاجتماعية-الثقافية بين

الريف والمدن الكبرى، وتباينات الجندر، أى بين الرجال والنساء، والتنافس بين الأجيال المختلفة داخل المجتمع الإيرانى. وينطلق القسم السادس فى رصد التمايز فى السلوك التصويتى بين قوميات وأعراق إيران المختلفة، وصولا إلى ملاحظة دخول الأقليات القومية كعامل انتخابى فى الانتخابات الرئاسية العاشرة. يلقى القسم السابع نظرة تحليلية على نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة باستخدام الأرقام الرسمية لوزارة الداخلية الإيرانية حول نسب المشاركة واتجاهات التصويت موزعة حسب المحافظات الإيرانية المختلفة ومقارنتها بنتائج الانتخابات الرئاسية التاسعة، بهدف عرض أوفى لوجهات نظر كل من الطرفين، والإصلاحى على حد سواء وإلقاء الضوء على التغير فى السلوك التصويتى للمحافظات الإيرانية المختلفة. يحاول القسم الثامن قراءة عقل إيران الإستراتيجي والأفكار المؤسسة للحراك السياسى الانتخابى فى سياق مصالح إيران العليا، فوق التيارات والأحزاب والتباينات السياسية، والعوامل التى جعلت كفة الرئيس أحمدى نجاد راجحة من هذا المنظور. ويتناول القسم التاسع والأخير ما يطلق عليه "صورة إيران" وخريطة المشهد السياسى بعد الانتخابات، حيث أحدثت الانتخابات الرئاسية العاشرة تغييرات مهمة سواء على صعيد صورة إيران فى الخارج، أو على صعيد التعديلات الطارئة على مشهدها السياسى بعد الانتخابات.

أولا: موقع رئيس الجمهورية والإطار الدستورى

يعتبر منصب رئيس جمهورية إيران الإسلامية أعلى منصب منتخب فى إيران، مثلما تعد صلاحياته الأهم فى الدولة ولكن بعد صلاحيات مرشد الجمهورية. وهنا يمكن تشبيه صلاحيات رئيس الجمهورية فى إيران بتلك عند رئيس الوزراء فى الجمهوريات الرئاسية؛ نظرا لأن مرشد الجمهورية يحتفظ بأوسع الصلاحيات الدستورية فى إيران وليس رئيس الجمهورية. المبالغة فى استنطاق دلالات لانتخابات الرئاسة العاشرة لا تتساوق مع الإطار الدستورى الذى يقيد موقع الرئيس لمصلحة موقع المرشد، مثلما لا يمكن التهوين من شأن الانتخابات الرئاسية التى تعكس فى الغالب بوصلة السياسة الإيرانية لأربع سنوات قادمة. ومع عدم استسهال التهويل والامتناع عن التهوين تبقى ملاحظة أن عدم وضوح شخصية الفائز قبل أيام قليلة من الانتخابات، كان أمرا يحسب لإيران ونظامها السياسى لا عليهما. وإذ استمرت الملكية

علامة على نظم إيران السياسية لمدة تزيد على ثلاثة آلاف عام، بحيث أصبح الطابع الملكى قرينة ملازمة لأشكال الحكم فى إيران، فإن تأسيس جمهورية إيران الإسلامية عام ١٩٧٩ شكل نقطة تحول فاصلة فى تاريخ إيران الطويل، إذ تغير شكل الحكم هناك من الملكية إلى الجمهورية. وتختلف جمهورية إيران الإسلامية عن جمهوريات العالم من حيث الإطار الحقوقى والحدود الدستورية، الأمر الذى يجعلها جمهورية فريدة من نوعها. تجمع الدولة الإيرانية فى هيكلها المتميز بين المؤسسات المنتخبة من الشعب مباشرة مثل رئيس الجمهورية وأعضاء البرلمان، وبين المؤسسات اللاهوتية المنتخبة من هيئات رجال الدين فقط مثل موقع مرشد الجمهورية وهو أعلى موقع دستورى فى إيران.

يعد رئيس الجمهورية – طبقا لدستور الجمهورية – مسئولا عن الوظائف التنفيذية، مثل توقيع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وعن التخطيط القومى، وكذلك عن الموازنة العامة والتوظيف فى جهاز الدولة، فضلا عن تعيين الوزراء والمحافظين والسفراء، مع ملاحظة أن كل هذه التعيينات تحتاج إلى موافقة البرلمان قبل أن تصبح نافذة. وعلى خلاف الجمهوريات الأخرى لا يتحكم رئيس الجمهورية فى إيران بالسياسة الخارجية، أو القوات المسلحة، أو الملف النووى، فهذه الأمور الأساسية كلها تدخل فى نطاق صلاحيات المرشد. ويتوجب على المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية اجتياز اختبار الصلاحية الذى يجريه مجلس صيانة الدستور والمكون من اثنى عشر عضوا، نصفهم من الفقهاء الذين يعينهم مرشد الجمهورية بغرض حماية قيم الجمهورية وبهدف التثبت من مطابقة القوانين الصادرة عن البرلمان مع القيم الإسلامية. ينتخب الرئيس لأربع سنوات بالاقتراع الشعبى المباشر، ولا يحق له أن يحتفظ بمنصب الرئاسة أكثر من فترتين انتخابيتين على التوالى. تدخل الفترة الرئاسية حيز التنفيذ بعد موافقة مجلس صيانة الدستور خطيا على نتيجة الانتخابات، ثم يرفع المجلس هذه الموافقة الخطية إلى مقام المرشد لتوقيعها (المادة الأولى من قانون انتخابات رئاسة الجمهورية). فى حال عدم إقرار مجلس صيانة الدستور لصحة الانتخاب لأى سبب كان، تقوم وزارة الداخلية بتنظيم الانتخابات مرة أخرى فى مهلة أسبوع (المادة الخامسة من قانون الانتخابات الرئاسية فى إيران).

يقوم الرئيس فى إيران بوظائف كثيرة من التى يقوم بها رأس الدولة فى الجمهوريات الأخرى مثل قبول اعتماد السفراء. ومع تغيير الدستور فى عام ١٩٨٩ فقد ألغى منصب رئيس الوزراء وأضيفت صلاحياته إلى صلاحيات رئيس الجمهورية، الذى يعتبر مسئولا أمام الناخبين من ناحية، وأمام مرشد الجمهورية من ناحية أخرى؛ ولذلك فقد كان المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى فى الانتخابات الرئاسية العاشرة آخر رئيس وزراء فى تاريخ جمهورية إيران الإسلامية. مثلت فترة رئاسة محمد خاتمى الممتدة من ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٥ ذروة الاستفادة السياسية من الصلاحيات الدستورية لموقع رئيس الجمهورية، حيث استطاع خاتمى استثمار موقعه فى الرئاسة لدفع الإصلاحات السياسية والاقتصادية، وبشكل لم يلزمه باستشارة المرشد فى كل صغيرة كما فعل من سبقوه فى الرئاسة. يرشح الرئيس أعضاء حكومته ويقدمهم إلى البرلمان الذى يستطيع حجب الثقة عن المرشحين، ولكن الرئيس له صلاحية إعفاء أى وزير من منصبه. ويعين الرئيس أيضا سكرتير مجلس الأمن القومى الإيرانى، والأخير يتولى التنسيق بين صياغة السياسة الخارجية فى مجلس الأمن القومي؛ بتوجيهات مرشد الجمهورية ورئاسة الجمهورية التى تنفذ السياسة الخارجية، تلك التى صنعت فى الواقع بمجلس الأمن القومى بالطبع تحت نظارة وإشراف المرشد.

ينتخب رئيس الجمهورية بالغالبية البسيطة للأصوات، وفى حال الدخول فى جولة للإعادة بين اثنين من المرشحين حازا على أعلى الأصوات، يفوز من يحقق هذه الغالبية. وطبقا لدستور جمهورية إيران الإسلامية يحل مجلس رئاسى محل الرئيس فى حالة الوفاة، أو عدم القدرة الصحية حتى يمكن إجراء انتخابات رئاسية جديدة. وينص الدستور الإيرانى على طريقتين لإقالة رئيس الجمهورية من منصبه: الأولى إذا صدر حكم قضائى بحقه فى دعوى جنائية، ويستطيع المرشد فى هذه الحالة إقالته من منصبه استنادا إلى هذا الحكم القضائى، وهى حالة لم تحدث فى تاريخ جمهورية إيران الإسلامية حتى الآن. والطريقة الثانية تحدث إذا ما قرر البرلمان عدم صلاحية الرئيس وطلب من المرشد إقالته، وهذه الطريقة حدثت فى حالة واحدة فقط أعفى فيها الرئيس من منصبه، وكانت بقرار من البرلمان الإيرانى حيث تم سحب الثقة من أول رئيس لجمهورية إيران الإسلامية، أبو الحسن بنى صدر، من منصبه إذ طلب من مرشد الجمهورية، وقتذاك الإمام الخمينى، أن يعفيه من منصبه، وهو ما فعله الإمام الراحل فعلا.

ينص الدستور الإيرانى على ضرورة توافر مجموعة من الشروط فى المرشحين لرئاسة الجمهورية فى إيران أهمها أن يكون المرشح من الشخصيات السياسية أو الدينية البارزة فى إيران، وأن يكون من أصول إيرانية، ويحمل الجنسية الإيرانية، يمتلك القدرات الإدارية، حسن السير والسلوك، وهى شروط مشتركة مع أغلبية دساتير العالم. ولكن وبالرغم من المشتركات العامة فهناك اشتراطات أيديولوجية خاصة تميز المرشح لرئاسة الجمهورية فى إيران مثل إيمانه اللازم بمبادئ جمهورية إيران الإسلامية. ويتثبت مجلس صيانة الدستور من توافر هذا الشرط عند فحصه أوراق المرشحين، فضلا عن شروط دينية ومذهبية تشترط فى المرشح للرئاسة، يتقدمها أن يكون مسلما شيعيا اثنى عشريا مؤمنا بنظرية "ولاية الفقيه" الحاكمة فى إيران والتى أرسى دعائمها الإمام الراحل الخمينى.

ثانيا: تاريخ انتخابات الرئاسة فى إيران

تقلب على رئاسة الجمهورية فى إيران ستة رؤساء منذ تأسيسها عام ١٩٧٩ وحتى الآن، ويفيد النظر إلى الوراء فى تسليط الضوء على الخلفيات التاريخية لموقع رئاسة الجمهورية، وكذلك على التسلسل التاريخى للأحداث السياسية الكبرى التى ارتبطت فى إيران دوما بانتخابات الرئاسة. قطعت إيران شوطا طويلا انتقلت بموجبه من ثورة فائرة عام ١٩٧٩ إلى قوة إقليمية مستقرة عام ٢٠٠٩، ولم يتحقق هذا الانتقال والتحول بين عشية وضحاها، بل تطلب الأمر نحو ثلاثين سنة لتستقر التوازنات السياسية فى إيران على شكلها الحالى. جرت الانتخابات الرئاسية لأول مرة فى جمهورية إيران الإسلامية فى العام ١٩٨٠ وفاز بها أبو الحسن بنى صدر، الذى لم يمكث فى السلطة أكثر من سنة ونصف بعد أن تطور موقفه من مؤيد قوى للإمام الخمينى فى منفاه بفرنسا، إلى متحالف مع المعارضين لخط الإمام. دخل بنى صدر، المستبعد من إدارة شئون الدولة الأهم مثل الحرب العراقية الإيرانية التى اندلعت فى بداية عهده، فى معركة مكشوفة مع النواة الصلبة للثورة والممثلة وقتذاك فى آية الله منتظرى وخامنئى ورفسنجانى وأحمد الخمينى. هرب بنى صدر إلى خارج إيران مع حليفه مسعود رجوى زعيم منظمة "مجاهدى خلق" عام ١٩٨١، بعد خسارته فى معركة الصراع على السلطة منهيا بهروبه فصلا داميا من تاريخ الثورة الإيرانية.

عكست تلك الحادثة المفصلية فى تاريخ الثورة ضآلة الصلاحيات الدستورية الممنوحة لموقع الرئيس فى دستور جمهورية إيران الإسلامية، وبعدها تم تنظيم انتخابات رئاسة الجمهورية للمرة الثانية التى ترشح لها محمد على رجائى. كان رجائى قريبا من خط الإمام الخمينى، وشغل منصب رئيس الوزراء تحت رئاسة بنى صدر، واعتبره المراقبون وقتها مرشح الإمام الخمينى للرئاسة. بعد انتخابه رئيسا لم يمكث محمد على رجائى فى الرئاسة أكثر من شهر واحد، حيث أودى انفجار كبير فى مقر الحزب الإسلامى الجمهورى (حزب جمهورى إسلامى) الذى انتمى إليه غالبية المؤيدين لخط الإمام، بحياة آية الله مطهرى والرئيس رجائى. واتهمت طهران جماعة "مجاهدى خلق" التى تنعتهم من وقتها باسم "المنافقين" بتدبير الاغتيالات، التى تركت ندوبا عميقة على الذاكرة الجمعية لرجالات النظام والثورة. هكذا أسدل الستار على الفصل الثانى الدامى من تاريخ انتخابات الرئاسة فى إيران.

ترشح السيد على خامنئى رئيس البرلمان للانتخابات الثالثة التى أجريت عقب اغتيال رجائى. وخامنئى المولود عام ١٩٣٩ انتمى إلى الحزب الجمهورى الإسلامى حتى حل الإمام الخمينى الحزب عام ١٩٨٧. ومثل رجائى، فقد اعتبر خامنئى مرشحا عن تيار خط الإمام وهو التيار الغالب فى مؤسسات الدولة الإيرانية، وفاز خامنئى بالانتخابات التى أجريت عام ١٩٨١ ليصبح ثالث رئيس فى تاريخ جمهورية إيران الإسلامية. عاد خامنئى وترشح لفترة رئاسة ثانية عام ١٩٨٥ عن جمعية علماء الدين المناضلين (جامعة روحانيت مبارز)، وفاز بالانتخابات لفترة رئاسة ثانية امتدت حتى عام ١٩٨٩. فى هذا المفصل من تاريخ الثورة الإيرانية رحل مؤسس الجمهورية وقائد الثورة الإمام الخمينى، فكان ضروريا شغل الفراغ الكبير الذى خلفه برحيله. وهكذا انتخب مجلس الخبراء المكون من بضعة وثمانين من رجال الدين السيد على خامنئى مرشدا لجمهورية إيران الإسلامية وخليفة للإمام الراحل، فأصبح الطريق خاليا بذلك أمام شريكه فى القرب من الإمام الراحل وزميله فى جمعية علماء الدين المناضلين (جامعة روحانيت مبارز)، هاشمى رفسنجانى فى الوصول إلى سدة الرئاسة.

أصبح رفسنجانى رئيسا لجمهورية إيران الإسلامية بعد الانتخابات الخامسة التى جرت عام ١٩٨٩، وعمره يناهز وقتها ٥٦ عاما. ظل رفسنجانى رئيسا للجمهورية حتى عام ١٩٩٣، ثم ترشح لفترة رئاسة ثانية فاز بها أيضا ليستمر حتى العام ١٩٩٧. أطلق

على فترة رئاسة رفسنجانى فترة "إعادة البناء"، لأنها شهدت إعمار إيران بعد الحرب العراقية-الإيرانية المدمرة، وإن عاب الكثيرون على رفسنجانى سياسته الاجتماعية، حيث اتسعت فى عهده الفوارق بين طبقات المجتمع الإيرانى. وبعد استكمال الفترتين الانتخابيتين لم يعد ممكنا لرفسنجانى أن يترشح لفترة رئاسية ثالثة، فقام مرشد الجمهورية السيد على خامنئى بتعيينه رئيسا "لمجلس تشخيص مصلحة النظام"، وهو أحد مؤسسات الدولة الإيرانية التى تضمن لرئيسها البقاء فى الصف الأول للنظام. وفى الانتخابات السابعة التى جرت عام ١٩٩٧ ترشح وزير الثقافة السابق محمد خاتمى المغمور نسبيا فى مقابل رئيس البرلمان على أكبر ناطق نورى، المدعوم وقتها من مؤسسات الدولة الإيرانية. وكانت المفاجأة أن فاز محمد خاتمى المولود عام ١٩٤٣، والمنتمى إلى جامعة علماء الدين المناضلين (مجمع روحانيون مبارز)، بالانتخابات السابعة ليصبح الرئيس الخامس لإيران.

أطلقت سياسات خاتمى القوى الإصلاحية من عقالها وشهد المجتمع الإيرانى حيوية كبيرة، وساهم خاتمى فى ترميم علاقات بلاده مع دول الجوار وأنهى بذلك عزلة إقليمية عانت إيران لسنوات تحت وطأتها. وترشح خاتمى لفترة رئاسية ثانية عام ٢٠٠١ فاز بها أيضا ليستمر فى موقعه حتى عام ٢٠٠٥. وفى فترة رئاسته الثانية انفتح خاتمى على أوروبا وأطلق مبادرة "حوار الحضارات" التى حسنت كثيرا من صورة إيران فى العالم. وإذ راج وجه خاتمى الهادئ والمبتسم فى وسائل الإعلام، فإن البرنامج النووى الإيرانى، الذى سيصبح أزمة لاحقا، قطع تحت رئاسته أشواطا كبيرة. وفى نهاية فترة خاتمى الثانية كانت الآمال المعقودة عليه من غالبية الإيرانيين قد تبخرت بسبب قدرته المحدودة على الفعل، والراجعة إلى طبيعة الدستور الإيرانى وتوازنات القوى فيه، والتى تميل بشدة ناحية مرشد الجمهورية وليس الرئيس.

ترشح هاشمى رفسنجانى من جديد لانتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة فى مقابل المرشح مهدى كروبى، المرشح المغمور وقتها، ومحافظ طهران محمود أحمدى نجاد. تمثلت المفاجأة فى عدم قدرة رفسنجانى ذى الباع الطويل والخبرة العريضة على حسم السباق لصالحه ليدخل فى دورة إعادة أمام أحمدى نجاد. فجر الأخير المفاجأة الكبيرة فى دورة الإعادة وفاز على هاشمى رفسنجانى، مدشنا بعدها سياسة خارجية هجومية قلبت التوازنات الإقليمية لمصلحة إيران. سدد أحمدى نجاد ضرباته الإعلامية لمعارضى

البرنامج النووى الإيرانى، ذلك الذى قطع أشواطا كبيرة وسط صخب دولى وإقليمى نتيجة الورطة الأمريكية فى العراق، وحرب لبنان ٢٠٠٦. ترشح أحمدى نجاد لفترة رئاسة ثانية فى الانتخابات العاشرة وسط جدل دولى وإقليمى كبير أثاره الأداء الذى تميز به وهو الميال إلى الصدام الإعلامى والمواجهة، والفخور بما حققته بلاده من منجزات تكنولوجية فى ملفها النووى. واجه أحمدى نجاد فى الدورة العاشرة لانتخابات رئاسة الجمهورية معركة صعبة بسبب التردى النسبى للأداء الاقتصادى؛ فى الوقت الذى قدرت فيه إيرادات إيران من النفط والغاز إلى ما يتراوح بين ٢٥٠ و٣٠٠ مليار دولار فى سنوات ولايته الأولى الأربع. وإذ تفيد التجربة التاريخية لانتخابات رئاسة الجمهورية فى إيران أن كل الرؤساء نجحوا فى ضمان الفوز لفترة انتخابية ثانية، إلا أن هذه القاعدة بدت غير مؤكدة فى حالة أحمدى نجاد الذى واجه تحديا كبيرا من منافسه مير حسين موسوى فى الانتخابات العاشرة فى تاريخ جمهورية إيران الإسلامية.

جدول رقم (١)

قائمة رؤساء الجمهورية فى إيران

الانتخابات الرئاسية	الفائز	الفترة الرئاسية
الأولى ١٩٧٩	أبو الحسن بنى صدر	٤ فبراير ١٩٨٠-٢٢ يونيو ١٩٨١
الثانية ١٩٨١	محمد على رجائى	٢ أغسطس ١٩٨١-٣٠ أغسطس ١٩٨١
الثالثة ١٩٨١	على خامنئى	١٣ أكتوبر ١٩٨١-١٦ أغسطس ١٩٨٥
الرابعة ١٩٨٥	على خامنئى	١٦ أغسطس ١٩٨٥- ٣ أغسطس ١٩٨٩
الخامسة ١٩٨٩	هاشمى رفسنجانى	٣ أغسطس ١٩٨٩- ٣ أغسطس ١٩٩٣
السادسة ١٩٩٣	هاشمى رفسنجانى	٣ أغسطس ١٩٩٣- ٢ أغسطس ١٩٩٧
السابعة ١٩٩٧	محمد خاتمى	٢ أغسطس ١٩٩٧ - ٨ أغسطس ٢٠٠١
الثامنة ٢٠٠١	محمد خاتمى	٨ أغسطس ٢٠٠١ - ٣ أغسطس ٢٠٠٥
التاسعة ٢٠٠٥	محمود أحمدى نجاد	٣ أغسطس ٢٠٠٥ - ٣ أغسطس ٢٠٠٩
العاشرة ٢٠٠٩	محمود أحمدى نجاد	٣ أغسطس ٢٠٠٩ - ٣ أغسطس ٢٠١٣

المصدر : تم جمعه من مصادر متفرقة.

ثالثا: مجلس صيانة الدستور وصناعة رئيس الجمهورية

يمثل مجلس صيانة الدستور (شوراى نكاهبان) المؤسسة الدستورية الإيرانية الأرفع والتى تعطى الطابع المميز لدستور إيران ولخصوصية نظامها السياسى، إذ لا نظير لمثل هذا المجلس فى كل دساتير العالم. يكون من واجب المجلس الموافقة على نتيجة انتخابات الرئاسة والمصادقة عليها، ولا تكون النتيجة نافذة دستوريا إلا بعد موافقة المجلس. يحق لأعضاء "مجلس صيانة الدستور" فحص "صلاحية" المرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، واستبعاد من يرونه "غير مستوفٍ للشروط"، بالاستناد على عدة معايير منها المنطلقات الفكرية للمرشحين، وبالأخص الإيمان بنظرية "ولاية الفقيه" الحاكمة فى إيران منذ عام ١٩٧٩. ومن أصل ٤٧٥ مرشحا تقدموا للانتخابات الرئاسية العاشرة أجاز المجلس ترشيح أربعة فقط هم: محمود أحمدى نجاد ومير حسين موسوى ومحسن رضائى ومهدى كروبى. وهنا لا يغيب أن المتنافسين الأربعة تم قبولهم من "مجلس صيانة الدستور" (شوراى نكاهبان)، وهو الذى رفض ترشح ٤٧١ مرشحا غير مستوفين لشروط المجلس. ويبدو مهما فى هذا السياق أن نصف أعضاء المجلس يتم تعيينهم من قبل مرشد الجمهورية مباشرة، مع ملاحظة أن وظيفة المجلس المذكور فى مسألة انتخابات الرئاسة تتلخص فى فحص صلاحية المرشحين من ناحية الإيمان بمبادئ الدولة الإسلامية ونظرية "ولاية الفقيه" الحاكمة فى إيران.

ويحتفظ المجلس بالحق فى الموافقة على قرارات البرلمان أو ردها، وبذلك تدخل ضمن واجبات مجلس صيانة الدستور أيضا، مراقبة أعمال البرلمان وتقييم قراراته. ولا تكون لقرارات البرلمان مهما كانت غالبية الأصوات المؤيدة لقرار بعينه، الصفة القانونية، ما لم يوافق "مجلس صيانة الدستور" على انطباق تلك القرارات ومشاريع القوانين مع أحكام الشريعة الإسلامية، طبقا لنص المادة ٩٤ من الدستور الإيرانى. من ناحيتها نزعت المادة ٩٣ من الدستور الصفة الحقوقية للبرلمان فى حال لم يتشكل "مجلس صيانة الدستور"، أى أن روحية ومواد دستور الجمهورية الإسلامية قد جعلت من أعضاء "مجلس صيانة الدستور" بمثابة أعضاء فى محكمة دستورية عليا لها

صلاحيات تشريعية أرفع من البرلمان. ويتكون المجلس من اثنى عشر عضوا، نصفهم من الفقهاء يعينهم مرشد الثورة الولى الفقيه مباشرة، وينتخب البرلمان النصف الآخر من رجال القانون المتخصصين فى أفرع القانون المختلفة، بناء على ترشيح من رئيس السلطة القضائية، الذى يعين بدوره مباشرة بقرار من المرشد الولى الفقيه.

تحدد المادة ٩٦ من الدستور آلية اتخاذ القرار فى "مجلس صيانة الدستور"، تلك التى تقسم أعضاء هذا المجلس إلى فئتين متفاوتتين من حيث الأهمية. فأعضاء الفئة الأولى الممتازة هم الفقهاء الذين يملكون وحدهم حق التصويت فى مجلس الرقابة، وذلك فيما يتعلق بانطباق قرارات البرلمان مع أحكام الشريعة الإسلامية، أى تكون أغلبية أربعة أصوات كافية لاتخاذ القرار. أما أعضاء الفئة الثانية فيستطيعون التصويت فى مجلس الرقابة، بجانب الفقهاء، إذا ما بحثت قضية تماشى قرارات البرلمان مع دستور الجمهورية الإسلامية. وفى هذه الحالة تكون الغالبية المطلوبة هى ثلاثة أرباع عدد أعضاء المجلس، كما نصت المادة ٩٨ من الدستور، أى تسعة أصوات من أصل اثنى عشر صوتا. وليس خافيا أن شرط غالبية الأعضاء التسعة هذه قد قصد منه، ألا يتخذ مجلس صيانة الدستور أى قرارات لا تحظى بأغلبية الأعضاء الستة من الفقهاء، الذين تصبهم الدستور قيمين وأوصياء على أحكامه. وأعضاء مجلس صيانة الدستور هم:

الفقهاء	الحقوقيون
آية الله أحمد جنتى - رئيس المجلس	محمد رضا علي زاده
صادق لاريجانى	عباس على كدخدائى
محمد رضا مدرسى يزدى	إبراهيم عزيزى
محمد مؤمن	غلام حسين إلهام
غلام رضا رضوانى	محسن إسماعيلى
محمد يزدى	عباس كعْبى

رابعا: المرشحون والحملة الانتخابية

تصارع أربعة مرشحين على كرسى الرئاسة من أصل ٤٧٥ مرشحا تقدموا بأوراقهم لخوض السباق الانتخابى، وأجاز مجلس صيانة الدستور المرشحين الأربعة الآتية أسماؤهم: الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد ورئيس الوزراء السابق مير حسين موسوى، ورئيس البرلمان السابق مهدى كروبى والقائد السابق للحرس الثورى الإيرانى محسن رضائى. توزع المرشحون على المعسكرين المحافظ والإصلاحى، إذ اتفقت التسميات على تصنيف مير حسين موسوى ومهدى كروبى فى خانة الاصطفاف الإصلاحى فى مقابل محمود أحمدى نجاد ومحسن رضائى المنضويين فى الاصطفاف المحافظ. ومن نافلة القول أن الاصطلاحات الرائجة لفرز الحراك السياسى فى إيران بين "إصلاحيين" و"محافظين" أصبحت منذ عام ٢٠٠٥ على الأقل جزءا لا يتجزأ من ماضى إيران السياسى، بسبب عدم قدرة هذه المصطلحات على التعبير عن مضمون لغوى أكثر دقة وقربا من الواقع السياسى الإيرانى، الذى يعرف تحولات وتعرجات لا تنقطع. وبالرغم من أن الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى الأغلب تتميز بالمفاجآت، والمثال هنا فوز المرشحين المغمورين خاتمى عام ١٩٩٧ وأحمدى نجاد عام ٢٠٠٥، فإن الصراع الانتخابى فى الانتخابات الماضية دار فى الواقع بين الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد ومنافسه مير حسين موسوى، فى حين بدا من البداية أن كروبى ورضائى على هامش السباق على الرئاسة. صحيح أن هناك أنصارا للشيخ كروبى وللجنرال رضائى فى كل المحافظات الإيرانية، إلا أن الانقسام الانتخابى بدا قبل أيام قليلة من الانتخابات الرئاسية العاشرة متبلورا بوضوح فى غير صالحهما.

كروبى

تمسك الشيخ كروبى زعيم حزب الثقة الوطنية (حزب اعتماد ملي) بالبقاء فى الساحة الانتخابية، على رغم مناشدات الكثيرين من داخل التيار الإصلاحى له بالانسحاب لمصلحة مير حسين موسوى منعا لتفتيت الأصوات الإصلاحية. دخل كروبى الانتخابات الرئاسية العاشرة للمرة الثانية أمام محمود أحمدى نجاد بعد الانتخابات التاسعة التى حل فيها فى المركز الثالث بعد رفسنجانى الثانى وأحمدى

نجاد الأول، ولم يدخل بالتالى دورة الإعادة وقتها. ولد كروبى عام ١٩٣٧ فى إقليم لورستان جنوب طهران، وهو ينتمى إلى القومية اللورية التى تعد أحد فروع شجرة القومية الفارسية. انتخب رئيسا للبرلمان مرتين فى الفترة من ١٩٩٠ وحتى ١٩٩٢ ثم خلال فترة رئاسة خاتمي للمرة الثانية من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٤، حرص كروبى وحزبه على البقاء على مسافة من الحركات الإصلاحية الراديكالية فى إيران، وفضل أن يقدم نفسه على أنه الإصلاحى الملتزم بقيم ومبادئ الثورة والدولة حتى يصبح نقطة إجماع التيارات الوسطية فى الدولة الإيرانية. شارك فى حملة كروبى الانتخابية سياسيون من طيف خاتمى مثل مدير مكتبه السابق محمد على أبطحى، ومن أطياف رفسنجانى مثل غلام حسين كرباستشى محافظ طهران السابق. اختار كروبى اللون الأبيض لونا خاصا بحملته الانتخابية، التى حرص على مشاركة زوجته فاطمة كروبى فى فعالياتها. اختار كروبى شعار "التغيير" شعارا لحملته الانتخابية، وبالطبع لم يكن شعار حملة الرئيس الأمريكى أوباما "تغيير" هو ما دفع كروبى إلى اختيار هذا الاسم، بل جاء الشعار طبقا للنص القرآنى ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾. تشابه مهدى كروبى مع المرشح المزمن لانتخابات الرئاسة الأمريكية رالف نادر من حيث دوره التاريخى كمفتت للأصوات، مثلما تشابه مع المرشح الجمهورى جون ماكين من حيث تقدمه فى العمر وافتقاره إلى الكاريزما. سعى كروبى الدائم نحو الوسطية وإمساك العصا من المنتصف، لم يجعله يوما من الرابحين فى المعارك السياسية الكبرى. بدت مبرراته وحججه مفتقرة إلى البريق، دافع عن عدم انسحابه من السباق الانتخابى لصلحة موسوى بالرغم من تراجع حظوظه فى استطلاعات الرأى، بالقول إن عدم انسحابه سيدفع كل الناخبين الإصلاحيين إلى الذهاب للاقتراع وبالتالى سيصوتون ضد أحمدى نجاد، وهو هدف مشترك له ولموسوى. احتل كروبى المركز الرابع والأخير فى الانتخابات، وتعرض لهجوم شديد من تيار الرئيس أحمدى نجاد الذى اتهم كروبى بالفساد المالى وبتلقى أموال بشكل غير مشروع من رجل الأعمال الإيرانى شهرام جزائرى.

رضائى

بدا ترشح محسن رضائى مثل ترضية شخصية أو إعادة اعتبار لشخصه بعد طول ابتعاد عن الصفوف الأولى للنظام، وذلك منذ أن أقصاه الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى من منصبه كقائد للحرس الثورى محملا إياه مسئولية سير المعارك العسكرية إبان نهاية الحرب العراقية-الإيرانية عام ١٩٨٨. وشكلت عودة رضائى إلى الأضواء خصما نسبيا من رصيد أحمدى نجاد فى الكتلة المحافظة، وخصما معنويا من رعاة أحمدى نجاد لأن مؤسسة الحرس الثورى التى ينتمى إليها رضائى النافذة فى الحياة السياسية والاقتصادية فى إيران هى أبرز داعمى أحمدى نجاد. يمكن القول إجمالا أن فرص رضائى الانتخابية كانت قليلة وأن تخوفات سادت فى معسكر المحافظين من أن ترشحه قد يسهم فى تفتيت أصوات المحافظين نسبيا فى الجولة الأولى، وإذ ألمح أحمدى نجاد فى مناظراته التليفزيونية إلى أنه يواجه الشيخ رفسنجانى فى خلفية المشهد ومنافسيه الثلاث بدون استثناء فى الواجهة، فإن أحمدى نجاد ركز بعض حملته الهجومية على رضائى بالتشديد على أن ترشحه هدف أساسا إلى التأثير سلبا عليه ولكن من دون امتلاك أفق حقيقى حتى للوصول إلى دورة إعادة، وهو أمر تأكدت مصداقيته فى الانتخابات على أية حال. وكما هو متوقع فقد احتل رضائى البالغ من العمر ٥٥ عاما، والمنحدر من عشائر البختيار والمولود فى مقاطعة خوزستان ذات الغالبية العربية والغنية بالنفط، المركز الثالث قبل كروبى ولكن بعد أحمدى نجاد وموسوى.

موسوى

دخل مير حسين موسوى الانتخابات بحملة انتخابية ذكية ومدروسة وبتكتيكات هدفت أساسا إلى إسقاط الرئيس أحمدى نجاد عبر تركيز الحملة الانتخابية لموسوى على انتقاده ومواجهته. ولعب الرئيس السابق محمد خاتمى دور الداعم الأكبر لموسوى ورافقه فى حملاته الانتخابية، أما الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى فقد اعتبر من الداعمين الأساسيين لموسوى ومهندس عودته إلى صدارة السياسة للإطاحة بالرئيس محمود أحمدى نجاد. عرف عن موسوى البالغ من العمر ٦٧ عاما خلافه الكبير فى

السياسات الاقتصادية مع المرشد الحالى السيد على خامنئى خلال الثمانينيات من القرن الماضى، عندما كان خامنئى رئيسا للجمهورية وموسوى رئيسا للوزراء. وبالرغم من أصول موسوى العائلية الثرية (والده من كبار تجار الشاى فى إيران سابقا)؛ فإنه كان داعيا إلى سياسة اقتصادية تعتمد على القطاع العام فى توفير الواردات الأساسية، فى الوقت الذى كان فيه رئيس الجمهورية وقتها على خامنئى، وهو من أصول اجتماعية فقيرة، يرى ضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص فى عملية الاستيراد. وبسبب التباين فى السياسة الاقتصادية وعرقلة كل من موسوى وخامنئى للآخر، فقد تم إلغاء منصب رئيس الوزراء فى أول تعديل دستورى عام ١٩٨٩ وتفويض رئيس الجمهورية صلاحيات رئيس الوزراء، ليصبح موسوى بذلك آخر رئيس وزراء فى تاريخ جمهورية إيران الإسلامية. كانت إدارة موسوى ناجحة للاقتصاد الإيرانى إبان الحرب العراقية الإيرانية، فأكسبته تأييدا شعبيا كبيرا.

أدخل موسوى الألوان إلى الانتخابات الرئاسية الإيرانية لأول مرة، حيث اختار مناصروه اللون الأخضر للتعبير عن ميولهم الانتخابية، وهو لون الأئمة الإثنى عشر فى المخيلة الشعبية الشيعية. تأثر موسوى بالحملات الانتخابية الأمريكية ولم يقتصر تأثره على الألوان، بل أبلى بلاء حسنا فى مناظرته التليفزيونية مع أحمدى نجاد، وهى المناظرات التى عقدت للمرة الأولى أيضا فى انتخابات إيران الرئاسية. شن موسوى هجوما حادا على أحمدى نجاد، واتهمه بأن خطاباته وسلوكه السياسى يسيئان إلى الأمة الإيرانية وموقعها فى المجتمع الدولى. أجمع المراقبون وقتها على أن موسوى حسم المناظرة التليفزيونية أمام أحمدى نجاد لمصلحته، مستغلا نقاط ضعف الأخير فى السياسة الاقتصادية، وتصريحاته النارية فى السياسة الخارجية التى سببت عزلة دولية نسبية لإيران. ظهرت زوجة مير حسين موسوى السيدة زهرا راهنورد معه فى جولاته الانتخابية مضفية نكهة جديدة على الانتخابات الرئاسية فى إيران، وبحيث أصبحت الأخيرة تستلهم الانتخابات الرئاسية الأمريكية من حيث اختيار شعار يعبر عن الحملة، واختيار لون مفضل، فضلا عن اصطحاب السيدة الأولى فى الجولات الانتخابية. ومثل خاتمى أيدت موسوى شرائح القوة الناعمة فى المجتمع الإيرانى من فنانين ومثقفين وأكاديميين، وعزز موسوى حضوره بين هذه الفئات بدعوته إلى إلغاء "الشرطة الدينية" التى تفتش على مطابقة أزياء الإيرانيين للمعايير الإسلامية.

اعتبر موسوى أن الرئيس أحمدى نجاد فشل فى تحقيق وعوده الانتخابية عام ٢٠٠٥ الخاصة بوضع إيرادات النفط على موائد الإيرانيين، كما وصم إدارة أحمدى نجاد الاقتصادية بـ "الفاشلة". وإذ تشابه موقف موسوى مع أحمدى نجاد فى موضوع امتلاك إيران التكنولوجيا النووية بما فى ذلك تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، إلا أنه على العكس من أحمدى نجاد لم يحبذ الكلمات الرنانة فى إدارة الملف. وينبغى هنا ملاحظة الإجماع بين المرشحين الأربعة فى موضوع الملف النووى الإيرانى، باعتباره حقا وطنيا إيرانيا يسمو فوق الاعتبارات الانتخابية. أيد موسوى إجراء استفتاء عام بين اليهود والمسيحيين والمسلمين لتحديد شكل الدولة التى تعتبر الحل النهائى فى فلسطين: دولة واحدة لشعبين أم دولتين لشعبين؟. والملاحظ على طرح موسوى أنه انفتح على مروحة حلول للقضية الفلسطينية، كى يعبد الطريق أمام المفاوضات الأمريكية-الإيرانية؛ ولم يتشبث بالضرورة بالمصطلحات التى يفضلها الرئيس أحمدى نجاد والتى تمثل فى حد ذاتها عقبة أمام المفاوضات بين واشنطن وطهران. استخدم موسوى شبكة الانترنت وكان له موقع على "الفيس بوك"، كما استخدم الرسائل الهاتفية للتواصل مع ناخبيه، وبذلك جسد قمة التكنولوجيا فى الانتخابات الإيرانية. ولكن بالرغم من مميزات موسوى الكبيرة فقد افتقر نسبيا إلى كاريزما الرئيس السابق خاتمى، أو الرئيس الأمريكى باراك أوباما، الذى ترك أثره بشدة فى الانتخابات الرئاسية العاشرة. تمثلت نقط ضعف موسوى الأساسية فى سكان القرى والبلدات والمحافظات النائية، ولذلك عمد على التجول فيها طوال الأيام العشرة الأخيرة قبل بدء التصويت أملا فى تجسير الفجوة بينه وبين منافسه نجاد الذى تفوق فى هذه المناطق ولدى الناخبين هناك.

أحمدى نجاد

يجسد الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فى شخصه تحالفا سياسيا اقتصاديا بين مؤسسة رجال الدين ومؤسسة الحرس الثورى ويعبر عن نفسه أيديولوجيا بتعبيرات متشددة، لها شعبيتها عند سكان الريف الإيرانى وفقراء المدن الكبرى ولدى منتسبى مؤسسة الحرس الثورى (الباسداران) وميليشيا المتطوعين (الباسيج) وهم يعدون ببضعة ملايين. حظى أحمدى نجاد أيضا بدعم المرشد على خامنئى، وكونه

يدخل السباق الرئاسى وهو فى السلطة يصبح سهلا على مناصريه استخدام إمكانات الدولة الإيرانية فى الترويج له، كما اشتكى أنصار موسوى. تكمن القوة الضاربة لأحمدى نجاد، أصغر المرشحين الأربعة سنا، والبالغ من العمر ٥٢ عاما، فى القوة الهائلة للتحالف الذى يمثله فى مفاصل الدولة الإيرانية، على الرغم من أن القوة العددية لناخبيه تعتبر أقل بكثير من قوة تحالفه السياسي-الاقتصادى. ينتمى أحمدى نجاد شخصيا إلى المعسكر الأصولى المحافظ الواقع فى أقصى يمين التيارات السياسية فى إيران، وركزت حملته على تقشفه وطهارة يده فى مقابل الرؤساء السابقين الذين اتهمهم أحمدى نجاد بالفساد.

فجر أحمدى نجاد المفاجأة فى الانتخابات التاسعة بعد أن تحولت المعركة الانتخابية فى الساعات الأربع الأخيرة لصالحه إثر تصويت الحرس الثورى وميليشيا المتطوعين المكثف له، وفى حال خسر أحمدى نجاد الانتخابات العاشرة أمام موسوى لكان قد ذهب فى تاريخ إيران باعتباره الرئيس الوحيد فى تاريخ الجمهورية الذى يخسر الانتخابات وهو فى السلطة. امتلك أحمدى نجاد التحالف الأقوى فى السياسة والاقتصاد (يقدر بعض المراقبون حصة الحرس فى الاقتصاد الإيرانى بنحو ٢٠ فى المائة)، وهو رقم ضخم يعكس التنامى الكبير فى حضور الحرس بالحياة السياسية والاقتصادية. ينسج أحمدى نجاد خيوط علاقات وثيقة مع قسم مهم من الطبقة الدينية فى إيران وخصوصا مع آية الله محمد تقى مصباح يزدى، ونجاد قريب أيضا من دوائر المرشد ولذلك فهو يعرف الطريق إلى القلب الصلب للدولة الإيرانية. اشتهر أحمدى نجاد ببساطته وتقشفه، مثلما اشتهر بتعلقه الشديد بالمهدى المنتظر وانتظاره له، وهو إيمان لا يرقى إليه الشك عند المسلمين الشيعة، ولكن أحمدى نجاد أظهر ذلك فى أكثر من مناسبة رسمية وعلنية؛ وهو ما جعل شرائح المتدينين فى إيران أكثر انجذابا له من باقى المرشحين.

تصدر أحمدى نجاد وسائل الإعلام العالمية بتصريحاته النارية ضد إسرائيل، وافتخاره بمنجزات بلاده النووية وإعلانه دخول بلاده "النادى النووي". صحيح أن السياسة الخارجية فى إيران لا تصنع فى مكتب الرئيس ولكن الخطوط العريضة لها يرسمها مكتب المرشد بالتنسيق مع مجلس الأمن القومى الإيرانى، فى حين تقتصر مهام الرئيس ووزير الخارجية على نقل الخطوط العريضة إلى حيز التنفيذ على أرض

الواقع، إلا أن تمديد إيران لحضورها الإقليمى فى فترة ولاية نجاد الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٩) يحسب فى ميزان إيجابياته الوطنية. وأسهمت صورة أحمدى نجاد المتقشف والبسيط، الداعم لحركات المقاومة، والمعادى لدولة الاحتلال الصهيونى والولايات المتحدة الأمريكية تحت ولاية بوش الابن، فى توسيع نفوذ إيران المعنوى فى المنطقة؛ على أنقاض المشروع الأمريكى وتحالفاته.

حاول أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية العاشرة أن يستحوذ على أصوات الاعتراض من الشباب، إضافة إلى أصوات سكان المحافظات النائية وفقراء المدن ومنتسبى التشكيلات العسكرية للنظام، وهى كتلة تصويتية ضخمة ولكنها لم تكن ضامنة للفوز وحدها. بالمقابل كان التقدير الأخير قبل الانتخابات بساعات مفاده أنه لو أفلح موسوى فى تحريك كتلة الشباب إلى صناديق الاقتراع؛ وقام بتحييد الناخبين فى الريف كان ذلك سيضمن له كتلة تصويتية أضخم من كتلة أحمدى نجاد، ويدخل بالتالى فى دورة الإعادة أمامه، إن لم يفز موسوى من الجولة الأولى. وعكست الصدامات المتكررة التى جرت فى شوارع طهران فى الأيام الأخيرة قبل الانتخابات الحالة الانتقالية القلقة التى مرت بها إيران، التى تأرجح مصيرها السياسى بين المضى فى عسكرة متزايدة للمجتمع بالسنوات الأربع القادمة المقترن بمواجهة مع الغرب تحت رئاسة أحمدى نجاد، أو الاتجاه نحو مزيد من الانفتاح على العالم والدخول فى مفاوضات مع إدارة أوباما لتقنين وضعها الإقليمى والدولى الجديد فى ظل رئاسة موسوى.

خامسا: خريطة الناخبين فى إيران

تكتسب خريطة الناخبين أهمية استثنائية فى تحليل نتيجة الانتخابات الرئاسية العاشرة، ومرد ذلك أن تحليل الحراك الانتخابى فى إيران لا يمكن إرجاعه إلى التمايزات الفكرية والأيديولوجية بين المرشحين الأربعة فقط، تلك التى لا تكفى وحدها لتعيين بؤر الاستقطاب الانتخابى بسبب حالة السيولة النسبية التى تميز أجنحة النظام السياسى الثورى فى إيران. يسمح النظام السياسى الإيرانى بمساحات وهوامش للاختلاف فى الرؤى السياسية والاقتصادية للتيارات والمرشحين، ولكن دون أن يرقى ذلك إلى مرتبة الخلاف الأيديولوجى الكامل، فكل تلك التيارات ورموزها من المرشحين تنضوى فى النهاية تحت عباءة النظام وتستمد مشروعيتها من مشروعيته. نستطيع

إسناد التحليل إذن على وجود تمايزات فى السلوك التصويتى بين المجموعات الانتخابية المختلفة فى إيران، وهذه التمايزات لا تنحصر فى "الفوارق الأيديولوجية" فقط، وإنما تتوزع على مجموعة من العناصر أهمها: أولا التمايز الكلاسيكى بين شرائح وطبقات المجتمع المختلفة، وثانيا الاختلافات الاجتماعية-الثقافية بين سكان الريف وسكان المدن الكبرى، وثالثا تباينات الجندر، أى بين الرجال والنساء، ورابعا وليس أخرا التنافس بين الأجيال المختلفة داخل المجتمع الإيرانى. تقول القاعدة الأساسية فى تفسير السلوك التصويتى للناخبين، فى أى بلد، إن الخلفيات الاجتماعية للناخبين تتحكم أساسا فى اختياراتهم الانتخابية، وأن هذه الانتماءات الطبقية بالتحديد تجسد الاستقطاب الأساسى بين مختلف الناخبين، وهو الذى يعبر عنه فى اللغة السياسية الدارجة بالتناقض بين اليسار واليمين.

تنطبق هذه القاعدة الأساسية على الغالبية الساحقة من المجتمعات وبحيث يصبح لها طابع عام وصلاحية شبه مطلقة، ومع اختلاف النظم السياسية وتباين المجتمعات تظهر خصوصيات لكل بلد فى خريطته الاجتماعية، ولذلك يصبح التحليل المقتصر على الاستقطاب بين ثنائية اليسار واليمين فى إيران مبتسرا وفاقدا لمعانيه وطبقاته التحليلية الأعمق. بدا قبل الانتخابات أن غالبية واضحة من الشرائح الاجتماعية المتوسطة والعليا فى إيران قد حسمت خياراتها ناحية المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى، وذلك بسبب الكفاءة الاقتصادية والإدارية المعروفة عنه إبان رئاسته للوزراء فى الفترة من عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٩. كما أن الإخفاقات الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم فى السنوات الأربع الماضية، على الرغم من توافر إيرادات النفط المرتفعة فى نفس الفترة (تقدر بنحو ٢٥٠ - ٣٠٠ مليار دولار)، جعل المحصلة هزيلة للرئيس محمود أحمدى نجاد.

وبسبب سياسات الإنفاق الشعبوية التى اعتمدها الرئيس أحمدى نجاد فقد مثل توزيع الإعانات على الشرائح الأفقر فى إيران -دونما نظر إلى اعتبارات التوازن النقدي- دافعا قويا لارتفاع معدلات التضخم؛ فى الوقت الذى لم يستطع فيه أحمدى نجاد تنفيذ وعوده الانتخابية التى قطعها على نفسه قبل أربع سنوات والخاصة بوضع "عوائد النفط على موائد الإيرانيين". لذلك يمكن القول ببعض التبسيط بأن الشرائح الأفقر كانت ربما أكثر انجذابا نحو أحمدى نجاد، وسياساته الاقتصادية، ومظهره المتقشف، ومغازلته اللفظية لهذه الشرائح. أما شرائح التكنوقراط والشرائح الوسطى

فبدا واضحا أن غالبيتها قد حسمت خياراتها لمصلحة موسوى، فى حين عزفت أقليتها عن المشاركة فى الانتخابات، وهو سلوك عكس رغبة هذه الأقلية فى فتح الأسواق الإيرانية وتغيير المنطلقات الأساسية للاقتصاد الإيرانى، تلك التى تفسح دورا مهما للقطاع العام فى إدارة العملية الإنتاجية.

ساد اعتقاد لدى المحللين والخبراء أن سكان المدن الإيرانية الكبرى، وبالتحديد فى طهران وأصفهان وتبريز، يتميزون تقليديا بسلوك تصويتى داعم للتيار الإصلاحى ورموزه، وهو أمر لم يتم إثباته فى الانتخابات الرئاسية العاشرة. ويستند ذلك الاعتقاد إلى الميل التقليدى لسكان المدن الكبرى إلى نمط معيشى يحتوى على قدر كبير من الحريات الفردية والعامة. ولما كانت غالبية الخدمات الثقافية من مسارح ودور سينما ومعارض كتب وأزياء تتركز فى المدن الكبرى، تخوف بعض سكانها من أن انتصار التيار المحافظ ربما يهدد هذه الحريات عبر إسناد صلاحيات أوسع لما يسمى فى إيران "شرطة الأخلاق"، التى تنتشر فى المدن الإيرانية الكبرى وتتدخل لفرض السلوك الإسلامى على مواطنى هذه المدن. ولذلك لم يكن غريبا أن يتعهد المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى فى حملته الانتخابية بإلغاء "شرطة الأخلاق" فى حال انتخابه ليخاطب طموحات سكان المدن الكبرى، كما أن فريقه الانتخابى ركز فى دعايته على استلهام المشروعات الكبرى للمدن الأوروبية مثل القطار السريع الذى يسير بالكهرباء والذى يربط بين المدن، والتلميح إلى الرغبة فى ربط المدن الإيرانية الكبرى ببعض عبر مشروعات مماثلة.

أشارت النتائج الرسمية لانتخابات الرئاسية التاسعة والانتخابات الرئاسية العاشرة إلى العكس من ذلك الاعتقاد بإصلاحية المدن الكبرى، حيث فاز المرشح المحافظ أحمدى نجاد فى أكبر مدينتين وهما طهران وأصفهان فى عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ على التوالى، ولذلك تجدر الإشارة إلى أن الفرز بين الريف والمدينة فى دول العالم الثالث يبقى منطقيا ومفهوما، إلا أن ذلك الفرز ليس صحيحا على إطلاقه فى الحالة الإيرانية. وفى المقابل يظهر التباين الاجتماعي- الثقافى بين سكان المدن وسكان الريف والمحافظات النائية عند ملاحظة الميول المحافظة لسكان الريف الإيرانى الذين نظروا إلى الرئيس أحمدى نجاد على أنه ممثلهم الطبيعى بين المرشحين الأربع، لأنه حرص طوال فترة رئاسته على زيارة المحافظات الإيرانية النائية والريف الإيرانى، وأيضا لأن مظهره المتقشف ومفرداته

اللفظية ربما غازلت السليقة الفطرية لشرائح واسعة هناك. ولا ننسى أن فترة أحمدى نجاد شهد فيها الريف الإيرانى تناميا فى مشروعات البنية التحتية مثل إنشاء الجسور وتعبيد الطرقات بين القرى، كما أن أحمدى نجاد دأب على توزيع إعانات مالية مباشرة على فقراء الريف، وهو ما زاد من شعبيته بين صفوف سكان الريف الإيرانى عموما والفقراء منهم خصوصا. ووعيا من المرشح الإصلاحى بنقطة قوة أحمدى نجاد فى المحافظات النائية والريف الإيرانى، فقد كثف حملاته فى الأيام العشرة الأخيرة قبل الانتخابات بغرض تحييد أكبر عدد ممكن من الأصوات التى يمكن أن تصوت لأحمدى نجاد.

تتمتع المرأة بهامش كبير من الحركة فى المجتمع الإيرانى - على العكس من الكليشيهات السائدة خارج إيران- كما أن المرأة الإيرانية (معصومة ابتكار) وصلت تاريخيا إلى منصب نائب الرئيس فى عصر الرئيس الإصلاحى السابق محمد خاتمى. ولا يعنى ذلك أن كل النساء الإيرانيات يصوتن ضد المرشحين المحافظين، فهناك رموز نسائية محافظة تشدد على دعم الرئيس أحمدى نجاد أيضا، ولكن بدا قبل الاقتراع أن غالبية النساء الإيرانيات سيصوتن لمصلحة التيار الإصلاحى ومرشحيه سواء مير حسين موسوى أو مهدى كروبى. والملاحظ أن كلا منهما أرسى دعايته الانتخابية على حضور زوجته الكبير فى الاحتفالات الانتخابية سواء السيدة زهرا رهنورد زوجة موسوى، أو السيدة فاطمة كروبى زوجة مهدى كروبى. ولعل وعى المرشح موسوى بالانحياز التقليدى للمرأة الإيرانية نحو التيار الإصلاحى، برر الحضور الدائم للسيدة زهرا راهنورد إلى جانب زوجها فى الاحتفالات الانتخابية فى ظاهرة غير مسبوقة فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية.

لعب التباين بين الأجيال الإيرانية المختلفة دورا كبيرا فى بلورة استقطابات المجتمع الإيرانى عموما والكتلة الناخبة خصوصا، ويمكن تحديد نقطة صفرية فى التحليل مفادها أن أجيال الشباب الإيرانى تتناقض فى مفهومها للحياة والسياسة مع القيم والمنطلقات الأساسية لأجيال الثورة الإيرانية الأولى. وفى هذا السياق بدا سلوك "الجيل الثالث" للثورة، الذى لم يشهد الثورة ولا تأسيس الجمهورية، ولا حتى الحرب العراقية- الإيرانية التى انتهت قبل عشرين عاما، محددا فى مسير ومصير الانتخابات الرئاسية العاشرة؛ ويقصد بالجيل الثالث هنا الفئات العمرية الواقعة بين ١٦ عاما و٣٠ عاما. ولأن الحد الأدنى للتصويت يبلغ ستة عشر عاما فقط طبقا لقانون انتخابات رئاسة

الجمهورية الإيرانية، يجعل هذا العمر المنخفض نسبيا حصة الأجيال الشابة فى إيران، أقل من ثلاثين عاما، نحو ٤٥ فى المائة من إجمالى الكتلة الناخبة التى بلغ عددها الإجمالى ٤٨ مليون ناخب فى يونيو ٢٠٠٩.

يختلف جيل الشباب الإيرانى عن باقى الأجيال من عدة نواح اجتماعية وثقافية، فهو أكثر تعليما، وأكثر انفتاحا على الغرب والعالم مقارنة بالأجيال الأكبر سنا، ويستخدم جيل الشباب الإيرانى وسائل الاتصال الأكثر تقدما فى العالم. فطلاب الجامعات الذى لعبوا أهم الأدوار فى حياة إيران السياسية منذ بداية الثورة وحتى الآن، هم المدد الأساسى للتيار الإصلاحى. وحسب التقديرات الإحصائية تداخل اعتبار الأجيال مع اعتبار الجندر هنا، لأن الإناث يمثلن غالبية هذا القطاع الكبير من الكتلة الناخبة. حسم الطلاب المعركة الانتخابية لصالح الرئيس خاتمى عامى ١٩٩٧ و٢٠٠١. ولكن نفس هذا الجيل عزف عن المشاركة فى انتخابات ٢٠٠٥ اعتراضا على عجز التيار الإصلاحى وخاتمى عن تحقيق أمانيهم السياسية. ومع افتقار المرشحين الإصلاحيين مير حسين موسوى (٦٧ عاما) ومهدى كروبى (٧٢ عاما) إلى كاريزما خاتمى (٥٤ عاما وقت انتخابه لأول مرة)، وإلى تأثيره الكبير فى فترة رئاسته الأولى، فقد كان متوقعا أن يعزف أيضا قطاع من هذه الشريحة عن المشاركة بالانتخابات.

نظرا للسخط التقليدى الذى يميز شرائح الشباب عموما على ما استقر من توازنات وتقاليد وأعراف اجتماعية، فمن الطبيعى أن يحاول المرشحون المختلفون استقطاب أصوات الشباب أولا، أو تركيز دعايتهم على تنفير الشباب من المرشح المنافس فى الحد الأدنى. ومع تزايد المصاعب الاقتصادية التى يركز عليها موسوى وكروبى للنيل من الرئيس أحمدى نجاد عبرها، فقد تأسست حسابات المرشحين الإصلاحيين على تقدير مفاده اتجاه قطاع كبير من شرائح الشباب إلى التصويت ضد أحمدى نجاد كأصوات الاعتراض. وبسبب حصتهم الكبيرة فى الكتلة الناخبة فقد توجب على الفائز بالانتخابات الرئاسية أن يحصل على نسبة كبيرة من الدعم بين هذه الشريحة من الناخبين. ويعنى ذلك فى النهاية أن صراع الأجيال يضاف إلى اعتبارات الخلاف الأيديولوجى، أو ثنائية الذكر والأنثى (الجندر)، أو حتى التمايزات الاجتماعية الثقافية بين سكان المدن والريف فى إيران كأهم الانقسامات الانتخابية فى إيران بالانتخابات الرئاسية العاشرة.

سادسا: الأقليات القومية عاملا انتخابيا

تميزت الانتخابات الرئاسية الإيرانية العاشرة عن سابقاتها التسعة التى جرت منذ قيام جمهورية إيران الإسلامية من جانب أساسى هو دخول الانتماء العرقى للمرشحين بقوة كعامل من عوامل الحسم الانتخابى، إلى جانب العوامل الكلاسيكية مثل التباين فى الرؤى السياسية والتفاوت فى البرامج الاقتصادية. وبالرغم من تمايز أطروحات المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى عن المرشحين الثلاثة الباقين، سواء من حيث ميوله التجديدية أو دعواته إلى المزيد من الحريات المدنية للإيرانيين، إلا أن انتماء موسوى إلى القومية الأذربيجانية لعب دورا كبيرا فى السباق الانتخابى. حتى الانتخابات الرئاسية العاشرة دأبت الأعراق الإيرانية التى تعرف امتدادا فى جوار إيران الجغرافى على التصويت للتيار الإصلاحى، وكانت البداية مع الانتخابات الرئاسية السابعة التى فاز بها الرئيس السابق محمد خاتمى. ويعود السبب فى ذلك إلى أن الأطروحات السياسية للتيار الإصلاحى مثلت بديلا أفضل لتطلعاتها الثقافية والاجتماعية مقارنة بالمرشحين من التيار المحافظ. لم يلعب الانتماء العرقى للمرشحين دورا كبيرا فى الانتخابات السابعة عام ١٩٩٧، بسبب أن كلا المرشحين وقتها محمد خاتمى وعلى أكبر ناطق نورى انتمى إلى القومية الإيرانية الكبرى: الفارسية. على هذه الخلفية صوتت الأقليات القومية بكثافة فى الانتخابات الرئاسية التى أوصلت خاتمى إلى سدة الرئاسة عامى ١٩٩٧ و٢٠٠١، كما فى انتخابات البرلمان ٢٠٠٠ التى فاز بها التيار الإصلاحى أيضا. ومع يأس جمهور خاتمى من قدرته على تحقيق التغيير الموعود فقد تراجعت نسبة مشاركة الجمهور الإصلاحى فى الانتخابات الرئاسية السابقة ٢٠٠٥، وهو ما أدى -ضمن عوامل أخرى- إلى فوز المرشح المحافظ محمود أحمدى نجاد.

يتكون سكان إيران من الفرس، أكبر قوميات البلاد، ويقدر عددهم بنصف الإيرانيين، والأذربيجانيين الذين يشكلون نسبة تتراوح بين ربع وثلث عدد السكان فى إيران، بالإضافة إلى الأكراد والعرب والبلوش والتركمان وغيرها من القوميات المكونة لسكان إيران. وحتى القومية الفارسية ليست كيانا مصمتا كما يعتقد البعض، بل تتكون شجرة القومية الفارسية من عدة أفرع مثل عشائر البختياريين (ينتمى إليهم المرشح المحافظ محسن رضائي) وقبائل اللور (ينتمى إليهم المرشح الإصلاحى مهدى كروبي) وغيرهما من التجمعات السكانية. بالإضافة إلى ذلك هناك تمايزات فى اللهجة

بين سكان إقليم فارس المركزى وأقاليم الجنوب الفارسية من ناحية، وسكان مقاطعات الشمال فى كيلان ومازندران من ناحية أخرى. فى هذا السياق ربما يفيد تحليل نتائج الانتخابات الرئاسية التاسعة التى جرت عام ٢٠٠٥ وفاز بها الرئيس محمود أحمدى نجاد، فى إلقاء نظرة على السلوك التصويتى لأقليات إيران القومية. ومع ذلك لابد من تناول أرقام عام ٢٠٠٥ ببعض الحذر لسببين جوهريين، الأول أن المرشح أحمدى نجاد لم يكن معروفا لكثير من الإيرانيين وقتها، وبالتالى فإن مشاركته فى الانتخابات العاشرة جاءت بعد توليه الرئاسة لمدة أربع سنوات كانت كافية لرفع شعبيته. والسبب الثانى أن الانتخابات التاسعة شهدت تنافسا بين سبعة مرشحين وليس أربعة فقط، ولذلك فقد كان تشتيت الأصوات فى الانتخابات التاسعة أكثر وضوحا مقارنة بالانتخابات العاشرة الأخيرة.

تزداد أهمية هذه الحقيقة إذا علمنا أن ثلاثة مرشحين من السبعة وقتذاك انتموا إلى التيار المحافظ وهم: أحمدى نجاد وباقر قاليباف وعلى لاريجانى، مقابل ثلاثة إصلاحيين هم مهدى كروبى ومحسن مهر على زاده ومصطفى معين ومرشح وسطى هو هاشمى رفسنجانى. أما فى الانتخابات الرئاسية العاشرة فقد ترشح اثنان من المحافظين هما أحمدى نجاد ومحسن رضائى مقابل مرشحين إصلاحيين هما مهدى كروبى ومير حسين موسوى.

جدول رقم (٢)

النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة التاسعة حسب المحافظات

المحافظة	أحمدى نجاد	كروبى	لاريجانى	مهر على زاده	معين	قاليباف	رفسنجانى
١- أذربيجان الشرقية	١٩٨٤١٧	١٢١٩٦٩	٢٨٠٧٥	٣٧٨٦٠٤	١٩٠٢١١	١٢٢١٦٠	٢٦٨٩٥٤
٢- أذربيجان الغربية	٧٥٣١٩	٩٩٧٦٦	١٥٤٣٥	١٦٣٠٩١	١٤٦٩٤١	١٤١٢٨٩	١٥١٥٢٥
٣- أردبيل	٣٤٠٩٠	٥٣٩٠٦	٧٧٦٦	١١١٤٦٥	٦٧١٣٤	١٠٦٢٧٢	٩٥٤٩٠
٤- أصفهان	٨٠١٦٣٥	١٩٦٥١٢	٧٣٤٥٢	٢٠٣٢٥	١٩٦٢٦١	١٩٨٤٠٩	٢٦٠٨٥٨
٥- إيلام	٣٢٣٨٣	١٠٨٦٢٧	٦٧٨٣	٣٠٢٦	٥٦٥٢٦	٤١٠٨٢	٤٠٥٨٠
٦- بوشهر	٨٢٣٧٦	٩٨١٤٨	٨٢٠٧	٤٩٤٢	٦٨٥٤٧	٤٦٩٦٢	٩٧٤١٢
٧- طهران	١٥٠٠٨٢٩	٤١٥١٨٧	٢٤٦١٦٧	٢٨١٧٤٨	٦٤٨٥٩٨	٦١٤٣٨١	١٢٧٤٢٧٦
٨- جهار محل وبختيارى	٩٠٩٦٠	٧٥٠٤٤	٢٣١٢٧	٥٠٥١	٤٨٣٥٦	٦٤٠٦٨	٥٩٥٢١
٩- خراسان الجنوبية	١٠١٦٣٨	٢٧٧٠٥	٥٧١٦	٤٩٥٨	٣٩٢٧٦	٤٩٠٤٣	٥٧٢٤٤
١٠- خراسان الرضوية	٣٧٧٧٣٢	٢٩٧٩٦٧	٧٨٩٧٦	٣٣٤٨٨	٣٢٥٢٨١	٨٧٧٢٨١	٨٧٧٦٦٥
١١- خراسان الشمالية	٢٢٩٥٤	٨٩٥٥١	١٦٩٠٠	٨٢٠٩	٣٧٣٣٠	٨١٠٠٠٩١	٧٠٤٠٧٨
١٢- خوزستان	٢٣٢٨٧٤	٥٣٨٧٣٥	٥٨٥٦٤	٢٠١٦٤	١٤٨٥٢٩	١٤٨٢٣٤	٣١٩٩٢١

تابع جدول رقم ٢ : النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة التاسعة حسب المحافظات

المحافظة	احمدى نجاد	كروبى	لاريجانى	مهر على زاده	معين	قاليباف	رفسنجانى
١٣- زنجان	٩٣٣٠٩	٦٢٨٤٥	٢٢٨٦٩	١٨٥٦٨	٦٨٦٤٩	٧١٣٦٥	١١٠٦٩٨
١٤- سمنان	٩٨٠٢٤	٢٥٨٨٩	٢٨١٩٠	٣٨٧٣	٢٦٥٧٢	٣٧٠٥٩	٦٩٠٥٩
١٥- سيستان بلوشستان	٤٧٧٤٣	٧٧٠١٧	٢٤٩٥٤	٧٣١٢	٤٧٩١٢٥	٦٨٦٠٥	١٥٥١٤٧
١٦- فارس	٢٤٢٥٣٥	٥٤٦٦٣٣	٦١٣٨٣	٢٢٤٤٠	٢١٧١٢٢	٢٧٣٥٤٢	٤٠٣٠٧٤
١٧- قزوين	١١٨٤١٤	٨١٥٦٩	٢٤٦٤٩	١٨٠٧٨	٦٨٣٦٦	٧٧٣٩٩	١٠٨٩٢٨
١٨- قم	٢٥٦١١٠	٢٥٢٨٢	١٠٨٩٣	١٤٤٥١	٢٧٨٢٤	٢٥٧٩٢	١٠٤٠٠٤
١٩- كردستان	٢٣٣٥٣	١١١٢٤٩	١٠٢٦١	٧٧٨٥	٩٢٨٨٤	٤٨٩١٣	٥٤٠٠٤
٢٠- كرمان	١٢٩٢٨٤	١٥٢٧٦٤	٢٢١٢١٩	٩٦٩٧	٥٢٨٩٦	١١٢٠٥٦	٤٨٠٢٧١
٢١- كرمانشاه	٧٠١١٧	٢٥٤٧٨٠	٢٢٠٣٣	١٢٥١٦	١٠٦٨٠٤	١١٥٤٣٩	١٣٧٠١٠
٢٢- كوهيجلوى وبوير احمد	٣٤٣٩٦	٩٦٤٥٩	٢٠٣٠٦	١٥٧٢	٥٠٩٥٤	٥٢٢٥٩	٥٦١٥٤
٢٣- جلستان	٥٦٧٧٦	١٩٣٥٧٠	٤٢٣٣٤	٨٢٨٣	١٥٦٨٦٢	٨٧٥٢٢	١٥٥٤٩٨
٢٤- جيلان	١٤٩٠٢٦	٢٠٣٩٤١	٥٠٠٧٠	٣٣٩٩٦	١٨٢٣٢١	١٧١٥٦٢	٢١٥٤٧٨
٢٥- لورستان	٦٩٧١٠	٤٤٠٢٤٧	٣١١٦٩	٦٨٦٥	٥٣٧٤٧	٧٠٢٢٥	١٢١١٣٠
٢٦- مازندارن	١٥٩٢٩١	١٠٣٢٢٩	٤٦٤٨٩١	١٨٤٦٧	١٤٨٤٠٨	١١٦٧٦٣	٣١١٩٤٩
٢٧- مركزى	١٦١٦٦٩	١٠٤٥٢٢	١٧٢٥٨	١٤٠٥٨	٦٥٥٩٢	٧١٨٢٨	١٤٣١١٨
٢٨- هرمزجان	٨١٠٥٤	١٧٧٤١٣	٧٨١٦١	٩٦٧٩	١٥٣٦٤٨	٢٥٣٢٦	٧٥٦٠١
٢٩- همدان	١٩٥٠٣٠	٢١٨٠١٨	٢٤٠٠٢	٢٠٤٩٦	٨٤٤٢٤	٧٢٩٨٦	١٧٥٩٩٧
٣٠- يزد	١٧٥٢٠٦	٥٨١٣٢	٩٣١٧	٥١٨٦	٦٠٥١٠	٦٦٨٩٢	٧٧٩٢٤
المجموع	**٥٧١١٢٥٤**	**٥٠٥٦٦٨٦**	**١٧٣٣١٢٨**	**١٢٧٨٣٩٣**	**٤٠٦٩٦٩٨**	**٤٠٧٥١٨٩**	**٦١٧٩٦٥٣**

المصدر : وزارة الداخلية الإيرانية.

يمكن اعتبار نتائج أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة التاسعة مؤشرا على السلوك التصويتى للأقليات القومية فى إيران والداعمة تقليديا للتيار الإصلاحى، حيث خسر أحمدى نجاد بوضوح تام فى محافظات إقليم أذربيجان الإيرانى. حل أحمدى نجاد ثالثا فى أذربيجان الشرقية بعد مهر علي زاده ورفسنجانى، وسادسا فى أذربيجان الغربية بعد مهر علي زاده ورفسنجانى ومصطفى معين ومحمد باقر قاليباف وكروبى على الترتيب، ثم سادسا أيضا فى محافظة أردبيل بعد مهر علي زاده ومحمد باقر قاليباف ورفسنجانى ومصطفى معين ومهدى كروبى على الترتيب، وثانيا بعد رفسنجانى فى محافظة زنجان. وخسر الرئيس أحمدى نجاد بوضوح فى محافظات سيستان وبلوشستان (معقل قومية البلوش) حيث جاء خامسا بعد مصطفى معين ورفسنجانى وكروبى ومحمد باقر قاليباف على الترتيب. وجاء أحمدى نجاد خامسا فى محافظة كردستان (معقل الأكراد) بعد كروبى ومصطفى معين ورفسنجانى ومحمد باقر

قاليباف على الترتيب. وكذلك جرت النتائج فى محافظة خراسان الشمالية (معقل الأكراد السنة) حيث حل خامسا هناك بعد محمد باقر قاليباف وكروبى ورفسنجانى ومصطفى معين على الترتيب، فى حين جاء ثالثا فى محافظة بوشهر (معقل العرب) بعد كروبى ورفسنجانى على الترتيب. وتكرر الأمر فى محافظة خوزستان (معقل العرب) حيث جاء أحمدى نجاد ثالثا بعد كروبى ورفسنجانى. وبالمقابل فقد فاز أحمدى نجاد فى محافظات أصفهان وطهران، وكذلك فى المحافظات النائية مثل جهار محل وبختيارى وخراسان الجنوبية وسمنان وقزوين وقم ومركزى ويزد وكلها تتميز بأنها مسكونة من غالبية فارسية واضحة. وهنا تتثبت فرضية أن الأقليات القومية فى إيران تميل إلى التصويت لمصلحة التيار الإصلاحي؛ ولكن مع بعض التحفظ بسبب تغير وضعية أحمدى نجاد من مرشح مغمور عام ٢٠٠٥ إلى مرشح رئيسى فى عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى عامل تشتت الأصوات بين سبعة مرشحين عام ٢٠٠٥ وأربعة مرشحين فقط عام ٢٠٠٩.

كان هناك تصور لدى بعض مفكرى التيار الإصلاحى أن أقليات إيران القومية ربما تلعب دورا حاسما فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، فى حال اصطفت مع الأذربيجانيين خلف موسوى، بحيث تضمن له مكانا فى دورة الإعادة. الجدير بالذكر هنا أن الأذربيجانيين مندمجون تقليديا فى المجتمع الإيرانى وممثلون بشكل جيد فى الطوابق العليا لمؤسسات الدولة الإيرانية، وحتى أعلى منصب فى البلاد، أى مرشد الجمهورية، هو من نصيب شخصية أذربيجانية (السيد على خامنئي). وبالتالى لا ينبغى أن يقود تحليل العامل الانتخابى الجديد إلى استنتاجات خاطئة، فالحديث عن "تمييز" ضد القومية الأذربيجانية فى إيران يعد أمرا مفتقرا إلى الدقة والموضوعية. يعتبر الرئيس أحمدى نجاد الأقرب فكريا إلى مقام المرشد، بقطع النظر عن الانتماء العرقى لموسوي، وهو ما يغلب بوضوح الاعتبار الأيديولوجى عند المرشد على ما سواه من اعتبارات عند تفضيله لأحد المرشحين. وكان المراقبون قد أجمعوا على أن تصريحات مرشد الجمهورية بشأن مرشحه المفضل فى الانتخابات الرئاسية عكست فى الأيام الأولى للحملة الانتخابية تأييدا واضحا للرئيس محمود أحمدى نجاد، وذهب بعضهم حدا وصف فيه تلك التصريحات بأنها "فصلت على قياس نجاد وقيافته".

يتطلب الفوز فى الانتخابات الرئاسية حصول المرشح الفائز على أكثر من ٥٠ بالمائة من الأصوات فى الجولة الأولى، وفى حال عدم تحقيق أى من المرشحين لهذه النسبة تجرى جولة أخرى للإعادة بين مرشحين اثنين فقط حازا على أعلى الأصوات. تأسيسا على ذلك فقد كانت أهمية الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية الأذربيجانية متلخصة فى دفع فرص موسوى إلى الأمام، خصوصا فى الجولة الأولى لضمان دخوله إلى دورة الإعادة أمام الرئيس محمود أحمدى نجاد. ولأن موسوى كان سيحصل، احتمال مرجح جدا، على أصوات المؤيدين للمرشح الإصلاحى الآخر مهدى كروبى فى حال وصوله إلى الدورة الثانية، فقد ركز "التكتيك الانتخابي" لموسوى على أربعة خطوط متوازية للوصول إلى هذا الهدف: أولا الحصول على أصوات الأقليات القومية بالنظر إلى نتائج الانتخابات الرئاسية التاسعة، ثانيا استقطاب أصوات المؤيدين للتيار الإصلاحى من منافسه مهدى كروبى، ثالثا الحفاظ على أصوات الكتلة الإصلاحية المكونة من النساء والشباب وسكان المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان وتبريز، التى ساد الاعتقاد أنها تصوت تقليديا للمرشحين الإصلاحيين بمثال تجربة الرئيس السابق محمد خاتمى، ثم رابعا وأخيرا تحييد القاعدة الانتخابية الأكبر لأحمدى نجاد، أى فقراء الريف الإيرانى والمحافظات النائية وهو ما شرع فيه موسوى قبل أيام قليلة فقط من نهاية الحملة الانتخابية.

انتشر فى وسط الحملة الانتخابية فيديو كليب تم تصويره على هاتف نقال يظهر فيه الرئيس السابق محمد خاتمى وهو يلقى النكات التى يسخر فيها من الأذربيجانيين، وهو ما دفع الأخيرين إلى التظاهر فى الشوارع. وفى حين أكد خاتمى أن الشريط "ملفق" و"منتحل"، تم توزيعه بهدف التأثير سلبا على فرص مير حسين موسوى الانتخابية، فإن الأخير حمل بشدة على سياسات الرئيس أحمدى نجاد بخصوص مسألة القوميات ووعد بإعطاء المزيد من الحقوق التعليمية والثقافية للقوميات الإيرانية المختلفة فى حال فوزه بالانتخابات. وإذ لم يفلح الفيديو الكليب إياه فى التأثير سلبا على شعبية موسوى الكبيرة بين الأذربيجانيين، فإن ذلك التأييد الملحوظ لا يكفى نظريا للفوز بالانتخابات الرئاسية فى كل إيران، نظرا إلى أن كتلة الأصوات الأذربيجانية لا

تزيد بأى حال عن ثلث عدد السكان. وإذا كان صحيحا أن شعبية موسوى بين الأذربيجانيين فى عام ٢٠٠٩ أكبر بكثير من الشعبية التى حظى بها المرشح الإصلاحى الأذربيجانى محسن مهر علي زاده فى الانتخابات الرئاسية التاسعة التى جرت عام ٢٠٠٥، إلا إن الأذربيجانيين مع كل ذلك لا يضمنون مع ذلك وحدهم الفوز الانتخابى كما يتضح من التعداد المذكور.

كانت الانتخابات العاشرة ستدخل تاريخ الانتخابات الرئاسية فى جمهورية إيران الإسلامية من باب الخلفيات العرقية فى حالة فوز المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى، لأن فوزه كان سيعنى أن "تكتيك الخطوط الأربعة" الذى اعتمده ومن ضمنه تصويت القومية الأذربيجانية؛ قد أثبت جدارة انتخابية فى مواجهة الرئيس محمود أحمدى نجاد وداعميه فى الطبقات العليا للدولة الإيرانية وفى مؤسسة رجال الدين والحرس الثورى. ولكن تكتيك "الخطوط الأربعة" لم ينجح، حيث أظهرت الأرقام الرسمية أن الرئيس محمود أحمدى نجاد فاز فى ثمانية وعشرين محافظة إيرانية، فى حين فاز موسوى فى محافظتى سيستان وبلوشستان بالإضافة إلى محافظة واحدة من محافظات إقليم أذربيجان الأربع وهى محافظة أذربيجان الغربية.

سابعا: النتائج الرسمية واحتجاجات الإصلاحيين عليها

أصدرت وزارة الداخلية الإيرانية النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية العاشرة بعد يوم واحد فقط من عمليات الاقتراع، وأشارت الأرقام الرسمية إلى أن ما يزيد على ٣٩ مليون إيرانى، من أصل ٤٦٫٢ مليون لهم حق الانتخاب، شاركوا فى عملية التصويت. وإذ قدر متوسط المشاركة فى الانتخابات الرئاسية الإيرانية عموما بنسبة تتراوح بين سقف أدنى قدره ٥٢ فى المائة فى انتخابات الرئاسة السادسة عام ١٩٩٣ وسقف أعلى يبلغ ٧٩ فى المائة فى انتخابات الرئاسة الثالثة عام ١٩٨١، فقد بلغت نسبة المشاركة فى الانتخابات الرئاسية العاشرة عام ٢٠٠٩ نحو ٨٥ فى المائة، وهى أعلى نسبة مشاركة فى تاريخ أية انتخابات رئاسية أو غير رئاسية فى جمهورية إيران الإسلامية.

الجدول رقم (٣)
نسب المشاركة فى الانتخابات الإيرانية المختلفة

السنة	الانتخابات	نسبة المشاركة
١٩٨٠	البرلمان	٪٥٢
١٩٨٠	الرئاسة الأولى	٪٧٠
١٩٨١	الرئاسة الثانية	٪٦٨
١٩٨١	الرئاسة الثالثة	٪٧٩
١٩٨٢	مجلس الخبراء	٪٧٨
١٩٨٤	البرلمان	٪٦٥
١٩٨٥	الرئاسة الرابعة	٪٦٠
١٩٨٨	البرلمان	٪٥٩
١٩٨٩	الرئاسة الخامسة	٪٦٠
١٩٩٠	مجلس الخبراء	٪٣٨
١٩٩٢	البرلمان	٪٥٩
١٩٩٣	الرئاسة السادسة	٪٥٢
١٩٩٦	البرلمان	٪٧١
١٩٩٧	الرئاسة السابعة	٪٧٦
١٩٩٨	مجلس الخبراء	٪٤٥
١٩٩٩	مجلس تشخيص مصلحة النظام	٪٦٠
٢٠٠٠	البرلمان	٪٦٩
٢٠٠١	الرئاسة الثامنة	٪٦٨
٢٠٠٣	مجلس تشخيص مصلحة النظام	٪٤٨
٢٠٠٤	البرلمان	٪٦٠
٢٠٠٥	الرئاسة التاسعة الدورة الأولى	٪٦٣
٢٠٠٥	الرئاسة التاسعة الدورة الثانية	٪٦٠
٢٠٠٦	مجلس تشخيص مصلحة النظام	غير معلومة
٢٠٠٦	مجلس الخبراء	غير معلومة
٢٠٠٨	البرلمان	٪٥٤
٢٠٠٩	الرئاسة	٪٨٥

المصدر : تم جمعه من مصادر متفرقة.

حصل الفائز أحمدى نجاد على ٦٢.٣ فى المائة من الأصوات وفقا لبيانات وزارة **الداخلية الإيرانية؛ متغلبا على منافسه الأقرب** مير حسين موسوى الذى حل ثانيا، حيث حصل على ٣٣,٧٥ **فى المائة من الأصوات الصحيحة**. كان لافتا أنه فى ليلة الاقتراع أعلنت إحدى وكالات الأنباء الإيرانية **فوز الرئيس** أحمدى نجاد حتى قبل الانتهاء من فرز الأصوات، وتصاعدت الأحداث أكثر فأكثر حين أعلن المرشح مير حسين موسوى بعدها بأقل من ساعة فوزه فى الانتخابات **هو الآخر**، مدشنا تظاهرات واحتجاجات شعبية لم تتوقف مفاعيلها السياسية حتى الآن. وبعد إصدار وزارة الداخلية الإيرانية لأرقامها النهائية أرسل موسوى رسالة إلى المرشد السيد على خامنئى يطالبه فيها بالتدخل وإلغاء الانتخابات، محذرا من أن ذلك قد يؤدى إلى "هز استقرار الجمهورية"، مطالبا مرشد الجمهورية السيد على خامنئى بالتدخل "قبل فوات الأوان". ولكن قائد الثورة حسم الجدل السائد فى النخبة السياسية الإيرانية بشأن إمكانية تدخله لوقف النتيجة، حين طلب من المرشحين والرأى العام "القبول بالفائز"؛ وأشاد بنسبة المشاركة العالية التى اعتبرها استفتاء على شعبية النظام.

اختلف موقف موسوى بعد الانتخابات الرئاسية العاشرة عام ٢٠٠٩ عن موقف هاشمى رفسنجانى عند خسارته أمام محمود أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥، وقتها شعر رفسنجانى بالمرارة مثلما شعر بها موسوى أخيرا، وطالب المرشد وقتها أيضا بالتدخل، واتهم وزارة الداخلية بأنها "هندست النتائج"، ولكنه لم يفعل فى النهاية أكثر من ذلك حرصا على استقرار النظام الذى ينتمى إليه وعلى مصالحه المتشابكة فى مفاصل الدولة الإيرانية. موسوى، الذى لا يملك هذا النفوذ وتلك المصالح فى مؤسسات الدولة، لم يطلب من أنصاره وقف الاحتجاجات، ومازال حتى كتابة هذه السطور معارضا للنتيجة، وهو عامل كان له أثره فى استمرار الأزمة التى أعقبت الانتخابات.

الجدول رقم (٤)

النتيجة النهائية لانتخابات الرئاسة العاشرة حسب المحافظات

المحافظة	أحمدى نجاد	رضائى	كروبى	موسوى
١ ـ أذربيجان الشرقية	١١٣١١١١	١٦٩٢٠	٧٢٤٦	٨٣٧٨٥٨
٢ ـ أذربيجان الغربية	٦٢٣٩٤٦	١٢١٩٩	٢١٦٠٩	٦٥٦٥٠٨
٣ ـ أردبيل	٣٢٥٩١١	٦٥٧٨	٢٣١٩	٣٠٢٨٢٥
٤ ـ أصفهان	١٧٩٩٢٥٥	٥١٧٨٨	١٤٥٧٩	٧٤٦٦٩٧
٥ ـ إيلام	١٩٩٦٥٤	٥٢٢١	٧٤٧١	٩٦٦٨٢٦
٦ ـ بوشهر	٢٩٩٣٥٧	٧٦٠٨	٣٥٦٣	١٧٧٢٦٨
٧ ـ طهران	٣٨١٩٤٩٥	١٤٧٤٨٧	٦٧٣٣٤	٣٣٧١٢٥٣
٨ ـ جهار محل وبخاتيارى	٣٥٩٥٧٨	٢٢٦٨٩	٤١٢٧	١٠٦٠٩٩
٩ ـ خراسان الجنوبية	٢٨٥٩٨٤	٣٩٦٢	٩٢٨	٩٠٣٦٣
١٠ ـ خراسان الرضوية	٢٢١٤٨٠١	٤٤٨٠٩	١٣٥٦١	٨٨٤٥٧٠
١١ ـ خراسان الشمالية	٣٤١١٠٤	٤١٢٩	٢٤٧٨	١١٣٢١٨
١٢ ـ خوزستان	١٣٠٣١٢٩	١٣٩١٢٤	١٥٩٣٤	٥٥٢٦٣٦
١٣ ـ زنجان	٤٤٤٤٨٠	٧٢٧٦	٢٢٢٣	١٢٦٥٦١
١٤ ـ سمنان	٢٩٥١٧٧	٤٤٤٠	٢١٤٧	٧٧٧٥٤
١٥ ـ سيستان وبلوشتان	٤٥٠٢٦٩	٦٦١٦	١٢٥٠٤	٥٠٧٩٤٦
١٦ ـ فارس	١٧٥٨٠٢٦	٢٣٨٧١	١٦٢٧٧	٧٠٦٧٦٤
١٧ ـ قزوين	٤٩٨٠٦١	٧٩٧٨	٢٦٩٠	١٧٧٥٤٢
١٨ ـ قم	٤٢٢٤٥٧	١٦٢٩٧	٢٣١٤	١٤٨٤٦٧
١٩ ـ كردستان	٣١٥٦٨٩	٧١٤٠	١٣٨٦٢	٢٦١٧٧٢
٢٠ ـ كرمان	١١٦٠٤٤٦	١٢٠١٦	٤٩٧٧	٣١٨٢٥٠
٢١ ـ كرمانشاه	٥٧٣٥٦٨	١١٢٥٨	١٠٧٩٨	٣٧٤١٨٨
٢٢ ـ كوهيجلوى وبوير أحمد	٢٥٣٩٦٢	٨٥٤٢	٤٢٧٤	٩٨٩٣٧
٢٣ ـ جلستان	٥١٥٢١١	٥٩٨٧	١٠٠٩٧	٣٢٥٨٠٦
٢٤ ـ جيلان	٩٩٨٥٧٣	١٢٠٢٢	٧١٨٣	٤٥٣٨٠٦
٢٥ ـ لورستان	٦٧٧٨٢٩	١٤٩٢٠	٤٤٠٣٦	٢١٩١٥٦
٢٦ ـ مازنداران	١٢٨٩٢٥٧	١٩٥٨٧	١٠٠٥٠	٥٨٥٣٧٣
٢٧ ـ مركزى	٥٧٢٩٨٨	١٠٠٥٧	٤٦٧٥	١٩٠٣٤٩
٢٨ ـ هرمزجان	٤٨٢٩٩٠	٧٢٣٧	٥١٢٦	٢٤١٩٨٨
٢٩ ـ همدان	٧٦٥٧٢٣	١٣١١٧	١٢٠٣٢	٢١٨٤٨١
٣٠ ـ يزد	٣٣٧١٧٨	٨٤٠٦	٢٥٦٥	٢٥٥٧٩٩
المجموع	**٢٤٥١٥٢٠٩**	**٦٥٩٢٨١**	**٣٢٨٩٧٩**	**١٣٢٢٥٣٣٠**

المصدر : تم جمعه من مصادر متفرقة.

تركزت أطروحات التيار المؤيد للرئيس نجاد على حقيقة أنه لا يمكن تزوير أربعة وعشرين مليون صوتا هى عدد الأصوات التى حصل عليها الرئيس أحمدى نجاد، وبالتالى العدد كان أكثر من المطلوب للفوز بكثير، وهذا يعكس حضورا شعبيا لا يمكن إنكاره. وبالرغم من وجاهة هذه الحجة وصحتها (تحققت من الحضور الشعبى الذى يتمتع به الرئيس أحمدى نجاد إبان جولته فى محافظات إيرانية مختلفة أثناء الانتخابات)؛ فقد اعتمدت حجج الإصلاحيين على فرضية حدوث "تجاوزات" فى عملية الانتخابات، أدت إلى منع موسوى من الوصول إلى جولة إعادة أمام أحمدى نجاد. وإذ لم يستطع أنصار موسوى إثبات تلك "التجاوزات"، فقد ساق مؤيدوه مؤشرات ترمى إلى التشكيك فى النتيجة عبر الإشارة إلى ما اعتبروه "مفارقات" انتخابية غير منطقية.

دارت حجج الإصلاحيين لإثبات "التجاوزات" حول ستة محاور : أولها أن نسبة الأصوات التى حصل عليها الرئيس أحمدى نجاد كانت شبه متساوية فى المحافظات الإيرانية المختلفة، وهو أمر لم يحدث فى تاريخ الانتخابات الإيرانية التى تعرف تمايزات مناطقية فى توزيع الأصوات، ولا تعرف تساويا فى نسبة التأييد فى كل المناطق. ويعود التيار الإصلاحى ليبنى حجة إضافية بالاستناد على التمايزات العرقية للشعب الإيرانى، مفادها أن مير حسين موسوى لم يفز إلا فى محافظتين فقط هما: سيستان وبلوشستان ذات الأغلبية البلوشية؛ والتى تصوت تقليديا ضد المحافظين وضد أحمدى نجاد كما فعلت فى الانتخابات السابقة ٢٠٠٥، وكذلك فى محافظة أذربيجان الغربية فقط. وثانيها أن موسوى خسر فى معاقل الأقليات القومية الإيرانية التى تميزت بتأييد الإصلاحيين، بما فى ذلك ثلاث محافظات أذربيجانية هى محافظة أذربيجان الشرقية ومحافظة أردبيل ومحافظة زنجان. وهنا ينبغى ملاحظة أن إقليم أذربيجان الإيرانى يتوزع على أربع محافظات هى أذربيجان الشرقية وأذربيجان الغربية وأردبيل وزنجان، وكلها منى فيها أحمدى نجاد بخسارة واضحة فى الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥، وبالتالى لا يستقيم أن تمتنع ثلاثة من هذه المحافظات الأذربيجانية عن تأييد موسوى الأذربيجانى فى الانتخابات الأخيرة، بل وإعطاء أصواتهم ليفوز بها أحمدى نجاد أمامه حسبما يقول الإصلاحيون.

ثالث الحجج التى يتمسك بها الإصلاحيون يتلخص فى زيادة نسبة المشاركة فى المحافظات الأذربيجانية الأربع، مقارنة بانتخابات الرئاسة التاسعة التى جرت عام

٢٠٠٥، وهو ما يفترض منطقيا أن يحصل موسوى على أصوات أكثر. وفى هذا السياق، ينبغى هنا ملاحظة أن المرشح الإصلاحى وقتذاك، مهر علي زاده والمنحدر من إقليم أذربيجان الإيرانى، حقق فوزا واضحا على الرئيس المنتخب محمود أحمدى نجاد فى انتخابات الرئاسة التاسعة عام ٢٠٠٥ فى ثلاث محافظات أذربيجانية هى أذربيجان الغربية وأذربيجان الشرقية وأردبيل. فإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة أن المرشح مير حسين موسوى المنحدر أيضا من أذربيجان يحظى بشعبية أكبر من تلك التى حظى بها مهر علي زاده، لأمكن تفهم علامات الاستفهام التى يرسمها الإصلاحيون حول خسارة موسوى أمام أحمدى نجاد فى محافظات إقليم أذربيجان.

أما المحور الرابع على حدوث "تجاوزات"، حسب حجج الإصلاحيين، فهو مفارقات السلوك التصويتى لسكان المدن الإيرانية الكبرى، إذ أن أرقام وزارة الداخلية الإيرانية أظهرت فارقا كبيرا فى عدد الأصوات التى فاز بها الرئيس أحمدى نجاد عن أقرب منافسيه مير حسين موسوى فى كل المدن الإيرانية الكبرى طهران وأصفهان ومشهد وشيراز، وهو أمر يعتبره الإصلاحيون غير منطقى بسبب الشعبية الكبيرة لموسوى فى المدن الكبرى. وهنا ينبغى ملاحظة أن الرئيس أحمدى نجاد فاز فى الانتخابات الرئاسية التاسعة فى طهران وأصفهان أيضا، وهو ما يعنى أن الأرقام لا تثبت فرضية الميل المؤكد لسكان المدن الإيرانية الكبرى ناحية التيار الإصلاحى. ويتلخص المحور الخامس فى نسبة المشاركة غير المنطقية فى الانتخابات، حيث بلغت النسبة ١٠٠ فى المائة فى محافظات يزد ومازندران وهى نسبة لا يمكنها أن تتحقق حتى فى أعتى الدول الديمقراطية. ويعتمد المحور السادس على الانحدار غير المنطقى فى عدد الأصوات التى حصل عليها المرشح الإصلاحى مهدى كروبى الذى حل أخيرا فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، وهو عدد أصوات يقترب من نسبة واحد بالمائة فقط من إجمالى الأصوات، مقابل ١٧ بالمائة من الأصوات حصل عليها كروبى فى الانتخابات الرئاسية التاسعة عام ٢٠٠٥، حين جاء ثالثا بعد الفائز أحمدى نجاد وهاشمى رفسنجانى.

يعتقد الإصلاحيون أن التذبذب فى مستوى شعبية المرشحين أمر طبيعى ومقبول، ولكن الانحدار الدراماتيكى فى الأصوات التى حصل عليها كروبى يشير إلى "التجاوزات". وزاد من أهمية المحاور الستة التى ساقها الإصلاحيون أن المرشح المحافظ محسن رضائى الذى حل ثالثا فى الانتخابات الأخيرة، اعترض هو الآخر على

النتيجة واعتبر أن عدد الأصوات التى حصل عليها وفقا لأرقام وزارة الداخلية يقل عن الأصوات التى حصل عليها بالفعل. وبذلك يكون المحور السابع الذى يسوقه الإصلاحيون متمثلا فى حقيقة أن كل الخاسرين معترضون على النتيجة، وهو أمر لم يحدث فى تاريخ الانتخابات الرئاسية فى إيران.

بشكل عام سقطت فرضيتان رائجتان هما: "سكان المدن الكبرى يصوتون تلقائيا للإصلاحيين"، و"زيادة نسبة المشاركة فى الانتخابات تعنى تقليديا زيادة طردية فى أصوات التيار الإصلاحي"؛ حيث أظهرت الأرقام الرسمية أن المدن الإيرانية الكبرى صوتت فى الانتخابات الرئاسية التاسعة والانتخابات الرئاسية العاشرة للتيار المحافظ، كما أظهرت ذات الأرقام أن كل المحافظات الإيرانية الثلاثين شهدت زيادة فى التصويت فى الانتخابات الرئاسية العاشرة مقارنة بسابقتها، ولكن ذلك لم ينعكس إيجابا على الأصوات التى حصل عليها المرشحان الإصلاحيان مير حسين موسوى ومهدى كروبى.

جدول رقم (٥)
نسب المشاركة فى الانتخابات الرئاسية التاسعة والعاشرة حسب المحافظات

المحافظة	٢٠٠٩	٢٠٠٥
أذربيجان الشرقية	٪٨٢	٪٥١
أذربيجان الغربية	٪٧١	٪٤٤
أردبيل	٪٨٠	٪٥٤
أصفهان	٪٨٨	٪٥٩
إيلام	٪٨٧	٪٨٠
بوشهر	٪٨٥	٪٧٢
طهران	٪٨٦	٪٦٤
جهار محل وبختيارى	٪٨٨	٪٦٥
دوائر خراسان الثلاثة	٪٨٦	٪٧١
خوزستان	٪٧٣	٪٥٥
زنجان	٪٩٣	٪٦٥
سمنان	٪٨٨	٪٧٣
سيستان وبلوشستان	٪٧٥	٪٧٤

تابع جدول رقم (٥)

نسب المشاركة فى الانتخابات الرئاسية التاسعة والعاشرة حسب المحافظات

المحافظة	٢٠٠٩	٢٠٠٥
فارس	٪٨٩	٪٦١
قزوين	٪٩٢	٪٦٩
قم	٪٩١	٪٧٧
كردستان	٪٦٥	٪٣٧
كرمان	٪٨٧	٪٧٨
كرمانشاه	٪٨٠	٪٦٢
جلستان	٪٨٢	٪٥٥
جيلان	٪٩٤	٪٦٥
لورستان	٪٨٦	٪٥٨
مازندران	٪١٠٠	٪٦٧
مركزى	٪٨٩	٪٦٥
هرمزجان	٪٨١	٪٦٢
همدان	٪٨١	٪٧٨
يزد	٪١٠٠	٪٧٦

المصدر : وزارة الداخلية الإيرانية، عام.

ثامنا: قراءة فى عقل إيران الإستراتيجي

انتهت الانتخابات الرئاسية العاشرة فى إيران بفوز الرئيس الحالى محمود أحمدى نجاد بها ومن الجولة الأولى، ولكن الجدل حول النتيجة لم يحسم حتى كتابة هذه السطور سواء فى داخل إيران أو خارجها. ومع اندلاع التظاهرات المعترضة على النتيجة والمؤيدة للمرشح الإصلاحى مير حسين موسوى فى المدن الإيرانية المختلفة، دار سؤال بعينه فى ذهن الغالبية العظمى من المتابعين للمشهد الإيرانى الساخن: ما هو السياق الأساسى الذى يتحكم فى انتخابات إيران الرئاسية ويستطيع أن يقدم تفسيرا معقولا لما جرى؟. وتستلزم الإجابة عن السؤال مقدمة مطولة تليق بالسؤال المعقد، على العكس من الأحكام السطحية الرائجة.

يلعب العرفان (التصوف) دوره الكبير فى الثقافة الإيرانية ويمتد تأثيره إلى تراث إيران السياسى، حتى تبدو إيران الحالية امتدادا لتراث عظيم من أقطاب الفلسفة

والعرفان من أمثال العباقرة: خيام وحافظ وبسطامي ومولانا جلال الدين الرومي. ومن الطبيعي ألا تخلو المحتويات السياسية والثقافية في إيران من الصور البلاغية والفلسفية التي قدمها هؤلاء العظام الراحلين، ومن هذه الصور تلك العلاقة السببية التصاعدية التي تنظر في "الماورائيات" وليس إلى الصورة الظاهرة فقط. في كتاب "مثنوي ومعنوي" لمولانا جلال الدين حكاية عن نملتين تمشيان بالقرب من لوحة جميلة رسمت لزهور ملونة، فتقول النملة الأولى للثانية: الله ... هذه الألوان عملت لوحة فنية رائعة، والفضل في اللوحة إنما يعود إلى الألوان. فتقول الثانية: بل للأصابع التي جرت بالألوان على اللوحة. فتعود الأولى قائلة: وما الأصابع دون تأثير من المعصم؟ المعصم هو الأهم!. فتعود الثانية قائلة: ولكن الساعد هو الذي يحرك المعصم، فهو إذن الأهم. ولكن النملة الأولى عادت لتقول: الذراع هو من يحرك الساعد فهو الأولى بالاحترام. لم تيأس النملة الثانية فعادت لتقول: ولكن العقل هو الذي يحرك الذراع والساعد والمعصم والأصابع، فهو السبب في هذا العمل. سكتت النملة الأولى لبرهة ثم عادت قائلة: ولكن العقل دون تقليب من الله مجرد جماد!.

توضح الحكاية السابقة سلسلة التراتبية العرفانية في قالب قصصي، وتبقى الفكرة الأساسية لعمل مولانا جلال الدين "مثنوي ومعنوي" متمثلة في عقد المقارنة بين ما يسميه أساطين العرفان "العقل الجزئي" و"العقل الكلي". العقل الجزئي - وهو عقل البشر أيضا- لا يستطيع أن يدرك من صور الوجود إلا ما يستطيع الجزء إدراكه في سياقه الزمني المعين والمكاني المحدد، أما العقل الكلي فهو مجموع إرادات العقل الجزئي، وهو علم الحق بالأجزاء منفردة ومجتمعة والذي كما يسير الأقمار فهو أيضا يقدر الأقدار. وبسبب التعقيد الذي يميز العقل الكلي فهو يرتقي ليصير مرادفا وانعكاسا للحق وما يدركه من صور قَبلية (بتسكين الباء)، إذ أن صور الوجود من الناسوت إلى اللاهوت، مسبوقة في علم الحق قبل هذا العالم - وفقا لمولانا طبعا. وإذا جاز لنا أن نجتهد على خلفية العرفان الإيراني الشهير يمكن القول بوجود عقل إستراتيجي إيراني، فوق المرشحين والميول التكتيكية والأفكار الجزئية. ويرسم هذا العقل الإستراتيجي الإيراني -العقل الكلي في حكاية مولانا-، التصور والخطوط العريضة، فيسير المرشحين ويقدر أقدارهم ومواقعهم. فإذا لاحظنا رؤساء الجمهورية في إيران منذ عصر رفسنجاني مرورا بخاتمي ثم أحمدي نجاد نرى الطابع المميز لكل

شخصية وتناغم ذلك مع مصالح إيران القومية فى الإقليم وفى مواجهة العالم، لأمكننا التثبت من جدارة تلك الفرضية.

تولى رفسنجانى منصب رئيس جمهورية إيران الإسلامية بعد الحرب العراقية- الإيرانية وأعاد إعمار البلاد فى وقت حرج ودقيق، وبسبب تغلغله فى مفاصل الدولة الإيرانية و"مشروعيته التاريخية" إبان الثورة الإسلامية، فقد كان وجوده على رأس الدولة مخففا من تناقضات أجنحتها فى الداخل ومنفتحا على الخارج ليعبد الطريق أمام فك العزلة المضروبة وقتذاك حول إيران. أما السيد محمد خاتمى الرئيس المثقف فقد أعاد الاعتبار لقوة إيران الناعمة فى المنطقة بمقولات "حوار الحضارات" و"الدين والفلسفة"، وهى المقولات التى أظهرت قدرات إيران العرفانية والتراثية العالية ولكن فى قالب عصرى حديث. وفى عصر الرئيس خاتمى، المبتسم والداعى إلى حوار الحضارات، قطعت إيران خطوات واسعة فى برنامجها النووى؛ بحيث لم يعد ممكنا إعادة هذا البرنامج إلى الوراء بعد ذلك. فى فترة الولاية الأولى للرئيس أحمدى نجاد أصبح منجز خاتمى الأول، أى البرنامج النووى، هو القاعدة الأساسية للمشروع الإقليمى الإيرانى. وفى ظل وجود الرئيس الأمريكى السابق جورج دبليو بوش فى المكتب البيضاوى بالبيت الأبيض، تمت الإطاحة بالنظامين السابقين فى أفغانستان والعراق، فتمددت إيران إقليميا فى عصر أحمدى نجاد كما لم تتمدد فى تاريخها. ومع نهاية فترة الولاية الأولى للرئيس أحمدى نجاد تم انتخاب باراك أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية، فأخذ يرسل الإشارات فى اتجاه طهران بدءا من الاعتراف بالنظام وحتى الرغبة فى الحوار معه وليس الإطاحة به مثل سلفه.

شرعت المنطقة منذ فوز أوباما تتأهب لحوار أمريكي-إيراني؛ يقنن دور إيران الإقليمى ويترجم مكتسباتها الإقليمية إلى نظام جديد يلحظ التغير فى موازين القوى لمصلحة إيران. واعتبر البعض أن ترشح مير حسين موسوى هو مقدمة لكى يصبح الطرف الإيرانى الجالس إلى مائدة المفاوضات مع أوباما، ومن هنا يمكن تفسير أهمية موسوى داخل إيران وخارجها. لذلك ربما كانت العوامل الاقتصادية فى صدارة المشهد للقطاعات الشعبية الواسعة التى أيدت موسوى وانفتاحه على المجتمع المدنى، ولكن الحوار مع أمريكا وتوقيته وإطاره الإقليمى والزمنى كان ومازال حاضرا فى حسابات العقل الإستراتيجى الإيرانى. ومع ذلك فانتخاب أحمدى نجاد لا يعنى إلغاء

الحوار الإيراني-الأمريكى، الذى يبدو قادما فى فترة لاحقة سواء بوجود أحمدى نجاد أو بغيره، لأن واشنطن هى الطرف الدولى الوحيد القادر على تحويل مكاسب إيران الإقليمية إلى نفوذ معترف به فى المنطقة. على هذه الخلفية يعنى انتخاب أحمدى نجاد - من منظور العقل الكلى الإستراتيجى - أن إيران ليست فى عجلة من أمرها، فالأوراق التى تملكها مازالت تفرض حضورها على واشنطن. كما أن تعهد أوباما لنتنياهو بسقف زمنى فى مفاوضاته مع إيران لا يتجاوز نهاية العام ٢٠٠٩، يعنى أن الثمن الذى يريد أن يدفعه أوباما لإيران يقع تحت السقف المقبول من عقل إيران الإستراتيجى.

ليست إيران فى ورطة بالعراق، بل الرئيس الأمريكى الحالى الذى ورث تلك الورطة عن سلفه، وليست طهران هى الطرف الذى ينبغى عليه طمأنة الحلفاء للحوارات القادمة مع واشنطن، بل العكس فى الواقع. مع تغير الإطار الحاكم للعلاقات الأمريكية-الإيرانية من لغة التهديد والمواجهة فى عصر بوش إلى خطاب الحوار والتهدئة فى عصر أوباما، يبدو أن العقل الإستراتيجى الإيرانى لا يقبل الإطار الذى سينطلق منه أوباما فى المفاوضات، كما أن ذات العقل يعتبر أن استمرار أحمدى نجاد فى موقعه سينتزع تنازلات من أوباما لجهة تليين شروط الحوار. النتيجة الأدق إقليميا لفوز أحمدى نجاد هى أن العقل الإستراتيجى الإيرانى رأى السياق الإقليمى الحالى مهيأ لمزيد من التمدد الإيرانى فى المنطقة قبل الجلوس فى نهاية المطاف إلى طاولة المفاوضات مع القطب الدولى الأوحد، وبالتالى حصد مكاسب تفاوضية أكبر. ولكن الرياح جاءت بما لم تشته السفن، فنتيجة الانتخابات ومظاهر الاعتراض التى أعقبتها انحدرت بصورة إيران فى المنطقة والعالم إلى مستويات غير مسبوقة. وعاد هذا التردى فى الصورة ليتم توظيفه من خصوم إيران فى الخارج، ولذلك لا يمكن فهم نتيجة الانتخابات الإيرانية دون الصورة الأكبر للسياق الذى جرت فيه، والذى يندرج تحته تفاصيل كثيرة تدخل كلها كأجزاء فى رسم الصورة الشاملة الموجودة قبلا.

تاسعا: "صورة إيران" وخريطة المشهد السياسى بعد الانتخابات

اندلعت التظاهرات فى المدن الإيرانية الكبرى وبالأخص فى العاصمة طهران بعد إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية، فى أكبر تحد يواجه نظام جمهورية إيران الإسلامية منذ تأسيسها عام ١٩٧٩. وإذا نجح الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد والتيارات

الداعمة له والقوات الأمنية فى إنهاء التظاهرات بشوارع العاصمة طهران، مثلما استطاع الحصول على تغطية دستورية كاملة لنتيجة انتخابات الرئاسة العاشرة القاضية بفوزه على منافسه مير حسين موسوى، فإن حدود قدرته على تثبيت النتيجة تتوقف عند حدود إيران السياسية حتى بافتراض أن الديناميات التى أطلقتها التظاهرات قد انتهت تماما، وهو أمر غير مؤكد. ربما تكون النتيجة الأخطر لفوز أحمدى نجاد هى أن "صورة إيران" أو ما يطلق عليه Image فى الخارج، وبالتحديد فى الولايات المتحدة الأمريكية قد تدهورت كثيرا بعد الانتخابات عما كانت عليه قبلها. ويرتب هذا التدهور فى الصورة مفاعيل ضارة ليس فقط بالحوار الأمريكي-الإيرانى، ولكن قبل ذلك بقدرة أوباما على التمسك بالمفاوضات مع إيران على خلفية التغير فى المزاج الأمريكى حيال فكرة المفاوضات من أساسها. إذا كانت مؤسسة الرئاسة فى إيران لا تصنع السياسة الخارجية، بل مؤسسات أخرى مثل المرشد الأعلى ومجلس الأمن القومى، وهو أمر صحيح إلا أن إعادة انتخاب أحمدى نجاد خلقت بالرغم من ذلك ديناميات جديدة فى الشارع الإيرانى وفى الرأى العام الأمريكى يمكن لخصوم إيران البناء عليها لممارسة المزيد من الضغوط على طهران.

عادت المؤسسات الصهيونية إلى صدارة المشهد من جديد بعد انزواء محاولة إعادة التنسيق الأمريكي-الإسرائيلى فى الملف النووى الإيرانى إلى سابق عهده، بعدما عانت إسرائيل من عزلة كبيرة فى هذا الصدد سواء بسبب انتفاء أية مصداقية لإدعاءاتها بخصوص ملف إيران النووى أو بسبب النهج الانفتاحى للرئيس الأمريكى الجديد على طهران. انتخاب المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى رئيسا لإيران كان سيشكل ضغطا قويا على تل أبيب ويمنعها من تسخين الأجواء ضد طهران، ويسهل فى النهاية من مهمة أوباما فى الانفتاح على إيران. ولا يخفى أن الانفتاح الأمريكى على طهران فى حال حدوثه سيتطلب أثمانا لقاء ذلك، وفى مقدمة هذه الأثمان الاعتراف بالوضع المتميز لإيران فى الترتيبات الإقليمية الجديدة، وهو ما سيخصم بالضرورة من رصيد تل أبيب الإستراتيجى. تأسيسا على ذلك فقد أراح انتصار الرئيس محمود أحمدى نجاد فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة إسرائيل وجعل المفاوضات التى تخشاها بين واشنطن وطهران أمرا صعبا، بل وفتح الباب واسعا أمام تل أبيب لكى تنفذ إلى معادلات السياسة الأمريكية حيال إيران من جديد بعد العزلة التى عاشتها منذ انتخاب باراك

أوباما رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية. ومع تغير المزاج فى واشنطن والغرب حيال إيران، فالأرجح أن البيت الأبيض سيعيد تقييم أوراقه التفاوضية حيال إيران بعد الانتخابات الرئاسية وما جرى فيها. وهنا بالضبط يتم ترجمة الخسارة الإستراتيجية التى سببها انتصار الرئيس أحمدى نجاد.

عكست أزمة الانتخابات الرئاسية العاشرة توزيعا جديدا للقوى داخل إيران بين "النخبة القديمة" التى تتجسد من شخصيات الجيل الأول للثورة وغالبية طبقة رجال الدين وهدفها الأساسى بقاء النظام مع إدخال أقل قدر من التعديلات على تركيبته ومحتواه الدينى، فى مقابل "النخبة الجديدة" المشكلة من ضباط ومنتسبى الحرس الثورى (الباسداران) والمستفيدين منه اقتصاديا وجهاز الأمن ووزارة الداخلية وميليشيا المتطوعين (الباسيج) بالإضافة إلى أقلية من بين رجال الدين يقودهم مرشد الجمهورية السيد على خامنئى وآية الله أحمد جنتى، والمرشد الروحى للرئيس أحمدى نجاد وهو آية الله مصباح يزدى. والكتلة الثانية تريد بقاء النظام أيضا ولكن مع إعادة توزيع الموارد الاقتصادية والسلطة السياسية فى النظام بما يخدم مصالحها وعلى حساب الأجنحة الأخرى. وبالرغم من ذلك الفرز الثنائى بين الكتلتين، يعود تقسيم التيارات السياسية لينشأ على قاعدة مثلثة وليس مزدوجة.

اضطرت المرشدية إلى النزول من علياء موقعها للدفاع عن الرئيس أحمدى نجاد والتيار الذى يمثله فى أعقاب الانتخابات الرئاسية العاشرة فى مواجهة تظاهرات الإصلاحيين فأصبحت طرفا مع تيار ضد آخر؛ وهو موقع لا يتناسب مع موقعها الدستورى والمعنوى. وبسبب اعتبارات التوازن بين التيارات التى تعترف كلها بنظارة وقيادة المرشد لا سيما بعد انتهاء التظاهرات فى الشارع، سيحاول مقام المرشد أو "مقام معظم رهبري" كما يسمى فى الأدبيات السياسية الإيرانية، أن ينقل الصراع السياسى من الشارع إلى الحلقة الضيقة للنظام. ويترتب على هذا الانتقال أن يستطيع مقام المرشد الارتفاع مرة أخرى فوق التيارات الثلاثة المكونة لمعسكر المحافظين: "التيار الأصولي" و"التيار البراجماتي" و"التيار التقليدي". وإذ تقول الحكمة الفارسية عميقة الدلالة: "با دوستان محبت ... با دشمان مدارات" (المحبة للأصدقاء والمداورة للأعداء)، وبافتراض أن قيادة التيار الإصلاحى هم من الأعداء-مجرد افتراض-، فإن الرئيس أحمدى نجاد بتصريحاته وسياساته الإستئصالية ضدهم، بعد فوزه فى الانتخابات

الرئاسية العاشرة، قد تجاوز بكثير حد المداورة للأعداء. تأسيسا على ذلك تستلزم عملية نقل الصراع من الشارع إلى أروقة السلطة، تحت نظارة وإشراف المرشد، أن يتم تحجيم الرئيس أحمدى نجاد وإضعافه نسبيا فى مباراة مضبوطة الإيقاع ومحددة الرقعة ليس لمصلحة الإصلاحيين بالطبع ولكن لمصلحة التيار المحافظ البراجماتى ممثلا فى هاشمى رفسنجانى وعلى لاريجانى.

تنبع الأهمية التاريخية للانتخابات الرئاسية العاشرة ومظاهر الاعتراض التى تلتها من حقيقة أن إيران تشهد منذ فترة ولاية الرئيس محمود أحمدى نجاد الأولى عام ٢٠٠٥ مخاض التحول من الهياكل المدنية لجمهورية إيران الإسلامية إلى جمهورية ذات طابع عسكرى بقيادة الحرس الثورى الإيرانى (الباسداران)؛ ولكن تحت إشراف روحى ومعنوى، وليس قيادة وسيطرة، من رجال الدين والمرشد. وبالتالى كانت الانتخابات الرئاسية العاشرة تدور فى العمق على المستوى الداخلى الإيرانى حول وتيرة هذا التحول بين الداعمين والمعارضين له، وهنا بالضبط تكمن الأهمية المؤسسية والتاريخية لما حدث فى صيف ٢٠٠٩ الساخن. عرقلت الانتخابات الرئاسية العاشرة - بالرغم من فوز أحمدى نجاد- هذا التحول الهيكلى، بعد أن أنتجت توازنا مثلثا فى هياكل السلطة الإيرانية ليس بين "المحافظين" و"الإصلاحيين" كما فى السابق، ولكن بين التيارات الثلاثة المشكلة للمعسكر المحافظ وهى "التيار الأصولي" و"التيار البراجماتي" و"التيار التقليدي".

ستتوقف التطورات السياسية القادمة فى إيران على نجاح المعسكر المحافظ بتياراته الثلاثة فى مهمتين أساسيتين: أولا إعادة الاعتبار للحراك السياسى الإيرانى بعد الاهتزاز الذى تعرض له فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، وثانيا إثبات قدرته على إدارة التناقضات بين تياراته الثلاثة، بحيث لا يبتعد الحراك فيما بينها عن القلب الصلب للنظام. وفى النهاية ستذهب درجة النجاح فى تحقيق هاتين المهمتين مؤشرا على قدرة النظام السياسى الإيرانى فى الصمود أمام الضغوط الدولية، التى من المرجح جدا، أن تتزايد فى الأشهر القادمة تحت عنوان "ملف إيران النووى".

النظام السياسى الإيرانى الخماسى الأضلاع: مراكز الثقل ونقاط الضعف

د. مدحت أحمد حماد
أستاذ الدراسات الإيرانية المساعد
بكلية الآداب جامعة طنطا

مقدمة:

ثمة خصوصية فريدة يتميز بها النظام السياسى الإيرانى منذ عام ١٩٧٩ تجعله نظاما مميزا بالفعل عن غيره من النظم السياسية القائمة فى عالمنا المعاصر، فالثابت أن نظما سياسية أخرى فى العالم الإسلامى تتخذ لنفسها نفس المسمى الخاص بالنظام السياسى الإيرانى، مثل جمهورية باكستان الإسلامية والجمهورية الإسلامية الأفغانية أو جمهورية أفغانستان الإسلامية. إلا أن اختلافا جوهريا يفصل بين مثل هذه الدول وبين إيران فيما يخص "ماهية" النظام السياسى القائم فيها.

الطموح الإيرانى.. والمذهب الشيعى:

هذا الاختلاف يكمن فى - وينبع فى الوقت نفسه من - عنصرين رئيسيين هما: "إيران" كدولة ذات شخصية حضارية فريدة من جهة؛ و"المذهب الشيعى" كأيديولوجية ذات سمات فريدة أيضا من جهة أخرى، والتى على رأسها تلك العقيدة الشيعية المتعلقة بالإمامة وما يرتبط بها من تفاصيل تضعها على قمة السمات الفريدة والتى يتميز بها المذهب الشيعى وذلك لكونها - أى الإمامة - ذات طبيعة مركبة ومعقدة فى آن واحد، حيث تعتبر "غاية" و"وسيلة"، وفضلا عن كونها "عقيدة" جوهرية لدى الشيعى.

إن حالة التزاوج الطوعى التى جرت بين "إيران" وبين "المذهب الشيعى" فى عام ٩٠٧هـ هى التى خلقت وأفرزت ذلك التميز الذى نتحدث عنه بشأن ماهية النظام السياسى القائم فى إيران الآن. فإيران - كما سبق القول - دولة حضارية ذات طبيعة خاصة وفريدة، وكانت على مر العصور من الدول الأقطاب الفاعلة فى إدارة شئون العالم (بلاد فارس)، كما أنها كانت القطب العالمى الأول الذى حكم العالم قرونا طويلة فى شراكة تنافسية مع الروم. (أوروبا الآن)، وهو ما يجعلها معتقدة دوما بأن لها مسئولية ما تجاه العالم، والمذهب الشيعى له هدف مقدس يسعى أتباعه إلى إدراكه

وتحقيقه ألا وهو التمهيد لإمام الزمان - الإمام الغائب - الذى سيعود فى يوم ما لكى يملأ الأرض عدلا بعد أن كانت مملوءة بالظلم والزور.

ما سبق يعنى أننا أمام هدف استراتيجى حدوده الجغرافية هى "كل الكرة الأرضية". وذلك لسبب بسيط هو أن الدين الإسلامى آخر الديانات السماوية وهو "دين عالمى للناس كافة" وهو ما يجعل "الكرة الأرضية" بالفعل هدفا استراتيجيا للعقيدة الإمامية، أقصد للمذهب الشيعى وأتباعه[1].

الشاهد هنا أننا أمام قاسم مشترك قد جمع بين "إيران" وبين "المذهب الشيعى"، هذا القاسم هو "الطموح الاستراتيجى". فلكل من هذين العنصرين طموح استراتيجى مؤكد. النطاق الجغرافى لهذا الطموح هو الأرض كلها. ومن هنا كان "التزاوج الطوعى" الذى أشرنا إليه، ومن رحم هذا التزاوج خرجت الخصوصية الفريدة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتى تقوم فى جوهرها على أيديولوجية عقائدية غير مسبوقة على صعيد النظم السياسية ألا وهى "ولاية الفقيه".

الإمامة ركن مقدس فى العقيدة الشيعية:

من ناحية أخرى فإن "ولاية الفقيه" تستند وتقوم على أساس عقيدة شيعية مقدسة هى "الإمامة"، التى هى لدى الشيعة أصل من أصول الدين الذى يتوازى الإيمان به مع الإيمان بالصلاة والزكاة والصوم والحج. ذلك أن صلاح الدين والدنيا متوقف عليها، وبها ترتبط عملية استمرار الرسالة الإلهية، لأن "الإمام" هو المرجع المؤتمن فى الدين والدنيا. ومن ثم، فالإمامة تعد لطفا إلهيا وقد حلت محل النبوة التى اختتمت بالرسول محمد ﷺ. ومن ثم لا تقاس الإمامة على مناصب الحكام ولا شأن للبشر بها، فهى من أمور السماء وحسب[2].

مرت "الإمامة" بثلاث مراحل رئيسية، الأولى أقصرها عمرا وهى المرحلة التى امتدت بين عامى ٣٥هـ - ٦١هـ أى منذ تولى الإمام على بن أبى طالب خلافة المسلمين وحتى استشهاد الإمام الحسين على يد يزيد بن معاوية فى كربلاء عام ٦١هـ. وقد تميزت هذه المرحلة باجتماع الإمامة مع السلطة.

أما المرحلة الثانية وفيها انفصلت الإمامة عن السلطة، حيث بقيت الإمامة فى آل بيت النبى اعتبارا من الإمام على بن الحسين (زين العابدين المتوفى فى سنة ٩٥هـ) وحتى

لختفاء الإمام الثانى عشر محمد المهدى الذى ولد فى سنة ٢٢٥هـ [٣]. أما السلطة فقد انتقلت إلى البيوت الإسلامية الأخرى كالبيت الأموى والبيت العباسى.

وقد بدأت المرحلة الثالثة بغيبة الإمام الثانى عشر وحتى الآن، وفيها فقد الشيعة ما كان لهم من إمامة وسلطة، وذلك لانحصار الإمامة فى أحفاد الحسين بن على. من هنا فإن انتظار الشيعة لعودة الإمام الغائب المهدى ـ والذين يدعون له دوما بقولهم "عجل الله فرجه" ـ يعد من أخص دعامات ومرتكزات نظرية الإمامة.

من هنا، ومنذ غيبة الإمام الثانى عشر، حدث "فراغ خطير وحقيقى" فى عقيدة الإمامة، وهو الذى أدى إلى سعى دءوب من جانب فقهاء وعلماء الشيعة للخروج من هذا المأزق الذى كان يعنى فى أبسط معانيه التوقف التام عن تطبيق الشريعة والمبادئ والأسس الإسلامية التى جاء بها النبى ﷺ. وهو الأمر الذى طرحه الخمينى متسائلا: هل جاهد النبى وكافح من أجل نشر آخر الديانات السماوية لكى يتم تنفيذ وتطبيق مبادئها لأقل من ثلاثة قرون فقط؟ وهل يعقل أن يتجمد العمر الافتراضى لآخر الرسالات السماوية بغيبة الإمام الثانى عشر محمد بن الحسن "المهدى"[٤].

مثل هذه التساؤلات هى التى أدى طرحها إلى الخروج بنتيجة حتمية، مفادها ضرورة السعى المستمر من جانب الفقهاء لتنفيذ مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، انطلاقا من أن هذا الأمر إنما يمهد الطريق فعليا إلى ظهور المهدى المنتظر، ومن ثم عودة "الإمام الغائب". وهو الطرح الذى نتج عنه ميلاد نظرية "ولاية الفقيه"، التى تعنى فى أبسط مفاهيمها أن يقوم "الولى الفقيه" بأداء وتنفيذ كافة الأدوار والمهام والمسئوليات والواجبات المنوط تنفيذها بالإمام الغائب، والتى انتقلت إليه عبر أحد عشر إماما آخر سبقوه، والتى هى ذاتها نفس المهام والأدوار والمسئوليات والواجبات التى كانت منوطة بالنبى محمد ﷺ، فيما عدا "تلقى الوحى الإلهى" من الله عز وجل.

ثمة إمامتان يمكن "تشريح" العقيدة الإمامية فى إطارهما ..الأولى هى "الإمامة الحقيقية" والثانية هى "الإمامة الاعتبارية".

فالإمامة الحقيقية فقد توقفت وتجمدت عند الإمام الثانى عشر، أما الإمامة الاعتبارية فهى ممتدة إلى حين أن يظهر الإمام الغائب، المهدى المنتظر. وفى حين يتصف القائم بالإمامة الحقيقية بأنه أفضل الخلق على الإطلاق فى عصره وأنه معصوم، وهو فضل تخلقه له المكانة الدينية التى يتمتع بها، فإن شروط: العلم، العدل، الورع والتقوى

والقبول الجماهيرى من أهم الشروط الخاصة بالإمامة الاعتبارية، وذلك إلى جانب العلم بظروف العصر وأحكام الشريعة والشجاعة والسياسة.

ومن رحم الإمامة الاعتبارية ـ تحديدا ـ خرجت "ولاية الفقيه". وهنا يقول الإمام الخمينى: "فى عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة. فما هو الرأى؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب..؟ على الفقهاء العدول أن يتحينوا الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل. ولابد أن يتوافر فى الفقيه الحاكم شرطان رئيسان هما العلم بالقانون والفقه الإسلامى ثم العدالة" (٥).

من هنا فإن علماء الشيعة وكنتيجة لاعتقادهم الراسخ فى (الإمامة) لا يمكنهم فى الأصل أن يقولوا أو يعطوا أية (مشروعية) أو (أحقية) للحكومات التى يتولى أمرها حكام غير علماء وغير ملتزمين بالأحكام والقضايا الشرعية (٦).

القيادة الشعبية الدينية:

ثمة مبدأ جوهرى وحاكم للنظام السياسى الإيرانى ألا وهو "التمركز حول الذات الإلهية". فبما أن الله عز وجل هو خالق الكون وخالق الإنسان فإنه بيده وحده ـ وليس سواه ـ ينحصر مبدأ الحاكمية والتشريع. ومن ثم، فإن جميع الناس – بمن فيهم النبى المعصوم والأئمة الاثنا عشر ـ كلهم خاضعون لحاكمية الله المطلقة متبعون لقوانينه، وليس لأحد وفق هذا الاقتناع حق الحاكمية أو حق التشريع بما يخالف حاكمية الله وقوانينه.

هذه الثوابت كلها تختلف تمام الاختلاف عن تلك الثوابت القائمة فى النظم السياسية الليبرالية الغربية، نظرا لتمركزها حول "محورية الإنسان" وليس حول "الذات الإلهية"(٧).

من هنا فإن الهدف الأساسى من إقامة "نظام للقيادة الشعبية الدينية" فى إيران هو هداية الإنسان والمجتمع، وهو ذات الهدف الذى قام الرسول والأئمة ببذل كل ما لديهم فى سبيل إدراكه وتحقيقه.

الواقع أن مؤسسى "نظام القيادة الشعبية الدينية" فى إيران ـ وعلى رأسهم الإمام الخمينى ـ قد عمدوا إلى تشكيل وتأسيس هذا النظام عبر مسارين:

الأول: المحافظة على القواعد المشكلة لنموذجي الديمقراطية الإسلامية في عصر الرسول ﷺ، وأيضا في عصر الإمام علي. والثاني: الاستفادة من بعض المؤسسات العرفية الموجودة في النظم السياسية الأخرى والتي هي نتاج الأنظمة الديمقراطية الغربية، ولكن بعد إصلاح هذه المؤسسات.

من هنا يمكن تصنيف أو تقسيم الهيئات والمؤسسات الحكومية في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران - نظام القيادة الشعبية الدينية - إلى فئتين أو مجموعتين هما :

الأولى: وتتمثل في الهيئات والمؤسسات التي نشأت وتشكلت نتيجة لإدراك مؤسسي النظام الإيراني القائم بشأن الدور الآني والمستقبلي للجمهورية الإسلامية في إيران، والتي منها مؤسسة الزعامة والتي تقع على رأس جميع المؤسسات الحكومية في نظام الديمقراطية الدينية، ثم مجلس خبراء الزعامة ومجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية وهيئة الدعوة الإسلامية ولجنة إمداد الإمام الخميني.

والثانية : هي المؤسسات التي نشأت من جراء الدمج بين الفكر الديمقراطي الكامن في القرآن الكريم والسنة وسيرة الأئمة، وبين الفكر الديمقراطي الغربي مثل رئاسة الجمهورية، مجلس الشورى الإسلامي، مجلس الوزراء، هيئة الرقابة الإدارية، الجهاز المركزي للمحاسبات.

لقد بدا واضحا أن مؤسسي النظام السياسي الإيراني المعاصر قد عمدوا إلى جعل مجموعة المؤسسات والهيئات الحكومية الثانية بمثابة "أدوات وآليات" معاصرة مناسبة لتنفيذ أحكام الإسلام وإدارة المجتمع الإسلامي وهدايته[٨].

ما سبق يعني أننا أصبحنا أمام فئتين متمايزتين من "القيم" المتعلقة بالنظم السياسية - الأولى تتعلق بـ "القيادة والزعامة" والتي تعرف إصطلاحيا بالقيادة الدينية، والثانية تتركز في "السلطة" - وفقا للمفهوم والمنظور الليبرالي الغربي - والتي تستمد دوما من الارتباط بالعناصر الرئيسية في النظم السياسية الليبرالية. ونقصد بها السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

فإذا كانت "القيم " المرتبطة بـ "السلطة" تتيح للأفراد مكاسب مادية بحسب نوع ومستوى وطبيعة هذه السلطة أو تلك، فإن "القيم" المرتبطة "بالقيادة الدينية" تجاوز تلك المكاسب المادية إلى ما وراء ذلك، حيث تكون المكاسب الدينية والمعنوية والأخلاقية المرتبطة بها والناتجة عنها، أخطر في آثارها وتبعاتها من تلك التي يمكن أن تتحقق عبر

قرار يصدره القابض على عنصر من عناصر السلطات الثلاث التقليدية. بعبارة أخرى، يمكننا القول بأن "القيم الاجتماعية المرتبطة بعناصر السلطة إنما تستمد شرعيتها ومشروعيتها من القيم الاجتماعية الممنوحة لها من جانب "القيادة الدينية".

ومن هنا تبدو وتنكشف لنا حالة "القداسة" المرتبطة بمنصب "القيادة/ الزعامة الدينية" فى النظام السياسى الإيرانى أى "مرشد الجمهورية الولى الفقيه".

وهذا الأمر هو ما بات يطلق عليه "مأسسة الكاريزما" فى النظام السياسى الإيرانى، حيث السعى الدءوب منذ وفاة الإمام الخمينى فى ٣ يونيو ١٩٨٩ إلى تحويل ونقل كل سمات وعناصر ومكاسب الكاريزما التى كانت كامنة فى شخصيته إلى مؤسسة "القيادة الدينية"، أى "مؤسسة المرشد /القائد" أى إلى مؤسسة "ولاية الفقيه"[٩]. وهى المؤسسة التى قد نالها بعض الخدوش عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة التى جرت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، حيث عدم الطاعة المطلقة من جانب بعض الإيرانيين الذين كانوا - وما زالوا - يرفضون أحقية أحمدى نجاد فى الفوز بالرئاسة لفترة ثانية وأخيرة.

المحور الأول : أيديولوجية النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية.. المبادئ والأهداف

ما تقدم ذكره فى المقدمة يشكل النطاق الدينى للأيديولوجية التى يرتكز عليها النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران. هذا النطاق تبلور - عبر صياغات دستورية - فى مجموعة من المبادئ والأهداف التى صارت تشكّل بدورها النطاق الدستورى الذى بموجبه - وفى إطاره توضع السياسات والتوجهات، وكذلك الآليات اللازمة لتحقيقها - من جهة، وتحدِّد - فى نفس الوقت - الاختصاصات والصلاحيات والسلطات الخاصة بالعناصر المؤسسيّة المشكّلة لهيكل هذا النظام، من جهة أخرى.

ما يهمنا هنا هو إجراء عرض دقيق للمبادئ والأهداف التى تشكل الأيديولوجية الحاكمة للنظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران.

١- المبادئ:

تشكّل المبادئ الرئيسية وكذلك الأهداف الخاصة بنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران ما يمكن وصفه بـ "الأصول والثوابت" العامة لهذا النظام، والتى يجب قياس التوجهات والسياسات الخاصة به استنادا إلى "القناعات" الكامنة لدى القائمين على حماية وتنفيذ والالتزام بهذه الأصول والثوابت. بعبارة أخرى، من المهم جدا إدراك هذه

الأصول والثوابت" بشكل صحيح حتى يمكن فهم أفضل السبل للتعاطى - أو التصادم - مع النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية.

تنص المادة الثانية من الدستور الإيرانى على أن الإيمان بالله الأحد وتفرده بالحاكمية والتشريع ولزوم التسليم لأمره والإيمان بالوحى الإلهى ودوره الأساسى فى بيان القوانين والإيمان بالميعاد (يوم القيامة) ودوره الخلاق فى مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله، والإيمان بعدل الله فى الخلق والتشريع، هى من الثوابت الأصلية التى يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران [١٠].

كما تنص تلك المادة أيضا على أن الإيمان "بالإمامة والقيادة" المستمرة ودورها الأساسى فى استمرار الثورة التى أحدثها الإسلام، وكذلك الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة وحريته الملازمة لمسئوليته أمام الله هى أيضا من "الثوابت الأصيلة" التى تتكامل مع سابقتها فى تشكيل "الشخصية الحقيقية" لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران.

أما المادة الرابعة فهى تنص على ضرورة أن تكون الموازين الإسلامية هى أساس جميع القوانين والقرارات فى كافة المجالات، وأن هذه المادة نافذة على جميع مواد الدستور والقوانين والقرارات الأخرى إطلاقا وعموما [١١].

الاعتماد على رأى الأمة - الذى يتجلى عبر الانتخابات والاستفتاءات - هو الأصل الرئيسى الذى تقوم عليه إدارة شئون البلاد فى جمهورية إيران الإسلامية، وذلك بحسب المادة السادسة [١٢].

أيضا تعتبر الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر مسئولية جماعية وتضامنية بين الناس والحكومة وذلك بحكم الآية القرآنية: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾. وهذا ما نصت عليه المادة الثامنة [١٣].

أمّا المادة الحادية عشرة، فقد نصت على أنه: بحكم الآية الكريمة ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾، يعتبر المسلمون أمة واحدة، وعلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية إقامة كل سياستها العامة على أساس تضامن الشعوب الإسلامية ووحدتها، وأن تواصل سعيها من أجل تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم الإسلامى.[١٤] فى حين أكدت المادة الرابعة عشرة أنه: "على حكومة جمهورية إيران الإسلامية وعلى المسلمين أن يعاملوا الأشخاص غير

المسلمين بالأخلاق الحسنة والقسط والعدل الإسلامى، وأن يراعوا حقوقهم الإنسانية، وتسرى هذه المادة على الذين لا يتآمرون بأى عمل ضد الإسلام أو ضد جمهورية إيران الإسلامية [١٥].

أكدت المادة السادسة والخمسون أن: "السيادة المطلقة على العالم وعلى الإنسان لله، وهو الذى منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعى، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهى أو تسخيره فى خدمة فرد أو فئة ما، والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطرق المبينة فى المواد اللاحقة [١٦].

وتقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية وفقا لنص المادة الثانية والخمسين بعد المائة "على أساس الامتناع عن أى نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضى البلاد والدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة. وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة" [١٧].

أخيرا "تعتبر جمهورية إيران الإسلامية سعادة الإنسان فى المجتمع البشرى كله قضية مقدسة لها، وتعتبر الاستقلال والحرية وإقامة حكومة العدل حقا لجميع الناس فى أرجاء العالم كافة، وعليه فإن جمهورية إيران الإسلامية تقوم بدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين فى أية نقطة من العالم، وهى فى الوقت نفسه لا تتدخل فى الشئون الداخلية للشعوب الأخرى"، وذلك بحسب نص المادة الرابعة والخمسين بعد المائة من الدستور. [١٨].

إن عودة سريعة للإدراك الشيعى الخاص بحتمية نصرة المستضعفين على نفس النحو الذى قام به الإمام الحسين بن على عندما خرج من المدينة لنصرة أهل الكوفة "المستضعفين" ضد تكبُّر وتجبُّر يزيد بن معاوية بن أبى سفيان سوف تقدم لنا تفسيرا مباشرا ونافذا للمضمون الذى نصّت عليه المادة/ ١٥٤، وهو الأمر الذى يكشف لنا - وربما بصواب مطلق - عن الخلفية التى قد تكون حاكمة للتدخلات الإيرانية فى العديد من مناطق التوتر فى أرجاء العالم عموما، وفى منطقة الشرق الأوسط خصوصا.

"فى زمن غيبة الإمام المهدى عجل الله تعالى فرجه" تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقى، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير [١٩]، كما أن "الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعى الشرائط على أساس الكتاب وسُنّة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين" هما

من أخطر المبادئ التى ترتكز عليها طبيعة النظام السياسى فى جمهورية إيران الإسلامية [٢٠] وحيث إن حسم وتحديد مدى التوافق والتطابق بين السياسات وبين الموازين الإسلامية هو مسئولية مباشرة للفقهاء العدول الموجودين فى مجلس صيانة الدستور [٢١] فإننا نكون ـ وفق ما سبق ـ أمام وضعية ومكانة مقدستين، خاصة بالولى الفقيه بشكل خاص وكبار الفقهاء بشكل عام.

٢- الأهداف:

تؤكد لنا المادة الثالثة من الدستور ـ بنحو آخر ـ ذات المبادئ السابق ذكرها، والتى تشكل "القناعات القيمية" التى تحكم عملية إدارة الشئون الداخلية لإيران من جهة وكيفية وطبيعة التعاطى مع دول العالم المختلفة من جهة أخرى.

فلقد حددت هذه المادة [٢٢] ستة عشر هدفا تشكل بدورها الأطر الحاكمة لنطاق عمل وبرامج النظام السياسى الإيرانى. ومن أهم هذه الأهداف:

أ - خلق المناخ الملائم لتنمية مكارم الأخلاق على أساس الإيمان والتقوى ومكافحة كل مظاهر الفساد والضياع.

ب - توفير التربية والتعليم والتربية البدنية مجانا للجميع وفى مختلف المستويات، وكذلك تيسير التعليم العالى وتعميمه.

ج - تقوية روح التحقيق والبحث والإبداع فى المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية والإسلامية.

د - طرد الاستعمار كلية ومكافحة النفوذ الأجنبى.

هـ - محو أى مظهر من مظاهر الاستبداد والديكتاتورية واحتكار السلطة.

و - تقوية بنية الدفاع الوطنى بصورة كاملة عن طريق التدريب العسكرى لجميع الأفراد من أجل حفظ الاستقلال ووحدة أراضى البلاد والحفاظ على النظام الإسلامى للبلاد.

ز - إيجاد الاكتفاء الذاتى فى العلوم والفنون والصناعة والزراعة والشئون العسكرية وغيرها.

ح - توسيع وتقوية الأخوة الإسلامية والتعاون الجماعى بين الناس كافة.

ط - تنظيم السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين والحماية الكاملة لمستضعفى العالم.

٣- العقيدة الإسلامية.. قاطرة الطموح الإيرانى:

فى هذه النقطة الأخيرة تحديدا قد نستطيع فهم ومعرفة إجابة خاصة بالسؤال الدائر حول القناعات التى ما زالت قائمة لدى القائمين على شأن النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران وعلى رأسهم المرشد "آية الله على خامنئى " تجاه "إسرائيل". وكيف أنهم لا يرون لها حقا فى الوجود أو التواجد داخل المنطقة الإسلامية، وكيف أنها تشكل جرثومة سرطانية وفقا لتلك القناعات، ولماذا أكد أحمدى نجاد - تحديدا فى ٢٠٠٩/٩/٣ - أن لإيران علاقات طيبة مع جميع دول العالم عدا إسرائيل. وهو الأمر الذى تنصرف انعكاساته ونتائجه مباشرة على كيفية وطبيعة التعاطى الإيرانى تجاه خيار التفاوض القائم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل من جهة، وتجاه القول بتقديم الدعم - أيا كانت طبيعته وأشكاله - للمقاومة الفلسطينية الإسلامية ممثلة فى حماس من جهة أخرى.

الواقع أن الأيديولوجية الحاكمة لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران يمكن اعتبارها أيديولوجية ذات صبغة "إسلامية - إيرانية" مركبة ومتشابكة، أيديولوجية تمتزج وتختلط فيها التوجهات والطموحات التاريخية لإيران بمنظورها التاريخى والجغرافى والحضارى من جهة، مع الثوابت والمبادئ والتعاليم الأممية للدين الإسلامى من جهة أخرى. وكأن "إيران" الجغرافيا والتاريخ والحضارة قد جعلت "العقيدة الإسلامية" قاطرة تحركاتها وطموحاتها الاستراتيجية لإحياء وتجديد "دور حضارى" عالمى افتقدته إيران تقريبا منذ سقوط الدولة الساسانية على يد العرب فى عصر سيدنا عمر بن الخطاب، على الرغم من الإسهامات الحضارية الضخمة التى تمتعت بها إيران فى الحضارة الإسلامية فى كافة المجالات طوال تلك القرون السابقة.

الواقع أيضا أن الثوابت والمبادئ والتعاليم الأممية للدين الإسلامى تتيح لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران من جهة و "إيران" التاريخ والجغرافيا والحضارة من جهة أخرى شرعية ومشروعية مزدوجة وممتزجة كلتيهما بالأخرى على النحو الذى من شأنه كسب تأييد ودعم - أو على الأقل تعاطف - الشعوب الإسلامية كلها مع أى توجهات أو تحركات إيرانية سواء:

أ - باتجاه نصرة المستضعفين فى الأرض، خاصة المسلمين منهم.

ب - رفض الاعتراف بالجرثومة السرطانية المسماة بإسرائيل.

ج - مواجهة "الاستكبار العالمى الذى يعد المظهر المادى لكل "الطواغيت" فى عالمنا المعاصر.

كل هذا يحدث من دون أن تفقد "إيران" - الدولة والتاريخ والحضارة - بوصلتها القُطرية الرامية إلى بناء إيران المعاصرة القوية والحديثة والمالكة لزمام أمورها عبر امتلاك أدوات القوة فى عالمنا المعاصر، وفى مقدمتها العلم والتكنولوجيا، حيث تبدو "إيران" - الدولة والتاريخ والحضارة - قادرة على الفصل بين التداخل الخاص بالأهداف القومية الإيرانية وبين الأهداف "القومية - الأممية - الإسلامية" من جانب، وتأمين وتوفير القدرات والطاقات والإمكانات اللازمة لإنجاز هذه المهام من جانب آخر [٢٣].

المحور الثانى: هيكل النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران:

نسعى فى هذا القسم إلى تقديم وصف تفصيلى دقيق ومتكامل لهيكل النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران، الأمر الذى يعنى حتمية الالتزام الموضوعى بما هو قائم فعلا الآن. البُعد التحليلى سيكون جوهر الحديث فى القسم الثالث.

تنص المادة/٥٧ من الدستور على أن: "السلطات الحاكمة فى جمهورية" إيران الإسلامية هى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية وهى تمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقا للمواد اللاحقة فى هذا الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض" [٢٤].

ما سبق يعنى أننا بصدد أربعة كيانات يقوم عليها هيكل النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران. هذه الكيانات هى:

١- مؤسسة القيادة/ المرشد (الولى الفقيه).

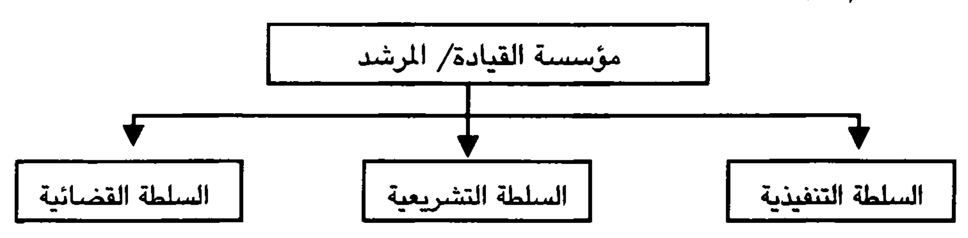
٢- السلطة التشريعية.

٣- السلطة التنفيذية.

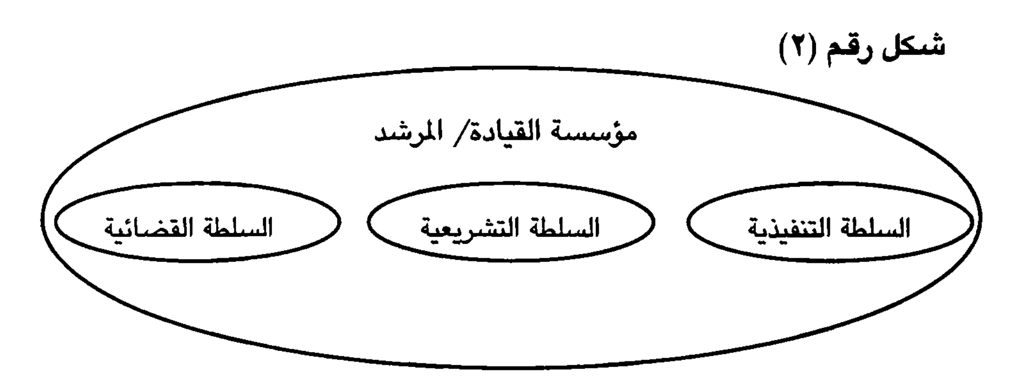
٤- السلطة القضائية.

وبحسب نص المادة السابق ذكرها فإن نطاق عمل - وصلاحيات - مؤسسة القيادة/ المرشد يستوعب جميع السلطات الثلاث الأخرى مما يعنى أنها مؤسسة "فوقية/ احتوائية"، أى أنها تعلو فوق السلطات الثلاث، وهى فى الوقت نفسه تحتوى هذه السلطات وذلك بحسب الشكلين التاليين:

شكل رقم (١)*



شكل رقم (٢)



هذه الكيانات الأربعة الرئيسية تتكاثر ذاتيا ليصبح الهيكل "التفصيلى ـ الجزئى" للنظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية مكونا من المؤسسات والسلطات التالية:

١- مؤسسة مجلس خبراء القيادة.
٢- مؤسسة مقام المرشد.
٣- مؤسسة رئاسة الجمهورية.
٤- مؤسسة الحكومة.
٥- مؤسسة مجمع تشخيص مصلحة النظام.
٦- مؤسسة السلطة القضائية.
٧- مؤسسة مجلس الشورى الإسلامى.
٨- مؤسسة مجلس صيانة الدستور.
٩- مؤسسة المجلس الأعلى للأمن القومى.

* جميع الأشكال الواردة بالدراسة من إعداد الباحث

١٠- مؤسسة القوات المسلحة (الجيش).

١١- مؤسسة حرس الثورة الإسلامية.

١٢- مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

١٣- مؤسسة قوات الأمن الداخلى.

١٤- مؤسسة المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

١٥- مؤسسة أئمة الجمعة.

يمكن تقسيم المؤسسات السابقة إلى "مؤسسات رئيسية" وأخرى "فرعية" على النحو التالى:

١- مؤسسة مجلس خبراء القيادة.

٢- مؤسسة مقام المرشد. وهذه يندرج تحتها مباشرة المؤسسات الفرعية التالية:

(أ) مجمع تشخيص مصلحة النظام.

(ب) مجلس صيانة الدستور.

(جـ) القوات المسلحة.

(د) الحرس الثورى.

(هـ) الإذاعة والتلفزيون.

(و) الأمن الداخلى.

(ز) المجلس الأعلى للثورة الثقافية.

(حـ) أئمة الجمعة.

٣- مؤسسة رئاسة الجمهورية ويندرج تحت هذه المؤسسة كل من:

(أ) الحكومة. (ب) المجلس الأعلى للأمن القومى.

٤- السلطة القضائية .

٥- السلطة التشريعية.

تتشكل العلاقة القائمة بين مؤسسة المرشد وبين المؤسسات الفرعية التابعة لها من خلال السلطات الممنوحة للمرشد بشأن هذه المؤسسات وذلك على النحو التالى:

١- تعيين ـ وعزل وقبول استقالة ـ رئيس وأعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام فضلا عن تحديد المهام التى يقوم هذا المجمع بأدائها [٢٥].

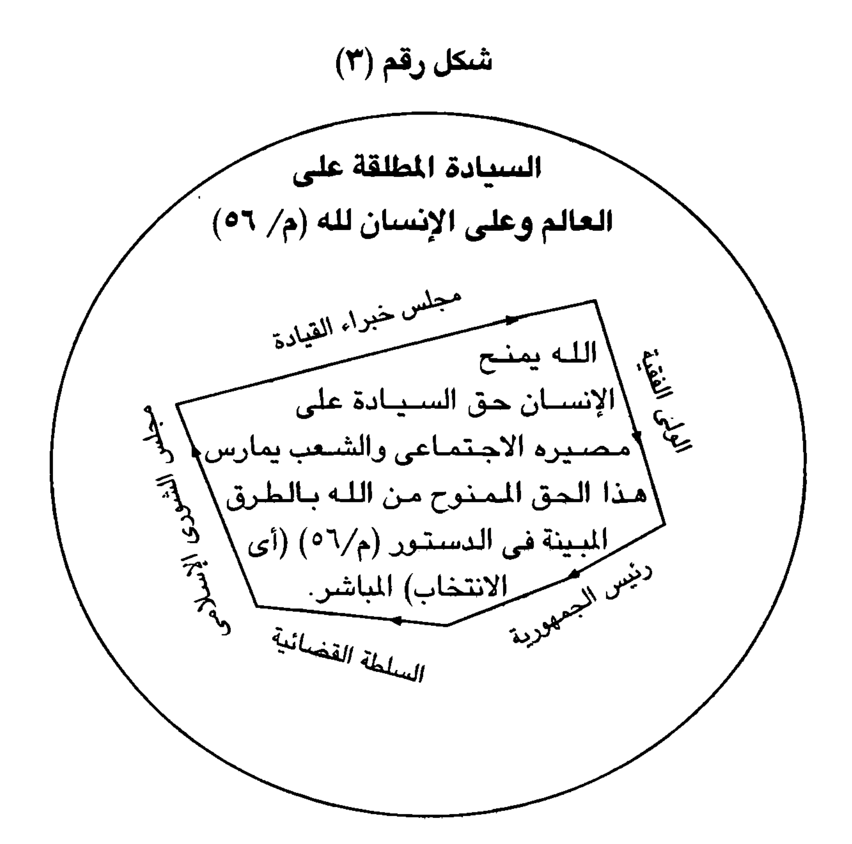
٢- نصب وعزل وقبول استقالة فقهاء مجلس صيانة الدستور، قادة القوات المسلحة والحرس الثورى والأمن الداخلى والإذاعة والتلفزيون والمجلس الأعلى للثورة الثقافية وأئمة الجمعة [٢٦].

أما العلاقة بين مؤسسة رئاسة الجمهورية وبين كل من الحكومة والمجلس الأعلى للأمن القومى فتتمثل فى تمتع رئيس الجمهورية بحرية تعيين وإقالة وقبول استقالة أعضاء حكومته [٢٧]، وكذلك أمين عام المجلس الأعلى للأمن القومى [٢٨].

ما سبق يعنى أننا بصدد (هيكل خُماسى الأضلاع) هو الذى يتشكّل منه النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية. هذه الأضلاع هى:

١- مؤسسة مجلس خبراء القيادة
٢- مؤسسة الولى الفقيه/ القائد
٣- مؤسسة رئاسة الجمهورية
٤- السلطة القضائية
٥- مجلس الشورى الإسلامى

شكل رقم (٣)



١- مجلس خبراء القيادة:

يتمحور دور "مجلس خبراء القيادة" - والذى يتشكل من (٨٦) عضوا يتم انتخابهم بواسطة الشعب مباشرة لدورة مدتها ثمانى سنوات [٢٩] - يتمحور فى المهام الآتية:

أ- تعيين وعزل وقبول استقالة "قائد/ مرشد" جمهورية إيران الإسلامية [٣٠].

ب- أداء مسئوليات القائد أثناء عجزة - نتيجة لمرض أو أية حادثة أخرى - عن القيام بواجبات القيادة [٣١].

ج- القيام بأى تغيير أو إعادة نظر فى القانون المتعلق بعدد الخبراء والشروط اللازم توافرها فيهم، وكيفية انتخابهم والنظام الداخلى لمجلس خبراء القيادة، وكذلك الموافقة على سائر المقررات المتعلقة بواجبات الخبراء [٣٢].

هذا وتتمحور الشروط اللازم توافرها فى خبراء القيادة فى: العدل، التقوى، الإبصار بأمور العصور، الشجاعة، القدرة على الإدارة والتدبير [٣٣] والكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه [٣٤].

٢- الولى الفقيه:

بادئ ذى بدء، لابد من إعادة التذكير بأن "الولى الفقيه" - حتى وإن جاء عبر اختيار وتعيين من مجلس خبراء القيادة - هو النائب عن الإمام الغائب المهدى المنتظر حيث أراد الله له هذه النيابة، فميّزه عن غيره من الخبراء الفقهاء بالصفات والسمات اللازمة لتحمل مسئولياته كنائب عن الإمام الغائب المهدى المنتظر. ومن ثم، فإن حدث وتم عزله عن طريق مجلس خبراء القيادة فإن ذلك سيكون نتيجة لإرادة إلهية نزعت عنه - وسلبت منه - إحدى الصفات والسمات اللازمة لتحمل مسئوليات القيادة، وبالتالى رفعت عنه غطاء الشرعية والمشروعية، مما يجعل "عزله" بواسطة مجلس خبراء القيادة واجبا دينيا مقدسا. هذه المكانة المقدسة للولى الفقيه هى التى رسمتها وحددتها المادة الخامسة من الدستور التى تنص على أنه: "فى زمن غيبة الإمام المهدى (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقى، البصير بأمور العصر، الشجاع والقادر على الإدارة والتدبير [٣٥].

هنا تجدر الإشارة إلى الصفات والسمات الواجب توافرها فى خبراء مجلس خبراء القيادة لابد أن تكون "متحققة ثبوتيا" فى الشخص الذى يختاره مجلس خبراء القيادة ليكون هو "الولى الفقيه".

وبخلاف ما سبق من اختصاصات وصلاحيات فإن "الولى الفقيه / القائد" يقوم بالآتى:

١- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٢- الإشراف على حُسن إجراء وتنفيذ السياسات العامة للنظام.

٣- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.

٤- القيادة العامة للقوات المسلحة.

٥- إعلان الحرب والسلام والنفير العام (التعبئة).

٦- حل الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

٧- حل مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

٨- التوقيع على حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

٩- عزل رئيس الجمهورية بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامى بعدم كفاءته السياسية.

١٠- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم فى إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية.

١١- اختيار شخص آخر لأداء بعض وظائفه وصلاحياته [٣٦].

١٢- المصادقة على قرارات مجلس الأمن الوطنى الأعلى كى تصبح نافذة المفعول [٣٧].

١٣- اقتراح المواد التى يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها - بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام - والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر فى الدستور وكذلك التصديق على قرارات هذا المجلس قبل أن تطرح للاستفتاء العام [٣٨].

٣- رئيس الجمهورية:

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية فى البلاد بعد مقام القيادة [٣٩]، وهو يُنتخب مباشرة من الشعب بالأكثرية المطلقة لفترة مدتها أربع سنوات. ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين [٤٠]، وهو مسئول ومختص عن الآتى:

١- تنفيذ الدستور (م/١١٣).

٢- التوقيع على مقررات مجلس الشورى وعلى نتيجة الاستفتاء العام (م/١٢٣).

٣- التوقيع على المعاهدات أو العقود والاتفاقيات مع الحكومات أو الاتحادات الدولية بعد موافقة مجلس الشورى (م/١٢٥).

٤- مسئولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والتوظيفية للبلاد (م/١٢٦).

٥- رئاسة مجلس الوزراء والإشراف على عمل الوزراء (م/١٣٤).

٦- تعيين الوزراء (م/١٣٣) وعزلهم (م/١٣٦).

٧- رئاسة مجلس الأمن الوطني الأعلى المنوط بالآتي:

(أ) تعيين السياسات الدفاعية والأمنية للبلاد (م/١٧٦).

(ب) تنسيق النشاطات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية ـ الأمنية العامة.

(ج) الاستفادة من الإمكانيات الماديَّة والمعنوية للبلاد لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

٤- السلطة القضائية:

السلطة القضائية هي سلطة مستقلة (م/١٥٦)، وهي مكلفة بالدفاع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها تقع مسئولية إحقاق العدالة (م/١٥٦). ويقوم القائد/ المرشد بتعيين شخص مجتهد عادل ومطلع على الأمور القضائية ومدير ومدبر، رئيسا للسلطة القضائية لمدة خمس سنوات كأعلى مسئول في السلطة القضائية (م/١٥٧) ويكون مكلفا ومسئولا عن تنفيذ الآتي:

١- اقتراح "وزير العدل" على رئيس الجمهورية. فلابد أن يكون وزير العدل الذي يختاره رئيس الجمهورية من الأشخاص الذين اقترحهم رئيس السلطة القضائية. ووزير العدل مسئول عن كل الأمور المتعلقة بالعلاقة بين السلطة القضائية من جهة والسلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى (م/١٦٠).

٢- صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة، الإشراف على حسن تنفيذ القوانين (م/١٥٦).

٣- مراقبة أموال القائد ورئيس الجمهورية ومعاونيه والوزراء وزوجاتهم وأولادهم قبل تحمل المسئولية وبعده (م/١٤٢).

٥- **السلطة التشريعية:**

١- ثمة قناعة راسخة مفادها أن مجلس الشورى الإسلامى هو الذى يحق له أن يبينّ القوانين فى القضايا كافة ضمن الحدود المقررة فى الدستور (م/٧١) شريطة ألا تكون مغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمى للبلاد أو مغايرة للدستور (م/٧٢).

٢- أيضا يحق لمجلس الشورى الإسلامى شرح القوانين العادية وتفسيرها دون أن يمنع هذا القضاة من تفسير القوانين فى نطاق تشخيص الحق (م/٧٣).

٣- اقتراح مشاريع القوانين والبت فى مشروعات اللوائح القانونية التى يصدق عليها مجلس الوزراء (م/٧٤).

٤- تولى التدقيق والتحقيق فى جميع شئون البلاد (م/٧٦).

٥- المصادقة على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تبرمها الحكومة حتى تكون نافذة المفعول (م/٧٧).

٦- المصادقة على إدخال أى تغييرات فى الخطوط الحدودية لإيران شريطة أن تكون هذه التغييرات بصورة متقابلة وألا تضر باستقلال ووحدة أراضى البلاد.

٧- المصادقة على الفرض المؤقت لبعض القيود الضرورية التى تقوم الحكومة بفرضها شريطة ألا تستمر - مطلقا - لأكثر من ثلاثين يوما (م/٧٩).

٨- المصادقة على عمليات الاقتراض أو الإقراض أو منح المساعدات داخل وخارج إيران (م/٨٠).

٩- المنع البات لمنح الأجانب حق تأسيس الشركات والمؤسسات فى مجال التجارة والصناعة والزراعة والمعادن والخدمات. (م/٨١).

١٠- التصديق على قيام الحكومة بتوظيف الخبراء الأجانب فى حالات الضرورة. م/٨٢ .

١١- المصادقة على نقل ملكية العقارات والأموال الحكومية التى تعتبر من المبانى الأثرية والآثار التراثية. (م/٨٣).

١٢- منح الثقة لوزراء الحكومة الذين يختارهم رئيس الجمهورية فردا فردا وللحكومة كلها قبل أن تبدأ فى ممارسة مهامها (م/٨٧).

١٣- مساءلة رئيس الجمهورية أو وزرائه شريطة ألا يقل عدد الأعضاء الراغبين فى مساءلة رئيس الجمهورية عن ربع أعضاء مجلس الشورى (م/٨٨)، وكذلك استيضاح

واستجواب مجلس الوزراء أو أحد الوزراء مع التزام مجلس الوزراء أو الوزير المختص بالحضور لمجلس الشورى الإسلامى، مع تمتع مجلس الشورى الإسلامى بحق سحب ثقته من مجلس الوزراء أو الوزير المقصود. (م/٨٩).

١٤- استجواب رئيس الجمهورية من قبل ثلث النواب على الأقل والذى يكون مكلفا بالحضور إلى المجلس فى مدة أقصاها شهر من طرح الاستجواب، فإذا صوتت أكثرية الثلثين من النواب على عدم كفاءة رئيس الجمهورية فإن ذلك يُرفع للقائد لإطلاعه بالأمر واتخاذ القرار بعزل رئيس الجمهورية إذا ما رأى أن ذلك لا يتعارض مع المصلحة الوطنية بحسب المادة/١١٠ من الدستور. (م/٨٩).

١٥- التحقيق فى أى شكوى تحريرية تُرفع إلى المجلس من جانب أى شخص أو طرف حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية. والمجلس ملزم بإعطاء الرد الكافى عليها وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة. (م/٩٠).

المحور الثالث : النظام السياسى الإيرانى مراكز الثقل ونقاط الضعف

فى إطار التوصيف الوارد فى القسم الثانى فإن مجموعة من التساؤلات المتشابكة والمتوازية والمركبة أيضا تفرض نفسها بشأن ماهية مراكز الثقل فى هيكل النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران، وذلك لوجود خمسة أضلاع رئيسية هى التى يتشكل منها هذا النظام، لأننا بالفعل أمام نظام فريد بين النظم السياسية المعاصرة من جهة، ويفرض علينا ضرورة إدراكه لكونه يسيِّر شئون دولة حضارية تاريخية ذات شخصية مميزة بين دول العالم وهى إيران من جهة أخرى. هنا نستطيع أن نطرح التساؤلات التالية مع القناعة بأنها قد لا تشكِّل كل التساؤلات الممكن طرحها فى هذا الصدد.

مَنْ يحكم إيران؟ المرشد أو رئيس الجمهورية؟ مجلس خبراء القيادة أو المرشد؟ رئيس الجمهورية أو مجلس الشورى الإسلامى؟ رئيس الجمهورية أو مجمع تشخيص المصلحة؟

من الذى يوجه من.. رئيس الجمهورية أو مجلس الشورى الإسلامى؟ رئيس الجمهورية أو مجمع تشخيص مصلحة النظام؟ مجمع تشخيص المصلحة أو مجلس الشورى الإسلامى أو مجلس صيانة الدستور؟

مَنْ الذى يجلس فوق مَنْ؟ مجلس الخبراء أو القائد المرشد؟ رئيس الجمهورية أو رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام؟ مجلس صيانة الدستور أو مجلس الشورى الإسلامى؟

السُلطة فى إيران هل ذات طابع هرمى أو ماذا؟ وهل تقف المؤسسات الرئيسية فى النظام الإيرانى على خط أفقى أو أنها تقف رأسيا فوق بعضها البعض؟

البعض يتكلم عن وجود "ازدواجية مؤسسية" "وثنائية فى السلطة" داخل هيكل النظام السياسى الإيرانى - السؤال هنا إلى أى مدى يبدو هذا الأمر متحققا بالفعل؟ وإذا كان قائما ومتحققا بالفعل هل يعد هذا الأمر فى صالح النظام الإيرانى أو لا؟

على سبيل المثال، يتميز النظام السياسى الإيرانى بوجود "الولاية الثنائية" والمقصود بها هنا "ولاية الفقيه" "وولاية الشعب". والأولى تتمتع بمؤسسات خاصة بها مثل مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام فى حين تختص الثانية - أى ولاية الشعب - بمؤسسات نافذة أخرى هى مجلس خبراء القيادة، مؤسسة رئاسة الجمهورية، ومؤسسة مجلس الشورى الإسلامى، وهى المؤسسات التى يتم الوصول إليها عبر انتخاب مباشر من الشعب.

أيضا توجد ثنائية أخرى داخل السلطة التشريعية نفسها وهى متمثلة فى مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور [٤١]. وثنائية ثالثة داخل السلطة التنفيذية كانت موجودة حتى التعديل الدستورى فى يونيو ١٩٨٩، وكانت متمثلة فى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء. وثنائية رابعة داخل المؤسسات الأمنية مثل القوات المسلحة والحرس الثورى ومعه الباسيج.

من هنا فإن الصورة قد تبدو فعليا مركبة وغاية فى التعقيد الأمر الذى يضفى على التساؤلات المطروحة سابقا حالة من المنطقية والوجاهة.

ولكى تتضح لنا الصورة، وكذلك لكى تتكشف أو تنفك وتنحل الأبعاد المعقدة للعلاقة البينيَّة والفوقية القائمة بين المؤسسات الدستورية التى تشكِّل هيكل النظام السياسى

الجمهورية الإسلامية فى إيران، سوف نقوم بعمل سيناريو لصناعة قرار افتراضى داخل النظام الإيرانى.

بعبارة أخرى سوف نحاول وضع صورة لـ "دورة مؤسسيِّة" خاصة بإصدار قرار ما. وسوف نفترض أن هذا القرار هو (إقامة علاقات كاملة) مع الولايات المتحدة، وهو السيناريو الذى سوف تتكشف من خلاله طبيعة "مراكز الثقل" داخل النظام الإيرانى، وذلك ارتباطا بطبيعة ونوعية "الدور" و "الوظيفة" المنوطة بكل مؤسسة، وهو الأمر الذى ستجرى وقائعه على مستويين على النحو التالى:

المستوى الأول:

(أ) من الطبيعى أن يبدأ السيناريو من رأس النظام أى المرشد الولى الفقيه وذلك لأنه المختص بوضع السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

هنا تحديدا سنجد أننا بصدد شرط ضمنى كامن فى هذا الصدد، ألا وهو التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام الذى يعيِّن المرشد رئيسه وكل أعضائه الدائمين والمؤقتين.

ومن ثم ستكون موافقة هذا المجمع على قرار عودة العلاقات مع الولايات المتحدة هى الأساس المهم الذى استند عليه قرار، المرشد، اللهم إلا إذا خرج رئيس المجمع ليعلن براءته من هذا القرار وهو الأمر الذى يبدو مستبعدا بدرجة كبيرة.

(إذا أصدر المرشد قراره لرئيس الجمهورية بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك استنادا إلى أن رئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية فى إيران، بعد مقام المرشد، وأنه المسئول عن تنفيذ السياسات التى يضعها المرشد، والمسئول أيضا عن تنفيذ الدستور).

هنا تحديدا قد نجد أنفسنا أمام أسهم ثلاثة يمكن أن تنطلق من ثلاث مؤسسات باتجاه المرشد فى حال ما إذا رأت هذه المؤسسات أن هذا القرار هو "قرار خاطئ".

المؤسسة الأولى: هى مجلس الخبراء حيث من الممكن لهذا المجلس أن يرى أن هذا القرار هو قرار خاطئ وأنه يضر بمصلحة جمهورية إيران الإسلامية، ومن ثم فإن هذا المجلس سوف يقوم بمطالبة المرشد بالتراجع عن هذا القرار ؛ إن استجاب المرشد كان

بها وإن لم يستجب هنا سنكون أمام فرصة شبه مؤكدة لتفعيل حقيقى للمادة /١١١ من الدستور، حيث من المؤكد أن يتجه مجلس خبراء القيادة إلى القول بأن المرشد قد فقد أحد الشروط المذكورة فى المادة /٥ والمادة /١٠٩ والتى فى مقدمتها (الرؤية السياسية الصحيحة) وآخرها القدرة الكافية للقيادة. ومن ثم وَجَبَ عزله.

المؤسسة الثانية: هى مجلس الشورى الإسلامى.. وهنا تحديدا تبدو الوجاهة الخاصة بمكانة مجلس الشورى الإسلامى، حيث لا وجود لسلطة أيا كانت طبيعتها، بما فيها سلطة المرشد وسلطة مجلس خبراء القيادة، تكون قادرة على حل هذا المجلس أو تعطيله عن أداء عمله ومهامه الدستورية.

فى هذا الصدد تبدو لنا أهمية المادة/٧٦ من الدستور والتى تنص على أنه: "يحق لمجلس الشورى الإسلامى أن يتولى التدقيق والتحقيق فى جميع شئون البلاد)، وكذلك المادة/٨٤ والتى تنص على أن (كل نائب مسئول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق فى إبداء وجهة نظره فى قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة"). أما المادة/٩٠ فهى تنص على أن (كل من له شكوى حول طريقة عمل المجلس أو السلطة التنفيذية أو السلطة القضائية أن يرفع شكواه تحريريا إلى مجلس الشورى الإسلامى، والمجلس ملزم بالتحقيق فى هذه الشكاوى وإعطاء الرد الكافى عليها... وإذا كانت الشكوى ذات صفة عامة وجب إعلام الشعب بالنتيجة).

ولما كان نص المادة/١١٣ والخاصة بمكانة وسلطة رئيس الجمهورية يقول فى جزء منها: "كما أنه (رئيس الجمهورية) يرأس السلطة التنفيذية إلا فى المجالات التى ترتبط مباشرة بالقيادة" فإننا سندرك قطعيا أن مرشد الجمهورية هو "جزء من السلطة التنفيذية"، ومن ثم ينطبق عليه ما ورد فى المادة/٩٠ السابق ذكرها، وهو ما يعنى أحقية مجلس الشورى فى الإعلان بأن قرار المرشد بشأن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة هو قرار خاطئ وضد المصلحة الوطنية.

ولما كان هذا القرار قرارا مرتبطا "بشكوى أو قضية ذات صفة عامة" فإنه سيصبح عليه (إعلام الشعب بالنتيجة) الأمر الذى من شأنه زلزلة مكانة المرشد فعليا.

المؤسسة الثالثة: هى رئاسة الجمهورية، وينبغى أن يحظى رئيس الجمهورية بتصديق المرشد على انتخابه لكى يبدأ فى ممارسة وأداء مهام عمله وصلاحياته، على الرغم من أنه معرض - فى حالتين - لقيام المرشد بإصدار قرار بعزله من رئاسة

الجمهورية وذلك إذا ما أصدرت السلطة القضائية حكما بأن رئيس الجمهورية قد "تخلف عن وظائفه القانونية"، وذلك بمقتضى المادة /١١٠، أو قام مجلس الشورى بالتصويت بأكثرية الثلثين من النواب على "عدم كفاءة رئيس الجمهورية" وذلك بمقتضى المادة/ ٨٩.

على الرغم من ذلك كله يستطيع رئيس الجمهورية هو الآخر - شأنه شأن مجلس الشورى الإسلامى - أن يشكل ضغطا سياسيا كبيرا على مرشد الجمهورية إذا ما أصر على تفعيل المادة/ ١١٣ القائلة بأن رئيس الجمهورية هو "المسئول عن تنفيذ الدستور"، وكذلك التذكير بالمادة/ ١٢١ التى تتضمن "اليمين الدستورية" التى يؤديها الرئيس والتى تنص فى جزء منها على تعهده بعدم التقصير "فى بذل أى جهد فى سبيل حراسة الحدود والاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى للبلاد". حيث بإمكانه فى هذه الحالة أن يعتبر قرار المرشد بإعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية "يضر بالاستقلال السياسى والاقتصادى والثقافى للبلاد".

الشاهد هنا أن المؤسستين التشريعية والتنفيذية إن كانتا غير قادرتين على عزل المرشد مباشرة إلا أن باستطاعة أى منهما تشكيل رأى عام وطنى قومى ضاغط سياسيا على المرشد للتراجع عن قرار ما يمكن أن يصدره. وهو ما يفرض على المرشد ضرورة وحتمية التنسيق مع هاتين المؤسستين قبل الإقدام على اتخاذ قرار مصيرى كالذى نتصوره نحن فى هذا السيناريو.

(ب) إذا توافق المرشد مسبقا مع مجلس خبراء القيادة كما قام بالتنسيق مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهو ما يعنى أن عملية تنفيذ قرار المرشد بشأن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة قد دخلت فعليا حيّز التنفيذ.

المستوى الثانى:

فى هذا المستوى سوف نصبح أمام حالة من التنافس الكبير أو التوافق - الكبير أيضا - بين السلطات التى تلى سلطة المرشد، وذلك ليس بهدف عرقلة تنفيذ القرار الصادر إليها ولكن بهدف ضمان أفضل السُبل والآليات لتنفيذ هذا القرار. وبالتالى ستختلف الآليات الخاصة بالتنفيذ فى هذه المرحلة حيث سينحسر تماما دور الشعب هنا.

(أ) سيقوم رئيس الجمهورية بوضع الآليات والتصورات الخاصة بتنفيذ هذا القرار، وذلك تحت رقابة مباشرة من مؤسستين هما: مجلس الشورى الإسلامى ومجمع تشخيص مصلحة النظام، باعتبارها المؤسسة التى تشاور معها المرشد قبل إصدار قراره من جهة وكونها الهيئة الاستشارية الدستورية التى يكفلها الدستور للمرشد من جهة أخرى.

وفى هذه الحالة أيضا لن نجد أنفسنا أمام أى احتمالات لعرقلة تنفيذ القرار ولكن مع ذلك قد نجد أنفسنا أمام مستويات من الاستغراق الزمنى الذى يمكن أن تستغرقه عملية تنفيذ القرار.

(ب) هنا أيضا سوف يصعد إلى الصورة دور جديد هو دور مجلس صيانة الدستور الذى سوف يراقب القرارات والتشريعات الصادرة عن مجلس الشورى الإسلامى بشأن تنفيذ القرار السابق ذكره، ومن ثم مراقبة ما إذا كانت هذه القرارات والتشريعات المنشئة لآليات تنفيذية للقرار مخالفة للدستور والشريعة الإسلامية أو لا. فإذا ما وجدها مخالفة أعادها ثانية لمجلس الشورى لإعادة النظر فيها ودراستها وتعديلها بما يرفع عنها أوجه المخالفة للدستور والشريعة، فإذا ما استجاب مجلس الشورى للأمر صارت نافذة وإذا لم يستجب فسنكون بصدد خلاف بين المؤسستين - صيانة الدستور ومجلس الشورى الإسلامى - وهو ما سوف يؤدى إلى استدعاء دور دستورى آخر لمجمع تشخيص مصلحة النظام للبت فى الخلاف بينهما. فإذا لم يتمكن مجمع تشخيص مصلحة النظام من حل المشكلة فسيئول الأمر برمته للمرشد لكى يعمل على حل المشكلة بالطرق التى يراها ملائمة، وذلك بمقتضى المادة/١١٠ من الدستور.

وفق هذا السيناريو تتم عملية صنع القرار فى النظام السياسى للجمهورية الإسلامية فى إيران، وهو الأمر الذى يكشف لنا عن عدد من الخصائص أو الحقائق المرتبطة بهذا النظام الذى لا نظير له بين سائر النظم السياسية الأخرى القائمة فى عالمنا المعاصر. ومن أهم هذه الحقائق أو الخصائص ما يلى:

أولاً : أن مراكز الثقل فى داخل النظام السياسى الإيرانى على الرغم من تمحورها أو تمركزها حول مؤسستين أو ثلاث على المستوى الكلى إلا أنه يمكن ملاحظة ارتباط هذه المراكز بنوعية الدور والوظيفة - ارتباطا بنوعية الحدث - ولهذا فإن عملية تبادلية،

شبه حركة الدومينو، تتم فيما بينها على النحو الذى قد يبدو فيها النظام السياسى الإيرانى وكأنه مُعقد.

على سبيل المثال، عندما يكون الحدث مرتبطا ارتباطا مباشرا بجوهر اختصاصات مجلس الشورى الإسلامى - مثل إعطاء الثقة للحكومة والوزراء وكذلك التصديق على الموازنة العامة للدولة وأيضا انتخابات مجلس الشورى، فإن حالة من الاستنفار المؤسسى تشتد وطأتها فيما بين مجلس الشورى، رئاسة الجمهورية، مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام. ويكون دور المرشد فى هذه الحالات دورا استثنائيا رقابيا [٤٢] لدرجة ينعدم فيها تدخل المرشد مباشرة، باستثناء المقصلة التى يمكن نصبها من قبل مجلس صيانة الدستور تجاه المرشحين المتقدمين لانتخابات رئاسة الجمهورية.

بينما تتغير مراكز الثقل فى انتخابات مجالس البلديات (المحليات) والتى تقدم فيها الدور الحكومى المحورى - وبالطبع رئيس الجمهورية - نظرا لانعدام دور مجلس صيانة الدستور فيها من جهة، وتراجع دور مجلس الشورى الإسلامى إلى حد التهميش - وفقا لنصوص الدستور - من جهة أخرى، وتولى وزارة الداخلية - وهى جزء من الحكومة وتابع مباشر لرئيس الجمهورية - مسئولية الإعداد والتنفيذ وفرز الأصوات الخاصة بهذه الانتخابات من جهة ثالثة.

الخلاصة أن التغير فى مراكز الثقل يرتبط بنوعية الدور والوظيفة من دون أن يُحدث هذا التغيير إخلالا جوهريا بالتوازن النوعى القائم فيما بينها على النحو الذى يتيح لكل منها أداء مهامه الدستورية بأكبر قدر من الكفاءة. وهو ما تبلوره لنا الأحداث الآتية:

● الحادثة الأولى: "حادثة قانون الصحافة"، وهى إحدى الحوادث الخلافية المشهورة المرتبطة بقانون الصحافة، والذى كان قد شهد محاولات لتغييره فى عام ٢٠٠١، حيث كان مجلس الشورى قد أقر هذا المشروع بعد تعديله، لكن مجلس الصيانة الدستور رفض قرار مجلس الشورى معتبرا أن التعديل الجديد يخالف مواد الدستور ومبادئ الشريعة الإسلامية. فلما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام فى احتواء وحل هذه الأزمة، خرج المرشد فى ٢٠٠١/٦/٣ وأصدر فتوى بتأجيل مناقشة قانون الصحافة

بتعديلاته الجديدة، وذلك مراعاة للمصلحة الوطنية. وأرسل بها إلى مجلس الشورى الإسلامى - الذى كان يترأسه آنذاك مهدى كروبى - وهو ما خضع له المجلس، وتم استبعاد المشروع برمته من جدول أعمال المجلس.

هذه الحادثة تكشف لنا عن حقائق مهمة فى مقدمتها:

(أ) أن أيا من مجلس الشورى الإسلامى، مجلس صيانة الدستور لم يتمكن من إعمال وفرض رأيه على الآخر.

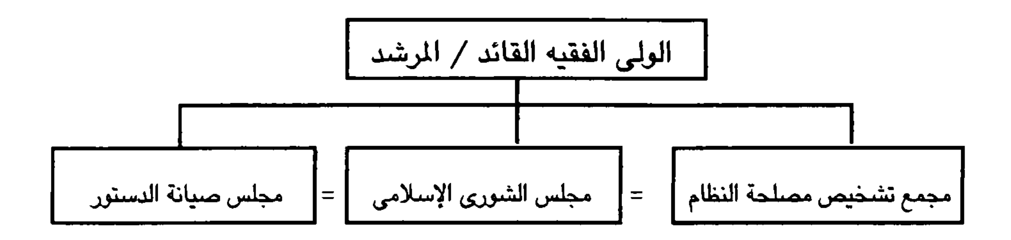
(ب) أن مجمع تشخيص مصلحة النظام بثقله الدستورى بشأن حل الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور لم يتمكن من بسط رأيه على أى من المجلسين، وذلك لانعدام النص الدستورى الذى يقضى بوجوب قبول وتنفيذ المجلسين لقرار ورأى مجمع تشخيص مصلحة النظام فى القضايا الخلافية بينهما.

(ج) أن المرشد قد تمكن من حسم الخلاف، والذى بدا وكأنه لصالح مجلس صيانة الدستور وذلك كإعمال وإنفاذ مباشر لصلاحياته الدستورية بشأن حل المشاكل التى يمكن أن يواجهها النظام بالطرق التى يراها مناسبة.

(د) هذا الأمر نفسه قد وضع المؤسسات الثلاث - مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام - على خط أفقى واحد، وهو ما يمكن توصيفه بالشكل الآتى:

شكل رقم (٤)

المكانة المطلقة للولى الفقيه



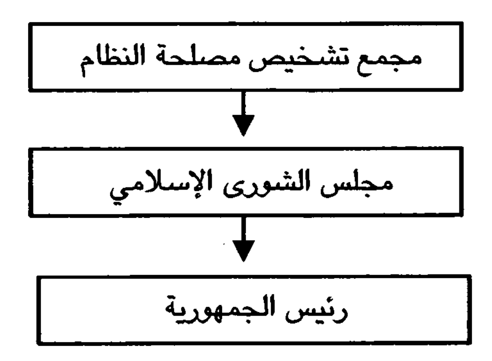
هذا فى حين أن الاختصاصات والصلاحيات الدستورية الخاصة بكل منها قد تجعل أيا منها فى مكانة دستورية تعلو غيرها فى بعض الظروف والحالات الأخرى.

● الحادثة الثانية: فى مطلع العام ٢٠٠٨ كان أحمدى نجاد - رئيس الجمهورية - قد سعى إلى إحداث تغيير نسبى فى بعض التكليفات التى جاءته من مجمع تشخيص مصلحة النظام بشأن تنفيذ بعض البرامج والخطط المرتبطة بقطاع الصناعة. آنذاك خرج هاشمى رفسنجانى ليعلن فى جملة حاسمة وقاطعة - ولا تخلو من الدلالات المهمة قائلا: "لقد انتهى وقت الاجتهاد". المقصود هنا أن هاشمى رفسنجانى قام بتذكير أحمدى نجاد بأن عليه تنفيذ البرامج التى أقرها البرلمان - مجلس الشورى الإسلامى - والتى تم تحديدها قطعيا من جانب مجمع تشخيص مصلحة النظام بوصفها جزءا من الخطة الكلية للدولة والمعروفة باسم "الخطة العشرينية لتنمية إيران" والتى تم التصديق عليها من جانب المرشد فى نهاية ٢٠٠٤.

بعبارة أخرى لقد قصد رفسنجانى أن يقول لأحمدى نجاد ما عليك إلا الإجادة فى "التنفيذ" لأنك رئيسا للسلطة التنفيذية، أما التخطيط للسياسات العامة للدولة فهذا الأمر لا شأن لك به، لأنه اختصاص أصيل لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وبالطبع لمرشد الجمهورية. وهنا سنكون بصدد الشكل التالى فيما يخص "الحِراك" المستمر لعملية التغيير فى مراكز الثقل فيما بين مؤسسات النظام الإيرانى.

شكل رقم (٥)

مركز الثقل النوعى لمجمع تشخيص مصلحة النظام



ما حدث أن أحمدى نجاد قد صمت فعلا وتراجع عما كان قد أعلنه (٤٣).

● **الحادثة الثالثة:** وهى متعلقة بالبرنامج النووى الإيرانى. فالمعروف أن إيران كانت قد أعلنت انسحابها من التوقيع على البروتوكول الإضافى للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والمعروف أيضا أن أزمة هذا البرنامج قد بدأت فى آخر عامين من فترة خاتمى الثانية فى رئاسة الجمهورية أى فى عام ٢٠٠٢. الذى حدث فى مارس عام ٢٠٠٤ ـ أى قبل انتهاء ولاية خاتمى الثانية بخمسة عشر شهرا ـ أن أعضاء المجلس السابع الذين كانوا قد فازوا لتوهم فى الانتخابات التشريعية، قاموا فى ٢٠٠٤/٣/١٢ بإصدار بيان أكدوا فيه معارضتهم الكاملة لكل عمل يقوم به مجلس الحكام أساسه الضغط على إيران لإجبارها عن التخلى عن مشروعها النووى، مطالبين حكومة خاتمى بالامتناع عن قبول أية مطالبات مبالغ فيها من جانب مجلس الحكام يكون من شأنها حرمان إيران من حقها فى امتلاك التكنولوجيا النووية. ثم فى نهاية عام ٢٠٠٤ قام نفس المجلس بالإعلان عن انسحاب إيران من التوقيع على البروتوكول الإضافى معلنا عدم تصديقه على المعاهدة التى سبق أن وقعتها حكومة خاتمى مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى هذا الصدد. هنا أيضا نكون أمام حرص تام من جانب المجلس على التمسك بحق دستورى أصيل له وهو منقسم إلى شقين:

(أ) التنبيه على ـ وتحذير ـ الحكومة من قبول أية مطالبات متعسفة ومبالغ فيها بشأن البرنامج النووى وهو أمر دال فى معناه وجوهره.

(ب) التفعيل "الحاسم" للحق الدستورى بالامتناع عن التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى توقعها الحكومة، وهو ما يعنى أن مركز الثقل هنا قد تحرك لصالح المجلس على حساب "أعلى سلطة رسمية فى إيران بعد مقام المرشد" أى رئيس الجمهورية [٤٤].

إذن يتمتع النظام السياسى الإيرانى بوجود إمكانية حقيقية وفعلية لحماية التوازن والتعادل بين السلطات فى جمهورية إيران الإسلامية وهو ما يكشف عن وجود تقسيم حقيقى للأدوار والسلطات من جهة، ووجود "توازن إيجابى رادع" بين تلك السلطات من جهة أخرى.

ثانيا : يتمتع المرشد "بنفوذ عنقودى" شامل لكل شئون إيران ونافذ فى كل مؤسسات النظام [٤٥]. فبالإضافة إلى كل ما ذكرناه من اختصاصات وصلاحيات، إلا أن له نفوذا آخر بارزا ـ يشبه ذلك النفوذ المتمتع به الرئيس فى النظام السياسى

المصرى ـ مرتبطا بعملية إعادة النظر فى الدستور، حيث تنص المادة/ ١٧٧ من الدستور على أن "إعادة النظر فى دستور جمهورية إيران الإسلامية تتم فى الحالات الضرورية على النحو التالى: يقوم القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفق حُكم موجّه إلى رئيس الجمهورية - يقوم باقتراح المواد التى يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر فى الدستور".

بخلاف ذلك لا توجد آلية أخرى لقيام أى سُلطة أخرى داخل هيكل النظام السياسى الإيرانى بالمطالبة بـ ـ فضلا عن اقتراح ـ تعديل دستورى ما.

ليس هذا فحسب، وإنما يبرز نفوذ المرشد أيضا من خلال "تكوين" مجلس إعادة النظر فى الدستور حيث يتشكل هذا المجلس من الآتى:

١- أعضاء مجلس صيانة الدستور (نصفهم ـ أى ستة أعضاء ـ فقهاء يعينهم المرشد).

٢- رؤساء السلطات الثلاث (أحدهم يعينه المرشد وهو رئيس السلطة القضائية والآخر يمكن للمرشد عزله وهو رئيس الجمهورية كما سبق القول).

٣- الأعضاء الدائمون فى مجمع تشخيص مصلحة النظام (جميعهم يعينهم المرشد وعددهم ٣٢ عضوا).

٤- خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء القيادة.

٥- عشرة أشخاص يعينهم القائد (تابعون للمرشد).

٦- ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.

٧- ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية (التى يُعين رئيسها بواسطة المرشد).

٨- عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامى.

٩- ثلاثة أشخاص من الجامعيين.

إذن نحن بصدد مجلس يتكون من مائة وثمانية عشر عضوا منهم ٨٢ عضوا يتبعون المرشد مباشرة و ٣٦ عضوا من السلطات والمؤسسات الأخرى، وهو أمر يؤكد ما ذكرناه من نفوذ قطعى وقاطع للمرشد داخل هيكل النظام السياسى الإيرانى برمته.

أخيرا فإن "المكانة المقدسة" تتحقق ثبوتا للمرشد من خلال مؤشر نوعى خطير الدلالة ألا وهو عدم وجود "يمين دستورية" يقوم المرشد بأدائها فور اختياره من مجلس خبراء القيادة، مثلما هو الحال بالنسبة لأعضاء مجلس الشورى الإسلامى (م/ ١٠٩)

ورئيس الجمهورية (م/١٢٨) ومرجع ذلك كما نعتقد أن "الشخصية" التى يتم اختيارها - وليس انتخابها فلا انتخابات لاختيار المرشد - لكى تصبح مسئولة عن النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية حتما ستكون متمتعة بصفات وخصائص ترفعها إلى درجة القداسة، وذلك لأنها ستصبح "نائبا عن الإمام الغائب المهدى المنتظر"، وبالتالى من يتمتع بالخصائص والسمات الشخصية والخلقية والعلمية والدينية والإنسانية لابد أن يكون فوق أية شبهات بشأن:

١- الإخلاص التام والمطلق لنظام الجمهورية الإسلامية فى إيران.

٢- الإيمان التام والمطلق بولاية الفقيه كعقيدة شيعية مقدسة.

٣- العشق والإخلاص التامين لإيران كدولة وكتاريخ وكجغرافيا وكحضارة.

٤- الإخلاص التام لكل ما يرتبط بشئون الشعب الإيرانى كشعب حضارى أصيل رضى بأن تصبح هذه الشخصية فى مكان "النائب عن الإمام الغائب المهدى المنتظر".

٥- الاقتناع التام بالدور الفعال والمستمر للثورة الإسلامية الإيرانية فيما يخص تحقيق مبادئ استراتيجية قطعية للنظام السياسى الإيرانى مثل العمل على تحقيق الوحدة الإسلامية ونصرة المستضعفين والوقوف ضد - ومقاومة - المستكبرين فى الأرض.

ليكون السؤال هنا كالتالى: كيف لشخصية هذه هى ثوابتها وقناعاتها وخصائصها وسماتها ومن ثم مكانتها الدينية المقدسة - كيف لها أن تقوم بأداء يمين دستورية، شأنها فى ذلك شأن أحد النواب الفائزين فى انتخابات مجلس الشورى الإسلامى؟!

ثالثا : توجد فى إيران حاكميتان.. الأولى هى "الحاكمية الدينية" والثانية هى "الحاكمية السياسية"، الأولى تمثلها مؤسسة ولاية الفقيه/ المرشد تمثيلا انفراديا ومطلقا، بينما الثانية تمثلها السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، والقضائية. هذا التوصيف كان قد أقره مجددا مجلس خبراء القيادة [٤٦] فى البيان الذى أصدره فى ٢٠٠٢/٩/٩ حيث أكد فى بيانه النقاط الجوهرية الآتية:

١- إن "الزعامة والقيادة" هى العامل الأساسى لتضامن الأمة واستقرار الحكومة. فقد "فرض الله الإمامة نظاما للأمة"، وفى إطار الإمامة - وحولها - تتعاون وتعمل كل المؤسسات الأخرى مع بعضها البعض. كما أن الزعامة تحفظ الانسجام الوطنى القومى وعليها تقوم وترتفع مظلة النظام مصداقا للمقولة القائلة: "إن ولى المسلمين مثل العمود

فى وسط الفسطاط". لذلك، فإن حفظ قدسية الزعامة وحمايتها وحراستها من أى سوء تعد وظيفة مهمة نظرا لدورها الرئيسى والأساسى فى استحكام النظام الإسلامى".

٢- إن جمهورية إيران الإسلامية هى نموذج "حاكمية الشعب الدينية" فى العالم المعاصر.

٣- إن السلطات الثلاث فى الدولة هى مظهر "الحاكمية السياسية" فى نظام الجمهورية الإسلامية، ولذلك فإن تعاونها هو شرط أصلى لحل المشكلات الأساسية فى المجتمع[٤٧].

رابعا: يوجد دور محورى لمجمع تشخيص مصلحة النظام عند وفاة المرشد أو استقالته أو عزله[٤٨] حيث تنص (المادة ١١١) على أنه: "حتى يتم إعلان القائد (الجديد) فإن "مجلس شورى مؤلفا من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور منتخبا من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام - يتحمل جميع مسئوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته فى هذه الفترة لأى سبب، كان يُعين شخص آخر فى "مجلس شورى القيادة" هذا من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية للفقهاء".

إذن إلى أن يقوم مجلس خبراء القيادة باختيار "قائد جديد" فإن كافة الشئون الإيرانية ستكون تحت رقابة مجمع تشخيص مصلحة النظام عبر آلية تشكيل "مجلس شورى القيادة" وذلك فى البنود (١ ، ٣ ، ٥ ، ١٠) من المادة ١١٠ والفقرات (د، هـ، و) من البند (٦) من ذات المادة ١١٠.

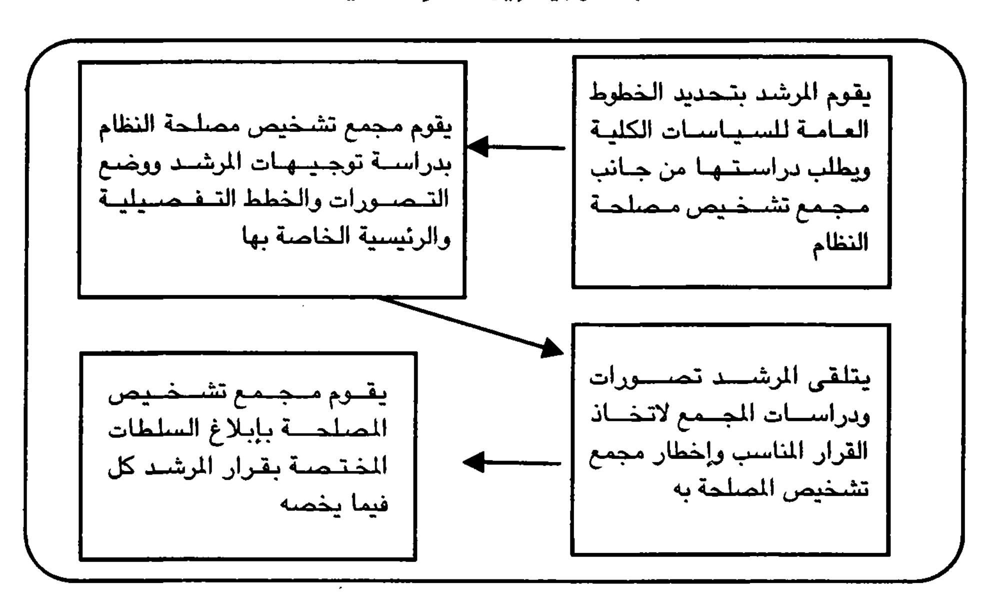
ولما كان الدستور خاليا من تحديد أى وقت زمنى يتم فيه الانتهاء من عملية اختيار القائد الجديد، فإن مثل هذا الوضع المؤقت يمكن أن يظل قائما ومستمرا إلى أجل غير مسمى، وتحديدا إلى أن يتمكن مجلس خبراء القيادة من اختيار الولى الفقيه القائد المرشد الذى تتوافر فيه السمات والخصائص الشخصية والعلمية والدينية والأخلاقية التى تمكنه من أن يتبوأ مكانة "نائب الإمام الغائب المهدى المنتظر".

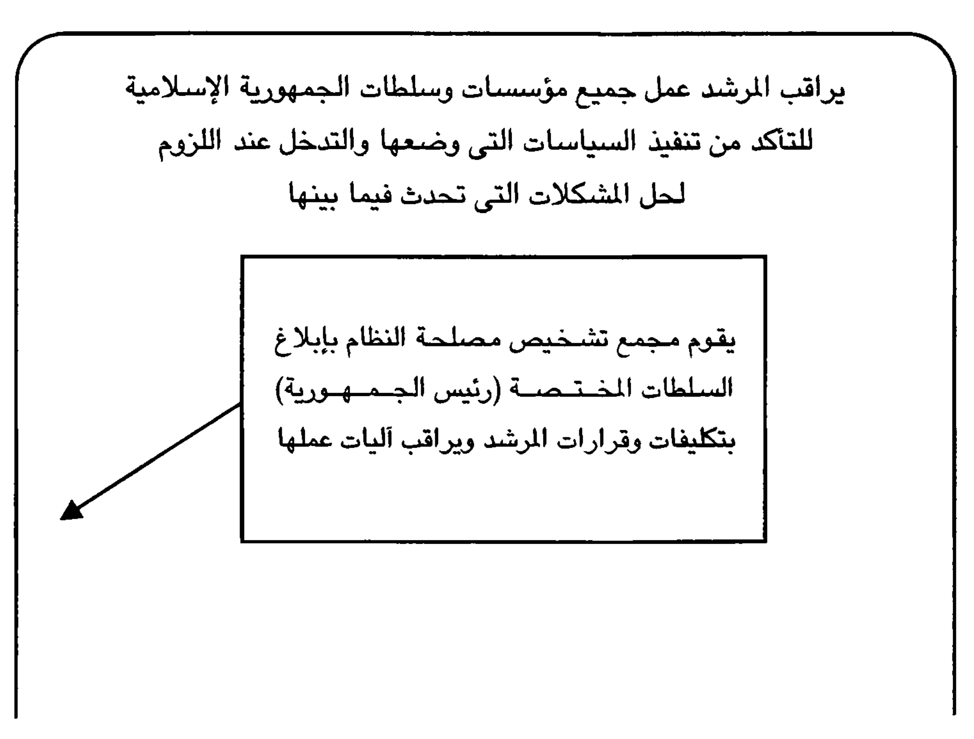
خامسا: هناك دورتان مرتبطتان بعملية صنع القرار فى النظام السياسى لجمهورية إيران الإسلامية، الأولى تتعلق بعملية "تعيين" السياسات العامة والكلية لجمهورية إيران الإسلامية والثانية تتعلق بعملية "تنفيذ" هذه السياسات ويوضح الشكلان (٦ و ٧) الدورة الخاصة بعملية تعيين وعملية تنفيذ صنع القرار فى النظام السياسى الإيرانى.

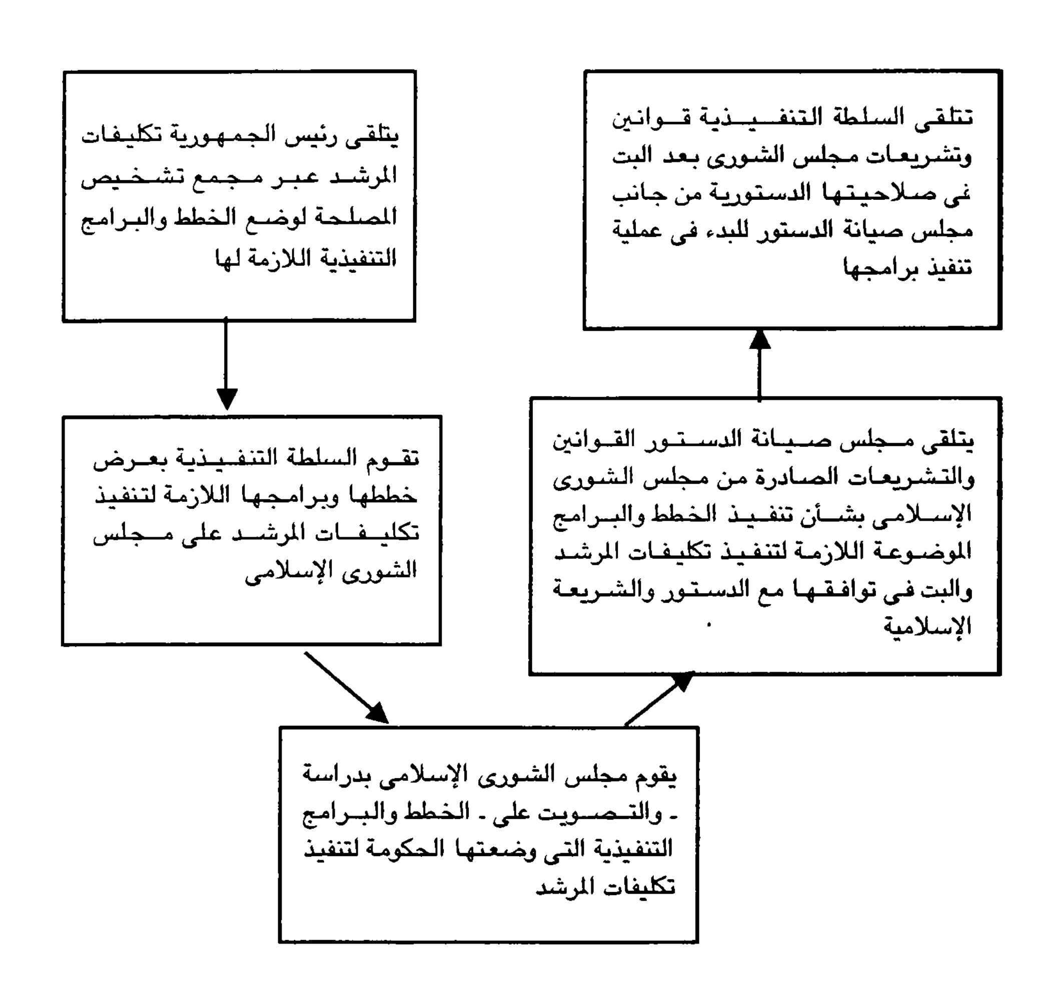
الشكل رقم (٦)

الدائرة القطبية المغلقة لوضع السياسات الكلية

لجمهورية إيران الإسلامية







الدورة المؤسسية الخاصة بعملية تنفيذ تكليفات المرشد للسلطات المختصة

سادسا: نقاط الضعف فى النظام السياسى الإيرانى:

(أ) فى مقدمة نقاط الضعف الكامنة فى نظام جمهورية إيران الإسلامية - وفق ما نعتقد - تلك النقطة المرتبطة بعدم النص على جنسية الولى الفقيه / المرشد، على عكس الوضع الخاص بالنسبة لرئيس الجمهورية الذى لابد أن يكون إيرانى الجنسية.

فى هذا الصدد يعتقد بعض الباحثين والمتخصصين فى الشأن الإيرانى أن هذا الأمر قد لا يكون نقطة ضعف بقدر ما هو عامل أو مصدر قوة للنظام، وذلك استنادا إلى "الدور الأممى" على صعيد العالم الإسلامى الذى تلعبه وتقوم به الثورة الإسلامية الإيرانية. ومن هنا فإنه لا فرق فى أن يكون الولى الفقيه / المرشد من أصل إيرانى أو

من أصل عربى أو هندى.. إلخ، لأن الأصل فيه هو أن يكون "مسلما شيعيا" متمتعا بكل الصفات اللازم توافرها فيمن يكون "نائبا عن الإمام الغائب المهدى المنتظر"؛ بمعنى أن اتساع دائرة "اختيار" مرشد الجمهورية الإسلامية فى إيران إنما تعكس فى حقيقتها دائرة ونطاق عمل هذه الجمهورية الإسلامية المنطلقة من إيران وهى الدائرة التى تشمل كل أرجاء العالم الإسلامى.

تتمحور أسباب قولنا بأن هذا الأمر يشكل نقطة ضعف مهمة وكامنة فى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الآتى:

١- إن مجلس خبراء القيادة يتشكل من أعضاء متمتعين بالجنسية الإيرانية كشرط وجوبى للترشيح لعضوية هذا المجلس.

٢- إن مجلس خبراء القيادة قد لا يجد مرجعا أو فقيها داخل إيران يكون جديرا بأن يصبح مرشدا للجمهورية.

٣- إن مجلس خبراء القيادة قد يستغرق وقتا غير قصير فى الاتفاق على - أو التوافق حول - الشخصية المطلوبة، وفى هذه الحالة ستكون إيران واقعة تحت إدارة "مجلس شورى القيادة" السابق ذكره، وهو مجلس مكون من ثلاث شخصيات الأمر الذى من شأنه خلق فرص للخلاف فيما بينها.

٤- إنه بافتراض اختيار شخصية غير إيرانية لكى تصبح "الولى الفقيه القائد" لنظام الجمهورية الإسلامية، فإن ذلك قد لا يلقى قبولا من الشعب الإيرانى نفسه، بل يكون العكس هو الأمر المتحقق. أى أن يصبح هذا الأمر موضع رفض مباشر من الشعب الإيرانى نفسه، وهو الأمر الذى يمكن معه حدوث شرخ حقيقى فى هيكل النظام السياسى الإيرانى وهو ما سوف ينعكس سلبا على استمرار وجوده وبقائه.

(ب) نقطة الضعف الأخرى الكامنة فى هيكل نظام الجمهورية الإسلامية فى إيران والتى ظهرت مؤشرات دالة عليها عقب إعادة انتخاب أحمدى نجاد لفترة رئاسية ثانية، أنه لا يمكن استبعاد حدوث حالة من "العصيان المؤسسى" ضد مرشد الجمهورية خصوصا من جانب مجمع تشخيص مصلحة النظام أو من جانب مجلس خبراء القيادة، وهى الحالة التى يمكن أن تتفاقم حدتها إذا لم يكن المرشد ضامنا بالفعل لولاء "مجلس الشورى الإسلامى" له بوصفه أكبر مؤسسة منتخبة مباشرة من جانب الشعب. المقصود هنا أن صمت رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى،

وتأخره عن نُصره المرشد على خامنئى فى إدارته للأزمة التى أعقبت الإعلان عن فوز أحمدى نجاد. هذا الصمت وذلك التأخر كانا سببا مباشرا فى "زيادة حالة التجرؤ" على شخصية ومكانة المرشد على خامنئى. فإذا ما أضفنا إلى ذلك حالة مماثلة وموازية - من العصيان المدنى، فإن مقام المرشد المعظم الولى الفقيه - الذى هو نائب الإمام الغائب المهدى المنتظر - سوف يصبح فى مهب الريح.

صحيح أن المرشد يتمتع بمكانة دستورية ودينية وسياسية لدى المؤسسات الأمنية العسكرية والشرطية والحرس الثورى والباسيج، لكن الصحيح أيضا أنه "ملجوم" بنص دستورى تفرضه المادة/٧٩ والتى تنص على: "يحظر فرض الأحكام العرفية، وفى حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامى أن تفرض مؤقتا بعض القيود الضرورية على ألا تستمر مطلقا أكثر من ثلاثين يوما".

(ج) من نقاط الضعف الأخرى تعدد مراكز الثقل ذات الطبيعة النِّدية والتى يمكن أن تصيب الحياة السياسية داخل إيران بالشلل النوعى خصوصا فى حالة ما إذا كان المرشد ضعيفا أمام المؤسسات المشاركة معه فعليا فى إدارة الدولة، مثل مجمع تشخيص مصلحة النظام ومجلس خبراء القيادة أو فى حالة غياب المرشد بسبب مرضه على أقل تقدير.

على سبيل المثال، ما الذى كان يمكن أن تئول إليه الأوضاع فى داخل إيران لو كان المرشد على خامنئى "مريضا" أو "ضعيفا" فى الأزمة السياسية التى طالت إيران بعد الثانى عشر من يونيو ٢٠٠٩ أى بعد إعلان فوز أحمدى نجاد بفترة رئاسية جديدة؟

ما شهدناه أن المؤسسات المتناظرة وذات الطبيعة الندية أخذت تتصارع فعليا فيما بينها، وهى مجمع تشخيص مصلحة النظام، رئيس الجمهورية ومجلس صيانة الدستور، فى حين أن مجلس الشورى الإسلامى قد بقى عاجزا عن القيام بشىء نظرا لعدم اختصاصه بالأمر. وهنا تحديدا نذكّر مرة ثانية بأن مجمع تشخيص مصلحة النظام لا يتمتع بحق دستورى مفاده إجبار أى من السلطات الثلاث على اتباع حُكم أو قرار ما يصدره، لأنه فى الأصل هيئة معاونة واستشارية للمرشد.

الهوامش

١- مدحت أحمد حماد: ماذا بعد أن صارت إيران "وطنا قوميا للشيعة"؟ مختارات إيرانية، العدد ٤٦ مايو ٢٠٠٤ ص ٩٦.

٢- لتفاصيل أكثر فى هذا الصدد يمكن الرجوع إلى:

- منال محمد أحمد: إيران من الداخل، تحولات القيادة السياسية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، مركز المحروسة، القاهرة، ط١، ٢٠٠٩، ص ص ٨٧ - ٩٢.
- محمد عمارة: تيارات الفكر الإسلامى، دار الهلال، : كتاب الهلال، العدد ٣٧٦، القاهرة ١٩٨٢، ص ص ٣١٠ - ٣٢٢.
- آية الله الخمينى: الحكومة الإسلامية، د. ت، ط٣، ص ص ١٦ - ٢٥.

٣- الأئمة الاثنا عشر لدى الشيعة هم:

● على بن أبى طالب (المرتضى، سيف الله)	٢٣ - ٤٠ هـ
● الحسن بن على (الذكىّ)	٣ - ٥٠ هـ
● الحسين بن على (سيد الشهداء)	٤ - ٦١ هـ
● على بن الحسين (زين العابدين)	٣٨ - ٩٤ هـ
● محمد بن على "الباقر"	٥٧ - ١١٣ هـ
● جعفر بن محمد "الصادق"	٨٠ - ١٤٨ هـ
● موسى بن جعفر (الكاظم)	١٢٨ - ١٨٣ هـ
● على بن موسى "الرضا"	١٥٣ - ٢٠٣ هـ
● محمد بن على "الجواد"	١٩٥ - ٢٢٠ هـ
● على بن محمد "الهادى"	٢١٤ - ٢٥٤ هـ
● الحسن بن على "العسكرى"	٢٣٢ - ٢٦٠ هـ
● محمد بن الحسن "المهدى"	٢٥٦ - ... هـ

٤- آية الله الخمينى: الحكومة الإسلامية، مرجع سابق، ص ص ٢٦ - ٤٠.

٥- المرجع السابق ص ٤٠- ٤٥.

٦- محمد ملك زاده: الولاية والسلطة فى الفكر السياسى الشيعى، صحيفة رسالت (الرسالة) ١٧ / ١٢ / ٢٠٠٣.

٧- خدايا مرتقى، نظام القيادة الشعبية الدينيّة الإيرانية، فصلية "راهبرد"، العدد **٨٣**، صيف ٢٠٠٣، ص ص ٢٦ - ٢٨.

٨- منال محمد أحمد، إيران من الداخل، مرجع سبق ذكره، ص ٤١ - ٤٢.

٩- الدستور م/٢، ص ٢٤.

١٠- الدستور م/٢، ص ٢٤.

١١- الدستور م/٤، ص ٢٧.

١٢- الدستور م/٦، ص ٢٨.

١٣- الدستور م/٨، ص ٢٩.

١٤- الدستور م/١١، ص ٣٠.

١٥- الدستور م/١٤، ص ٣٢.

١٦- الدستور م/٥١، ص ٦١.

١٧- الدستور م/١٥٢، ص ١٢٥.

١٨- الدستور م/١٥٤، ص ١٢٦.

١٩- الدستور م/٥، ص ٢٧.

٢٠- الدستور م/٢، ص ٢٤.

٢١- الدستور م/٤، ص ٢٧.

٢٢- الدستور م/٣، ص ص ٢٥ - ٢٧.

٢٣- بيزن ايزدى، سياست خارجى جمهورى إسلامى إيران (السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية)، باهمكارى حسين صالحه، دفتر تبليغات إسلامى، قم، جاب أول، تابستان ١٣٧١ هـ.ش، ص ص ١٥٧ - ١٦٣، وكذلك مواضع ما (مواقفنا)، مواضع وأصول برنامه هاى جمهورى إسلامى إيران، تهران، د. ت، ص ٨٣.

٢٤- الدستور، ص ٦١.

٢٥- الدستور م/ ١١٢، ص ٩٩.

٢٦- الدستور م/ ١١٠، ص ٩٧.

٢٧- الدستور م/ ١٣٣، ص ١١٣.

٢٨- الدستور م/ ١٧٦، ص ١٤٥.

٢٩- الدستور م/ ١٠٨، ص ٩٦، م/ ١١١ ص ص ٩٨ - ٩٩.

٣٠- الدستور م/ ١١١، ص ٩٨.

٣١- الدستور م/ ١١١، ص ٩٨.

٣٢- الدستور م/ ١٠٨، ص ٩٦.

٣٣- الدستور م/ ٥، ص ٢٧.

٣٤- الدستور م/ ١٠٩، ص ٩٦.

٣٥- الدستور م/ ٥، ص ٢٧.

٣٦- الدستور م/ ١١٠ بند ١١، ص ٩٨.

٣٧- الدستور م/ ١٧٦، ص ١٤٦.

٣٨- الدستور م/ ١٧٧، ص ١٤٩.

٣٩- الدستور م/ ١١٣، ص ١٠٣.

٤٠- الدستور م/ ١١٧، ص ١٠٥.

٤١- منال محمد أحمد، إيران من الداخل، مرجع سابق، ص ص ١٩٢ - ٢٠٥.

وفيما يخص تفاصيل أخرى بشأن صنع القرار السياسى فى إيران يمكن الرجوع إلى:

(أ) باكينام الشرقاوى، خصوصية صنع القرار السياسى الإيرانى، مختارات إيرانية، العدد (٨) القاهرة، مارس ٢٠٠١.

(ب) عباس ملكى، صنع القرار فى السياسة الخارجية الإيرانية، دورية (راهبرد) العدد/٢٧، طهران، ربيع ٢٠٠٣.

(جـ) نيفين مسعد، صنع القرار فى النظام السياسى الإيرانى.

٤٢- فى مقابل ذلك فإن من الحوادث الشهيرة التى ألزم فيها مجلس صيانة الدستور ـ مجلس الشورى الإسلامى ـ بضرورة مراعاة المصلحة الوطنية ومن ثم قيامه بإلغاء قرار مجلس الشورى الإسلامى، ذلك القرار الذى كان مجلس الشورى قد اتخذه برفع المستوى التعليمى للمتقدمين إلى الترشيح فى الانتخابات الخاصة بمجلس الشورى من التعليم فوق المتوسط إلى التعليم العالى، وهو الأمر الذى اعتبره مجلس صيانة الدستور مخالفا للدستور والمصلحة معا وذلك فى القرار الذى أصدره بتاريخ ١ / ١ / ٢٠٠٧.

بخصوص القناعات الإيرانية بدور مجلس الصيانة الدستور يمكن الرجوع إلى:

على جعفرى، مجلس صيانة الدستور والمؤسسات المتناظرة فى الدول الأخرى، صحيفة رسالت ٦ / ١٢ / ٢٠٠٣.

٤٣- من المقالات والتحليلات المهمة المرتبطة بمكانة وسلطات رئيس الجمهورية يمكن الرجوع إلى:

- زاهر ابراهيمى، قانون أساسى واختصاصات رئيس جمهور، همشهرى، ٢٠٠١/١٠/٢٤ .
- برويز اسماعيلى، رئيس جمهور.. وظيفت ياقوت، صحيفة انتخاب ٣ / ٩ ٢٠٠٢.
- الجدل حول صلاحيات رئيس الجمهورية (ملف خاص) مختارات إيرانية، العدد/٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ وكذلك مختارات إيرانية العدد/٣٠، يناير ٢٠٠٣، ص ص ٣١ - ٤٤.

٤٤- لتفاصيل أكثر حول التحليلات الخاصة بمكانة مجلس الشورى الإسلامى يمكن الرجوع إلى ما يلى:

- محمد رضا، وضعيت مجلس شوارى إسلامى درساختارى قوت سياسى، صحيفة (انتخاب)، ٢٠٠٣/١١/٨
- عادل عبد المنعم سويلم، قانون انتخابات مجلس الشورى الإسلامى مع آخر تعديلات أجريت عليه، مختارات إيرانية، العددان/٩٤ (مايو ٢٠٠٨)، ٩٥ (يونيو ٢٠٠٨).
- الانتخابات التشريعية فى إيران، مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحى (تحرير: محمد السعيد إدريس)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥.

٤٥- فيما يخص التحرك الغربى الجديد بشأن الإدراك الصحيح لهيكل النظام السياسى الإيرانى ومكانة المرشد فيه يمكن الرجوع إلى الدراسة التالية والتى قامت مختارات إيرانية بتقديم عرض شامل لها فى عدديها ٩٥، ٩٦ (يونيو، يوليو ٢٠٠٨) وهى بعنوان: قراءة خامنئى: الرؤية العالمية للزعيم الإيرانى الأقوى.

٤٦- ثمة جدل مهم كان قد طرح بشأن آلية وكيفية الموافقة على المتقدمين للترشيح إلى

انتخابات مجلس خبراء القيادة والتى منها قيام المرشد بتحديد الشخصيات التى لها حق الفصل فى أهلية المتقدمين للترشيح إلى انتخابات مجلس الخبراء وكذلك غلق باب الترشيح أمام الفقهاء المجتهدين فى الأغلب الأعم من دون باقى التخصصات الأخرى.

فى هذا الصدد يمكن الرجوع إلى: نامه اى كروبى به مشكينى، صحيفة شرق ٦ /٢٠٠٥/١١. وكذلك تصريحات خاتمى بشأن آليات عمل مجلس الخبراء لجريدة امروز الصادرة فى ١٩/١٠/ ٢٠٠٦.

٤٧- جمهورى اسلام ١٠/٩/ ٢٠٠٢.

٤٨- حول مجمع تشخيص المصلحة يمكن الرجوع إلى الدراسة الآتية: محمد حسين زراعى، تشريع در إيران ورل مجمع تشخيص مصلحت، راهبرد، العدد/ ٣٤، مارس ٢٠٠٥.

الشرعية فى إيران:

الأسس والإشكاليات

د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية
بجامعة عين شمس

مقدمة

تستند الشرعية فى إيران المعاصرة إلى النتائج التى تمخضت عنها الثورة الشعبية الأخيرة التى سميت بالثورة الإسلامية، حيث كانت الثورة الإسلامية ثورة عامة وشاملة، اتحدت فيها كافة فئات الشعب من الأحزاب والجماعات السياسية، والتنظيمات السرية والميلشيات المسلحة، والجمعيات الأدبية والثقافية، والتشكيلات الاجتماعية بمختلف انتماءاتها، وتوجهاتها السياسية والفكرية والثقافية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، من القوميين والملكيين الدستوريين والليبراليين، والاشتراكيين والشيوعيين، والإسلاميين الأصوليين والإسلاميين الثوريين، وعلماء الدين والفدائيين. وقد أدى هذا الاتحاد العام بهدف- الإطاحة بالشاه ونظامه- إلى انضمام الفئات المتخاذلة والمسالمة والسلبية، بشيوخها ونسائها وأطفالها، بحيث لم يبق أحد لم يشارك فى هذه الثورة، مما جعل الإيرانيين يشعرون بعد نجاح الثورة أنها ثورتهم جميعا وأن لكل فرد حقا فى هذه الثورة ومنجزاتها، وأن له الحق فى أن التعبير عن ذاته ومشاعره وآلامه وآماله بعد سنوات طويلة من الصمت الإجبارى، وأن يحكى قصة كفاحه ومنجزاته.

وقد ألقت تجربة الحكومة الدينية الناجحة فى أوائل القرن العاشر الهجرى على يد الأسرة الصفوية بظلالها على قيادة الثورة، ومنحها الأمل فى نجاح الجمهورية الإسلامية، فضلا عن الرصيد الهائل من جهود الشيعة فى وضع منظور خاص للحكم والسياسة، بين حكومة فى المنفى أو حكومة ظل، وبين إقامة حكومة شيعية علنية فى زمن الغيبة، تطبق المذهب الشيعى بكل أبعاده العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية، والذى كان قد بدأ كحزب سياسى معارض لحكومة أهل السنة والجماعة.

وكان من أبرز ملامح الدولة الشيعية هى عملية الدمج بين المرجعية الدينية والمرجعية السياسية، وأصبحت المرجعية الدينية أو مراجع التقليد تعنى لدى الإيرانيين علماء المذهب الشيعى، الذين يرجع إليهم فى شئون الحياة العامة وأمور الدين والمذهب فى فترة غيبة الإمام المهدى. وهكذا ارتبطت فكرة المؤسسة الدينية بالمذهب الشيعى، خاصة مع إنشاء الحوزات العلمية الدينية التى بنيت على أساس تجميع المدارس الفقهية التى يمثلها مراجع الشيعة، وقد ساعد على ذلك مبدأ الإمامة الذى يفرض على كل شيعى أن يكون مقلدا لأحد الفقهاء، يرجع إليه فى أمور دينه ودنياه، ويكون بمثابة الحبل الذى يصله بالإمام. كما أتاح لمراجع الشيعة تحصيل الزكاة والهبات والنذور فضلا عن الأنفال التى تتمثل فى الخمس الذى أسقطه علماء السنة، وبهذا الدعم المالى أصبح للشيعة مؤسسة دينية قوية مستقلة.

وتتميز الحوزات العلمية الدينية بأنها تحرص على تنمية استعداد الطلاب العقلى والبحثى وزيادة معلوماتهم الفقهية والأصولية والفلسفية والثقافية مع تزويدهم بالرؤية العلمية والسياسية. ومن هنا يبدأ معهم المنهج الاجتهادى منذ الصغر، ومع تدرجهم فى المراتب العلمية كواعظ ثم كمجتهد ثم كحجة الإسلام وحجة الإسلام والمسلمين، ويظل كذلك حتى يصل إلى المرجعية فيصبح آية الله ثم آية الله العظمى، مما يجعل عملية التجديد فى الفكر الشيعى وخطابه الدينى مستمرة.

ومن الواضح أن الدور الذى يمثله المرجع فى الحوزة قد اتسع باتساع قدرة شخصيته على التأثير واستقطاب الزملاء والتلامذة والمقلدين بأفكاره ونظرياته، فضلا عن اتساع أفق معلوماته وثقافته العامة ونظرته للكون والعالم، وكذلك درايته بالتطورات الحضارية المعاصرة. وقد أتاح تجميع مرجعية التقليد فى يد بعض علماء الدين خلال فترات متقاربة أن يقوم مرجع التقليد بدور الزعيم، الذى يخرج من مجرد التوجيه الدينى والاجتماعى إلى المجال السياسى والاقتصادى، بحيث كانت الحوزة تقود الحركة الاجتماعية السياسية فى إيران، وهو ما يسَّر لآية الله الخمينى قيادة الثورة الإسلامية فى إيران، التى أعلنت الجمهورية الإسلامية على أساس ولاية الفقيه.

استطاع علماء الدين أن يؤكدوا قيادتهم للثورة من خلال إجماعهم على زعامة آية الله روح الله الخمينى، والتفافهم حوله واستجابتهم، وتفهمهم لتعاليمه التى جمعها فى

كتابه "**الحكومة الإسلامية**"، الذى وضع فيه أسس إقامة نظام بديل للشاهنشاهية، يقوم على نظرية شيعية حول الحكم، هى نظرية ولاية الفقيه. وصار موعد وصول الخمينى من منفاه فى فرنسا إلى طهران هو موعد إعلان نجاح الثورة الإسلامية فى إيران. وبدأ مجلس قيادة الثورة أعماله فى إدارة الدولة، واختيار حكومة مؤقتة تمثل جميع قيادات الفصائل والجماعات التى شاركت فى الثورة. كانت هناك **ثلاث** أطروحات أمام قيادة الثورة لإنشاء نظام جديد. **الأطروحة الأولى** تمثل التوجه القومى بإقامة جمهورية ديمقراطية على النمط الليبرالى، **والأطروحة الثانية** تمثل التوجه الاشتراكى بإقامة جمهورية اشتراكية شعبية، **والأطروحة الثالثة** تمثل التوجه الإسلامى بإقامة الجمهورية الإسلامية على أساس نظرية ولاية الفقيه. وإزاء الميل للعودة للقيم الإسلامية، وجاهزية فكرة الجمهورية الإسلامية، ونظرا لنفوذ الخمينى وعلماء الدين، اختار مجلس قيادة الثورة الأطروحة الثالثة لعرضها على الجماهير للاستفتاء الشعبى العام.

ولما كانت الشرعية مرتبطة بالثورة الإسلامية، فقد كان لكل من أسهم فى نجاحها حق الشرعية فى الممارسة السياسية. ومن ثم فإن أنصار الأطروحتين اللتين خرجتا من المنافسة لإنشاء النظام الجديد، ولم تطرحا للاستفتاء العام، أى القوميين والديمقراطيين والليبراليين والاشتراكيين والشيوعيين، لم يخرجوا من الساحة، متمسكين بحق شرعية أبناء الثورة، ومحتفظين بتنظيماتهم السياسية وميليشياتهم المسلحة. وكانت هذه أول إشكالية تواجه شرعية ولاية الفقيه. وقد أخذ آية الله الخمينى فى حلها برأى آية الله مرتضى مطهرى، الذى ضمه الخمينى إلى عضوية مجلس الثورة الإسلامية، فكان من أوائل أعضائه، وظل فيه حتى وفاته، وكان رئيس لجنة استقبال الخمينى عند عودته من المنفى مع انتصار الثورة الإسلامية حيث شكل هذه اللجنة، وأعد له مسكنه، وكتب إعلان الترحيب به وإعلان انتصار الثورة، وظل بجانبه طوال فترة إقامته فى المدرسة العلوية بطهران. وكان رأى آية الله مطهرى فى حل مشكلة الصدام بين الإسلام والقومية على أساس يرضى القومية الإيرانية، ويضمن استمرار موقع التراث الإيرانى من الفكر الإسلامى فى أجندة عمل الثورة الإسلامية. وأوجد تكاملا بين القومية الإيرانية والإسلام فى إطار عصرى، من خلال إدخال آليات قومية للدولة الإسلامية.

كما أكد مطهرى *أن الدين والعلم والفلسفة لا وطن لها، وإنما هى عالمية وملك للجميع*، وهذا لا يمنع من ضرورة المحافظة على التراث الثقافى الوطنى وتفعيله كأحد

أركان الثقافة العالمية. وأكد مطهرى أن الإسلام فى تأكيده على اتباع السنن الحسنة، أكد ضرورة تناسب القيم مع العرف وظروف المجتمع ومقتضيات الزمان[١]. كما أكد مطهرى ضرورة الحريات ومفرقا بينها وبين الفوضى، ومؤكدا التزام الأحرار، الحرية فى التعبير عن العقيدة فى مقابل العقائد الأخرى، تحت أى ظروف وفى أى نظام وبأية وسيلة، بشرط أن تكون هذه العقيدة مطابقة للفكر الحقيقى للأحرار، مؤكدا أنه ليس فى نظام الجمهورية الإسلامية أية حدود للأفكار، ولن يكون فيها تأطير للفكر، ويجب أن يكون الجميع حرا فى تفكيره، وأن يعرض حاصل فكره الأصيل[٢].

بل إن مطهرى طلب رسميا من كلية الإلهيات أن تدرس الماركسية، على شرط ألا يدرسها أستاذ مسلم بل مفكر ماركسى يكون مؤمنا بها، بمعنى أنه لا يجوز أن يستشهد ماركسى بآية من آيات القرآن[٣]. وقد استشهد مطهرى فى رأيه بما كان يحدث فى مسجد الرسول عليه السلام، وبأدلة أخرى فى عصور إسلامية مختلفة، مؤكدا أن هذه الحرية العقائدية هى ما مكنت النظم الإسلامية من الاستمرار. وهكذا أعلن مطهرى موقف النظام لمعارضيه بقوله: الإسلام أتاح حرية الفكر، ففكروا كيفما شئتم، وعبروا عن معتقداتكم، بشرط أن تعبروا عن فكركم الواقعى الأصيل، ولا تثبتوه من خلال الإسلام، ولا تتواروا خلف الشعارات الإسلامية لتؤكدوا صحة معتقداتكم وآراءكم[٤].

وقبل جناح من المعارضين هذا المبدأ، وكان أكثرهم من الجبهة الوطنية والقوميين والليبراليين، ولكنهم قرروا أن ينتقلوا إلى صفوف المعارضة تحت مظلة النظام. فى حين أدرك الشيوعيون والاشتراكيون وبعض الليبراليين أن هذه خدعة من جانب قيادات النظام لكشف معارضيهم، فلم ينفذوا فكرة الإعلان عن معتقداتهم، وانضووا تحت أجنحة بعض الجماعات الإسلامية للاستمرار فى العمل السياسى. وعندما كان أمر البعض منهم ينكشف للقيادة كانت تعمل على تصفيته، كما حدث لعناصر شيوعية من حزب توده، وعناصر ليبرالية من جبهة مجاهدى خلق. وهذا معناه أن الشرعية التى اكتسبها من ساهموا فى نجاح الثورة، قد تم وضع إطار لها فى الجمهورية الإسلامية، يتمثل فى فئتين: أتباع ولاية الفقيه، ومن يعترفون بها ويعملون وفق دستورها. فى حين سقطت شرعية من يعملون خارج هذا الإطار، حتى ولو كانوا قد ساهموا فى نجاح الثورة، فضلا عن المعارضين فى الخارج، ما لم يعترفوا بولاية الفقيه.

أولا: أسس الشرعية فى الجمهورية الإسلامية:

نظرا لأن الدولة فى المفهوم الشيعى ذات مهمة مزدوجة، دينية ودنيوية، فقد اختلف علماء الشيعة فى أساس شرعية الحكم فى الإسلام، بسبب الاختلاف فى تحديد الأسس والمبادئ العامة لقضية السلطة من جهة، ولضغط الوقائع التاريخية والمخزون الذهنى لها فى ذاكرة الأمة من جهة ثانية[٥]. ومن هنا برزت النظريات التالية:

١- نظرية ولاية أهل الحل والعقد [٦].

٢- نظرية ولاية الأمة[٧].

٣- نظرية ولاية الفقيه العامة .

وعلى الرغم من تنوع أشكال الدساتير وتعددها، فإن ضرورة وجودها تكمن فى أنها صمام الأمان لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولهذا فإن إقرار الدستور يعتبر أهم خطوة اتخذها الخمينى على اعتبار أنه يضع أُسس الملامح العامة للنظام. ومن ثم فقد تم اختيار مجلس خبراء من علماء الفقه الإسلامى والفقه القانونى المعاصر، وقام هذا المجلس بإعداد مشروع الدستور الإسلامى للجمهورية الإيرانية فى ١٩٧٩/٨/٣م، الموافق ١٢/ ٥/ ١٣٥٨هـ.ش. وطُرح المشروع للاستفتاء الشعبى العام فى ١٩٧٩/١١/١٥م، الموافق ١٣٥٨/٨/٢٤هـ.ش. فأقره الشعب، وأصبح نظام الحكم يقوم على أساس نظرية النيابة العامة وولاية الفقيه فى فترة غياب الإمام المهدى، وجاءت نصوص الدستور مكملة ومفسرة للدروس الفقهية التى نشرها الخمينى قبل إصدار الدستور، وقبل قيام الثورة بنحو عشر سنوات[٨].

كانت المسودة الأولية للدستور مستقاة من دستور ١٩٠٦م، مطعمة بما جاء فى كتاب الحكومة الإسلامية للخمينى، فيما يختص بمشروع نظام الحكم فى الإسلام، مع بعض تصورات آية الله محمد باقر الصدر[٩]، حول آلية ترجمة تنفيذ الأحكام الإسلامية عبر سلسلة مواد يمكن أن تشكل نواة لدستور دولة عصرية [١٠].

ويعتبر دستور الجمهورية الإسلامية أول وثيقة رسمية للشرعية فى الجمهورية الإسلامية، وقد حرص هذا الدستور على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية وبين العموميات الإسلامية، مبرزا عددا من الإيجابيات الإسلامية التى تساعد على صلاح النظام الإيرانى وإسلاميته ونموذجية خطه. فقد نص الدستور- مثلا- على مبدأ الشورى الإسلامى فى المادة السابعة، كما نصت المادة الثامنة على مبدأ الأمر بالمعروف

والنهى عن المنكر، وقد نصت المادة الحادية عشرة على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام فى العمل على تحقيقها. وإذا كانت المادة الثانية عشرة قد نصت على أن الدين الرسمى لإيران هو الإسلام، وأن المذهب الرسمى هو المذهب الجعفرى الاثنى عشرى بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى، فقد نصت المادة الرابعة عشرة على معاملة غير المسلمين بالحسنى، وفضلا عن ذلك فقد نصت المادة السابعة عشرة على أن يكون التقويم الرسمى هو التاريخ الهجرى، ونصت قبلها المادة السادسة عشرة على الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الدين الإسلامى.

وهكذا تجمعت الخصائص الإسلامية للدستور، إضافة إلى خاصية عقائدية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعى، وهى ولاية الفقيه، حيث نص البند الخامس من المادة الثانية على الإمامة والزعامة المستمرة ودورها الأساسى فى استمرار الثورة الإسلامية. كما نصت المادة الخامسة على ولاية الأمر وإمامة الأمة فى فترة غيبة ولى العصر المهدى المنتظر للفقيه الجامع للشروط، وهو ما أكدته المادة السابعة بعد المائة[١١].

وبالرغم من أهمية هذه الخطوة فإن هناك فئات وقوى عديدة من التى اشتركت فى الثورة، اعترضت على طريقة إعداد الدستور؛ لأن مجلس الخبراء أغلبه من فئة علماء الدين، مما أدى بفئات مثل فدائيي الشعب ومجاهدى خلق، وعدد من الأحزاب الأخرى الليبرالية والاشتراكية، وأيضا القليل من علماء الدين أمثال آية الله طباطبائى قمى وآية الله كاظم شريعتمدارى[١٢] إلى الدعوة إلى قيام جمعية تأسيسية منتخبة ممثلة لجميع الاتجاهات، بوضع الدستور حتى لا ينفرد به علماء الدين عن طريق مجلس الخبراء، وهو الإجراء المتبع والمتفق عليه فى أغلب بلدان العالم عند وضع الدستور[١٣]، وقد قاطعت القوى المعارضة، وبعض الأقليات، عملية الاستفتاء على الدستور، وكانت شرعية الاعتراض تستند إلى أن من حق القوى التى شاركت فى الثورة أن تشترك فى وضع دستور البلاد، بما يعنى حق تقرير المصير الذى رفعته الثورة شعارا، والذى أدى فى الأساس إلى تغيير نظام الحكم الملكى.

وقد كان الاعتراض الأساسى يتمركز حول السلطات الواسعة التى وضعت فى يد المرشد العام (الزعيم) وعلماء الدين، حيث أعطت بعض مواد الدستور السيطرة المباشرة على الأجهزة والمؤسسات الرئيسية فى البلاد لعلماء الدين. ويمكن تلخيص هذه السلطات فى ثلاث نقاط أساسية:

● إقرار الدستور لنظرية "ولاية الفقيه"، مما أعطى صلاحيات واسعة للزعيم ومجلس القيادة الذى يقوم مقامه؛ والتى تتضمن أمورا عديدة من بينها تعيين مجلس صيانة الدستور (شوراى نكهبان)، وتعيين أعلى منصب قضائى فى الدولة، وتعيين وعزل قادة القوات المسلحة، وعزل رئيس الجمهورية ...إلخ .

● الصلاحيات المعطاة لمجلس صيانة الدستور، من خلال المواد من ٩١ - ٩٩، ويتكون هذا المجلس من ٦ شخصيات دينية، و٦ حقوقيين مسلمين متخصصين فى مختلف أفرع القانون، وتكون مهمته البت فى مدى تماشى القواعد والقوانين مع المبادئ الإسلامية (الشيعية) والدستور.

● تنص المادة ٢٤ على حرية الصحافة والنشر[١٤]، مع إلزامها بمراعاة التعاليم الإسلامية حتى لا تضم أفكارا ضد مبادئ الثورة والشريعة الإسلامية. والمادة ٢٦[١٥]، والتى نصت على كفالة حرية تكوين الأحزاب والجماعات والجمعيات السياسية، مع إلزامها بمبادئ الحرية والسيادة والوحدة الوطنية والتعاليم الإسلامية[١٦]، مما يسمح للزعيم باتخاذ الإجراءات ضد الصحف، والأحزاب، والجماعات المعارضة، تحت شعار مخالفة تعاليم الإسلام.

بعد الممارسة السياسية خلال السنوات الثمانى التى تلت إعلان الجمهورية الإسلامية، ونتيجة لتأثير الحرب العراقية الإيرانية، أحس الخمينى بضرورة إدخال بعض الإصلاحات على مواد الدستور، والسعى لإيجاد آلية لتسوية الخلافات بين جناحى السلطة التشريعية (البرلمان ومجلس صيانة الدستور)، ولتحديد مواصفات الزعيم القادم وصلاحياته، استعدادا لمرحلة ما بعد الخمينى- أصدر الخمينى أمرا فى ١٩٨٩/٤/٢٤م بتشكيل لجنة من عشرين عضوا ضمت رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى، وبحضور أحمد الخمينى كمراقب، وقد ترأس اللجنة حينها آية الله على مشكينى، وكلفهم بإعادة النظر فى الدستور، وإصلاح بعض مواده التى تدعم السلطتين التشريعية والتنفيذية وسلطة مجمع تشخيص مصلحة النظام [١٧]، بالإضافة إلى تحديد آلية لتعديل الدستور.

وقد تم التعديل بعد وفاة الخمينى، وتمت المصادقة على الدستور الجديد فى ١٩٨٩/٧/٨م. كما تم الاستفتاء عليه فى ١٩٨٩/٧/٢٨م، فنال تأييد الشعب بنسبة ٩٧,٣٪ ممن أدلوا بأصواتهم، وحصل على موافقة الزعيم الجديد آية الله خامنئى

وتوقيعه [١٨]. ويقع الدستور المعدل فى ١٧٧ مادة تتوزع على أربعة عشر فصلا، تُمثل عناوين الفصول من الأول إلى الثانى عشر منها تكرارا لنظيراتها فى دستور ١٩٧٩م. أما الفصل الثالث عشر فيختص بالمجلس الأعلى للأمن الوطنى[١٩]، وهو مؤسسة جديدة استحدثت فى عام ١٩٨٩م، وأما الفصل الرابع عشر فيختص بإعادة النظر فى الدستور بنفس العنوان أى "إعادة النظر فى الدستور".

وقد توزعت المواد المعدلة فى الدستور بين ما هو متعلق بالسلطة التشريعية (خمس مواد تم تعديلها)، وما هو خاص بأعمال وصلاحيات الزعيم (سبع مواد تم تعديلها). وما يتعلق بالسلطة التنفيذية (اثنتا عشرة مادة)، وما يتعلق بالسلطة القضائية (أربع مواد) [٢٠]. ومن الملاحظ أن التعديلات توزعت على الفصول التى تطول السلطات فى البلاد بشكل أساسى، مما يمكن الزعيم من تجاوز أية أزمات، خاصة وأن الأمور قد تتجه إلى التصادم وإضعاف مراكز السلطة، حيث مثلت السنوات العشر الأولى من الثورة التجربة التى صاغت التصورات تجاه سير الأمور والتى شهدت خلافا بين جناحى السلطة التشريعية؛ أى مجلس الشورى (البرلمان) من ناحية، ومجلس صيانة الدستور من ناحية أخرى، والتى وصلت فى السنوات الأخيرة من حكم آية الله الخمينى إلى حد التفاقم الذى ينذر بتجميد قدرة النظام على التحرك إبان الحرب العراقية الإيرانية، ولهذا شمل التعديل إرساء دور مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وكانت التعديلات الدستورية تمثل تطورا كبيرا فى تطبيق نظرية ولاية الفقيه باتجاه الشمولية والإطلاق، حيث تتحدث عن صلاحيات مشابهة لصلاحيات الرسول الأكرم والأئمة المعصومين، لتجمع بين نظرية النيابة العامة للفقهاء عن الإمام الغائب، ونظرية ولاية الفقيه المطلقة. وكان الخمينى قد أوضح الوظيفة الكلية لولى الأمر بقوله: إن الأئمة والفقهاء العدول مكلفون بالاستفادة من النظام والتشكيلات الحكومية، من أجل تنفيذ الأحكام الإلهية، وإقامة النظام الإسلامى العادل، والقيام بخدمة الناس [٢١].

لقد اعتمد دستور ١٩٨٩م مبدأ استمرار ولاية الأمر والإمامة فى الفقيه العادل الجامع للمواصفات، والذى يعترف به الناس قائدا دينيا وسياسيا لهم، عملا بقول (مجارى الأمور بيد العلماء بالله، الأمناء على حلاله وحرامه)، حتى يضمن الدستور صيانة الأجهزة المختلفة من الانحراف عن وظائفها الإسلامية الأصيلة[٢٢]. وقد تم إلغاء مجلس القيادة فى دستور ١٩٨٩م، وأن الزعيم يُنحى عن منصبه بمجرد فقدانه الشروط

المذكورة فى المادة (١٠٩)، أو إذا تبين أنه عاجز عن القيام بوظائفه القانونية، ويوكل تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء كما فى المادة (١٠٨)، بمعنى أن تكون فيه كل مؤهلات القيادة، ولو تخلف عن أعماله يحل شخص آخر مكانه. ونجد أن المادة (١٧٧) تعطى الصلاحيات للقائد لإعادة النظر فى الدستور، ليتماشى مع ظروف الدولة الإيرانية، ويعطى صلاحيات أكبر وأقوى للزعيم [٢٣].

أكدت المادة الثانية من الدستور أن نظام الجمهورية الإسلامية يقوم على أساس: الإيمان بالله الأحد (لا إله إلا الله) وتفرده بالحاكمية والتشريع، ولزوم التسليم لأمره. الإيمان بالوحى الإلهى ودوره الأساسى فى بيان القوانين. الإيمان بالميعاد ودوره الخلاّق فى مسيرة الإنسان التكاملية نحو الله. الإيمان بالعدل الإلهى فى الخلق والتشريع. الإيمان باستمرارية الإمامة والقيادة، ودورها الأساسى فى استمرار الثورة التى أحدثها الإسلام. الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته الرفيعة وحريته الملازمة لمسئوليته أمام الله، ممّا يؤمّن القسط والعدالة والاستقلال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتلاحم الوطنى عن طريق ما يلى: الاجتهاد المستمر للفقهاء جامعى الشرائط، على أساس الكتاب وسنة المعصومين سلام الله عليهم أجمعين. الاستفادة من العلوم والفنون والتجارب البشرية المتقدّمة، والسعى من أجل تطويرها أكثر. رفض كل أنواع الظلم والتظلُّم والتسلّط والخضوع والاستسلام لهما[٢٤].

أكدت المادة الخامسة أنه فى زمن غيبة الإمام المهدى (عجل الله تعالى فرجه) تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيد الفقيه العادل المتقى العالم بأمور زمانه، الشجاع الكفء فى الإدارة والتدبير الذى يتولّى هذا المنصب وفقا للمادة (١٠٧)[٢٥]. وقد تم إلغاء رأى الأمة فى إلغاء عبارة (تعتبره أكثرية الجماهير قائدا لها وترضاه). وقد تم إلغاء ما يسمى بمجلس القيادة الذى يتكون من فقهاء حائزين على الشروط، مما جعل السلطة فى يد شخص واحد، كما سمحت للمجتهد بتولى الزعامة، ولم تقصره على المرجع مما جعل من الممكن عقد صفقات فى المجلس لتولى زعيم أقل كفاءة بدعاوى مختلفة[٢٦].

نصت المادة السابعة والخمسون على أن السلطات الحاكمة فى جمهورية إيران الإسلامية هى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وتعمل هذه السلطات مستقلّة عن بعضها البعض، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولى الأمر المطلق

وإمام الأمة، وذلك وفقًا للمواد اللاحقة فى هذا الدستور[٢٧]. أى أن دور الزعيم خرج عن إطار الإشراف إلى إطار التنفيذ (على الرغم من ذكر أن القائد مشرف على هذه السلطات) إلا أنه بقى هو المنسق الوحيد بين هذه السلطات، بعد إلغاء دور رئيس الجمهورية من هذه المادة، حيث كان فى دستور ١٩٧٩م القائد مشرفا على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فى حين أن رئيس الجمهورية كان هو المنسق الأساسى لهذه السلطات.

أشارت المادة ١٠٩ من الدستور إلى أن الشروط اللازم توافرها فى القائد وصفاته هي: الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء فى مختلف أبواب الفقه. العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية. الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة. وعند تعدد من تتوافر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزا على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره[٢٨].

كما أشارت المادة ١١٠ إلى وظائف القائد وصلاحياته، وهى: تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام. الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام. إصدار الأمر بالاستفتاء العام. القيادة العامة للقوات المسلحة . إعلان الحرب والسلام والتعبئة العامة. تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور. رئيس السلطة القضائية. رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون فى جمهورية إيران الإسلامية. رئيس أركان القيادة المشتركة. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلى. حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث. حل مشكلات النظام التى لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام. إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب. عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأى مجلس الشورى الإسلامى بعدم كفاءته السياسية، على أساس من المادة التاسعة والثمانين. العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم فى إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصا آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته[٢٩].

وهكذا أكدت المادة (١١٠) من دستور ١٩٨٩م أن الزعيم أصبح من حقه عزل أعضاء مجلس صيانة الدستور بجانب تنصيبهم. ولكن من النقاط الإيجابية التى أُضيفت فى التعديل هى أن الزعيم يتشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام فى تحديد السياسات العامة للدولة، مما يساعد على تطبيق (**أمرهم شورى بينهم**). ولكن بقى الزعيم محتفظا بحق الإشراف على سياسات الدولة العامة، وقيادة الجيش وتعبئة القوات، وعزل رئيس الجمهورية إذا لم تتوافق سياساته ومصلحة البلد، كما كان فى دستور ١٩٧٩م. وينفى آية الله منتظرى حق الرقابة التصحيحية بقوله: "هذه الرقابة التصحيحية شيء مخالف للعادة. فأنا نفسى كنت من خبراء الدستور. والحكومة كانت تتدخل فى زمن الشاه، وكانت تفرض ممثلا للشعب على المواطنين؛ لذلك أقرت المادة رقم (٩٩) لكى تحول دون هذا التدخل، فالسلطات التنفيذية والحكومة يريدون فرض ممثل الشعب على أفراد الشعب، ويريدون الوقوف فى وجه الحريات. وقد أقرت هذه المادة لكى يراقب مجلس صيانة الدستور الانتخابات؛ حتى لا تفرض السلطات التنفيذية ممثلا للشعب على أفراد الشعب. والآن جاء السادة وفسروا هذه المادة بالعكس. يجب على مجلس صيانة الدستور ألا يقف فى وجه الحريات، فلا معنى لمسألة ضرورة انتخاب أفراد الشعب لأى شخص يوافق عليه المجلس، فى الوقت الذى تجرى فيه الانتخابات على مرحلتين. هذا مخالف للهدف الذى أقرت من أجله المادة رقم (٩٩)، لا شك فى أن إقرارها مفيد، والاستفتاء الشعبى موجود فى الدستور، وفى حالة عدم حل المشكلات بالطرق الأخرى فلابد من الاستفتاء".

أكدت المادة (١١١) أنه عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة فى المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة، أو عُلم فقدانه لبعضها منذ البدء، فإنه يُعزل من منصبه. ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور فى المادة الثامنة بعد المائة. وفى حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك، وحتى يتم إعلان القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور - منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام - يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت، وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته فى هذه الفترة، يعين شخص آخر فى الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام

مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء. وهذا المجلس يقوم بتنفيذ الوظائف المذكورة فى البنود (١و٣ و٥ و١٠) والفقرات (د، هـ، و) فى البند السادس من المادة العاشرة بعد المائة، بعد موافقة ثلاثة أرباع أعضاء مجمع تشخيص مصلحة النظام. ومتى ما عجز القائد - إثر مرضه أو أية حادثة أخرى - عن القيام بواجبات القيادة مؤقتا يقوم المجلس المذكور فى هذه المادة - خلال مدة العجز - بأداء مسئوليات القائد[٣٠].

وجاء فى المادة ١٣١ أنه فى حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو فى حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو لأمور أخرى من هذا، يتولى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أداء وظائف رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة، ويتوجب على هيئة مؤلفة من رئيس مجلس الشورى الإسلامى ورئيس السلطة القضائية والمعاون الأول لرئيس الجمهورية أن تعد الأمور، ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوما - على الأكثر - وفى حالة وفاة المعاون الأول لرئيس الجمهورية، أو لوجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك فيما إذا لم يكن لرئيس الجمهورية معاون أول، تعين القيادة شخصا آخر مكانه[٣١]. وهكذا أعطت المادة ١٣١ من دستور ١٩٨٩م دورا للزعيم فى حالة وفاة رئيس الجمهورية أو عزله أو تنحيه، لم يكن موجودا فى دستور ١٩٧٩م، حيث كان مجلس رئاسة الجمهورية هو من يتولى مهام رئيس الجمهورية حتى انتخاب رئيس آخر. فى حين أصبح المعاون الأول لرئيس الجمهورية هو من يتولى وظائف رئيس الجمهورية بعد موافقة القيادة فى دستور ١٩٨٩م.

أكدت المادة ١٤٢ من دستور ١٩٨٩م أن يتولى رئيس السلطة القضائية التحقيق فى أموال الزعيم، ورئيس الجمهورية، ومعاونيه والوزراء، وزوجاتهم وأولادهم، قبل تحمل المسئولية وبعدها، وذلك لئلا تكون قد ازدادت بطريق غير مشروع[٣٢]. وهكذا تولى رئيس السلطة القضائية منفردا التحقيق فى أموال الزعيم (وهو من يعينه حسب المادة ١٥٧)[٣٣]، فى حين كانت المحكمة العليا هى المنوط بها هذه المهمة فى نفس المادة من دستور ١٩٧٩ م.

رغم أن المادة ١٧٥ قد كفلت تأمين حرية النشر والإعلام طبقا للمعايير الإسلامية ومصالح البلاد فى الإذاعة والتلفزيون، فإنها جعلت تعيين رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون فى جمهورية إيران الإسلامية وإقالته من سلطة الزعيم، ويقوم مجلس مؤلف من ممثلى رئيس الجمهورية ورئيس السلطة القضائية ومجلس الشورى الإسلامى (لكل شخصان) بالإشراف على هذه المؤسسة . ويحدد القانون نهج المؤسسة ونوع إدارتها وكيفية الإشراف عليها(٣٤)، مما يجعل الإعلام تحت إشراف الزعيم مباشرة. فى حين أنه فى دستور ١٩٧٩م كانت تتولى السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مهمة الإشراف على الإعلام، مما يعطى مزيدا من مساحة الحرية المبنية على تعدد الآراء مع ضمان عدم الخروج على الشريعة.

كذلك جعلت المادة (١٧٧) إعادة النظر فى دستور جمهورية إيران الإسلامية فى الحالات الضرورية بأن يقوم الزعيم بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام - وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية - باقتراح المواد التى يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر فى الدستور على النحو التالي: أعضاء مجلس صيانة الدستور. رؤساء السلطات الثلاث. الأعضاء الدائمون فى مجمع تشخيص مصلحة النظام. خمسة أشخاص من أعضاء مجلس خبراء القيادة، عشرة أشخاص يعينهم القائد. ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء. ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية. عشرة من نواب مجلس الشورى الإسلامى. مندوبان يعينان من قبل القائد. وزراء الخارجية والداخلية والأمن. الوزير ذو العلاقة طبق مقتضيات الموضوع وأعلى مسئولين فى الجيش وحرس الثورة.

ويقوم مجلس الأمن الوطنى الأعلى -- حسب وظائفه - بتعيين المجالس الفرعية من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، وتكون رئاسة كل من هذه المجالس الفرعية لرئيس الجمهورية أو أحد أعضاء مجلس الأمن الوطنى الأعلى بتعيين من رئيس الجمهورية. ويحدد القانون حدود صلاحيات المجالس الفرعية ووظائفها وتتم المصادقة على تنظيماتها من قبل المجلس الأعلى، وتكون قرارات مجلس الأمن الوطنى الأعلى نافذة المفعول بعد مصادقة الزعيم عليها(٣٥).

إن أهم ما يميز التغييرات الدستورية هو دعم الولاء لولاية الفقيه بحيث أصبح ولاء مطلقا، بمعنى أن بحث الإصلاح لن يتطرق إلى أساس إدارة النظام، حيث استطاعت أن

تخرج مبدأ ولاية الفقيه من الضعف إلى القوة مرة ثانية، فبعد أن كان يستند إلى كاريزما الخمينى، صار مع ضعف خليفته يستند إلى الدستور بتعديلاته الجديدة. وتأتى انتخابات مجلس الخبراء والمجالس المحلية لتبرز حقيقة التحولات التى تحدث على الساحة السياسية، فلم يعد الصراع السياسى صراعا بين الأصوليين والإصلاحيين لتوجيه النظام، وإنما صراع بين التيارات الفكرية المختلفة لتحقيق المعادلة الصعبة بين الأساس الدينى المذهبى، الذى يقوم عليه النظام وبين الفكر الليبرالى الذى يضغط بشدة على النظام من داخله وخارجه. ويبدو ذلك مع تشكيل ائتلافات غير تقليدية، سواء داخل تكتل الأصوليين أو داخل تكتل الإصلاحيين، أو بين أحزاب وشخصيات من الأصوليين والإصلاحيين.

دخل نظام الحكم فى إيران حلقة جديدة فى متوالية التغيير، بعد تعديل الدستور، وهذه الحلقة تشير إلى أن الزعيم الإيرانى سيد على خامنئى قد استطاع أن يعود بولاية الفقيه إلى نفس المستوى الذى كانت عليه فى عهد الزعيم السابق الإمام الخمينى، رغم أن الوضع فى إيران قد أصبح أكثر تعقيدا، كما أن الوضع فى المنطقة والعالم قد أصبح أكثر ضغطا على إيران. لقد قاد الخمينى ثورة غيرت وجه النظام فى إيران، فصارت ولاية الفقيه على يديه بالقوة التى لا تقاوم، فكان الحاكم المطلق، إلا أن خامنئى الذى تولى مكانه من أضعف نقطة، حيث كان مجتهدا، ولم يكن مرجعا، قد استطاع بعد أن أصبح مرجعا أن يمسك بخيوط الولاية بشكل يجعله الآن الحاكم المطلق فى إيران.

ورغم أن مسيرة خامنئى كانت طويلة وصعبة، إلا أنه استطاع أن يقوم بالعديد من الخطوات الناعمة والقوية فى نفس الوقت التى تجعله يصل إلى النتيجة التى أرادها، مثل قيام خامنئى بتطوير الحوزات العلمية وتحديثها لتتواءم مع الروح الشابة الجديدة التى دبت فى الزعامة، وإنشاء هيئة علماء الفتوى فى حوزة قم، واللجنة المركزية لأئمة الجمعة والجماعات، والمجلس الأعلى لحوزة قم العلمية، ومجلس إدارة مكتب الدعوة الإسلامية، ومكتب تنسيق التعاون بين الحوزات العلمية، والمجمع العالمى لآل البيت.

لقد بدأت الجمهورية الثانية من خلال تعديل الدستور، وتم خلالها إطلاق اليد لرئيس الجمهورية رفسنجانى فى إعادة البناء السياسى والاقتصادى، وتعمير البلاد وإزالة آثار الحرب العراقية - الإيرانية. وقد ساعدت الظروف الإقليمية والدولية الرئيس

رفسنجانى على تحقيق قدر من انفتاح النظام سياسيا واقتصاديا، بقدر يبتعد به عن الجمهورية الأولى، والسياسات التى أقرتها تحت زعامة الخمينى- وتحول شعار النظام من المثالية إلى الواقعية. وقد سمح هذا الانفتاح بظهور حركة الإصلاحيين التى كانت تنظر بعين الحذر إلى الزعيم، وتعمل على إرضاء رفسنجانى الداعم الأكبر لها، كما كانت تتطلع فى نفس الوقت للفرصة المناسبة لتوسيع مجال عملها، وتحقيق طموحاتها.

وقد أفرز هذا التوجه المرحلة الثانية من هذه الجمهورية مع تولى سيد محمد خاتمى رئاسة الجمهورية بعد انتهاء فترتى رئاسة رفسنجانى، وشهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا فى حركة الإصلاح السياسى، باعتبار أن الرئيس خاتمى قد ساعد على إنشاء تكتل الثانى من خرداد، وأضفى عليه من فكره، كما سعى إلى أن يبلور الإصلاح السياسى من خلال نظرية ولاية الفقيه بابتكار أطر جديدة للممارسة السياسية، مثل القيادة الشعبية الدينية، والاقتدار الوطنى، وغير ذلك. إلا أن هذه الأطر قد سمحت بدخول عناصر خارجة على نظرية ولاية الفقيه من الليبراليين والعلمانيين وغيرهم إلى الحركة الإصلاحية، رغم محاولات التنقية التى كانت تتم بين الحين والآخر، والتى كان رفسنجانى يشارك فيها من خلال مجمع تحديد مصلحة النظام الذى دعمه ليكون مرجعا دستوريا يحد من صلاحيات السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتضييق الخناق على الزعيم والضغط عليه لمسايرة حركة الإصلاح.

كان الزعيم والحرس القديم للثورة والنظام قلقين لإحساسهم بتحول جديد لمسيرة الثورة والنظام، يسيطر عليه تنازع النفوذ وتعارض التوجهات وصراع الأفكار والنظريات، ربما يتسبب فى ضعف النظام وانهياره، خاصة، أن حركة الإصلاح اتخذت كثيرا من المعايير الغربية للممارسة السياسية، وأفرغت المحتوى الإسلامى للديمقراطية. كما انشغلت بالنظريات عن الإصلاح الاقتصادى ورفع المعاناة عن الجماهير، فضلا عن فتح قنوات مع العالم الغربى الذى كان يمثل فيما مضى القوى الاستكبارية التى قام النظام لمناهضتها، وهذه القنوات سمحت بتسرب الضغوط الأجنبية إلى الساحة الداخلية، وتشتت المقاومة الوطنية. كل هذا جعل الزعيم يتجه إلى محاولة ضبط النظام من خلال إعادة بناء الأصولية بأساليب ابتكارية يتمثل فيها روح الإصلاح، وإحياء قيم الثورة وفكر المستضعفين، بمساعدة الجيل الثانى من الثورة ودعم من الحرس القديم، فنجح فى تحقيق خطوات عملية، أثمرت إحداث تحول فى فكر الحوزة العلمية الدينية،

وإيجاد حركة أصولية بين الشباب وفى الجامعات، وتربية كوادر تنفيذية مشبعة بالفكر الأصولى الجديد، استطاعت أن تنفذ إلى السلطة القضائية، ثم السلطة التشريعية بمجالسها المختلفة المحلية ومجلس الشورى الإسلامى، مع وجود مجلس صيانة الدستور أيضا فى يد الأصوليين، ثم نفذت إلى السلطة التنفيذية.

ثانيا: إشكاليات الشرعية فى الجمهورية الإسلامية:

١- الولاية بين المطلق والمقيد:

مما لاشك فيه أن طرح وظيفة الولى الفقيه، فى إطار حكومة القانون الإلهى، تعتبر إشكالية عميقة، تمثل محلا لتقاطع موضوعات عدة، تتصل بالعلاقة بين القانون الإلهى الثابت من ناحية، والواقع المتغير من ناحية أخرى، وموقع الولى الفقيه بينهما. فإذا كانت الأحكام الإلهية صارمة ومحددة، فهل يعنى ذلك أن مهمة الولى الفقيه، هى تنفيذ هذه الأحكام فقط؟ أى الاقتصار على إنزال هذه الأحكام من مستواها التشريعى النظرى إلى مستوى تطبيقى، من خلال مواءمة الأحكام على الموضوعات. وهذا يعنى أن مهمة الفقيه الحاكم هى مهمة آلية، يتحدد مداها فى معرفة الأحكام وتشخيص الموضوعات وإقامة الصلة بينهما. ولأن هذه الإشكالية لا تقتصر على بعدها النظرى، ولكنها خرجت إلى إطار الدستور المطبق على أرض الواقع، حول صلاحيات الحكومة ودور مجلس الأمناء فى الرقابة على إسلامية القوانين، مما دفع لإطلاق صلاحيات الولى الفقيه نفسه، ليتحول دوره إلى المحرك والمتحكم الوحيد فى كل الأدوار الأساسية على الساحة السياسية، مما يعطل قوى الشعب فى المقابل، وينتفى مع مشروعية الحكم الإسلامى القائم على الشورى، فى غياب العصمة والنص، متمثلة فى صاحب الزمان المهدى المنتظر؛ حيث إن نظرية ولاية الفقيه أدخلت فكرة البيعة أو الانتخاب كأساس لولاية الفقيه، وهو مبدأ جديد فى الفكر الشيعى الذى يشترط الوصية فى الخلافة. ويعطى المساحة للجدل حول صحة نظرية ولاية الفقيه عقائديا من عدمه.

هذه الخلافات لم تكن جديدة، فقد احتدمت مع طرح الخمينى فكرة ولاية الفقيه كإطار عام للنظام السياسى الإيرانى، ومن ثم لجأ علماء الدين للتوفيق بين هذه الآراء حول تأسيس نظام يجمع بين الشرعيتين، وجاء الاسم الرسمى لإيران (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ليعبر عن هذا المزيج الفريد؛ فكلمة (الإسلامية) تشير إلى المرتكز

الدينى للنظام الجديد القائم على نظرية ولاية الفقيه، وكلمة (الجمهورية) لا تشير إلى نوع معين من النظم السياسية بقدر ما تشير إلى محورية إرادة المواطنين فى النظام السياسى، أو ما يمكن تسميته بالشرعية الشعبية. ولاشك أن الزعيم روح الله الخمينى أقر بالجمهورية، نظرا للمتغيرات التى تشهدها أنظمة الحكم الحديثة، وكذلك لإضفاء طابع ديمقراطى على النظام الحاكم، لكنه لم يقدم يوما الجمهورية على الطابع الإسلامى المتمثل فى ولاية الفقيه، ولذلك فالجمهورية هنا شكلية فقط، أو مجرد آليات لتنفيذ قرارات الولى الفقيه.

ولقد حدد الخمينى دور المرجع فى عاملين، أولهما: حصر الولاية فى مقام الزعامة والصلاحيات الممنوحة للفقيه عقلا ونقلا فى توجيه الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقضائية، وثانيهما: أن الفتوى بالحلال والحرام فى نظام اجتماعى متماسك تقتضى توحيد الضوابط، ثانيهما جهة الفتوى بعد أن كان كل مرجع يقوم بالفتوى لقطاع من الشيعة التابعين لدائرة نفوذه المعنوى. ومن هنا فقد تغيرت المرجعية فى إطار الولاية، وتحدد دورها من خلال محددين أساسيين هما تطبيق ولاية الفقيه على المجتمع وتوحيد الإفتاء فى القضايا الاجتماعية المتعلقة بالنظام. ولم تعد هناك ضرورة لتقليد مرجع أعلم حى مع وجود فقيه - جامع للشروط - زعيم للنظام. وقد ثبت التطبيق للنظرية بهذا الشكل طوال فترة زعامة الخمينى الذى عين نائبا للزعيم هو آية الله حسين على منتظرى، ثم عزله عندما أدرك أنه يجمع صلاحيات تنافس صلاحيات الزعيم. وقد جاء دور مجلس الخبراء لتحديد أسس اختيار الزعيم، على النحو التالى:

- التفقه التام والكامل بحيث يكون للزعيم حضور علمى فى جميع أبواب الفقه وقدرة ومهارة فى التدريس والتأليف فى الأصول والفروع الفقهية.
- التقوى والعدالة والأمانة بحيث يتصف الزعيم بأنه لا يقول إلا ما يعرفه ولا يكتم علمه ولا يفتى إلا لله.
- أن تكون زعامته مصدر خوف الأعداء وأمان الأصدقاء حيث يكون قادرا على ملء فراغ الإمامة، له هيبة يمنحها للزعامة فى فترة غيبة الإمام.
- أن يكون جريئا فى الحق ولا يخشى أحدا إلا الله.

ولا شك فى أن العنصرين الأول والثانى متفق عليهما فى المرجعية منذ قديم الزمان، أما العنصران الثالث والرابع فقد أجمع عليهما المجلس إزاء الظروف التى تمر بها

إيران، وقد اتخذ المجلس من صورة آية الله العظمى روح الله الخمينى نموذجا للعنصرين الأخيرين، أى فى الشجاعة والكفاح من أجل إقامة نظام إسلامى يمهد لقيام دولة آخر الزمان بزعامة المهدى المنتظر، فضلا عن هيبته وإثارته الفزع فى نفوس أعداء النظام. كما اتفق المجلس على صفات أخرى فرعية، منها أن يكون للزعيم أعمال سابقة وواضحة ومقبولة فى دعم نظام الحكومة الإسلامية والزعامة الشيعية، وأن يكون سابقا على الجميع فى مساندة الجمهورية الإسلامية وراعيا لقيم الثورة الإسلامية بقوة وتصميم كدليل على عدالته، فضلا عن إحاطته بالأحكام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، عالما بظروف الزمان والمكان. وقد وضع المجلس أسلوبا لاختيار الزعيم مشتقا من طرق اختيار المراجع التى تنحصر فى ثلاثة طرق، هى:

أ- عن طريق أحد أهل العلم له مواصفات تؤهله لتعريف المجتهد الأعلم.

ب- عن طريق اثنين من العلماء العدول من أهل الاختيار بالتصديق على اجتهاد شخص وأعلميته وعدالته.

ج- عن طريق جماعة من علماء الشيعة من أهل الاختيار بالتصديق على اجتهاد شخص وأعلميته وعدالته.

ثم يكون تأييد سائر العلماء لهذا الترشيح بالإجماع أو الأغلبية المطلقة.

وقد سعى المجلس إلى دمج هذه الطرق، واعتبرها ثلاث مراحل. تتم المرحلة الأولى بين أعضاء المجلس فرادى، والثانية بين جماعات إقليمية، ثم يطرح الاختيار على المجلس بكامل هيئته فى المرحلة الثالثة، كما أضاف المجلس شرط القبول العام من الناس، سواء من خلال الاستفتاء وهو ما لم يطبق حتى الآن، أو من خلال وسائل التأييد المختلفة من مسيرات ومظاهرات وبرقيات وخطابات وغير ذلك، وهو ما يتبع حتى الآن. ويظل المجلس فى حالة انعقاد دائم حتى يتم اختيار الزعيم بالإجماع، لما فى ذلك من مزايا يعددها المجلس فى النقاط التالية:

أ - ضمان أكبر لقوة وعظمة الشيعة والحوزات العلمية الدينية.

ب - المحافظة على تماسك المجتمع الشيعى ووحدة الحوزات العلمية الدينية.

ج - إدارة أفضل للبلاد الشيعية والحوزات العلمية الدينية.

د - المركزية فى الإدارة الشرعية والسياسية.

ورغم هذه القواعد الراسخة التى وضعها المجلس لاختيار الزعيم، فإنها لا يمكن أن تخفى عنصرا مهما لا يذكر بشكل كتابى أو رسمى، وهو عنصر المصلحة الذى يذكر فى المداولات التى تجرى بين الأعضاء تحت مسمى مصلحة الإسلام، أو مصلحة النظام الإسلامى، أو التجاوب مع ظروف العصر أو ظروف البلاد أو ظروف المنطقة، والضغوط الواقعة على البلاد أو النظام أو المجلس سواء كانت ضغوطا داخلية أو خارجية. ولعل حصول آية الله سيد على خامنئى على إجماع المجلس ليكون الزعيم الخليفة لآية الله العظمى الخمينى قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية لهو خير دليل على سيادة عنصر المصلحة وأولويته على سائر العناصر الأخرى المرجحة لاختيار الزعيم، وليس هذا بمعنى الطعن على أحقية خامنئى فى الزعامة، وإنما التأكيد على تغلغل منطق المصلحة فى الشخصية القومية الإيرانية. وما كان اعتراض بعض العلماء من خارج المجلس على اختياره إلا اختلافا على تقديم عنصر من عناصر الاختيار على عنصر آخر يمكن من خلاله ترجيح اختيار شخص آخر. وقد أثبتت التجارب والأحداث قيمة تقديم عنصر المصلحة فى نجاح المجلس فى اختيار الزعيم المناسب للمرحلة الحالية من مراحل استمرار النظام.

يرى آية الله خامنئى أن ولاية الفقيه مطلقة، بحيث لا ينتخب ولا يعزل لأنه يمثل الإرادة الإلهية باعتباره نائبا للمهدى الغائب. وهكذا يقوم النظام الإيرانى على مزيج فريد من الديمقراطية والتسلطية، أو بعبارة أخرى يستند النظام السياسى إلى نوعين من الشرعية؛ أحدهما دينى بالمفهوم الشيعى الاثنى عشرى (ولاية الفقيه)، والآخر شعبى يستند على رضا الشعب. وتظهر هذه الازدواجية بوضوح فى مؤسسات النظام السياسى؛ فهناك مؤسسات تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب (منصب رئيس الجمهورية- مجلس الشورى الإسلامى - مجلس الخبراء)، لكن فى الوقت نفسه هناك مؤسسات مستندة على شرعية دينية (منصب الولى الفقيه - مجلس صيانة الدستور).

يقول رسول جعفريان: إن مراجعة تاريخ المرجعية الدينية عند الشيعة تظهر أنها مازالت تسير فى نفس الطريق الذى بدأته، رغم تطور الرؤية الدينية، لأنه طريق الأديان[٣٦].

ويقول آية الله حائرى شيرازى: حسب المادة ١١٠ من الدستور بشأن تعيين الزعيم لرئيس الجمهورية، فإنه لا يحق لرئيس الجمهورية المنتخب ممارسة مهام عمله قبل أن يعينه الولى الفقيه، لأن الجماهير انتخبت مجلس الخبراء الذى اختار بدوره مجتهدا

عادلا، ومن ثم فهو منتخب من قبل الناس، وحكمه نافذ، لأن الجماهير فوضته. وهو في تعيينه لرئيس الجمهورية يستند إلى رأى الجماهير، فتعيين الفقيه لرئيس الجمهورية ليس أمرا تشريفاتيا، لأن مجارى الأمور بيد العلماء بدون إطلاق ولاية الفقيه، وبدون وجود مقام كلمة الفصل وفصل الخطاب لن يتحقق أى نظام سواء كان إسلاميا أو غير إسلامى، وإذا استبد الولى الفقيه فإن ولايته تسقط(٣٧). وقد أصدر مجلس الخبراء بيانا جاء فيه: إن نظامنا الإسلامى يتميز بميزتين أساسيتين هما الحركة الشعبية والالتزام الإسلامى، وإن استمراره وقوته مرتهنان بهما، وإن إضعاف أحدهما يلحق الضرر بالنظام. إن ولاية الفقيه هى محور الوحدة الشعبية ونقطة ارتكاز جميع أحباء الثورة، وإن كلام ولى الأمر هو فصل الخطاب للمناقشات، وحكمه فصل فى الخلافات، ومبدأ ولاية الفقيه هو العمود الفقرى للنظام الإسلامى، وإن خدشه أو الطعن عليه بشبهات لا أساس لها يعتبر مخالفا للشرع المقدس والدستور(٣٨).

وفى المقابل أثارت نظرية على شريعتى حول الإمامة اهتماما كبيرا لدى الإصلاحيين، لأنها أدانت صناعة الأسطورة بلا أى سبب ومبرر، على حسب اعتقاده، بأن مثل هذا الأمر من وحى اعتقاداتنا بتصورنا أن الأئمة هم طبقة أو درجة أرقى وأفضل من الإنسان، وأدنى و أقل من الله عز وجل. أى هم مرتبة ما بين الإنسان والله جل شأنه، وإن هذا النوع من المعتقد مأخوذ عن حقيقة تاريخية، حيث إن كليهما- أى الإمام والأمة - يرتبط أحدهما بالآخر بنفس اتصاله بالفكر الإنسانى، الذى يعمل فيه الإنسان بهدف الترقى والتقدم بصوب مصالح واحدة مشتركة، مصاحبة بإيمان عقائدى مشترك، إلى درجة أن الإيمان بوجود ملائكة أو بشر ذوى منزلة أسمى قد قلت. كما أنه طرح تفسيرا وشرحا أكثر إيضاحا لدور الإمام فى عمل إصلاحات، وآلية الإصلاح، وأطلق عليها مصطلح الزعامة الثورية. ووصف الزعيم بأنه المسئول والمنظم لحركة التنمية من جانب المجتمع لنموه وتطويره، وفقا للرؤية الكونية "الأفق"، وأيدلوجية الفكرة والمنطق، حيث هو تجسيد لحقيقة المصير "القدر" اللاهوتى للبشر لنشأة الخلق(٣٩). أما رفسنجانى الذى يتزعم عمليا التيار الإصلاحى الليبرالى، فيرى أن الإرادة الشعبية ومقبولية الولى الفقيه من الشعب هى الأساس الذى ينبغى أن يقوم عليه النظام الإيرانى، بحيث تكون الجمهورية بكل ما تتضمنه من ممارسات ديمقراطية مقدمة على الولى الفقيه وسلطاته المطلقة. وحقيقة الأمر أن المشكلة تكمن فى وضع

الفقيه دستوريا، وليس فى الأصل العقائدى للنظرية. ولو تم الاحتفاظ بدور الفقيه الإرشادى الذى دعا إليه آية الله منتظرى، والشهيد مطهرى لما كنا رأينا هذا الانقسام بين التيارين: المحافظ الداعى للولاية المطلقة للفقيه متمثلة فى الصلاحيات اللامتناهية للولى الفقيه، والإصلاحى الداعى لتقنين صلاحيات الولى الفقيه ورفع يده عن التحكم المنفرد فى الساحة السياسية(٤٠).

٢- الحكومة الإسلامية والأحكام الشرعية :

كان من أهم إشكاليات الشرعية موقع الحكومة الإسلامية من الأحكام الشرعية، وقد أثيرت هذه القضية فى عهد الزعيم آية الله الخمينى، عندما تقدم مير حسين موسوى بمشروع قانون إلى مجلس الشورى الإسلامى بفرض شروط إلزامية على الوحدات التى تستفيد من إمكانات الدولة وخدمات الحكومة. وقد رفض المجلس المشروع، مما جعل الحكومة تتقدم للزعيم بطلب الفتوى عن مدى شرعية وضع شروط إلزامية على الوحدات التى تستفيد بإمكانات الدولة مثل الماء والكهرباء والهاتف والوقود والعملات والمواد الأولية والموانئ وأرصفة الشحن والطرق والنظام الإدارى والنظام المصرفى (القرض الحسن)، وغير ذلك بصورة من الصور. وقد أفتى الخمينى بحق الحكومة فى فرض شروط إلزامية، وقد فسر أبو القاسم سرحدى زاده وزير العمل فتوى الخمينى بأن الحكومة تستطيع أن تتدخل فى فرض أسعار السلع ووضع قوانين لحماية العامل فى القطاع الخاص وتحسين أحواله، ووضع مشروعات فى الشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية. وقد أكد موسوى أن هذه الفتوى لن تقف عند حدود قانون العمل، ولكنها أمر عام سيؤثر على كل قانون آخر تقدمه الحكومة، وسوف تطلق الفتوى يد الحكومة فى كثير من المجالات فى خدمة المحرومين والمنافع العامة والمصالح الكلية للنظام(٤١).

وقد تقدم مجلس صيانة الدستور إزاء هذا التصريح إلى الخمينى بالتماس لوضع تفسير محدد للفتوى، جاء فيه: إن الحكومة يمكنها، بالاستفادة من هذه السلطة، أن تغير' القوانين والنظم الإسلامية الأصيلة، بقوانين أخرى تتعلق بأى نوع آخر من النظم الاجتماعية أو الاقتصادية، أو العمل أو الأسرة أو التجارة، أو شئون المدن أو الزراعة وغيرها. وفى هذه الحالة فإن تدخل الحكومة فى الشئون التى لا تقدم فيها خدمات،

وشمولية تدخلها يثير القلق لدى طوائف الشعب وطبقاته وأفراده، وفى رأيهم أن الباب سيكون مفتوحا لأى نظام(٤٢). ولقد أعطى الخمينى فى تأكيده فتواه صلاحيات أوسع للحكومة زادت من توجهاتها الاشتراكية، حيث قال فى رده على التماس مجلس صيانة الدستور: "إن الحكومة تستطيع أن تضع شروطا إلزامية وحتى بدون شرط السعر، فى كل المواضع التى يستفيد الناس فيها من الإمكانات والخدمات الحكومية، ويسرى هذا على جميع المواضع التى تحت سلطة الحكومة، وليس فقط فى المواضع التى وردت فى رسالة وزير العمل، بل فى الأنفال التى كانت مع الحكومة يمكنها أن تنفذ هذا الأمر بدون شروط أو بشرط إلزامى(٤٣) ".

لقد كان خامنئى رئيس الجمهورية فى ذلك الوقت، معارضا لمبدأ تقدم الحكومة على الأحكام الشرعية، وجرت بينه وبين الخمينى حوارات حول هذا الشأن، ولكنه استجاب لفتوى الخمينى باعتباره من تلامذته، ورئيس جمهورية حكومته. ولكنه عندما أصبح زعيما للثورة لم يتشبث بهذا الرأى، مؤكدا ضرورة أن تكون للحكومة الإسلامية مرجعية، وأن الدستور الذى كتب وفق المذهب الشيعى، وارتضاه الشعب بأغلبية ساحقة ينبغى أن يكون المرجع لكل ممارسات الحكومة الإسلامية، رغم أنه تأكدت فيه سلطة الولاية المطلقة للفقيه. ويرى المحلل السياسى صالح اسكندرى أن إحدى مهام البرلمان الرئيسية أن تكون تشريعاته امتدادا لمسيرة الفقه التقليدى الذى يمتلك دائما برنامجا لجميع شئون حياة الإنسان، ومن ثم فإن تفويض مجلس الشورى الإسلامى فى تحديد الضرورة فى موضوعات الأحكام الثانوية أمر ليس فيه خروج عن حدود الشرع. ويؤكد صالح اسكندرى أن الشهيد "آية الله مدرس" اجتهد فى وضع قانون إسلامى عندما كان عضوا فى البرلمان، فكانت جميع محاولاته منصبة على أن يأتى بمصاديق الأحكام الإسلامية العامة، ويختار لها أسلوب تنفيذها(٤٤). يقول عطاءالله مهاجرانى فى كلمة له فى جمعية التوحيد: لقد هجرنا سلوك الإمام الحسين وقدمنا بدلا منه صورة مثيرة للاشمئزاز عن الدين فى إطار من العنف. إن الحوزات الدينية فى وضع لا يجعلها تهتم بنهج البلاغة، ولاتقرره ضمن كتبها الدراسية، حتى القرآن لولا جهود العلامة طباطبائى لما وجد مكانا فى دروس الحوزة (٤٥).

٣- موقع العرف من الشرع:

كانت القضية التى يختلف حولها الأصوليون فى إيران، هى: هل يشرعون العرف؟ أو يعرفون الشرع (أى يجعلون الشرع عرفا)، وهى ليست قضية شخصية، بل هى قضية رسمية متداولة بين الأصوليين جميعا، سواء كانوا فى السلطة التنفيذية أو التشريعية، أو الحوزة العلمية الدينية، أو الأحزاب ذات التوجه الأصولى، أو النخبة المثقفة من الأصوليين. وهى تمثل أيضا جانبا أساسيا من الصراع بين الأصوليين التقليديين وبين الأصوليين الثوريين، حيث يعتبرها علماء الدين قضية أساسية تقوم على الربط بين الشريعة الإسلامية والعرف وفق النموذج الشيعى، والربط بين الشرع والعرف هو ما يحقق احتياجا أساسيا فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للمجتمع الإيرانى بعد انتصار الثورة الإسلامية. وإذا كان الاتفاق يبدو ممكنا بين الأصوليين حول هذا الربط، فإنهم يختلفون فيما بينهم حول تأطيره من ناحية، ومن يتولى هذا الأمر من ناحية أخرى.

يقول آية الله مصباح يزدى رئيس مؤسسة دراسات الإمام الخمينى فى بحثه تحت عنوان الحكومة والمشروعية: بنفس القدر من المشروعية التى كانت لحكومة رسول الله عليه السلام تكون مشروعية حكومة الأئمة المعصومين وحكومة ولاية الفقيه فى زمن غيبة الإمام، بمعنى أن المشروعية لم تكن برغبة هذا ولا ذاك، ولكنها كانت أمرا إلهيا بالتعيين. ومن هنا يربط مصباح يزدى مفهوم الشرعية بالشرع الواجب تنفيذه، ومن ثم تكون طاعة الحكومة واجبة من جانب الناس، أى تلازم حق المشروعية وتكليف الطاعة، كالعلاقة بين الابن وأبيه؛ فطاعة الوالد تكليف إلهى، ومن هنا تكون مشروعية الحكومة الدينية.

إن حكومة الرسول عليه السلام هى أفضل نموذج للحكم الدينى، وقد جاءت مشروعيتها بتعيين إلهى، وقد عين الرسول عليه السلام ـ حسب اعتقاد الشيعة ـ الإمام على بن أبى طالب واليا من بعده، فحكومته شرعية. وفى فترة غيبة الإمام المهدى تكون حكومة الفقهاء شرعية، إزاء المكانة التى أعطاها لهم الإمام، أى ما يعرف بالتعيين العام، وتستمد مشروعية الولى الفقيه من نفس مصدر التعيين الإلهى للرسول وللأئمة، دون أن يكون لأحد دور فى ذلك. ويأتى دور الجماهير من خلال مبحثين: **الأول** هو دعم مشروعية الحكومة، كما حدث فى عهد الرسول، حيث قبل الناس دعوته وارتضوا حكومته، دون أن يكون لهم دور فى تأسيسها. أما **الثانى** وهو فيما يتعلق بحكومة

الإمام على فهى مشروعة لأنها بالتعيين الإلهى، لكنه ظل خمسة وعشرين عاما لا يتدخل فى شئون المجتمع لأن الناس لم تبايعه، ولم يرد أن يفرض نفسه على الناس بالقوة[٤٦].

ويرى الأصوليون التقليديون، سواء كانوا من علماء الدين أو النخبة السياسية والثقافية، جعل الشرع عرفا، أى يعرفون الشرع، ومن ثم فإن الأصوليين التقليديين يرون أن هذه المهمة من وظيفة علماء الدين فى الحوزة، وتوجيهاتهم إلى مجالس النظام فى السلطة التشريعية كمجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية ممثلة فى المجلس الأعلى للقضاء، والمجالس المتعلقة بالزعامة كمجلس خبراء الزعامة ومجلس تحديد مصلحة النظام.

فى حين يرى الأصوليون الثوريون أن من الطبيعى التعامل بالشرع كأنه عرف، ولكن ينبغى فى المجتمع الإسلامى ومن خلال الحكومة الإسلامية جعل العرف شرعا، أى تشريع العرف، ومن ثم فهم يرون أن السلطة التنفيذية هى الجهة المنوط بها تحقيق هذه المهمة، بالتنسيق مع مجلس الشورى الإسلامى. ويهدف الأصوليون الثوريون الذين يتزعمهم آية الله خزعلى وآية الله مصباح يزدى والرئيس أحمدى نجاد إلى تصفية الأصولية من الادعاء، حيث دعا الخمينى إلى العمل على محاولة إصلاح أفكار من يتكلفون التقدس، وإرشادهم إلى الطريق القويم، لأنهم يعوقون تقدم مسيرة الإصلاح، ممن يعارضون كل صوت داع للثورة على الطواغيت. فالحكومة الإسلامية فى نظرهم حكومة إلهية، الحكم فيها لله، والولاية فيها لله، ومن هنا فالقائمون على أمر المسلمين ينفذون أحكام الله من خلال تحويل الشرع إلى خطة عملية تطبيقية، وبالتالى يكون العرف السائد بين الناس، والقوانين والقرارت التى تتخذ بشأنهم شرعا. والبيعة هى الطريقة الشرعية التى تُقَرر بها الأمة مصيرها السياسى، وتنتخب بها الحاكم الذى ترتضيه، وترتبط بمسألة الرئاسة والسيادة فى الدولة الإسلامية، والحياة السياسية للمسلمين. ويبررون ذلك بأنه عندما جاء الخُمينى بنظريته الخاصة بالولاية الاعتبارية أو ولاية الفقيه، قدم حلا اجتهاديا بإقامة حكومة فعلية أساسها البيعة والانتخاب، تعالج الجمود الذى نتج عن الغيبة المعطلة لولاية الأئمة المستخلفين، الذين استمدوا ولايتهم من مبدأ الاستخلاف أو الوصية الذى قام عليه المذهب الجعفرى، خاصة أن الخمينى يرى أن الله تعالى أوكل للفقهاء مهمة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة حكم إسلامى. والقضية تبدو مؤثرة فى توجيه النظام بين أن يستسلم لولاية الفقيه باعتبارها منفذة

الإرادة الإلهيـة فى الإعداد لظهـور إمـام الزمـان محـمـد المهـدى، ومن ثم حـشـد كافـة الإمكانيات فى هذا الاتجاه دون اعتراض، حتى لو أدى ذلك للصدام مع المجتمع الدولى و القوى الكبرى، باعتبار أن هذا الأمر يمثل جهادا واجبا على الجميع فى هذه الدائرة، وبين أن يتجه النظام إلى مواكبة العصر والتعامل مع المجتمع الدولى، وفك تصنيفات الاستكباريين والمستـضـعـفين، والتعـامل بفكر مـفـتـوح مع الديمقـراطية، وتطوير ولاية الفقيه، والخروج بها إلى آفاق أرحب من خلال إيجاد تبريرات دينية ومذهبية. ولاشك أن كلا الفريقين يحصل على تأييد ودعم يبدو واضحـا خلال الإعداد لانتخابات رئاسة الجـمـهـورية، والأفكار التى تطرح مـؤيدة لهـذا الفـريق أو ذاك، والتكتـلات التى بدأت تتشكل على الساحة السياسية.

ويرى أحمدى نجاد أن الإصلاح السياسى الأصولى له ثوابت أربعة، هى: الدستور أولا باعتبـاره الخـلاصـة الحـضـارية للفكر الشيعى والميـثـاق الاجـتمـاعى الأسـاسـى، الثانى هو الحجية والمرجعية والقيادة الموجهة للزعيم، الثالث هو موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال، الرابـع هو الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانونى لنظام الجمـهورية الإسـلامية.

ومن هنا تتمـحـور حـركة الإصـلاح الأصـولية حـول أسـاسين: أحـدهمـا عـقـائدى يتمـثل فى الخطاب الشيـعى الجـديد للحوزة العلمية، والآخر قومى يتمـثل فى القيم التراثيـة للشـعب الإيرانى، مع الأخـذ بالوسـائل التـقنية التـى تخدم التوجـهات الفكرية والثقـافـيـة الحـديثـة، كأدوات لحركة الإصـلاح الجديدة. ويدعم حركة الإصلاح الأصولى تلك المكاسب التى حققها الأصوليون، وعلى رأسهم الزعيم من خلال الانتـخابات الشـعبية سواء على مستوى مجلس الشـورى الإسلامى أو المجـالس المحلية أو رئاسـة الجـمهورية، والتى أدت إلى نجاح انقلاب سلمى داخل النظام، تم بمقـتـضـاه تسليم السلطات التـشـريعـيـة والتنفـيـذية بعـد السـلطة القضـائية للجيل الثانى للثورة من المحـافظين التجديديين الذين تخلصوا من بعض شـركائهم فى إدارة النظام، فـضــلا عن تقليم أظافــر الإصـــلاحـيين المتطرفين. يقـول المحلل صـالح اسكندرى: باعتبار أن الحكومة والأمة ليسا شيئين، والسياسة والدين ليسا شيئين أيضا، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مؤسس الدين الإسلامى، وكان أيضا رئيسا سيـاسيا، لكن اختلاف البلاد الإسلامية أضعف هذا الأساس.

فـالولاية لله هى أسـاس الفكر الإسـلامى، والمسئولون مفـوضـون، فـتمثيل الجـماهير هو استمرار للولاية الإلهية، حيث يتمتع من ينتخبهم الشعب فى جميع مؤسسات الدولة بقطاع

من شئون الولاية الإلهية، وهذه الفرضية هى أساس المشروعية الإلهية للنظام الإسلامى. وهو ما يفرق بينها وبين الديمقراطية السائدة فى العالم. فالولاية تتعلق بالله، وقد أكد الإسلام التعيين، والتزم الدستور بالكتاب والسنة، فقرارات القيادة الشعبية الدينية هى نفس النسيج الإلهى، ومن ثم ينبغى على القيادة الدينية الشعبية أن تشرع الفراغات الموجودة فى الأحكام الدينية كنوع من تشريع العرف، وليس كنوع من تعريف الشرع، ويختص المجلس بهذا العمل ويقوم مجلس صيانة الدستور بالرقابة عليه(٤٧).

ويأتى هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام، على رأس الذين يسعون لفض الاشتباك من خلال وضع **أساس وسط** لتعاملات النظام، لكنه يبدو متمسكا بأن تكون الرؤية العشرينية هى هذا الأساس الوسط. ويرى أن من حق هذين المجلسين اللذين يرأسهما (مجلس الخبراء ومجمع تشخيص مصلحة النظام) تعريف الشرع، أى تحويل الشرع إلى عرف من خلال القيادة الشعبية الدينية. ومؤسسات الممارسة السياسية داخل النظام، وعلى رأسها الأحزاب. وقد أكد آية الله هاشمى رفسنجانى فى لقائه مع أعضاء اللجنة المركزية ومسئولى حزب التنمية والعدالة الإيرانى أن ضرورة التحزب موضع قبول المسئولين والنخبة وقيادات نظام الجمهورية الإسلامية، ومن هنا فإن تدوين لائحة تنفيذية هو أحد الواجبات المهمة للأحزاب بعد التشكيل. وعلى جماهير الشعب أن تختار ممثليها بناء على برامجهم الحزبية، وتحاسبهم على أساس التزامهم أو عدم التزامهم بهذه البرامج، لأن القيادة الشعبية لا تعمل بدون حزب، وآفاق تشكيل الأحزاب الكبيرة والمؤثرة واضحة(٤٨).

٤- اختلاف العلماء المراجع فى الفتاوى السياسية:

أدين حجة الإسلام والمسلمين عبدالله نورى وزير الداخلية السابق ورئيس تحرير صحيفة "خرداد" المحظورة التى أعيد إصدارها تحت اسم "فتح" وهو من علماء الدين الإصلاحيين النشيطين، ويعتبر أحد أعمدة النظام، بتهمة إهانة الإسلام وإهانة الزعيم الخمينى، وعوقب بالحبس خمس سنوات، مع تغريمه ١٥ مليون ريال. ولاشك أن المقالات التى كتبها نورى اعتبرها المحافظون خروجا على مبادئ النظام، وقد اعترض عبد الله نورى على تشكيل محكمة خاصة بعلماء الدين، وأنه لا يعترف بهذه المحكمة ولايعتبرها دستورية، ولكنه يمثل أمامها لكى يقول كلمته ويعلن رأيه من فوق منبرها، حتى يعرفه الجميع دون تحريف وسيترك الحكم للرأى العام. وقد دافع عن كتاباته فى

حديثه لقناة الجزيرة القطرية، مؤكدا أنه لم يخرج عن مبادئ الإسلام، بدليل أنه يستشهد فى آرائه التقدمية بأقوال وأعمال الإمام على بن أبى طالب، وأن مرشده فى كتاباته هو كتاب نهج البلاغة للإمام على[49].

كان رفض حجة الإسلام عبد الله نورى لمحكمة علماء الدين الخاصة باعتبارها محكمة غير دستورية، فى حقيقته رفضا لإجراء لا يقره مذهب الشيعة ولا علماؤه، فإذا كان رئيس المحكمة قد برر دستوريتها بأن الولى الفقيه هو الذى أمر بإقامتها، والدستور يعطيه هذه الصلاحية، فإن عبدالله نورى لم يقصد الدستورية من هذه الناحية، باعتبارها دستورية شكلية، بل كان يريد الاحتكام إلى النظام الشيعى نفسه. حيث لم يرد فى تاريخ الشيعة كله أن قام أحد علماء الدين - ولو كان مرجعا - بمحاكمة لعالم دين آخر، ولا حتى فى عهد ولاية آية الله الخمينى. حقيقة أن الخمينى هدد علماء الدين الذين يريدون الخروج على النظام، أو الذين يريدون التخلى عن العباءة والعمامة لمصلحة دنيوية، بطردهم من الحوزة الدينية، وجلدهم إذا اقتضى الأمر، ولكنه ظل حتى آخر وقت يقارعهم الحجة بالحجة على الملأ، كما فعل مع آية الله طباطبائى قمى. وكان أقصى ما فعله هو إبعادهم عن الساحة السياسية، وإلزامهم بالاقتصار على مقعد الدرس فى مساجدهم أو منازلهم، كما فعل مع آية الله حسين على منتظرى، وآية الله طباطبائى قمى، وكان يسترضيهم أحيانا كما فعل مع آية الله على كلبايكانى. وإذن فعدم دستورية محكمة علماء الدين يرجع إلى كونها سابقة خطيرة فى تاريخ الشيعة، تشبه محاكم التفتيش المسيحية فى العصور الوسطى، وعودة بالإسلام إلى عصور الظلام، وهو أمر لا يدين المحكمة فقط، بل يدين من أمر بإقامتها، ويدين من أسهموا فيها وأقروا أحكامها، وقد وجد موقف عبدالله نورى دعما شعبيا له، فضلا عن دعم شباب الحوزة الدينية الذين تشربوا أفكاره الإصلاحية ويتطلعون إلى تطوير الحوزة.

وقد حدد هاشمى رفسنجانى فى خطبة الجمعة التى ألقاها فى ٢٠٠٩/٧/١٧م صلاحيات الفقيه، مؤكدا أن القاعدتين اللتين بنى عليهما الرسول ﷺ دولته فى المدينة هما الله والناس، وأن الرسول ﷺ كان الواسطة بين الله والناس. وقد عمد الرسول إلى عقد المعاهدات مع الجميع من القبائل العربية والنصارى واليهود والمجوس والصابئة وحتى المشركين والدول المجاورة، فأقام أقوى صرح إنسانى، ووضع أسسه، وحدد مستقبله، مشيرا إلى تولية الإمام على بن أبى طالب؛ ومؤكدا أنه لولا وجود الجماهير ما

قامت الحكومة الإسلامية، مركزا على المقبولية الجماهيرية من خلال حديث عن الإمام على بن أبى طالب، ذكر فيه أن الرسول ﷺ كرر لعلى توليته فى الغدير، وقال له فإن ولوك فى عافية (أى بنسبة كافية للإجماع)، وأجمعوا عليك بالرضا فقم بأمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم، وإن الله سيجعل لك مخرجا (مشيرا إلى أنه حديث موثق وله سند). وأكد أن هذا الحديث طرح مع أوائل انتصار الثورة، وهو ما دعا الخمينى إلى أن يأمر بسرعة وضع الدستور، وانتخاب البرلمان ورئيس الجمهورية، حتى يوجد الناس فى الساحة ويتولوا أمر حكومتهم. فالجمهورية الإسلامية لم تكن عملا تشريفاتيا، ولا لفظا بل واقع، تم وضعه من القرآن والسنة وسير الأئمة، ومن ثم فإن المشروعية والمقبولية متلازمتان تسقط إحداهما، بسقوط الآخرى، فلا حكومة إسلامية بدون رأى الشعب. ودعا إلى تغيير بعض مواد القانون موضع الاعتراض بالطرق القانونية. والعمل على إيجاد المجال لكل اتجاه أن يعبر عن رأيه وفكره بعقلانية ودون نزاع، من أجل تحول جديد فى النظام، بحيث يصبح أسرة واحدة يشترك فيها كل من أسهم فى نجاح الثورة، وأن يكون له دور فى النظام[٥٠].

ويعتبر آية الله حسين على منتظرى أحد مؤيدى تقييد الولى الفقيه، مع اعترافه بحق الفقيه فى النيابة عن الإمام المهدى فترة غيبته، ولكن تظل هذه الولاية مقيدة وليست مطلقة، ويعتبر قبول الناس وتأييدهم للفقيه بمثابة حجة شرعية لولايته، فالهدف من ولاية الفقيه هو تأمين حقوق المسلمين من خلال نظام حكم عادل، ومن ثم فاستمرار تأييد الجماهير شرط لاستمرار ولاية الفقيه. ويأتى آية الله يوسف صانعى على رأس منكرى قيمومية الولى الفقيه، ويشاركه فى الرأى حجج الإسلام سيد محمد خاتمى، على أكبر محتشمى بور، محمد تقى فاضل ميبدى، مجيد أنصارى، مهدى كروبى، ومن المفكرين الإسلاميين عبد الكريم سروش[٥١].

فى حين رفض آية الله محمد يزد - عضو فقهاء مجلس صيانة الدستور ورئيس المجلس الأعلى لمدرسى الحوزة العلمية بقم وأمين عام مجلس خبراء الزعامة رأى رفسنجانى بقوله: لقد أخطأ ويخطىء فى حديثه عن المشروعية، فهناك فرق بين المشروعية والمقبولية. فالمشروعية هى الحكم فى الإسلام من قبل الله، والمقبولية هى الحكم برفقة الجماهير، صحيح أن الحاكم الإسلامى لا يستطيع عمل شىء بدون رفقة الجماهير، لكن رفقة الجماهير لا تأتى بالمشروعية للحاكم، حتى فيما يتعلق بشأن

الرسول ﷺ. وقال يزدى إن المبدأ المهم الذى لم يلتفت إليه رفسنجانى أن من الخطأ أن تكون الحكومة حيثما يكن الناس، وإن لم يكونوا لا توجد، لقد كان الإمام على إماما رغم أنه لم يكن الناس معه، فقد كانت له مشروعية ولم تكن له مقبولية، وقد تولى الخلافة بعد خمسة وعشرين عاما، بعد فتنة عثمان فصارت له المقبولية مع المشروعية(٥٢).

٥- مبدأ المصلحة الشيعى:

إن مبدأ المصلحة، أو بالتعبير الشيعى، مصلحة الإسلام والمسلمين، ليس دخيلا على الأيديولوجية الحالية للنظام السياسى الإيرانى، بل هو أصيل فى الفكر الدينى لقادة هذا النظام، وطوق نجاة للمشرعين الأصوليين من الشيعة فى ملاحقة الأحداث والتطورات. ومن ثم فإن النظام الحوزوى يراهن فى بقائه واستمراره على هذا المبدأ، وهو لا يخشى من تداعياته السلبية على المجتمع، لإحكام ضوابطه ووضوح فكرته، التى ترتبط ارتباطا عضويا بمبدأ التقية الدينى، الذى ساعد على بقاء التشيع واستمراره، مع العنت والاضطهاد فى العصور الإسلامية المختلفة. ويرى رفسنجانى أن الفقه السياسى به مساحة تكفى التحرك لتحقيق مصلحة قومية أو مذهبية فى إطار ظروف اضطرارية، ولو كان ذلك على حساب ثوابت قومية أو مذهبية، حيث باتت أيديولوجية ولاية الفقيه أساس صمود النظام الإيرانى خلال هذين العقدين أمام الضغوط الخارجية القوية والمتلاحقة، وبات التراجع عنها أمرا يرقى إلى فكرة الارتداد عن النهج الإسلامى - كما تؤكد القيادات المحافظة - رغم وجود مراجعة حقيقية لمتعلقات هذه الأيديولوجية من مواقف وسياسات، على المستويين الفكرى والعملى(٥١).

وعلى خلاف ما يتصور البعض، خاصة فى الغرب، بأن الضغط على الديكتاتور (الولى الفقيه من وجهة نظرهم) يزيده ديكتاتورية، فإن الأمر مختلف فى إيران، حيث ستجدى أدوات الضغط مع الولى الفقيه بما له من صلاحيات ووضع يسمح له بتغيير مواقفه تماما، وكذلك تبريرها. فالمعركة الحالية لن تحول دون وجود التيار الإصلاحى على الساحة السياسية بفاعلية، بل على العكس فإن النظام، ممثلا فى الولى الفقيه، سيبقى على رفسنجانى وتياره، فربما يحتاج إليه يوما ما. ولا غنى للنظام عن وجود مثل هذا الاتجاه الذى يقوده رفسنجانى لأن النظام يريد فى النهاية أن يضفى طابعا ديمقراطيا على العملية السياسية، ومن هنا نتوقع أن تتسم قرارات الولى الفقيه والنظام الإيرانى بشكل عام بالمرونة على مدى السنوات الأربع المقبلة، لأن الضغوط التى تمارس

عبر الرأى العام ستجعل الولى لا يغالى فى السلطة، خاصة فى ظل محددات أخرى إقليمية ودولية سيضعها النظام نصب عينيه فى حالة اتخاذ أى قرار. وكلما ازدادت الضغوط، خاصة الداخلية على الولى الفقيه، ازدادت مواقفه مرونة، بدليل سماح خامنئى لرفسنجانى بإلقاء خطبة الجمعة التى أعلن فيها صراحة موقفه من مبدأ ولاية الفقيه.

وقد طالب خامنئى فى خطبته بمناسبة ذكرى البعثة النبوية (الإسراء والمعراج ٢٠٠٩/٧/٢٠م) بالاقتداء بالرسول واستلهام هذه الذكرى بالتعقل والتدبر والتربية الأخلاقية والانضباط القانونى، مؤكدا أن ما حققته إيران من إنجازات إنما هو نتيجة التزامها الدينى، وهو ما يسعى الاستكبار للنيل منه، مما يجعل من الضرورى ألا نغفل عن كيد الأعداء الذين يساعدون على الاضطرابات بدعوى حقوق المواطنين، وأن على النخبة أن تحاسب فى كلامها وتصريحاتها ومواقفها حتى لا تكون مخالفة للواجب لأنها فى امتحان قد يؤدى إلى سقوطها.

إن ارتباط الأيديولوجية بالمصلحة فى العلاقات الإيرانية الخارجية يجعلها تقوم بتقديم تنازلات سواء للمعارضين فى الداخل والثائرين على الفساد، أو لدول المنطقة سعيا لكسب دعمها أو حيادها، أو للولايات المتحدة بتأييد الحرب ضد الإرهاب، وعدم المعارضة لمارساتها فى أفغانستان، وإقامة علاقات طيبة مع الحكومة المؤقتة الحليفة لها، أو عدم استفزازها فى قضية الشرق الأوسط، أو التحرش بتمددها فى دول آسيا الوسطى عسكريا وأمنيا، وقد وجدت إيران بفضل هذه السياسة مدخلا جيدا لعلاقاتها مع بعض الدول العربية والخليجية بشكل خاص مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مع ما كان بينها من مشاكل. وإن الدعوة لإعادة العلاقات السياسية مع الولايات المتحدة أو لعدم إعادتها، ليست دليلا على الالتزام بأسس ومبادئ الثورة، وإنما يتعلق ذلك بتحقيق المصلحة الوطنية، بحيث يمكن أن تكون المطالبة بإعادة هذه العلاقات ضد المصلحة الوطنية فى وقت معين، بينما تكون فى وقت آخر هى عين هذه المصلحة[٥٤].

ويعتقد رفسنجانى أن النظرية التى تقول بأن الولايات المتحدة الأمريكية خطر ينبغى الابتعاد عنه، بمعنى قطع العلاقات والاتصالات، هى نظرية سياسية وليست نظرية شرعية، مؤكدا قوله: إنه إذا أعادت إلينا أمريكا حقوقنا ومطالبنا فإن كثيرا من القضايا العالقة بيننا سوف تحل[٥٥]. فى حين أن المتطرفين من المحافظين والإصلاحيين

يتمسكون بقيم الثورة ومبانيها الفقهية، ضاربين عرض الحائط بمبدأ المصلحة، ولو كانت مصلحة قريبة، باعتبار أنها تسمح بما يحقق المصالح الأمريكية فى إيران والمنطقة، رغم أنه يدمر الكيان القومى والمذهبى لإيران، استنادا إلى تجارب تاريخية وفتاوى فقهية. واستشهدوا فى ذلك بمباحثات مكفرلين، ولقاءات السفراء الإيرانيين مع مسئولين أمريكيين فى مناسبات مختلفة، أو بحضور طرف ثالث، مثل حل قضية الرهائن، وفك تجميد الأموال الإيرانية فى أمريكا، ومسألة أفغانستان، ثم مسألة العراق، ويؤكدون أن الولايات المتحدة تفتقد إطارا محددا فى مواجهتها لإيران، مما يجعل الخيارات مفتوحة فى هذه القضية. ويؤكد أنصار رفسنجانى أن المصلحة اقتضت قبول إيران وقف الحرب مما أدخلها مرحلة جديدة فى علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة، إلا أن اتجاه الجمهورية الإسلامية فى إيران نحو الواقعية لم يكن يعنى التخلى عن الأفكار الأساسية التى قامت عليها، وهو ما جعل الموقف الإيرانى تجاه الأحداث الأخيرة فى المنطقة تبدو فيه موازنة الأيديولوجية بالمصلحة.

٦- دعم قوات الحرس الثورى للفقيه:

إذا كان المتعارف عليه فى أى نزاع فكرى فى إيران هو تحييد القوى الجبرية الإلزامية مثل قوات الأمن والجيش، فإن جهاز الحرس الثورى الإيرانى له وضع خاص، فهو جهاز أنشأه الخمينى زعيم الثورة الإسلامية لحماية قيادات الثورة الإسلامية ونظامها. يقول الخمينى عن حراس الثورة: لو لم يكن حراس الثورة ما كانت الدولة، إنى أوقر الحراس وأحبهم وعينى عليهم، فلقد حافظوا على البلاد عندما لم يستطع أحد، ومازالوا، إنهم مرآة تجسم معاناة هذا الشعب وعزيمته فى ساحة المعركة وتاريخ الثورة[٥٦]. ويقول هاشمى رفسنجانى فى بيان دور الحرس الثوري: إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذى تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجا، عليه مسئولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثرا فى إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء فى أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير فى رفع الروح المعنوية للجماهير، وكان دورهم الفنى أهم من دورهم العسكرى، وقد غطى جهازهم الإعلامى الاحتياجات الإعلامية، كذلك كان لهم دور كبير فى تصدير الثورة الإسلامية للخارج، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه[٥٧].

وترجع إشكالية جيش حراس الثورة إلى أسلوب إنشائه، عندما تم تدريب الشباب المتحمس فى معسكرات الثوار فى مختلف أنحاء العالم، على أداء المهام القتالية من الالتحام إلى حرب المدن وحرب العصابات، ثم كلفوا بحماية قادة الثورة، فكان ولاؤهم المطلق للثورة ومبادئها وأهدافها. وبعد اشتراكهم فى الحرب العراقية الإيرانية، وتحقيق بعض الانتصارات، تم تحويلهم إلى جيش له قواته البرية والبحرية والجوية، فضلا عن وحدات الصواريخ والمصانع الحربية، فى ١٩٧٩/٤/٢١م من خلال إدارة عقائدية سياسية على أساس أيديولوجية النظام، فلا يقف واجبه عند حد الدفاع عن البلاد، إنما يتخطاه إلى إقرار الأمن وتعقب أعداء الثورة وتعمير البلاد والدعاية للثورة وتصديرها إلى الخارج. وقد تم إلحاق قوات التعبئة العامة (بسيج) به لإكمال دوره، وقد أكد الخمينى ضرورة تعميم نظام البسيج فى العالم الإسلامى، ونشر خلايا مقاومة البسيج فى المنطقة والعالم الإسلامى، بإدارة صحيحة وتخطيط سليم وتشكيل أصولى لتأكيد استمرار الثورة ورسالتها[٥٨].

ويبدو نشاط جيش الحراس الثقافى بارزا فيما يصدره من مجلات وصحف نوعية ومتخصصة كثيرة، فضلا عن محطة إذاعة خاصة، ومطبعة خاصة لطبع الكتب والنشرات والصور والملصقات، إضافة إلى مساحة كبيرة فى محطات الاذاعة وقنوات التليفزيون. وفى مجال التعليم أنشأ جامعة خاصة باسم جامعة الإمام الحسين تضم عددا من الكليات للهندسة والطب والعلوم والإعلام والعلوم الإنسانية والعلوم الإدارية والعلوم الأساسية، فضلا عن كليات أكاديمية للعلوم العسكرية مثل القيادة والأركان والحرب الكيماوية وكلية ضباط الحراس وكلية الدراسات العليا.

كانت بصمات الحراس واضحة على النشاط الخارجى للنظام بعد حصول اثنين من قادته وهما على محمد بشارتى على منصب نائب وزير الخارجية وحسين شيخ الإسلام على منصب وكيل وزارة الخارجية، فاستفاد من الغطاء الدبلوماسى فى تصدير الثورة الإسلامية إلى دول العالم، كما أن قائد الحراس يتمتع بحق الاتصال المباشر بالزعيم، منذ أن كان محسن رضائى حارسا خاصا للخمينى. وقد بدأت الجهود الجدية للحراس فى تصدير الثورة عن طريق العنف فى سبتمبر ١٩٨٢م عندما شاركت وحدة منهم مع حزب الله فى لبنان ضد القوات الإسرائيلية، ثم توالت أعمالهم العنيفة فى شكل أعمال تخريبية فى دول الخليج خاصة فى المملكة العربية السعودية والبحرين، كما استطاعوا تكوين شبكة من العملاء فى أوروبا.

وقد تنوعت أعمال الحراس فى هذا المجال ما بين التدخل السياسى أو العسكرى غير المكشوف لمساندة الثوريين الإسلاميين فى الدول الأخرى، وكذلك أعمال عنف موجهة للمصالح الأمريكية والغربية فى مناطق متفرقة، وعمليات سرية ضد الحكومات العربية المحافظة، واغتيال خصوم النظام فى الخارج، وتجنيد العناصر المحلية الغاضبة على حكوماتها، وتدريب المتشددين الإسلاميين، والتدريب على خطف الطائرات التجارية، وإمساك الرهائن والمفاوضة حول إطلاق سراحهم، والاستيلاء على شحنات الأسلحة. وقد لقيت أعمال الحراس العنيفة فى الخارج معارضة من بعض القادة السياسيين ومنهم الرئيس رفسنجانى الذى سحب بشارتى من وزارة الخارجية وعينه وزيرا للداخلية كما سحب حسين شيخ الإسلام من وكالة وزارة الخارجية.

ومع تأكيد الرئيس خاتمى سيادة القانون وتثبيت المؤسسات الدستورية والالتزام بدولة المؤسسات أخذ يقوم بمراجعة أوضاع المؤسسات الثورية، وعلى رأسها جيش الحراس، وقد أثار الإصلاحيون الجدل حول وضع هذا الجيش ومدى دستوريته، وطالبوا بحله أو دمجه فى الجيش النظامى. وقد رفض الحراس بعد الدور الكبير الذى قاموا به فى الحرب العراقية الإيرانية الاندماج مع الجيش العامل، وأصدروا بيانا شديد اللهجة، جاء فيه: إن حراس الثورة والبسيج قد عقدوا ميثاق الدم مع ربهم وشعب بلادهم، على ألا يكون فى إيران زقاق بلا شهيد أو منزل بلا بسيجى، وسوف ينفذون قانون الثورة والحسم الإسلامى لحراسة الحق والعدل دون تردد[٥٩].

وقد ساعد ارتباط الحراس بقيادات النظام على زيادة نفوذهم فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المجالين الأمنى والعسكرى، وقد استطاعوا بذلك أن يحددوا عمل وزارة المعلومات (المخابرات العامة) فى إطار الأمن الداخلى، لينفردوا بحماية النظام وعملية تصدير الثورة إلى الخارج، وإن كان قد غلب عليها الطابع الثقافي.

وهكذا ظل جيش الحراس يدعم الزعيم أو الولى الفقيه، منذ قامت الجمهورية الإسلامية وحتى اليوم، وتؤكد تصريحات قادته أن ولاءهم الأول لخامنئى، وتأكيدهم على الطابع الأصولى المحافظ فى توجههم بعيدا عن التوجهات الليبرالية، ولذلك فإن دعم حراس الثورة للزعيم خامنئى يمثل إشكالية فى الممارسة السياسية فى إطار الشرعية، لأنه قد يلجأ لحماية ذلك الجهاز القوى فى مواجهة أطراف شرعية أخرى تهدد سلطاته.

٧- مواجهة النظام العالمى:

يتبنى آية الله سيد على خامنئى زعيم الثورة الإسلامية فى إيران فى مواجهة النظام العالمى، باعتباره أحد محددات شرعية الولى الفقيه، رؤية آية الله مرتضى مطهرى، حيث يقول: إن دراسة أفكار وأراء الشهيد آية الله مطهرى وتأثيرها فى تشكيل المبانى الفكرية للثورة الإسلامية، هى موضع احتياج المجتمعات الإسلامية، وأداء جزء من الواجب المستحق لمفكرى الثورة الإسلامية النجباء. إن المرحوم مطهرى بقوة فكره الصائب قد ورد مابين عامى ١٩٦٢و١٩٧٢م ميادين فى مجال القضايا الإسلامية لم يخضها أحد حتى الآن، لقد تعمق الفكر الغربى والشرقى، وتفاعل مع تحدياته العلمية العميقة والواسعة، والتى لا نهاية لها، وحقق نجاحات هائلة فى ساحة المواجهة مع الماركسية والليبرالية والفكر الغربى، بقدرته العلمية وإيمانه الراسخ واعتماده على الذات، وأوجد بقدرته على الاجتهاد وإنصافه وأدبه العلمى، أسلوبا متقنا بعيدا عن التحجر والتلفيق، لتعريف الإسلام ومواجهة الانحراف واعوجاج الأفكار، وأسس قاعدة فكرية يحتاجها المجتمع الإسلامى الثورى لعبت دورا مؤثرا فى مسيرة الفكر الإسلامى وتشكل النظام الإسلامى. وبعد مرور خمسة وعشرين عاما على استشهاد هذا الرجل لا نملك بديلا لمجموعة كتبه، وإيران المستقبل فى احتياج مبرم لأمثال مطهرى[٦٠].

ويقول غلام على حداد عادل رئيس تكتل الأصوليين فى مجلس الشورى الإسلامي: إن الميراث الفكرى للأستاذ مطهرى، وما استحدثه فى الفلسفة التطبيقية، يمكن أن يكون حجر الأساس للمعرفة الجديدة فى الجامعات، وملهما لطلاب وعلماء الحوزة العلمية الدينية[٦١]. ويقول الدكتور على لاريجانى رئيس مجلس الشورى الإسلامي: إن أفكار الشهيد مطهرى تطرد التعددية الثقافية والتعددية الدينية، وتطرح الحرية بمختلف جوانبها الفلسفية والدينية والاجتماعية[٦٢].

لا شك فى أن اعتقاد مطهرى فى اعتدال الإسلام ووسطيته، هو ما يحرك القادة الإيرانيون الآن للرجوع إلى أفكار مطهرى، فى ظل الظروف التى تحيط بإيران الآن. ومع الضغوط العالمية التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على دول منطقة الشرق الأوسط، من أجل الإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى، حيث أدركت القيادة الإيرانية أنه ليس من المفيد مواجهة موجات المطالبة بالإصلاح فى الداخل أو الخارج بالقهر أو المعارضة أو التشدد، وأن الإصلاح ينبغى أن يتم بتحويل التوجه إلى فكر

تجديدى وسط داخل إطار النظام، خاصة وأن مطهرى يقدم برامج جاهزة للإصلاح فى إطار الاعتدال الإسلامى. ويبدو أن خامنئى قد أدرك أنه قد أصبحت الحاجة ملحة الآن الرجوع إلى منهج مطهرى فى التفكير، خاصة أنه يؤكد استمرارية الثورة فى الحكم الإسلامى، وأن الثورة ضرورة إسلامية وإنسانية ملحة لا يمكن الاستغناء عنها، وتتناغم مع روح العمل فى الدين الإسلامى. كما أن نظريته فى الحرية، التى تقوم على ضرورة إطلاق حرية الرأى وحرية العقيدة، بشرط أن لا يحدث تداخل بين أفكار أصحاب العقائد والنظريات، وأن يكون كل منهم مخلصا لعقيدته فى فكره وعمله، تحدث التمايز والتنوع فى المجتمع وهو ما يفيد النظام فى المرحلة الراهنة. كما أن تأكيده أن الإسلام لا يتعارض مع الديمقراطية، وأن الإسلام هو محتوى الجمهورية وليس قيدا عليها، يرضى الإصلاحيين ويتجاوب مع فكرهم. وكذلك تعويله على محورية الإنسان، وأنه أساس الخلق والابتكار والعمل، وأن الإسلام لا يتنافى مع التقدم والأخذ بأدوات المدنية الحديثة، مؤكدا أن تقوم النهضة على أساس علمى، وعلى أكتاف شباب الثورة والنظام، وهو ما يرضى توجه النظام والمحافظين الجدد.

إضافة إلى هذا كله، فقد حل مطهرى مشكلة الأقليات على أساس يرضى القومية الإيرانية، وأوجد تكاملا بين القومية الإيرانية والإسلام فى إطار عصرى، حيث يؤكد أن ادعاء انفصال الدماء والعروق ليس أكثر من خرافة، وأن العرق الآرى كان منفصلا عن العرق السامى فى الماضى، أما الآن فقد امتزجا بالقدر الذى لم يبق أثرا لانفصال العروق، وإن الحديث عن استقلال العرق أو الدم ليس أكثر من خرافة. كما أكد مطهرى أن من الخطأ التمسك بالعادات الخاطئة، أو التفريط فى التجديد، وأن الإسلام فى تأكيده على السنن الحسنة أكد ضرورة تناسب القيم مع العرف وظروف المجتمع ومقتضيات الزمان[٦٣].

وكقطب فاعل، تطرح إيران نفسها فى المنطقة وعلى المستوى الدولى، بعد أن حققت نجاحات عدة فى مجالات مختلفة خاصة على الصعيدين السياسى والعسكرى، مع رصيد من الثوابت العقائدية والاستراتيجية والثورية للنظام الإيرانى، ومشروعات أخرى سياسية واقتصادية وعسكرية، فقد حددت إيران قواعد أساسية للتعامل مع النظام العالمى، مثل: عدم التراجع عن البرنامج النووى، والسعى للحصول على تقنية نووية متقدمة بأية وسيلة ممكنة، والعدالة فى العلاقات الدولية، وهو مبدأ تقره الشعوب

وتعترف به منظمة الأمم المتحدة، كما أنه مبدأ أصولى تعمد به إلى تثبيت نفسها فى الساحة الداخلية على أساس الدعم الشعبى، كضرورة لتحقيق الأمن والاستقرار فى البلاد، وتوازن القوى لإزالة العنف والتوتر من المنطقة، وتكريس الجهود للتنمية من خلال الاستقرار الداخلى والإقليمى، وإصلاح منظمة الأمم المتحدة.

وتتخذ إيران سياسة المواجهة الوقائية فى مواجهة التهديد الأمريكى والغربى، من خلال عناصر كثيرة منها: دعم الجماهير للنظام، العوامل الجغرافية، القدرة الدفاعية، البنية الشعبية للقوات المسلحة، الحركة الإعلامية، إضافة إلى الحركة العسكرية والأمنية. كما تتجه المواجهة الوقائية فى السياسة الخارجية الإيرانية إلى العمل على إقامة حزام إقليمى حول إيران فى مواجهة التهديدات المستمرة، يمكن أن يمثل قطاعا واضح المعالم فى الخريطة الجديدة للمنطقة. ويمتد أسلوب المواجهة الوقائية إلى العمل الدبلوماسى، حيث يمنحه قدرا من الثبات والحزم فى مواجهة العروض التى تقدم إلى إيران، للتوفيق بين مطالبها وبين مطالب المجتمع الدولى، وأداة لكسب الوقت والضغط على الطرف الآخر من أجل تقديم أفضل عروضه.

وأكد على لاريجانى رئيس البرلمان الإيرانى أن الحركة الإيرانية أدت إلى هزيمة نظام القطب الواحد، وأن الإدارة الدولية لا تتحقق بالقوة العسكرية. وأن التغيير لا يكون بالتصريحات اليومية، وإنما بالتوجه، وأن على قادة أمريكا أن يقدموا إشارات صحيحة حتى يمكنهم تغيير الظروف فى المنطقة. وقد عبرت رسالة أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكى أوباما عن الوجه المنطقى لإيران باعتبارها دولة راغبة فى السلام العادل والإنسانى، مع الإعلان المتكرر عن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع أمريكا[٦٤]. وقام المحللون بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشاروا إلى أنها محاولة لإيجاد منفذ لتهيئة المجال لقيام علاقات بين إيران وأمريكا، وأنها استهدفت التذكير والتوجيه، واستدعت للذاكرة رسالة الخمينى إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفييتى السابق[٦٥]. ووصف مجتبى ثمرة مستشار الرئيس الرسالة بقوله: إنها رسالة تاريخية، حيث أكدت التحرك فى اتجاه مسيرة الأنبياء. ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة وأكد حشمت الله فلاحت بيشه العضو البارز فى البرلمان أن رسالة الرئيس تعد سابقة فى حد ذاتها. وهذا يعنى أن الرئيس الإيرانى يتوقع تغييرا فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى اتجاه

وقف التوتر بين أمريكا وإيران، وأن إيران لديها برنامج للتعامل مع الولايات المتحدة، خاصة أن الرأى العام الإيرانى تعود على المواجهة مع أمريكا خلال حكم الرؤساء السابقين بغض النظر عن الحزب الذى ينتمون إليه(٦٦).

ومع هذه السياسة الحذرة لحكومة الولى الفقيه تجاه النظام العالمى، تبدو إشكالية الرغبة الجارفة من جانب التيار الإصلاحى للانفتاح على الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو تيار شرعى يمارس العمل السياسى تحت مظلة ولاية الفقيه، لكنه يجعل موقف النظام الإيرانى تجاه النظام العالمى إشكالية حقيقية من إشكاليات الشرعية. وقداستطاع رفسنجانى بميوله الليبرالية فى التعامل مع النظام العالمى أن يجلب تأييد كثير من الرموز الأصولية ذات التوجه التقليدى إلى فكره، كما استطاع أيضا أن يحظى بتأييد كثير من الرموز الإصلاحية من علماء الدين والساسة، باعتبار أن فكره يخدم حركتهم، ويساعد على تطويرها. ويؤكد إبراهيم يزدى رئيس حزب الحرية أن انتخاب أوباما يفتح الطريق إلى التخفيف من التوتر فى المنطقة، خاصة فى العراق وأفغانستان، وهو ما يصب فى مصلحة إيران، مما يفتح الطريق للحوار وتحسين العلاقات مع أمريكا، لكنه أرجع الأمر إلى القيادة الإيرانية إن كانت ستستفيد من الفرصة أم لا! ويشاركه الرأى سيد حسين مرعش أمين عام حزب كوادر البناء، ويشاطره الرأى مجموعة المحللين من الاصلاحيين: حسين محمدى وعيسى سحرخيز والدكتور محمد ملكى وسعيد مدنى وآذر منصورى والدكتور اميدوار رضايى(٦٧).

والخلاصة أن أيديولوجية ولاية الفقيه قد قامت على أسس من المذهب الشيعى الإثنى عشرى الذى يدين به غالبية الشعب الإيرانى، وأن الخلاف حول ولاية الفقيه خلاف يتعلق بفروع وليس بأصول فى هذا الفكر، بل لعل ولاية الفقيه قد استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته والإبقاء على مقوماته، أى أن هذه الأيديولوجية تحقق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الإيرانى وتدعم تراثه الثقافى والحضارى، مما جعل هذه الأيديولوجية تمتزج بعنصر مصلحة المسلمين الذى يقره المذهب الشيعى بل ويرفعه فوق النص الدينى أحيانا، وهو الذى أتاح للفقه الشيعى الامتداد عبر باب الاجتهاد ليعايش متغيرات الزمان، ويحل معضلاته ويخرج الشعب الإيرانى وقياداته من أزمة الضغوط الخارجية.

هكذا يبرز اتجاهان فى شرعية ولاية الفقيه كلاهما يستند إلى الدستور وفق تفسير خاص، اتجاه رفسنجانى الذى يجعل ولاية الفقيه انتخابية، بحيث يكون للجماهير حق انتخاب وعزل الفقيه حسب شروط يضعها الدستور بناء على مبدأ المقبولية، بمعنى أن مجلس الخبراء يعرض للناس فقيها تتوافر فيه الشروط ثم يطرحه لاختياره من قبل الجماهير، ويستند على المادة ١٠٧ من الدستور، التى تؤكد أن ولاية الخمينى تمت ببيعة الجماهير، وأن مجلس الخبراء ينتخب من يأتى بعده، وإلى جانب هذه المادة التى تشير إلى انتخاب الفقيه يستند إلى المادة ١١١ التى تتحدث عن عزل الفقيه، والمادة ١٤٢ التى تعطى لرئيس السلطة القضائية الحق فى بحث الجوانب المالية التابعة للزعامة، والمادة السادسة التى تشير إلى إدارة شئون البلاد من خلال رأى الجماهير. ويرى سعيد رضوى فقيه أن رفسنجانى أكد وجود أزمة ليس فى المشروعية بل فى النظام كله، مما سيكون له أثر فى المستقبل القريب سواء على السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية. فعلى المستوى الداخلى على رئيس الجمهورية أن يبدى مرونة فى اختيار حكومته بناء على مطالب النخبة سواء داخل البرلمان أو خارجه وعموم تكتل الأصوليين، وعلى الصعيد الخارجى يقلل من رحلاته الخارجية التى لا داعى لها[٦٨].

أما اتجاه تعيين الفقيه بناء على مبدأى الأعلمية والأعدلية ويستند على المادة الخامسة من الدستور، حيث تحدد هذه المادة تولى الفقيه العالم العادل أمور المسلمين فى فترة غيبة المهدى، فيأتى آية الله محمد تقى مصباح يزدى على رأس المدعمين للولاية التعيينية المطلقة، حيث يرى أن الناس ليس من حقهم تعيين الولى الفقيه، بل تأييده، ويحصل الولى الفقيه، على مشروعيته من ارتقائه فى المراتب العلمية والعدلية، ومن هذه الزاوية لا تنطبق الديمقراطية الغربية على النظام الإسلامى. ويرى آية الله جوادى آملى أن مقبولية الولى الفقيه لدى الناس مرتبة كشفية بمعنى أنها علامة على حقه فى الحكم وليست سببا له، وليس من حق الرأى العام أو مجلس الخبراء عزله، فلا يجوز عزله إرضاء للجماهير. ويؤكد خامنئى أنه إذا تعارضت أوامر الولى الفقيه مع مطالب الجماهير فإن تنفيذ أوامر الفقيه أولى وأوجب [٦٩].

الهوامش

١ - أفكار مطهرى حول الثقافة والمدنية: باجتهاد حجة الإسلام محمد حسن سعيدى وآخرين. نشر هيئة الإذاعة والتليفزيون ٢٠٠٤م

٢ - حديث فى كلية الإلهيات فى ١٣٥٧/١١/٢هـ.ش.

٣ - المصدر نفسه.

٤- حديث مطهرى فى كلية الإلهيات. ١٣٥٧/١١/٢هـ.ش.

٥- مصطفوى ، نظريات الحكم والدولة. ص ١٥٤ .

٦- تمثل نظرية ولاية أهل الحل والعقد إحدى النظريات الكبرى لدى أهل السنة والجماعة ، فى مجال معالجة شرعية السلطة فى الإسلام، وقد ظهرت تقريبات كبرى مختلفة لهذه النظرية فى كتابات القدامى والمتأخرين من علماء الشريعة . لمزيد من المعرفة عن هذه النظرية راجع فتحى عثمان (دكتور) ، من أصول الفكر السياسى الإسلامى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان .

٧- نظرية ولاية الأمة لها تاريخ عريق فى كتابات أهل السنة معتمدة على الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التى تثبت أن اتفاق أهل الشوكة والجمهور شرط لصحة الخلافة والإمامة. ورغم أن الرأى السائد لدى جمهور علماء الإمامية هو أن الشريعة أمر إلهى وليس للأمة أى دور فى إضفاء الشريعة على الحكم ؛ ولكن ممارسة الحق المشروع منوط بالأمة. ولكن ذهب بعض المتأخرين من علماء الإمامية أمثال آية الله محمد حسين النائينى ، والعلامة محمد مهدى شمس الدين ، إلى أن الأمة هى صاحبة الرأى والقرار فى الشأن العام . ويثبت العلامة شمس الدين فى نظريته "ولاية الأمة على نفسها" أن الله عز وجل هو مصدر لجميع السلطات، وحيث يشكل هذا القول لدى الشيخ شمس الدين ، على غرار غيره من فقهاء الشيعة ، الركيزة التى يقيم عليها رؤيته للإمامة المعصومة، حيث إن مرجع الأمر فى تعيين الحاكم المعصوم ليس سلطة بشرية. والمنعطف المثير للجدل فى فكرة ولاية الأمة للشيخ شمس الدين هى ما بعد الشرعية السياسية للأئمة المعصومين وبداية عصر الغيبة حيث يبدأ الزمن السياسى للأمة الذى تكتسى فيه السلطة طابعا دنيويا ، وتكون الولاية هنا على الأمة للأمة نفسها . لمزيد من المعلومات راجع : محمد مهدى شمس الدين، نظام الحكم والإدارة فى الإسلام، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت - لبنان .

٨- على عبد الكريم : دستور الجمهورية الإسلامية، قراءة فى عناصر التجديد والحداثة، ص ١٥٥.

٩- أية الله محمد باقر الصدر من أبرز علماء الشيعة المعاصرين الذين قدموا تصورات حول نظام الحكم فى الإسلام والنظام الاقتصادى فى الإسلام وغيرها من الأبواب التى تحتاج لها الدولة العصرية ، تميز بحضوره القوى على الساحة الشيعية فى العراق وخارجه ، قُتل عام ١٩٨٠ على يد نظام صدام حسين بعدما رفض الاعتراف بشرعية حكمه ، ولم يكن قد بلغ الخامسة والأربعين من عمره . انظر الموسوعة الحرة العربية على www.wikipedia.org

١٠- على عبد الله كريّم ، دستور جمهورية إيران الإسلامية (قراءة فى عناصر التجديد والحداثة) ، مصدر سابق . ص ١٥٥

١١- محمد السعيد عبد المؤمن : ولاية الفقيه بين النظرية والتطبيق ص٨٦-٨٨ طبع القاهرة ١٩٩١م

١٢- هنا برز الخلاف بين الخمينى وشريعتمدارى حيث كان الخمينى يعمل على إجراء استفتاء شعبى على الدستور الإسلامى، أما شريعتمدارى وبعض التيارات التقليدية واليسارية فكان رأيهم أن يُعرض الدستور الجديد على جمعية تأسيسية مُنتخبة من كل فئات الشعب، وبعد المصادقة عليه لا مانع من عرضه على الاستفتاء الشعبى، وكان من المقرر حينها أنه بعد إقرار الدستور بشكل نهائى يصار إلى دعوة الشعب لإجراء انتخابات عامة لاستكمال بقية الأجهزة للنظام الجديد . انظر : طلال مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية (١٩٠٦-١٩٧٩) ، ط الأولى ١٩٨٠ م ، دار إبن رشد ، بيروت - لبنان . ص ٤٤١.

١٣- Udosteinbach, Iran-half time in the Islamic Revolution- Aussen Politik, German foreign affairs review. (English Edition), vol. 31, January 1980. P 58.

١٤- تنص المادة (٢٤) من دستور جمهورية إيران الإسلامية لعام ١٩٧٩م على أن "الصحافة والمطبوعات حرة فى بيان المواضيع ما لم تخل بالقواعد الإسلامية والحقوق العامة ويحدد تفصيل ذلك بقانون " . ولم يتم تغيير أى شىء فى هذه المادة فى دستور ١٩٨٩م . انظر دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران ، المادة (٢٤) ، ص ٤١ .

١٥- تنص المادة (٢٦) من دستور جمهورية إيران الإسلامية لعام ١٩٧٩م على أن

الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها، تتمتع بالحرية بشرط ألا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية، وأساس الجمهورية الإسلامية. كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها، أو إجباره على الاشتراك في إحداها . ولم يتم أي تغيير في هذه المادة في دستور ١٩٨٩م . انظر دستور الجمهورية الإسلامية في إيران ، المادة (٢٦) ، ص ٤٢ .

١٦- السيد زهرة ، الثورة الإيرانية الأبعاد الاجتماعية والسياسية ، مصدر سابق . ص ١٦٥ - ص ١٦٧ .

١٧- مجمع تشخيص مصلحة النظام : هو إطار تم تشكيله بأمر من المرشد لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يُخالف موازين الشريعة أو الدستور - في حين لم يقبل مجلس الشورى رأي مجلس صيانة الدستور - بملاحظة مصلحة النظام ، ويتم تعيين أعضاء هذا المجمع من قبل المرشد سواء الدائمون منهم أو المؤقتون (المادة ١١٢)، ولم تذكر المادة عدد أعضاء هذا المجمع سواء الدائمون أو المؤقتون . انظر علي عبد الله كريّم ، دستور جمهورية إيران الإسلامية (قراءة في عناصر التجديد والحداثة)، مصدر سابق . ص ١٦٠ .

١٨- نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مصدر سابق . ص ٧١ .

١٩- المجلس الأعلى للأمن القومي : هو مجلس يرأسه رئيس الجمهورية لغرض تأمين المصالح الوطنية من حراسة الثورة الإسلامية ، ووحدة أراضي البلاد ، والسيادة الوطنية، وذلك وفق مهام محددة في الدستور (المادة ١٧٦) . انظر علي عبد الله كريّم ، دستور جمهورية إيران الإسلامية (قراءة في عناصر التجديد والحداثة) ، مصدر سابق . ص ١٦١ .

٢٠- نيفين مسعد ، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مصدر سابق . ص ٧١ .

٢١- آية الله الخميني ، الحكومة الإسلامية ، طبع طهران. ص ٩٠ ، ٩١ .

٢٢- توفيق محمد الشاوي (دكتور) ، فقه الحكومة الإسلامية بين السنة والشيعة،

منشورات العصر الحديث، الطبعة الأولى ١٩٩٥م. ص١٨

٢٣- حديث محسن اسماعيلى عضو حقوقى فى شورا - نگهبان: صحيفة تابناك ٢٠٠٩/٨/١م

٢٤- بقيت المادة (٢) كما هى فى دستور ١٩٧٩م . انظر دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران، المادة (٢) ، ص ٢٤ . وانظر بنود دستور ١٩٧٩م فى السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر السابق . ص ٧٧ ، ص ٧٨.

٢٥- المادة (٥) من دستور ١٩٧٩م كالتالى : " فى زمان غيبة ولى العصر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف) ، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة فى جمهورية إيران الإسلامية على عاتق الفقيه العادل التقى ، العارف بشؤون عصره ، الشجاع ، المدير والمدبّر ، الذى تعتبره أكثرية الجماهير قائدا لها وترضاه . وعندما لا يحرز أى فقيه تلك الأكثرية، فيتولى القيادة مجلس قيادة يتشكّل من الفقهاء الحائزين على الشروط المذكورة أنفا ، استنادا إلى المادة السابعة بعد المائة . انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ٨٠ وص ٨١ .

٢٦- محمد السعيد عبد المؤمن : العمامة والعباءة فى السياسة والحكم ص٢٦٧ طبع القاهرة ١٩٩٣م

٢٧- المادة (٥٧) من دستور ١٩٧٩م كالتالى: " إن سلطات الحكم فى جمهورية إيران الإسلامية هى : السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وهى تعمل تحت إشراف ولاية الأمر وإمامة الأمة ، وطبق المواد اللاحقة من هذا الدستور . وهذه السلطات مستقلة عن بعضها ، ويتولى رئيس الجمهورية التنسيق بينها . انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه. ص ٩٩ .

٢٨- المادة (١٠٩) من دستور ١٩٧٩م كالتالى: " شروط وصفات القائد أو أعضاء مجلس القيادة : ١- امتلاك الصلاحية العلمية والتقوى اللازمة للإفتاء والمرجعية. ٢- امتلاك رؤية سياسية واجتماعية وشجاعة وقدرة وإدارة كافية للقيادة ". انظر السيد محمد الحسينى البهشتى، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه. ص ١١٨ .

٢٩- المادة (١١٠) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى:" مهام القائد

وصلاحياته: ١- تعيين فقهاء مجلس صيانة الدستور. ٢- تعيين أعلى مسئول قضائى فى الدولة. ٣- تولى القيادة العامة للقوات المسلحة على الشكل التالى: أ- تعيين وعزل رئيس الأركان المشتركة. ب - تعيين وعزل القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية. ج- تشكيل مجلس الدفاع الأعلى الذى يضم الأعضاء السبعة وهم: رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، رئيس الأركان المشتركة، القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، مستشاران اثنان يعينهما القائد. د- تعيين قائد القوات الثلاث باقتراح من مجلس الدفاع الأعلى. هـ - إعلان الحرب والسلم وتعبئة القوات باقتراح مجلس الدفاع الأعلى. ٤- توقيع حكم رئيس الجمهورية بعد أن ينتخبه الشعب . علما بأن صلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية لجهة حيازتهم على الشروط التى ستذكر فى هذا الدستور يجب أن يؤكدها مجلس صيانة الدستور قبل الانتخابات ، وفى الدورة الأولى بموافقة القائد أيضا. ٥- عزل رئيس الجمهورية بالنظر إلى مصلحة البلد، بعد صدور حكم تخلفه عن أداء مهامه القانونية الذى تصدره المحكمة العليا، أو إذا حَجب مجلس الشورى الإسلامى الثقة عنه لعدم كفاءته السياسية . ٦- إصدار العفو أو التخفيف من أحكام المحكومين، فى حدود الموازين الإسلامية، وبعد اقتراح تقدمه المحكمة العليا ". انظر السيد محمد الحسينى البهشتى، الأسس النظرية للدستور الإسلامى، المصدر نفسه. ص ١١٩ ، ص ١٢٠.

٣٠- المادة (١١١) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى : " إذا عجز القائد أو أحد أعضاء مجلس القيادة عن أداء مهامه القيادية الدستورية ، أو فقد أحد الشروط المذكورة فى المادة (١٠٩) فسيتنحى عن منصبه . وتحديد هذا الأمر يعود إلى الخبراء المذكورين فى المادة (١٠٨) . فى أول اجتماع لمجلس الخبراء يتم تحديد مقرارات انعقاد هذا المجلس للبحث وإجراء هذه المادة ". انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٢١ .

٣١- المادة (١٣١) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى: " فى حالة وفاة رئيس الجمهورية أو تنحيه أو مرضه لأكثر من شهرين وعزله، أو حصول موجبات أخرى من هذا القبيل ، على مجلس رئاسة الجمهورية المؤقت أن يرتب الأمور ليتم انتخاب رئيس جمهورية جديد خلال مدة لا تتجاوز الخمسين يوما ، ويتولى المجلس مهام وصلاحيات رئاسة الجمهورية خلال هذه المدة ، عدا أمر الاستفتاء العام " . انظر السيد محمد

الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٢٨ .

٣٢- المادة (١٤٢) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى: " تقوم المحكمة العليا فى البلاد بالتحقيق فى ملكية القائد أو أعضاء مجلس القيادة ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزراء وزوجاتهم وأبنائهم ، قبل توليهم الخدمة وبعدها للتأكد من عدم وجود أية زيادة فيها خلافا للحق " . انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٣٣.

٣٣- المادة (١٥٧) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى : " للقيام بمهام السلطة القضائية يشكل مجلس يسمى مجلس القضاء الأعلى ، ويعد أعلى منصب قضائى . ويتولى المهام التالية : ١- إيجاد الدوائر اللازمة فى وزارة العدل بما يتناسب مع المسئوليات المذكورة فى المادة (١٥٦) . ٢- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع الجمهورية الإسلامية . ٣- استخدام القضاة العدول واللائقين وتعيينهم وعزلهم وتغيير محل مهامهم ، وتعيين وظائفهم وترقيتهم ، وما شاكل ذلك فى مجال الشئون الإدارية ، وذلك حسب القانون " . انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٣٩ .

٣٤- المادة (١٧٥) من الدستور الإيرانى لعام ١٩٧٩م كالتالى : " يجب ضمان حرية النشر والإعلام فى وسائل الإعلام العامة (الإذاعة والتليفزيون) حسب الموازين الإسلامية . وتدار هذه الوسائل العامة تحت إشراف مشترك للسلطات الثلاث : القضائية (مجلس القضاء الأعلى) والتشريعية والتنفيذية . ويحدد القانون ترتيب ذلك ". انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٤٥ .

٣٥- لا توجد المادة (١٧٦) الخاصة بمجلس الأمن الوطنى الأعلى ، والمادة (١٧٧) الخاصة بإعادة النظر فى الدستور ، فى دستور ١٩٧٩م، حيث تم تنظيم دستور الجمهورية الإسلامية فى إيران فى اثنى عشر فصلا تشمل مائة وخمسا وسبعين مادة، وأقر بأكثرية أعضاء مجلس المراجعة النهائية للدستور . وأقر بشكل نهائى بتاريخ ١٥ تشرين الثانى ١٩٨٠م ، الموافق ٢٤ ذى الحجة ١٣٩٩هـ . انظر السيد محمد الحسينى البهشتى ، الأسس النظرية للدستور الإسلامى ، المصدر نفسه . ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ .

٣٦- صحيفة كيهان فى ١٣٨٧/٢/٣هـ. ش.

٣٧- صحيفة تابناك فى ١١مرداد ١٣٨٨هـ. ش.
٣٨- صحيفة همشهرى بتاريخ ١٣٧٩/١/٢٣هـ. ش.
٣٩- علي شريعتي: بامخاطبهاى آشنا. ط. حسينيه ارشاد طهران. ص ١٥٢
٤٠- صحيفة جمهورى اسلامى فى ٢٠٠٩/٧/١٨م
٤١- صحيفة كيهان فى ١٩٨٧/١٢/١٠م
٤٢- صحيفة جمهورى اسلامى فى ١٩٨٧/١٢/٢٤م
٤٣- صحيفة كيهان فى ١٩٨٧/١٢/٢٤م
٤٤- صحيفة رسالت فى ٢٦ آذر ١٣٧٨هـ. ش.
٤٥- صحيفة همشهرى بتاريخ ١٣٧٩/١/٢٢هـ. ش.
٤٦- حديث لآية الله مصباح يزدى لوكالة فارس نيوز فى ١٣ مرداد ١٣٨٨هـ. ش.
٤٧- صحيفة رسالت فى ٢٦ آذر ١٣٧٨هـ. ش.
٤٨- صحيفة نوروز فى ٢٧ آذر ١٣٨٧هـ. ش.
٤٩- صحيفة كيهان بتاريخ ١٣٧٨/٩/١١هـ. ش.
٥٠- صحيفة جمهورى اسلامى فى ٢٠٠٩/٧/١٨م
٥١- صحيفة آفتاب يزد فى ٢٠٠٩/٧/١٨م
٥٢- صحيفة رسالت في٢٠٠٩/٧/١٨م
٥٣- صحيفة جمهورى اسلامى فى ٢٠ بهمن ١٣٦٢هـ. ش.
٥٤- محسن آرمين نائب رئيس مجلس الشورى الإسلامى فى حديثه لوكالة الأنباء الإيرانية فى ٢٠٠٢/٤/٦م
٥٥- صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠٢/٤/١٦م
٥٦- صحيفة جمهورى اسلامى فى ١٩٨٤/١/١٥م
٥٧- صحيفة كيهان فى ١٩٨٤/١٢/٧م
٥٨- صحيفة اطلاعات فى ١٩٩٣/١١/٢٣م
٥٩- صحيفة همشهرى فى ١٨ / ٤ / ٢٠٠٤.
٦٠- صحيفة كيهان فى ٢٠٠٤/٤/٢٦م
٦١- صحيفة رسالت فى ٢٠٠٤/٤/٢٧م
٦٢- صحيفة همشهرى فى ٢٠٠٤/٤/٢٦م

٦٣- أفكار مطهرى حول الثقافة والمدنية: باجتهاد حجة الإسلام محمد حسن سعيدى وآخرين. نشر هيئة الإذاعة والتليفزيون ٢٠٠٤م

٦٤- صحيفة أفتاب ٢٠٠٨/١١/٩م

٦٥- صحيفة كيهان فى ٢٠٠٨/١١/٩م

٦٦- صحيفة اطلاعات فى ٢٠٠٨/١١/٩م

٦٧- صحيفة روز ٢٧ آذر١٣٨٧هـ. ش.

٦٨- صحيفة روز فى ٢٠٠٩/٧/٢٢م

٦٩- صحيفة كيهان فى ٢٠٠٩/٧/٢٠م

خريطة القوى السياسية
فى ضوء انتخابات
٢٠٠٩

محمد عباس ناجى
باحث بمركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية بالأهرام

مقدمة

كشفت التطورات والتداعيات المتلاحقة للأزمة السياسية التى فجرتها نتائج انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة جمهورية إيران الإسلامية التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩ عن ثلاث حقائق مهمة سوف تحكم إلى حد بعيد مسار التفاعلات الجارية بين القوى السياسية الإيرانية، وربما تسهم فى تحديد وجهة نظام جمهورية إيران الإسلامية فى المرحلة المقبلة: **الحقيقة الأولى**، أن هذه الأزمة لم تكن بين نظام جمهورية إيران الإسلامية ومعارضيه، بل هى بين أبناء وأنصار هذا النظام، أى أنها أزمة من داخل النظام وليست من خارجه. وهذا فارق غاية فى الأهمية، لأنه يعنى أن مفجرى الأزمة الأخيرة من الإصلاحيين والمحافظين التقليديين المعترضين على نتيجة الانتخابات التى كرست فوز الرئيس أحمدى نجاد بفترة رئاسية ثانية، ليسوا رافضين للنظام ولا ساعين إلى تغييره، بل هم مؤمنون به وموالون له، لكنهم يهدفون فى المقام الأول إلى تطويره بما يتواكب مع التطورات التى تمر بها إيران داخليا وخارجيا.

والحقيقة الثانية، أن اختصار الأزمة الأخيرة فى أنها استقطاب بين إصلاحيين ومحافظين، يتسم بعدم التسامح مع واقع الحالة السياسية الإيرانية التى تشهد نوعا من السيولة الشديدة فى أنماط التحالفات والائتلافات، لدرجة يمكن القول معها إن وحدة تحليل الحياة الحزبية فى إيران لا تتمثل فى الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما فى التيارات السياسية التى تنتمى إليها هذه الأحزاب التى تمثل اتجاهات تتنافس فى إطار بناء سياسى واحد، ولا تمتلك هيكلا تنظيميا مستقرا. وقد ساهم وجود عباءة دينية تعمل فى إطارها هذه الأحزاب فى إضفاء مزيد من الصعوبة فى إيجاد حدود فاصلة فيما بينها.

ومن هنا يمكن تفسير أسباب ترشح مير حسين موسوى على قائمة الإصلاحيين، رغم أنه ليس إصلاحيا صرفا، فهو أقرب إلى تيار المحافظين التقليديين، حيث يجمع بين الإصلاحات وسياسة المحافظين ويتبنى أفكار مؤسس الجمهورية الإمام آية الله خمينى، وهو ما يعنى أن ما جمعه بالإصلاحيين كان أكبر وأكثر اتساعا بكثير من مجرد الاستقطاب بين إصلاحيين ومحافظين.

فالصراع الحالى فى إيران ليس صراع استقطابات سياسية ولكنه صراع اتجاهات داخل نظام الجمهورية الإسلامية، يبرز منها اتجاهان رئيسيان: **الاتجاه الأول،** هو اتجاه التغيير الذى يقوده المعتدلون من داخل النظام، وينتمون إلى التيار الإصلاحى، والجناح التقليدى من التيار المحافظ، ويرى ضرورة إجراء تغييرات داخل نظام الجمهورية الإسلامية بما يجعله أكثر قدرة على التوافق مع التطورات التى تمر بها إيران داخليا وخارجيا، ويدعو إلى تغليب المصلحة على الإيديولوجيا، ويعتبر أن المرشد الأعلى (الولى الفقيه) ليس خليفة الله فى الأرض ولا منزها عن الأخطاء، بل يمكن محاسبته ومراقبته من خلال الدستور.

أما **الاتجاه الثانى،** الذى يقوده الجناح الأصولى المتشدد من التيار المحافظ الذى ينتمى إليه الرئيس أحمدى نجاد، فيلتزم حرفيا بالثوابت التى قام عليها النظام الإسلامى منذ الثورة عام ١٩٧٩، ويؤمن بالنظام المنغلق فى مجالى السياسة والثقافة، ويدافع عن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافى، كما يؤمن بنظرية المؤامرة، والأهم من ذلك أنه يرى أن الشعب لا دور له فى اختيار المرشد الذى، فى رؤيته، لا يعتبر مسئولا أمام الشعب.

الحقيقة الثالثة، هى أن الأزمة أفرزت تحديا صريحا لمكانة المرشد الأعلى للجمهورية وإرادته، ويعتبر هذا تطورا جديدا وخطيرا فى النظام السياسى الإيرانى. فقد دفعت الأزمة العديد من العلماء وآيات الله فى "حوزة قم" إلى تأكيد ضرورة فرض رقابة على تصرفات خامنئى، بل ومطالبة بعضهم لمجلس الخبراء، وهو الهيئة المنوط بها تعيين وعزل المرشد الأعلى ومراقبة أعماله، بدراسة مدة أهلية خامنئى لتولى منصب الولى الفقيه.

فوفقا لرأى هؤلاء، فإن "ولاية الفقيه" تسقط عن أى شخص منحاز ويقف ضد إرادة الناس، ولا يجوز الاستمرار بحكم ولاية الفقيه ليوم واحد من خلال ممارسة الكبت

وإرسال مئات الآلاف من قوى الأمن والحرس والتعبئة لقمع المحتجين، فى حين أن أئمة الشيعة، وفقا لهذه الرؤية، كانوا دوما يسمحون لخصومهم ببيان رأيهم ويحترمون مواقف وإرادة الآخرين.

كما أقدمت صحيفة "آفتاب" (الشمس) على إسقاط لقب "المرشد الأعلى" عن خامنئى واصفة إياه بـ "قائد إيران". وقام مجموعة من النواب الإصلاحيين السابقين بتوجيه رسالة إلى مجلس الخبراء يطالبون فيها بالنظر فى أهلية المرشد لقيادة البلاد، لكن التطور الأهم فى هذا السياق كان ظهور شعار " مرگ بر خامنئى" (الموت لخامنئى) فى طهران خلال المظاهرات التى اشتعلت للتنديد بنتائج الانتخابات.

وكل ذلك يعتبر مؤشرا على أن "صدقية" خامنئى أصبحت مثارا للتشكك وفقدت "اليقينية" التى كانت تتمتع بها فى السابق، وأن المعارضين للانتخابات باتوا ينظرون إلى أن التحدى الأساسى أمامهم فى المرحلة المقبلة يتمثل فى السعى لتقليص صلاحيات المرشد الأعلى للجمهورية، وربما استبدالها بقيادة جماعية تقود البلاد فى هذه الظروف الحساسة التى تمر بها داخليا وخارجيا.

ويتضح مما سبق أن الأزمة السياسية التى أفرزتها نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية فجرت معارك سياسية أكثر سخونة وأوسع انتشارا، بشكل أحدث تغييرات رئيسية فى خريطة القوى السياسية الإيرانية، وكشف حدود التمايز بين هذه القوى حول حدود وصلاحيات ولاية الفقيه، وموقع رئيس الجمهورية فى النظام السياسى الإيرانى، والأهم حدود العلاقة بين عنصرى النظام الإسلامى: أى الجمهورية والإسلامية.

أولا: خريطة القوى السياسية الإيرانية: حراك مستمر

على مدى أكثر من ثلاثين استحقاقا سياسيا مختلفا ما بين انتخابات رئاسية، وبرلمانية، وبلدية، ومجلس خبراء، اعتادت إيران أن تشهد صراعا محموما بين القوى السياسية المختلفة، ليس فقط من أجل الوصول إلى السلطة- رغم أن ذلك هو الهدف الأهم- وإنما أيضا بهدف إعادة ترتيب التوازنات السياسية بما يتوافق مع أطروحاتها وأجندتها الداخلية والخارجية.

لكن اللافت للنظر فى هذا السياق، هو أن الصراع بين القوى السياسية الإيرانية لم يظهر فى بداية عهد الثورة، بسبب طغيان التوجه الثورى على عمل النظام الذى اعتمد

خلال هذه الفترة على تنظيم سياسى واحد هو "حزب الجمهورية الإسلامية" الذى تأسس فى ٢٦ فبراير ١٩٧٩ على أيدى بعض رجال الدين من أتباع الإمام الخمينى مؤسس الجمهورية الإسلامية.

ورغم سيطرة الحزب على مفاتيح صنع القرار فى إيران، خصوصا بعد اختفاء الليبراليين من الساحة على خلفية الصدام الذى حدث بين الثوريين والليبراليين وانتهى بطرح الثقة فى أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية فى عام ١٩٨٠، فإن هذه السيطرة لم تدم طويلا، حيث نشبت انقسامات حادة داخل الحزب أصابته بالشلل التام، مما دفع الخمينى إلى إصدار قرار بحله فى يونيو ١٩٨٧.

ولكن سرعان ما بدأت مرحلة جديدة اتسمت بتشابك العلاقات الداخلية والإقليمية والدولية، وبروز أشكال من التفاعلات الاقتصادية والسياسية أنتجت فى النهاية أفكارا ورؤى متباينة بين رجال الدين. ووصل الخلاف إلى مستويات متعددة خصوصا حول حرية الاقتصاد وحرية السوق ودور الدولة فى ذلك وقضية الديمقراطية والحريات العامة وتشكيل الأحزاب، والعلاقة بين الركنين الأساسين للنظام الإسلامى: الجمهورية والإسلامية.

ومع تصاعد وتيرة الخلاف بين الرؤى والتيارات الإسلامية، برز إلى السطح تياران عرض كل منهما نفسه برؤية مختلفة: الأول، هو جامعة "روحانيت مبارز" (جمعية علماء الدين المناضلين). والثانى، هو "جامعة روحانيون مبارز" (جامعة رجال الدين المناضلين). ومنذ ذلك الوقت سعى الطرفان لتحقيق أجندتيهما من خلال الوصول إلى السلطة.

ففى الدورتين التشريعيتين الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٤)، والثانية (١٩٨٤ - ١٩٨٨) شهدت الرؤيتان قدرا من التوازن فى الطرح، فى ضوء الحضور القوى للخمينى الذى كان يملك كاريزما جعلته يسيطر على كل الأطراف، ومن ثم، لم يستطع أحد منهما أن يطرح وينفذ رؤاه منفردا فكانت القيادة للطرفين.

هذه الحالة بدأت فى التغير فى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى على خلفية تطورات عدة أهمها انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء حالة الاستقطاب الدولى وتقلص تأثير الخطاب الأيديولوجى على الساحتين الدولية والداخلية، ثم جاءت وفاة الإمام الخمينى عام ١٩٨٩، وتولى هاشمى رفسنجانى رئاسة الجمهورية فى إيران فى الفترة

من ١٩٨٩ وحتى ١٩٩٧، لتبدأ مرحلة التحول من حالة الثورة إلى حالة الدولة بما تعنيه من إقامة مؤسسات قوية تخضع لرقابة شعبية.

وفى هذه اللحظة بدأ الصراع الجدى والحقيقى بين "روحانيت مبارز" الذى مثل اليمين و"روحانيون مبارز" الذى مثل اليسار. وكانت انتخابات الدورة الثالثة لمجلس الشورى (١٩٨٨- ١٩٩٢) اختبارا قويا لتوازن القوى بين التيارين، وقد حقق فيها تيار اليسار الذى كان يمثله "روحانيون مبارز" فوزا كاسحا، حيث حصل على الأغلبية، وهو ما مكن أمينه العام آنذاك مهدى كروبى (المرشح الخاسر فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة) من تولى رئاسة البرلمان، كما مكن بعض كوادر الحزب مثل محتشمى بور ومحمد خاتمى من تولى مناصب وزارية، حيث عين الأول وزيرا للداخلية فيما عين الثانى وزيرا للإرشاد.

وظل اليسار (روحانيون مبارز) يسيطر على الحكم إلى أن جاءت الدورة الرابعة للبرلمان (١٩٩٢-١٩٩٦)، حيث شهدت عودة اليمين إلى الحكم بمنتهى القوة ممثلا فى جامعة "روحانيت مبارز" من خلال حصولها على أغلبية مقاعد البرلمان، ومن ثم ترأس أمينها العام علىّ أكبر ناطق نورى البرلمان، الذى أصبح ساحة لليمين فطرح فيها أفكاره ورؤاه وظل فى سدة الحكم ٤ سنوات.

ورغم أن الدورة الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) شهدت نجاحا آخر لليمين، لكنه لم يكن اكتساحا، حيث تنازعته تيارات عدة، دخل فيها مجموعة التكنوقراط أو مجموعة كوادر البناء (كاركوزاران) التى أسسها هاشمى رفسنجانى، والتى تقدمها فى ذلك الوقت نائبه عطاء الله مهاجرانى، ورئيس بلدية طهران غلام حسين كرباسجى الذى حكم عليه بالسجن بعد ذلك فى قضايا فساد. فقد حققت هذه المجموعة نجاحا معقولا جدا بالنسبة لحداثة عهدها ولعدم وجود جذور لها فى الساحة الإيرانية، حيث تأسست فى ١٧ يناير ١٩٩٦، أى قبل الانتخابات بوقت قصير واستطاعت أن تحصد ٦٠ مقعدا فى تلك الفترة الوجيزة التى لم تتجاوز الشهرين[1]، مما جعلها رقما مهما فى التفاعلات السياسية التى جرت فى هذه الفترة.

لكن التطور الحقيقى الذى كرس الفرق، ومن ثم الصراع، بين المحافظين والإصلاحيين، جاء مع فوز الإصلاحيين بقيادة الرئيس السابق محمد خاتمى فى انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى "الثانى من خرداد" (٢٢

مايو) عام ١٩٩٧، حيث برز بقوة مصطلح الإصلاحيين والرئيس الإصلاحى والرؤى الإصلاحية، وكان المقابل لهم هم المحافظين. وبدأ الصراع يتأجج بين الطرفين، كل له مشروعه وخطابه الإعلامى والسياسى والدينى وقواه السياسية التى تحاول تنفيذ أطروحاته.

وقد بدأ هذا الاستقطاب الثنائى فى التلاشى تدريجيا مع وصول الجناح الأصولى من التيار المحافظ إلى السلطة بدءا من سيطرته على أغلبية مقاعد مجلس الشورى فى دورتيه الأخيرتين (٢٠٠٤ و ٢٠٠٨)، وانتهاء بسيطرته على السلطة التنفيذية ممثلة فى رئاسة الجمهورية فى دورتيها الأخيرتين (٢٠٠٥ و ٢٠٠٩).

ففى هذه اللحظة، بدا جليا أن ثمة حالة من السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات بين القوى السياسية الإيرانية فرضت نفسها بشكل أنتج فى النهاية خريطة سياسية جديدة من أبرز معالمها هو ظهور اصطفاف سياسى جديد على حساب الاستقطاب التقليدى بين التيارين الرئيسيين: الإصلاحى والمحافظ.

وتكتسب هذه الحالة من السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات التى أنتجتها سيطرة المحافظين الأصوليين على السلطة التشريعية والتنفيذية وجاهتها فى ضوء اعتبارين أساسيين: **أولهما**، أن النظام السياسى الإيرانى يتسم بحالة من الديناميكية الشديدة، والتى تبدو أوضح ما تكون على مستوى المواقف المعلنة للقوى الرئيسية الفاعلة، الأمر الذى يصبح معه من المتعذر التنبؤ بمواقف هذه القوى، بل ينتج عن مثل هذه الديناميكية فى بعض الأحيان مفارقات بارزة فى تفاعلات القوى السياسية، ذلك أن أحد الأحزاب يمكن أن يتحالف مع حزب آخر يشاركه فى التوجه السياسى وليس الاقتصادى[٢].

وثانيهما، أن التيارات السياسية، وليس الأحزاب التى تنتمى لها، هى الأداة الأساسية فى تحليل ودراسة التفاعلات القائمة بين القوى السياسية، خصوصا أنه لا يمكن النظر إلى غالبية الأحزاب السياسية الإيرانية باعتبارها أحزابا جماهيرية، بل معظمها أحزاب نخب وكوادر وتجمعات مهنية أو أحزاب انتخابات، تنشط قبل الحملات الانتخابية وسرعان ما تعود إلى الظل بعد انتهائها.

ثانيا: انتخابات ٢٠٠٩ والخريطة الجديدة للقوى السياسية

يمكن القول بأن فوز المحافظين الأصوليين بانتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩ لم يكن سببا فى فرض خريطة جديدة للقوى السياسية الإيرانية فحسب، بل إنه أدى أيضا إلى حدوث فرز حقيقى داخل صفوف الإصلاحيين والمحافظين، حيث انفرط عقد الإصلاحيين كما انفرط عقد المحافظين، وهو ما يمكن تناوله فى التالى:

١- التيار الإصلاحى

أحدثت نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة تغييرات رئيسية فى خريطة القوى السياسية داخل التيار الإصلاحى- حيث أدت إلى خفوت قوة ومكانة بعض هذه القوى مثل حزب "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية)، وانتقال الثقل الأيديولوجى داخل تيار الإصلاحيين إلى اليسار الليبرالى الذى يطالب بفرض قيود على صلاحيات الولى الفقيه- على حساب اليسار الدينى الذى ظل مسيطرا على مقاليد الأمور داخل التيار منذ صعود الإصلاحيين إلى السلطة عام ١٩٩٧ وحتى ما قبل انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٩.

وانتقال الثقل ناحية اليسار الليبرالى يعنى فى المقام الأول تحقيق نوع من التقارب بين العديد من القوى السياسية التى تباينت رؤاها وأطروحاتها فى السابق حول بعض القضايا الرئيسية، مثل الموقف من صلاحيات ولاية الفقيه والديمقراطية والحريات العامة، فضلا عن قضايا السياسة الخارجية كالعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الملف النووى الإيرانى.

وربما يدشن هذا التقارب بداية فرض تحالف جديد يمكن أن يقود دفة التيار الإصلاحى فى الاستحقاقات الانتخابية القادمة، بدءا من انتخابات الدورة التاسعة لمجلس الشورى التى سوف تجرى فى عام ٢٠١٢، مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة تحقيق توافق حقيقى قائم على أرضية مشتركة للتعاطى مع القضايا محور الخلاف، وتبنى رؤية موحدة لمواجهة سيطرة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على السلطة فى إيران. وذلك حتى لا يواجه نفس مصير تيار "الثانى من خرداد" الإصلاحى، الذى رغم صعوده بالإصلاحيين إلى السلطة عام ١٩٩٧، إلا أنه كان يمثل عنوانا كبيرا يضم تحت لوائه ١٨ حزبا سياسيا غاية فى الانقسام والتشرذم، بشكل أدى فى النهاية إلى تفتت التيار وخفوت قوته.

وفى كل الأحوال، فإنه يمكن تحديد موقع أبرز القوى السياسية الإصلاحية بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة كالتالى:

أ- مجمع "روحانيون مبارز" (جامعة علماء الدين المناضلين)

هذا الحزب يمثل قوى اليسار الإصلاحى التى تسعى للإصلاح فى إطار النظام القائم، ويمثلها الإصلاحيون المتدينون الذين يعملون من داخل النظام، وهم جزء من طلائع الثورة الإسلامية، حيث أعلنوا تبعيتهم لزعامة النظام وولاءهم لنظام ولاية الفقيه، وبذلوا جهودا مضنية حتى لا ينحرف مسار الإصلاحات.

ويعتبر المجمع تنظيما نخبويا، إذ يفتقر إلى البنية البشرية والتنظيمية التى توجد فى العديد من الأحزاب الأخرى، غير أنه يتمتع بعلاقة متينة مع جمعيات الطلبة الجامعيين. ومن أهم أعضائه الرئيس السابق محمد خاتمى، والشيخ مهدى كروبى (قبل أن يؤسس حزبا جديدا هو اعتماد ملى)، إلى جانب على أكبر محتشمى سفير إيران السابق فى سوريا وأحد أبرز من ساعدوا فى تأسيس "حزب الله" اللبنانى فى الثمانينيات من القرن الماضى.

وقد دفعت أزمة الانتخابات الرئاسية العاشرة المجمع إلى تبنى نهج جديد ربما يكون أكثر بعدا عن نهجه السابق الملتزم بولاية الفقيه وبمبدأ "الديمقراطية الدينية"، خصوصا بعد ثبوت فشل رهان الإصلاحيين على التوفيق بين مبدأ الحاكمية للشعب ومبدأ ولاية الفقيه. ولذا انتقد المجمع مسار الانتخابات ونتيجتها، لكن التحرك الأهم تمثل فى تأييده دعوة الرئيس السابق محمد خاتمى إلى إجراء استفتاء عام حول الانتخابات، حيث اعتبر أن هذا الاستفتاء هو السبيل الوحيد لاستعادة ثقة الشعب الإيرانى فى نظام الحكم فى البلاد وإنهاء الأزمة التى أعقبت الإعلان عن نتائج تلك الانتخابات[٣].

ب- "جبهت مشاركت إسلامى" (جبهة المشاركة الإسلامية)

يمثل هذا الحزب، مع منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية، قوى اليسار الليبرالى، التى تعرف الإصلاحات بأنها تغيير وتطوير واجب الحدوث فى بنية النظام ومؤسساته. فالإصلاح بالنسبة لها هو تغيير قانونى لمؤسسات النظام. ونظرا لأن الدين يمثل ماهية النظام الإسلامى، فإنها تنادى بفصل الدين عن الدولة وتفعيل المكون الجمهورى لنظام الجمهورية الإسلامية على حساب المكون الإسلامى، أى إلغاء العمل بنظرية ولاية

الفقيه، أو على الأقل فرض قيود رقابية، دستورية وشعبية، على صلاحياتها، لاسيما أنها تعتقد أن الصلاحيات المطلقة للولى الفقيه، فى غياب نظام قوى للرقابة والمحاسبة، تجعل إساءة استعمال السلطة أمرا محتملا على الدوام.

وتأتى قضية الإصلاح السياسى على قمة أولويات هذا الحزب، فهو يعتقد أن الظروف السياسية والاجتماعية التى تمر بها البلاد، فضلا عن التحولات التى تشهدها الساحة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، تتطلب إعادة نظر شاملة فى الثقافة وللعادلات الاجتماعية، ومعايير العمل المتبعة فى الدولة الإسلامية. ويرى أن الديمقراطية الليبرالية هى النموذج الأمثل للحكم الصالح والقادر على استيعاب ومعالجة التحديات التى فرضها تغير البيئة السياسية للعالم ونظام العلاقات الدولية فى العقد الأخير.

ويشدد الحزب فى هذا الإطار على مفاهيم مثل الحقوق الدستورية، والحريات الدنية، وحاكمية الشعب كأساس للشرعية السياسية، وسيادة القانون، والشفافية، والمحاسبة، ويعتبر ترسيخ هذه المفاهيم وتطبيقها فى الحياة السياسية هو الغرض الأسمى للحركة الإصلاحية. ويرى أن ظهور هذه الحركة هو تعبير عن تحول الحراك الشعبى الذى ولد من رحم الثورة الإسلامية إلى حراك عقلانى واقعى، يتطور كنسق عمل سلمى فى إطار الدستور والقانون الوطنى(٤).

ويضم هذا الحزب مجموعة كبيرة من كوادر ورموز الإصلاحيين على رأسهم محمد رضا خاتمى شقيق الرئيس السابق محمد خاتمى، وسعيد حجاريان الذى يعرف بـ" مهندس الإصلاحات" والذى اعتقلته السلطات الإيرانية عقب المظاهرات التى اندلعت نتيجة لرفض نتائج الانتخابات العاشرة، وأدلى باعترافات تمس سمعة الإصلاحيين معلنا استقالته من الحزب.

وقد دفعت نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة وما تلاها من تداعيات سياسية متسارعة، هذا الحزب الذى يمثل اليسار الليبرالى إلى أقصى اليسار، أى باتجاه رفض كامل لولاية الفقيه، وربما يؤدى به ذلك إلى الانسلاخ عن التيار الإصلاحى بمعناه الضيق (تيار الثانى من خرداد) والانضمام إلى قوى ليبرالية محسوبة على التيار الإصلاحى بطيفه الواسع مثل حركة "حرية إيران" بزعامة وزير الخارجية الأسبق الدكتور إبراهيم يزدى.

وفى هذا السياق، أصدر الحزب بيانا قال فيه أن انتخابات الرئاسة الإيرانية غير مقبولة ووصفها بأنها "انقلاب عسكرى". وقال الحزب: "هذه الانتخابات كانت نتيجة انقلاب أعد له منذ عام ... أضر بشرعية المؤسسة داخل إيران وخارجها ... ونحن نقر علانية أن النتيجة غير مقبولة"[٥]. وناشد الحزب الشعب والأحزاب والجماعات السياسية تفادى أى خطوة يمكن أن تستخدم كذريعة من جانب "الساعين إلى العنف" لتمهيد الطريق للدكتاتورية.

جـ- حزب "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية)

تأسس هذا الحزب عام ٢٠٠٥، ويقوده رئيس مجلس الشورى السابق مهدى كروبى، وقد حاول من خلاله الانسلاخ عن تيار "الثانى من خرداد" الذى مثل الائتلاف الموسع الذى ضم معظم القوى السياسية الإصلاحية، بسبب ما يعانيه من انقسامات حادة فى بعض القضايا الرئيسية، مثل الموقف من النظام الإسلامى وولاية الفقيه. وهو يقترب فى موقفه الأيديولوجى من رؤى "مجمع روحانيون مبارز" من حيث الإيمان بنظام الجمهورية الإسلامية، مع ضرورة فرض رقابة على صلاحيات الولى الفقيه، فضلا عن تبنيه نهجا انفتاحيا على الغرب مع التمسك بسياق اقتصادى محافظ، فى ظل نظام الجمهورية الإسلامية.

ومنذ تأسيسه فى عام ٢٠٠٥، تعرض الحزب لهزائم سياسية متكررة سواء فى انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية التى أجريت عام ٢٠٠٥، أو فى انتخابات الدورة الثامنة لمجلس الشورى الإسلامى التى أجريت فى عام ٢٠٠٨، أو فى انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى أجريت عام ٢٠٠٩, هذه الهزائم المتتالية. فضلا عن الإغلاق المتكرر للجريدة الناطقة باسمه، عرضت الحزب للخفوت، وربما تؤدى به إلى الانكماش أو التفتت والانضمام للأحزاب والقوى السياسية الأخرى، لاسيما الجبهة التى يزمع مير حسين موسوى المرشح الخاسر فى الانتخابات الرئاسية العاشرة تأسيسها لتقود تيار الإصلاحيين فى المرحلة المقبلة.

د- "سازمان مجاهدين انقلاب اسلامى" (منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية)

تعد هذه المنظمة من أقدم التنظيمات الثورية فى إيران. ورغم احتفاظها بطابعها اليسارى، تخلت المنظمة عن معظم المبادئ التى تبنتها فى بداية الثمانينيات من القرن

الماضى، فهى تدعو اليوم إلى اقتصاد السوق، وتربط مشروعية النظام السياسى بتمثيله الصريح للرأى العام وليس بقيادة الولى الفقيه له، كما استبدلت تفسيرها المتشدد للدين بآخر أكثر ليبرالية وقبولا بتعدد الاجتهادات والقراءات[٦]. ويعتبر كل من بهزاد نبوى، ومصطفى تاج زاده، ومحسن ارمين من قادة المنظمة، وكانوا، بتجاربهم السابقة، المحرك الرئيسى لماكينة الإصلاحات، ولهذا فإن المحافظين وجهوا حملاتهم منذ البداية نحو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية أولا ثم إلى جبهة المشاركة بعد ذلك.

وقد رفضت المنظمة نتائج انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية، وانضمت إلى جبهة المعارضة المطالبة بإعادة إجراء الانتخابات، كما دعت إلى فرض رقابة على صلاحيات الولى الفقيه. وهو ما دفع السلطات الإيرانية إلى تضييق الخناق على أعضائها من خلال اعتقال بعض رموزها مثل بهزاد نبوى ومصطفى تاج زاده وتوجيه تهمة الإضرار بالأمن العام والتورط فى تنظيم "ثورة مخملية" فى إيران ضد النظام الإسلامى، حسب ما ذكر المدعى العام فى طهران خلال جلسات المحاكمة التى عقدت فى شهر أغسطس ٢٠٠٩.

هذه المواجهات الحادة بين السلطات والمنظمة دفعت الأخيرة إلى أقصى اليسار داخل التيار الإصلاحى، حيث تتعاون مع حزب جبهة المشاركة لتكوين يسار ليبرالى قوى يرفض نظرية ولاية الفقيه ويسعى إلى إقامة نظام علمانى فى إيران.

د- "دفتر تحكيم وحدت" (مكتب تعزيز الوحدة)

وهو أكبر تنظيم طلابى فى إيران. ويجمع تحت مظلته تسعين فى المائة من اتحادات الطلبة فى الجامعات الإيرانية، ويسمى اتحاد الجمعيات الإسلامية. وقد لعب دورا مهما فى وصول الإصلاحيين إلى رئاسة الجمهورية فى عام ١٩٩٧، رغم القيود الشديدة التى تعرض لها بسبب دعواته إلى إلغاء ولاية الفقيه وإقامة نظام ديمقراطى لا يخضع لسيطرة رجال الدين، وإلغاء دور مجلس صيانة الدستور فيما يتعلق بالنظر فى أهلية المرشحين للانتخابات المختلفة.

وقد نظم المكتب مظاهرات عديدة للهتاف ضد "إسلام طالبان" فى إشارة إلى التفسير المتشدد للإسلام. وتسببت بعض ممارسات المكتب فى نشوب أزمات عنيفة داخل إيران، كان أخرها عندما أقدمت السلطات الإيرانية على إغلاق صحيفة "كارگوزاران" (كوادر البناء) فى أواخر ديسمبر ٢٠٠٨ (خلال الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة) بسبب نشرها مقالا

للمكتب يصف المقاومين الفلسطينيين بأنهم إرهابيون يتسببون فى موت الأطفال والمدنيين بسبب تمركزهم فى بعض دور الحضانة والمستشفيات[٧].

هذه الرؤية الليبرالية قادت المكتب إلى رفض نتائج الانتخابات الإيرانية، ودفعته إلى التقارب مع قوى اليسار الليبرالى ممثلة فى "جبهة المشاركة" و"منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية". وقد بدا ذلك جليا فى البيان الذى أصدره المكتب والذى ندد فيه بالقمع الذى مورس خلال مظاهرات الأيام الماضية، ودعا إلى إلغاء نتائج الانتخابات، وقال إن "السلطة الحاكمة أكملت فى الانتخابات الأخيرة مشروع دفن ما تبقى من النظام الجمهورى (الدستورى) فى القبر"[٨].

هـ- حزب "كاركوزاران" (كوادر البناء)

يشكل التكنوقراط غالبية هذا الحزب، وكان وقت تأسيسه فى عام ١٩٩٦ يطلق عليه وصف الإصلاحى، حيث لعب دورا مؤثرا فى دعم الرئيس السابق محمد خاتمى خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ ودفع ثمنا باهظا لذلك.

ويتزعم هذا الحزب غلام حسين كرباستشى رئيس بلدية طهران السابق. ويضع هذا الحزب على قمة أولوياته هدفا رئيسيا هو تحويل إيران إلى دولة حديثة. ولا يختلف أعضاء هذا الحزب حول أهمية العنصر الإسلامى فى الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، إلا أنهم يرون أن شرعية الثورة ترتكز بدرجة كبيرة على الجهود المبذولة لدعم التنمية الاقتصادية والتوسع فى حركة التصنيع فى إيران والدفاع عن سيادتها الوطنية.

وينظر "حزب كاركوزاران" إلى المؤسسة الدينية كحليف طبيعى وضرورى للدولة، لكنه خلافا لموقف اليسار الدينى فى التيار الإصلاحى ممثلا فى "مجمع روحانيون مبارز"، يفضل أن تنضوى الأولى تحت مظلة الثانية، وليس العكس[٩].

ويتبنى الحزب موقفا وسطا تجاه نظرية ولاية الفقيه يقوم على القبول بها، لكن فى إطار دستورى يعطى الحاكمية للشعب، ويفرض قيودا على صلاحيات الولى الفقيه. وهو فى هذا السياق يتبنى موقف رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى، الذى يمثل "المرشد الروحى" لهذا الحزب، الذى أكد فى خطبة صلاة الجمعة بجامعة طهران فى ١٧ يوليو ٢٠٠٩ ضرورة الاحتكام إلى الشعب وكسب ثقته. وأشار إلى أن ذلك كان نهج الإمام الخمينى، حيث قال: "فى عهد الإمام الخمينى كنا نعتمد على الشعب بشكل مباشر، وكل المجالس الشعبية التى

طرحت فى ذلك التوقيت كانت بدعم من الإمام". بل إن رفسنجانى جعل رضا الشعب هو معيار شرعية الحكومة، قائلا إن "سخط الشعب يفقد أى حكومة شرعيتها، وأن رضا الشعب من شروط الولاية عليه"(١٠).

هذه الرؤية قادت الحزب إلى تأييد مير حسين موسوى فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، وهو ما أدى إلى اندلاع مواجهات بين أنصاره والسلطات الإيرانية التى قامت باقتحام مقر الحزب ومصادرة وثائق وأجهزة كمبيوتر، كما اعتقلت بعض رموزه وعلى رأسهم محمد عطريانفر الذى اتهم بالمشاركة فى تدبير ثورة مخملية للإطاحة بالنظام الإسلامى فى إيران(١١).

ويكشف ذلك عن مضمون مهم مفاده أن خريطة القوى السياسية داخل التيار الإصلاحى لم تعد كما كانت قبل الانتخابات، حيث بدأت بعض القوى فى مراجعة رؤاها وأطروحاتها تجاه النظام الإسلامى الإيرانى، فيما انزوت قوى أخرى وربما تتجه إلى التفتت، وبدأ ظهور قوى ثالثة فى الاتجاه نحو رفض كامل للنظام. وفى كل الأحوال، فإن ثمة حالة من السيولة فى أنماط التحالفات والائتلافات بدأت بين هذه القوى بشكل يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى ظهور خريطة جديدة لهذه القوى.

وتبدو سيولة أنماط التحالفات والائتلافات داخل التيار الإصلاحى بصورة جلية الآن فى حالة التقارب الملحوظة فى مواقف حزب "اعتماد ملى" (الثقة الوطنية) من ناحية، وكل من حزب "جبهة المشاركة" و"منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية" من ناحية أخرى. فرغم وجود خلافات ليست قليلة بين الطرفين دفعت حزب "اعتماد ملى" إلى محاولة الانسلاخ عن تيار "الثانى من خرداد" الذى كان يضمهما معا، إلا أن أزمة الانتخابات العاشرة جعلته قريبا بشكل كامل إلى هذين التشكيلين ومؤيدا لمواقفهما بشأن القضايا الراهنة خصوصا فيما يتعلق بالموقف من ولاية الفقيه.

هذه التطورات تدعم من إمكانية تشكيل جبهة موسعة تضم الإصلاحيين المعترضين على نتائج الانتخابات، ويتولى قيادتها مير حسين موسوى المرشح الخاسر فى الانتخابات الرئاسية، وتلقى دعما قويا من شخصيات سياسية مرموقة مثل الرئيس السابق محمد خاتمى، ورئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى.

٢- التيار المحافظ

كان لسيطرة الجناح الأصولى من التيار المحافظ على السلطتين التشريعية والتنفيذية تأثير كبير على توازن القوى داخل التيار المحافظ الذى مال لصالح الجناح الأصولى على حساب الجناح التقليدى، والذى ظل مهيمنا على السلطة لفترة طويلة منذ قيام الثورة فى عام ١٩٧٩.

وبالطبع، فإن فوز الرئيس أحمدى نجاد بفترة رئاسية ثانية من شأنه تكريس هيمنة الأصوليين على مفاتيح صنع القرار، وتقليص مكانة ونفوذ المحافظين التقليديين داخل هيكل صنع القرار فى إيران.

لكنَّ ثمة تطورين مهمين قد يحدثان تغييرا كبيرا فى خريطة القوى السياسية داخل التيار المحافظ وأنماط التحالفات والائتلافات فيما بينها. يتمثل **التطور الأول**، فى الدعوات التى تصاعدت من داخل التيار الإصلاحى، على خلفية أزمة الانتخابات الرئاسية، لفرض قيود على صلاحيات الولى الفقيه، بل وتجاوز ذلك للمطالبة بإلغاء العمل بها. فقد أحدثت هذه الدعوات تقاربا ملحوظا فى رؤى وطروحات الجناحين الأصولى والتقليدى داخل التيار المحافظ. حيث يبرز فى هذا السياق موقف "حزب المؤتلفة الإسلامى" الذى اتخذ موقفا متشددا ضد هذه الدعوات، بدا من خلالها قريبا جدا من موقف الجناح الأصولى رغم انتمائه للجناح التقليدى من التيار المحافظ.

أما **التطور الثانى**، فيتعلق بالخلافات الناشئة داخل الجناح الأصولى من التيار المحافظ، لاسيما بين مجموعة الرئيس أحمدى نجاد، ومجموعة الأصوليين المعارضين له والمنتقدين لسياسته والتى تضم رموزا أصولية بارزة مثل على لاريجانى رئيس مجلس الشورى، ومحسن رضائى أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام وقائد الحرس الثورى الأسبق، ومحمد باقر قاليباف رئيس بلدية طهران.

هذه الخلافات عبرت عن نفسها خلال انتخابات الرئاسة الأخيرة، حيث ترشح محسن رضائى فى مواجهة أحمدى نجاد رغم أنهما ينتميان إلى جناح سياسى واحد، فيما امتنع لاريجانى وقاليباف عن إعلان تأييدهما للرئيس أحمدى نجاد خلال الانتخابات رغم الضغوط القوية التى فرضت عليهما.

وربما تتجه هذه الخلافات إلى مزيد من الاتساع خلال المرحلة المقبلة على خلفية التباين الناشئ بين المحافظين الأصوليين حول التشكيلة الحكومية التى قدمها الرئيس

أحمدى نجاد إلى البرلمان الذى تسيطر عليه أغلبية أصولية تعانى من خلافات قوية فيما بينها. فضلا عن معارضة كثير من النواب الأصوليين المحسوبين على الجناح المنتقد للرئيس، سواء لبرامجه الاقتصادية، خصوصا فيما يتعلق بإلغاء الدعم على البنزين، أو للنهج المتشدد الذى يتبعه فى التعامل مع الخارج، لاسيما إزاء الملف النووى الإيرانى، والذى أدى إلى حشد المجتمع الدولى ضد إيران، وصدور ثلاثة قرارات من مجلس الأمن بعقوبات على إيران خلال الفترة الرئاسية الأولى لأحمدى نجاد.

ربما تحدث هذه الخلافات الناشئة داخل الجناح الأصولى من التيار المحافظ تقاربا فى رؤى وأطروحات الجناح الأصولى المعارض لأحمدى نجاد وبعض قوى الجناح التقليدى من التيار المحافظ، بما يعنى تدعيم إمكانية نشوء استقطاب ثنائى جديد داخل التيار المحافظ بين جناح أصولى راديكالى يضم أنصار الرئيس أحمدى نجاد، وجناح أصولى براجماتى يجمع الأصوليين المنتقدين للرئيس مع المحافظين التقليديين.

واللافت للنظر هنا، أن هذا الاصطفاف السياسى المحتمل بدأت مؤشراته فى الظهور، على خلفية الجهود الحثيثة التى تبذلها بعض رموز التيار المحافظ والمقربين من المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى لتقليص مكانة ونفوذ التيار الإصلاحى، تمهيدا لاستبعاده من خريطة القوى السياسية الإيرانية والمنظومة التى تعمل من خلالها داخل نظام الجمهورية الإسلامية. وبالتالى استبدال الاستقطاب السياسى الكلاسيكى الذى سيطر على الحياة السياسية الإيرانية منذ وصول الإصلاحيين إلى السلطة عام ١٩٩٧ بين التيار الإصلاحى والتيار المحافظ، باستقطاب سياسى جديد من داخل التيار المحافظ بين أصوليين راديكاليين وأصوليين براجماتيين. وربما يدعم ذلك أن خبرة الحياة السياسية والحراك الحزبى داخل إيران، حتى قبل قيام الثورة عام ١٩٧٩، تميل دائما إلى فكرة الاستقطابات الثنائية مع رفض تام للتعددية الحزبية.

وقد بدت بجلاء أولى مؤشرات تبلور هذا الاستقطاب السياسى الجديد فى تعمد المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى تقوية الأصوليين البراجماتيين (لاريجانى رضائى قاليباف) على حساب الأصوليين الراديكاليين بزعامة الرئيس أحمدى نجاد فى محاولة لخلق توازن بين التيارين يمكن من خلاله إدارة الحكم من خلال التنافس، بشرط ألا يتحول إلى صراع على نحو التجربة السابقة للإصلاحيين مع المحافظين.

ويعد تعيين المرشد لصادق لاريجانى فى منصب رئيس السلطة القضائية خلفا لهاشمى شاهرودى أحد أهم حلفاء الرئيس أحمدى نجاد خطوة أولى لتكريس هذا التوازن، حيث أصبحت فى يد الأصوليين البراجماتيين سلطتان من سلطات الدولة (التشريعية والقضائية) فى مقابل سيطرة الأصوليين الراديكاليين على السلطة التنفيذية.

وقد استغل المحافظون الأصوليون الاعترافات التى جاءت على لسان العديد من كوادر ورموز التيار الإصلاحى خلال محاكمتهم بتهمة تدبير "ثورة مخملية" على خلفية نتائج الانتخابات الرئاسية العاشرة، لإلصاق تهمة الخيانة والعمالة للغرب بالإصلاحيين. حيث قال محمد على أبطحى نائب الرئيس السابق محمد خاتمى إن فوز أحمدى نجاد كان نتيجة انتخابات "نظيفة"، وأن قادة الإصلاحيين خانوا المرشد الأعلى خامنئى، مضيفا أن خاتمى ومير حسين موسوى وهاشمى رفسنجانى "أقسموا على العمل بشكل جماعى للانتقام من خامنئى"، مشيرا إلى أن "التزوير كان كلمة السر للبدء فى الاضطرابات". وزاد أبطحى على ذلك بالقول إن أحزابا مثل "جبهة المشاركة أجرت اتصالات مع أفراد من فريق الحمائم الأمريكيين"(١٢).

وقد زاد على اعترافات أبطحى سعيد حجاريان، الذى يوصف بـ"مهندس الإصلاحات"، بتنكره لأفكاره التى تبناها خلال السنوات العشر الماضية التى أدت، حسب اعترافه، إلى انحراف "جبهة المشاركة" فى أدائها خاصة خلال الانتخابات الأخيرة، وبإعلان استقالته من هذه الجبهة وإدانته لدوره فى تلك الانتخابات. وجاء إقرار مسعود بستانى رئيس تحرير موقع "الجمهورية" الإلكترونى الذى يديره مهدى هاشمى نجل هاشمى رفسنجانى بالتجسس والارتباط بشبكات إعلامية معادية للنظام ليوفر كل مبررات الحكم لتصفية التيار الإصلاحى.

وإذا كان حمزه كرامى الإصلاحى المعتقل قد أقر بأن مهدى هاشمى نجل رفسنجانى قد طلب منه اختلاس أموال من منظمة حماية النفط الإيرانى لتمويل حملة الرئاسة لرفسنجانى عام ٢٠٠٥، فإن الأكاديمى الأمريكى (من أصل إيرانى) كيان تاجبخش كشف أن الرئيس الإيرانى السابق محمد خاتمى التقى فى نيويورك عام ٢٠٠٦ بالملياردير الأمريكى جورج سوروس برفقة محمد جواد ظريف مندوب إيران فى الأمم المتحدة؛ فى إشارة إلى وجود علاقة بين هذا الملياردير الذى يمول أنشطة معادية لإيران وبين الرئيس خاتمى والأحداث الأخيرة التى وقعت فى إيران. وقد أقر تاجبخش

بدوره التآمرى وقال: "أنا ضحية برنامج أمريكى يهدف إلى الإطاحة بالنظام (الإيرانى) بشكل سلمى".

هذه الاعترافات وفرت للمدعى العام سعيد مرتضوى كل ما يريده من قرائن تثبت اتهامه الإصلاحيين بالسعى إلى القيام بـ "ثورة مخملية" لإسقاط النظام وكل ما يريده من مبررات للمطالبة بحل كل من "جبهة المشاركة الإسلامية" و"منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية"، وهما من أهم أركان التيار الإصلاحى، ومحاكمة أعضائهما[١٣]، وربما تمتد التصفية أيضا إلى حزب "كاركوزاران" (كوادر البناء) القريب من رفسنجانى.

ويتكشف عن ذلك حقيقة مهمة مفادها أن خريطة القوى السياسية داخل التيار المحافظ بعد الانتخابات الرئاسية لم تعد كما كانت قبلها، حيث شهدت، وما زالت، حراكا حزبيا مستمرا ربما لا يؤدى إلى تشكيل خريطة سياسية جديدة فحسب، بل إلى تدشين استقطاب سياسى جديد فى إيران. وفى كل الأحوال، يمكن تحديد موقع أبرز هذه القوى من النظام الإسلامى الإيرانى ومبانيه الدستورية والفقهية وعلى رأسها ولاية الفقيه على النحو التالى:

أ- الجناح التقليدى

تعرض هذا الجناح المتحالف مع طبقة التجار (البازار) والرأسمالية التقليدية إلى هزائم سياسية متكررة، أدت إلى إضعاف نفوذه واتجاهه للانكماش لصالح الجناح الأصولى من التيار المحافظ، ويضم هذا الجناح العديد من القوى السياسية التى يمكن توضيح رؤاها وأطروحاتها فى التالى:

(١) "جامعة روحانيت مبارز" (جمعية علماء الدين المناضلين)

تكونت هذه الجمعية فى مرحلة ما قبل الثورة لتنظيم حركة المقاومة ضد نظام الشاه، واستمرت بعده واجتذبت إليها بعض أهم أقطاب التيار الدينى الموصوف بالمحافظة واليمينية من أمثال آية الله بهشتى، وآية الله مطهرى، وآية الله اردبيلى، وآية الله خامنئى، وعلى أكبر ناطق نورى، ومحمد رضا مهدوى كنى أمينها العام.

وتؤيد هذه الجمعية الولاية المطلقة للولى الفقيه وتركيز السلطة فى يده، وتعتبر أن شرعيته مستمدة من الله وليس للشعب دور فيها، وتدعو إلى استخدام قوة الدولة ومؤسساتها لفرض انضباط ثقافى وسلوكى. وطالما عبرت عن القلق من انتشار الميول

الليبرالية فى المجتمع، ولا سيما خلال التسعينيات من القرن الماضى. لكن تحالفها مع طبقة التجار (البازار) دفعها إلى المناداة بضرورة تبنى نظام السوق وفرض قيود على دور الدولة فى توجيه الاقتصاد.

وخلال أزمة الانتخابات الرئاسية الأخيرة، دعمت الجمعية موقف الرئيس أحمدى نجاد فى مواجهة المعترضين على نتائج الانتخابات، لكن ذلك لم يؤد إلى تحقيق تقارب بين الجمعية وتيار الرئيس أحمدى نجاد لسببين: الأول، هو السياسة الانفرادية التى ينتهجها الرئيس فى اختيار تشكيلته الحكومية، حيث يعتمد فى انتقائه الوزراء على العلاقات الشخصية، بما يؤدى إلى عدم تضمين ممثلى الجمعية داخل الحكومة. والثانى، الاتهامات المتكررة بالفساد التى أطلقها الرئيس أحمدى نجاد خلال فترته الرئاسية الأولى ضد بعض رجال الدين من المحسوبين على طبقة البازار، والتى أدت إلى توتير علاقاته مع طبقة رجال الدين خصوصا فى حوزة قم، ودفعت بعضهم إلى مطالبة المرشد الأعلى على خامنئى للتدخل وكبح اندفاع الرئيس أحمدى نجاد وأنصاره، قبل أن يستفحل خطره على النظام الإسلامى.

(٢) "حزب مؤتلفة إسلامى" (حزب المؤتلفة الإسلامية)

تأسس هذا الحزب فى الفترة من ٦١ - ١٩٦٣ تزامنا مع عملية تأميم النفط. وقد لعب دورا مهما فى حركة الخمينى فى ستينيات القرن الماضى، ونسب إليه الضلوع فى اغتيال بعض أقطاب نظام الشاه، ومنهم رئيس وزرائه حسن على منصور. ومن بين الشخصيات التى ضمها جواد رفيق دوست، وأسد الله لاجوردى المدعى العام السابق فى سجن ايفين الشهير، ويترأسه حبيب الله عسكر اولادى[١٥]. ويعمل هذا الحزب كحلقة وصل أساسية بين رجال الدين التقليديين الحاكمين وقطاع كبير من تجار البازار الذين تربطهم برجال الدين علاقات منذ الأزل.

ويؤيد الحزب بقوة نظرية ولاية الفقيه، ولا سيما تفسيرها التقليدى، باعتبارها المعيار الأساسى لشرعية النظام. ولهذا السبب، يميل الحزب إلى قصر تعامله على الجماعات التى تؤيد تلك النظرية بصورة كاملة ومطلقة، ويطلق الحزب على هذا النوع من الجماعات صفة "خودى" (الأهل) مقارنة بالجماعات التى لديها تحفظات على ولاية الفقيه. وفى ضوء هذا التصنيف يحصر الحزب قبوله بفكرة التعددية السياسية ضمن

النطاق الأول، أما غيرهم فلا ينبغى أن يسمح لهم بالمشاركة فى صنع القرار، أو حتى الوجود فى الساحة السياسية.

وانطلاقا من ذلك، دخل الحزب على خط الأزمة السياسية التى فجرتها الانتخابات الرئاسية العاشرة مؤيدا للرئيس أحمدى نجاد وموقف المرشد الأعلى، حيث وجه انتقادات حادة للدعوات التى أطلقها الإصلاحيون بفرض رقابة على صلاحيات الولى الفقيه. وفى هذا السياق قال رئيس الحزب حبيب الله عسكر أولادى أن "صلاحيات الولى الفقيه أعلى من الدستور ومن كل السلطات، ولا يجوز لأى شخص مهما كانت شعبيته الاعتراض ولو بشكل محدود على المرشد، لأنه يمثل إرادة الله على الأرض". وزعم أولادى أنه يجب طاعة الولى الفقيه مهما قال "حتى أنه لو صرح بأن اللبن لونه أسود فإنه سيكون قطعا لونه أسود ونراه أسود وليس أبيض".

وأضاف أولادى أن أحمدى نجاد استطاع الفوز فى الانتخابات ليس بالاعتماد على أصوات الشعب بل لأنه ظل مطيعا للمرشد خامنئى، وهذه الطاعة هى سر فوزه (أى أن الحاكمية فى رؤيته ليست للشعب وإنما للولى الفقيه). وأكد أنه لا يمكن لأى شخص الاعتراض على إرادة المرشد أو التشكيك فيها لأن هذا يؤدى بالشخص إلى حالة الكفر[١٦].

ب- الجناح الأصولى

بدأ صعود اليمين الأصولى الذى يسمى بـ "المحافظين الجدد" عقب انتهاء انتخابات الدورة السادسة لانتخابات مجلس الشورى عام ٢٠٠٠، والتى واجه فيها المحافظون التقليديون هزيمة ثقيلة لصالح الإصلاحيين. وفى هذه اللحظة بدأ المحافظون الأصوليون فى الصعود بقيادة شخصية مثقفة من غير رجال الدين هو غلام على حداد عادل رئيس مجلس الشورى السابق.

هذا التيار وجد أن هيمنة التيار الإصلاحى على مقاليد السلطة فى إيران يعنى فتح الباب أمام أطروحات وشعارات تدعو إلى تطوير الأسس والقواعد التى قامت عليها الثورة الإسلامية التى أرساها الإمام الخمينى وعدم التقيد الحرفى بها. كما استشعر هذا التيار أن ثمة خطرا يهدد مبدأ ولاية الفقيه المطلقة نتيجة تصاعد أصوات عديدة من قبل بعض كوادر التيار الإصلاحى تنادى بفرض قيود على سلطات وصلاحيات الولى الفقيه.

وعلى خلفية ذلك بدأ غلام على حداد عادل فى حشد الأقلية المحافظة داخل مجلس الشورى السادس من خلال التحالف مع اليمين التقليدى تحت دعوى حماية العدالة الاجتماعية والقيم الثورية، لكن كان هدفه الأساسى هو إعاقة المشروعات التى تطرحها الحكومة والتى يمكن من خلالها المساس بمبدأ ولاية الفقيه المطلقة. ومن ثم اجتهد من أجل رفض مشروعى القانونين اللذين طرحهما الرئيس السابق محمد خاتمى على مجلس الشورى السادس، والذى كان أولهما يتعلق بتعديل قانون الانتخابات من أجل تقليص صلاحيات مجلس صيانة الدستور، الذى يسيطر عليه المحافظون، بشأن تحديد صلاحية المرشحين للانتخابات، بينما كان يتصل ثانيهما بتوضيح صلاحيات رئيس الجمهورية. وقد اعتبر الأصوليون هذا المشروع تحديدا محاولة من الإصلاحيين لزيادة صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب سلطات المرشد الأعلى.

وقد نجح الجناح الأصولى فى السيطرة على أغلبية مقاعد مجلس الشورى فى دورتيه الأخيرتين (٢٠٠٤ و٢٠٠٨). وجاءت انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية التى أجريت فى عام ٢٠٠٩، لتكرس سيطرة المحافظين الأصوليين على السلطة. ويضم هذا الجناح العديد من القوى السياسية يمكن تناول رؤاها وأطروحاتها كما يلى:

(١) "ائتلاف آباد كران" (أنصار تعمير إيران الإسلامية)

يتبنى هذا الائتلاف توجها مطورا قام فى الأساس على محددات أساسية هى: الالتزام بولاية الفقيه باعتبارها العمود الفقرى لنظام الجمهورية الإسلامية، وتقديم عناصر جديدة ذات توجه معتدل إلى الساحة الانتخابية يمكن من خلالها اكتساب أرضية جديدة، وطرح رؤية مطورة للتعاطى مع المستجدات، والتركيز على محاربة البطالة وتحسين مستوى المعيشة والقضاء على مشكلة التضخم وتدنى المرتبات، والدعوة إلى منع تسييس المؤسسات التى تقدم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، وإلى أن يكون أعضاء المجالس البلدية فى طهران والمحافظات الإيرانية المختلفة من التكنوقراط الإداريين المحترفين القادرين على الاستجابة السريعة للمتطلبات الأساسية للمواطن، وتبنى شعار المصلحة كمحدد رئيسى للتعاطى مع التطورات الطارئة على الساحتين الداخلية والخارجية.

(٢) "ائتلاف ايثار كران" (الأوفياء أو المؤثرون)

وهى المجموعة المسيطرة على الحكومة، ويمثلها تيار اجتماعى تعرض لظروف سياسية واقتصادية قاسية دفعته إلى تبنى نهج متشدد فى التعاطى مع مختلف القضايا، فهو وليد الطبقة الفقيرة التى تشعر بالتمايز والفوارق الطبقية أمام الطبقة العليا التى ينتمى إليها كبار رجال الدين الذى يجمعون بين السلطة والثروة ويرتبطون بعلاقات قوية مع تجار البازار. وقد انضم أغلب عناصر هذا التيار إلى القوات المسلحة والحرس الثورى.

(٣) تنظيم حزب الله

تشكل حزب الله من الجماعات الدينية التى واجهت معارضة التيار الدينى، وقد أطلق هذا الاسم فى السابق على الجناح المتشدد من حزب "الجمهورية الإسلامية" ومنظمة "مجاهدى الثورة الإسلامية". وقد بدت صورته التنظيمية فى عام ١٩٩٣ وحاز فى عام ١٩٩٥ على تصريح من وزارة الإرشاد لممارسة نشاطه تحت مسمى "المؤسسة الثقافية لأنصار حزب الله".

ومن أهم أهدافه حماية منجزات الثورة والدفاع عن ولاية الفقيه المطلقة ومحاربة الغزو الثقافى الغربى. ويعد أعضاء الحزب من أشد المعارضين للإصلاحيين. ويدافع الحزب عن تدخل الدولة فى المجال الاقتصادى، ويرفض استيراد القيم الثقافية الغربية والانفتاح الثقافى، ويطالب بضرورة السيطرة على المنتجات الثقافية.

كذلك يؤمن هذا التنظيم بنظرية المؤامرة، حيث يرى أن التنوع الثقافى يمثل حيلة من أجل الاختراق، والأهم من ذلك أنه يرى أن الشعب لا دور له فى اختيار المرشد الذى، فى رؤيته، لا يعتبر مسئولا أمام الشعب. ويسود بين أنصاره الاتجاه الرافض للمجتمع المدنى وتوسيع المشاركة السياسية، فالمجتمع المدنى عندهم هو المجتمع الإسلامى المؤيد لولاية الفقيه المطلقة، مع توفر نظرة عدائية للمعارضين لاتجاهه.

وخلال انتخابات الرئاسة العاشرة، بذل التنظيم جهودا مضنية فى دعم الحملة الانتخابية للرئيس أحمدى نجاد وتشويه صورة منافسيه. لكن الأهم من ذلك، هو أنه شارك من خلال عناصره فى الحملة القمعية التى قامت بها السلطات الإيرانية لمواجهة التظاهرات التى قادها المعترضون على نتائج الانتخابات، حيث كانت قوافل من راكبى الدراجات التابعين للتنظيم بملابس مدنية تجوب شوارع طهران لمواجهة الاحتجاجات.

(٤) جمعية زينب

وهى جمعية نسائية تأسست عام ١٩٨٦ وحازت الموافقة على ممارسة النشاط السياسى عام ١٩٩١. ومن أهدافها الدفاع عن خط الإمام وولاية الفقيه وحماية منجزات الثورة ونشر الثقافة الإسلامية، مع السعى للارتقاء العلمى والأخلاقى بالمرأة. وبالرغم من الأهداف السياسية المنصوص عليها فى اللائحة التأسيسية للجمعية، فإن نشاطها يكاد ينحصر فى إطار إلقاء الدروس الدينية التعليمية. وتتركز قاعدتها الشعبية فى المناطق المحيطة بالبازار وجنوب طهران.

لكن اللافت للنظر أنه رغم التأييد القوى الذى تبديه الجمعية للرئيس أحمدى نجاد. إلا أن ثمة تحولا حدث فى موقفها خلال الانتخابات الرئاسية العاشرة، حيث انتقدت السياسة القمعية التى اتبعتها السلطات فى تعاملها مع المعترضين على نتائج الانتخابات[١٧]، ويرجع ذلك إلى الاتهامات التى وجهها الرئيس أحمدى نجاد إلى بعض رجال الدين الذين يرتبطون بعلاقات قوية مع الجمعية من أمثال هاشمى رفسنجانى ومهدى كروبى وعلى أكبر ناطق نورى.

وفى هذا السياق، نشرت مريم بهروز الأمين العام للجمعية مقالا فى صحيفة "أفتاب يزد" (شمس الحرية) بعنوان: "الحرس الثورى يجب أن يجاوب الشعب بشأن مؤهلات أحمدى نجاد". وفيه قالت بهروز إنها شعرت باليأس بسبب ما قاله الرئيس أحمدى نجاد فى المناظرة التليفزيونية مع مير حسين موسوى. واعتبرت أن أحمدى نجاد دمر نظام الجمهورية، مشيرة إلى أنه حين يسمع الشعب أن من اختارهم بالتصويت لرئاسة البلاد ولبرلمانها لصوص فكيف سيثق بمدرائها. ولفتت بهروز النظر إلى أن احمدى نجاد لم يبرز أى وثائق وأدلة حين اتهم شخصيات كهاشمى رفسنجانى وناطق نورى معتبرة أن من يوجه التهم لهاتين الشخصيتين ليسوا إلا أناسا سطحيين وبسطاء[١٨].

(٥) الجمعية الإسلامية للمهندسين

انشقت هذه الجمعية عن اللجنة الإسلامية للمهندسين التى تحسب على حركة "حرية إيران" المعارضة. وقد حدث الانشقاق بعد انفصال ذوى التوجهات اليمينية المحافظة وتكونت النواة الأولى لها عام ١٩٨٨ وحصلت على موافقة وزارة الداخلية عام ١٩٩١، ويدار هذا التنظيم بواسطة مجلس قوامه ١٥ شخصا.

وتهدف الجمعية إلى رفع مستوى الوعى السياسى والإسلامى لأعضائها والتعاون مع الدولة للارتقاء بالمعرفة السياسية والإسلامية للمجتمع الإيرانى وإعداد الخطط لاستغلال الموارد الطبيعية والإنسانية أفضل استغلال وتحقيق الاكتفاء الذاتى التقنى والعلمى. ولا تتمتع بوجود مباشر فى الأوساط الشعبية وتظهر بالطبع قاعدتها فى أوساط المهندسين وطلاب كليات الهندسة والفنيين وأساتذة الجامعات والمهنيين وتعد مجلة "جام جم" (المرآة المسحورة) المنبر الرسمى للجمعية[١٩].

ورغم أن الجمعية دعمت الرئيس أحمدى نجاد خلال الانتخابات الرئاسية العاشرة، فإن خلافات عديدة طفت على السطح بين الطرفين، أهمها تعمد أحمدى نجاد تجاهل كوادر الجمعية فى عملية صنع القرار وفى إسناد المناصب والحقائب الوزارية. ولذا استغلت الجمعية الأزمة التى أثارها تلكؤ أحمدى نجاد فى الاستجابة لطلب المرشد الأعلى على خامنئى بإقالة اسفنديار رحيم مشائى من منصبه كنائب للرئيس، بما أعطى انطباعا أن ثمة فجوة بين المرشد والرئيس، وقامت بنشر رسالة شديدة اللهجة ضد أحمدى نجاد تعمدت تسريبها إلى كل الصحف الإيرانية، فى ٢٩ يوليو ٢٠٠٩، حذرته فيها من أى "أوهام" حول سبب فوزه فى الانتخابات الرئاسية، موضحة أن فوزه جاء نتيجة لوفائه للمرشد الأعلى فقط. وقالت الرسالة إن "الأصدقاء الذين دعموكم والشعب وكل المحافظين يراقبون باهتمام سلوككم، خصوصا فى أمرين هما الخضوع التام للمرشد الأعلى والفاعلية".

وأضافت الجمعية فى رسالتها أن "التجربة تدل على أن الذين يبتعدون، تحت أى ذريعة، عن كبار رجال الدين يصبحون، بعد ذلك، على رأس مجموعات منحرفة"، وذلك فى تهديد ضمنى لأحمدى نجاد بالعزل بتهمة "العمل فى مجموعات منحرفة"، و"البعد عن الخط الدينى الرسمى". وطالبت الجمعية الرئيس بـ"إثبات جدى لطاعته للمرشد"[٢٠].

واللافت للانتباه هو أن سيطرة الأصوليين على معظم مؤسسات صنع القرار فى إيران أدت إلى حدوث انقسامات فيما بينهم نتيجة التباين فى التعاطى مع بعض الملفات الداخلية، مثل الأزمة الاقتصادية، والملفات الخارجية كالعلاقات مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وأزمة الملف النووى الإيرانى. وهذه الخلافات أحدثت انقسامات داخل تيار الأصوليين لدرجة دفعتهم إلى الدخول فى الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، بقائمتين هما:

(أ) "جبهة متحد أصول گرايان" أو ائتلاف "الجبهة المتحدة للأصوليين"، والتى تضم أنصار الرئيس أحمدى نجاد وقائمته الأساسية التى تعرف بـ"رائحه خوش خدمت" (الرائحة الزكية للخدمة). كما تضم "جبهة السائرين على نهج الإمام والقيادة"، و"الأصوليون الداعمون للتطور والفدائيون".

(ب) "جبهة فراكير أصول گرايان" أو "الائتلاف الشامل للأصوليين"، التى دعمها على لاريجانى رئيس مجلس الشورى، ومحمد باقر قاليباف رئيس بلدية طهران. ومحسن رضائى قائد الحرس الثورى الأسبق أمين مجمع تشخيص مصلحة النظام.

وكان لحالة الانقسام داخل صفوف الأصوليين، تأثير واضح خلال انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية. حيث لم يتفق المحافظون الأصوليون على مرشح واحد للانتخابات، وفشل الرئيس أحمدى نجاد فى الحصول على إجماع بين قوى الأصوليين، نتيجة وجود معارضة داخلية قوية له ممثلة فى كوادر تيار "الائتلاف الشامل للأصوليين"، وهو ما دفع محسن رضائى قائد الحرس الثورى الأسبق وأمين مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى الترشح فى الانتخابات منافسا للرئيس أحمدى نجاد.

ورغم أن رضائى انضم فى بداية نشوب أزمة الانتخابات إلى المعترضين على نتائجها والداعين إلى إعادة فرز صناديق الاقتراع أو إجراء الانتخابات من جديد (موسوى وكروبى)، إلا أنه فى النهاية فضل عدم الولوج فى هذا الطريق إلى النهاية، حيث أعلن ولاءه للمرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى وقام بسحب شكواه الخاصة بنتيجة الانتخابات، مؤكدا أن ذلك ليس اعترافا بحكومة الرئيس أحمدى نجاد وإنما احتراما للمرشد على خامنئى[٢١].

ومع ذلك، فإن ثمة مناقشات ومداولات تدور داخل "الائتلاف الشامل للأصوليين" لتكوين جبهة معارضة للرئيس أحمدى نجاد من داخل تيار الأصوليين تستطيع الوقوف فى وجه مشروعاته وبرامجه التى يحاول تنفيذها فى فترته الرئاسية الثانية، خصوصا أن الجبهتين ممثلتان فى مجلس الشورى بعدد كبير من النواب.

وقد تزامن ذلك مع بروز مؤشرات تؤكد إقدام جناح الرئيس أحمدى نجاد على تدشين حملة تطهير داخل الجناح الأصولى المؤيد له، بزعم ضعف موقف بعض النواب المحسوبين على الأصوليين ووقوفهم فى موقع الدفاع خلال أزمة الانتخابات الأخيرة، مما أعطى انطباعا بضعف موقف الرئيس نفسه. وفى هذا السياق، جرى استبعاد

محمد رضا باهنر وهو أحد الأعضاء الأصوليين البارزين فى مجلس الشورى ويتولى منصب نائب الرئيس وأمين عام "جمعية المهندسين الإسلاميين" التى انتقدت تلكؤ الرئيس فى إطاعة أوامر المرشد بإقالة نائبه، من القائمة المؤيدة للرئيس فى البرلمان، بعد أن اتهمه بعض المقربين من الرئيس بأن موقفه كان أقرب إلى مير حسين موسوى المعترض على نتيجة الانتخابات.

كما تم توجيه تهديدات بالاستبعاد لأعضاء آخرين مثل عماد الدين أفروغ، ومحمد خوش تشهره، وداود دانش جعفرى، وطهماسب مظاهرى، وسعيد أبو طالب، ومصطفى بور محمدى، والأخير كان وزيرا للداخلية فى الفترة الرئاسية الأولى لأحمدى نجاد قبل أن يقال بسبب خلافاته مع الرئيس ومحاولاته فتح قناة اتصال مع المرشد بدون علم الرئيس.

وفى هذا السياق أيضا بدأ أنصار أحمدى نجاد فى بذل جهود مضنية لإبعاد محمد باقر قاليباف، وهو أحد الأصوليين المعارضين للرئيس، من منصبه كرئيس لبلدية طهران، وتعيين شخصية مقربة من الرئيس فى هذا المنصب الحيوى، الذى كان أحمدى نجاد نفسه يتولاه، وكان أحد أسباب فوزه بانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥. كما بدأ هؤلاء فى محاولة الضغط على رئيس مجلس الشورى على لاريجانى لإبداء توافق أكبر مع توجهات الحكومة الجديدة وعدم معارضة برامج وسياسات الرئيس أحمدى نجاد من خلال التلويح بإعفائه من رئاسة تكتل الأغلبية الأصولية فى مجلس الشورى وتولية أحد الأعضاء الأصوليين الآخرين مكانه مما يشكل تمهيدا لإقصائه من منصبه كرئيس لمجلس الشورى.

٦- "انجمن حجتيه" (جمعية الحجتية)

رغم أن هذه الجمعية ألغيت رسميا فى عام ١٩٨٤ بعد ضغوط مؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام الخمينى، إلا أن مبادئها مازالت حية ومتداولة، خصوصا أن قسما من مؤيدى الرئيس أحمدى نجاد يؤمن بها، بل إن ثمة تأكيدات على أن الرئيس أحمدى نجاد نفسه يعتبر أحد تلاميذ آية الله محمد تقى مصباح يزدى المرجع الدينى فى الحوزة العلمية بمدينة قم الذى يحمل راية "الحجتية" فى الوقت الراهن.

ويتمحور فكر هذه الجمعية حول شخصية المهدى المنتظر، إذ نفت أى ظهور للمهدى فى الماضى، ودعت إلى انتظاره فى المستقبل، وربطت قيامه بانتشار الفوضى والفساد

فى الأرض. وتبعا لذلك فقد رفضت الحجتية تأسيس أى دولة قبل ظهور المهدى. فهذه الدولة فى رؤيتها دولة طاغوتية غير شرعية، وهو ما كان سببا فى اصطدام الجمعية مع رجال الدين بزعامة الخمينى الذين قادوا الثورة ضد نظام الشاه فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى. وكان مبعث الصدام هو الخلاف حول نظرية "ولاية الفقيه" التى طورها الخمينى وتقوم أساسا على أنه لابد أن يؤسس فقهاء الشيعة الدولة نيابة عن الإمام الغائب، ويمارسوا دوره السياسى والفقهى والاجتماعى إلى حين عودته. كما كان الخمينى يعتقد أنه لا يجوز أن يظل الشيعة فى مرحلة انتظار مستمر، وهو ما ووجه برفض من جانب جمعية الحجتية. ولذا كان الخمينى وأنصاره يعتقدون أن الحجتية تمثل حجر عثرة فى مواجهة مشروعه وخططه لإقامة الجمهورية الإسلامية، خصوصا أن الجمعية كانت تحظى فى هذه الفترة بدعم من جانب نظام الشاه، لأنها لا تؤيد استخدام السلاح والثورة للتعجيل بعودة المهدى المنتظر. وانتهى الأمر بحل الجمعية عام ١٩٨٤.

ومع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضى عادت الحجتية إلى الساحة السياسية والفكرية ولكن بثوب جديد، فبدلا من رفض نظرية ولاية الفقيه التى كانت السبب الأساسى فى صدام الحجتية مع الثورة، بدأت الحجتية فى الترويج للنظرية والتأكيد عليها، حيث ادعت أن الولى الفقيه معين من قبل الله والمهدى المنتظر، ومسئولية مجلس الخبراء هى اكتشاف الفقيه الذى اختاره الله ليقود الأمة، ومن ثم لا يستطيع مجلس الخبراء عزل الولى الفقيه أو مراقبة أنشطته، بل إنه من الممكن وبموافقة الولى الفقيه، أن يمارس مجلس الخبراء نوعا من الرقابة على أنشطة وأداء المؤسسات الخاضعة لإشراف الولى الفقيه. وزادت الحجتية على ذلك بقولها أن الولى الفقيه معصوم وهو فوق الدستور والسلطات.

وقد ساعد ذلك الحجتية على التمدد داخل مؤسسات صنع القرار، خصوصا الحرس الثورى وقوات التعبئة الشعبية والأجهزة التنفيذية والأمنية والاستخبارات، حتى واتتها الفرصة خلال انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية، فأسهمت فى وصول مرشح الجناح الأصولى من التيار المحافظ أحمدى نجاد إلى منصب رئيس الجمهورية. ولذا تعتبر مبادئ جمعية الحجتية أحد أهم الروافد الفكرية للرئيس أحمدى نجاد وطاقم حكمه، والتى شكلت إطارا يحكم توجهاته ويضبط تفاعلاته إزاء قضايا الداخل والخارج.

ومع إجراء انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية، نجحت "الحجتية" فى حشد بعض القوى السياسية خلف الرئيس أحمدى نجاد لمساعدته على الاحتفاظ بمنصبه لفترة رئاسية جديدة، حيث قام نحو مائتين من أعضاء مجلس الشورى (البرلمان) المؤيدين للجمعية بالتوقيع على وثيقة دعم وتأييد لأحمدى نجاد. كما بدأ العديد من كبار رجال الدين المقربين من الرئيس أمثال آية الله محمد تقى مصباح يزدى رئيس مدرسة "حقانى" وأحد رموز الجمعية بإصدار فتاوى عديدة لدفع الناخبين للتصويت لصالح الرئيس أحمدى نجاد.

وبعد تصاعد موجة الاعتراضات على نتائج الانتخابات الرئاسية، أيدت الجمعية موقف المرشد الأعلى على خامنئى، ورفضت مطالب الإصلاحيين بفرض رقابة على سلطات الولى الفقيه، كما انتقدت تأكيدات رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى على أن مشروعية الحكومة تستمد من رضا الشعب. وفى هذا السياق قال أحد أهم رموزها، وهو آية الله محمد تقى مصباح يزدى إن "رفسنجانى تجاهل مشروعية النظام الإسلامى". وأضاف: "لقد تصور الشيخ رفسنجانى أن شرعية النظام الإسلامى فى إيران قد اهتزت بسبب احتجاج مجموعة من الناس على الانتخابات الأخيرة، بينما الشرعية للنظام الإسلامى لا تأتى من الناس بل من حق حاكمية الله سبحانه وتعالى على الناس، وإن دور الشعب هو إمكانية استيفاء هذا الحق ومنح الفرصة لإجراء الحكم الإسلامى". وتابع: "هناك فرق كبير بين شرعية النظام ومقبوليته، فشرعية النظام الإسلامى من الله سبحانه وتعالى ولكن المقبولية من الشعب، فإذا أدبر جمع من الناس عن النظام الإسلامى فلا يعنى ذلك انتقاصا من شرعية هذا النظام"[٢٢].

هذا الدور الواسع الذى تقوم به "الحجتية" على الساحة الداخلية الإيرانية دفع أحد أكبر رموز الإصلاحيين عضو مجمع "روحانيون مبارز" (مجمع رجال الدين المناضلين) على أكبر محتشمى بور لتوجيه انتقادات عديدة للجمعية ومؤيديها خصوصا آية الله مصباح يزدى، حيث قال فى هذا السياق: "أليس من الظلم للثورة وللإمام أن ينحى جانبا كل من كان فى رفقة الإمام، وتأتى الجماعة التى لم تكن ذات يوم مع الثورة والإمام وتصبح داعية الثورة والمفسرة لها، وتنشئ مؤسسة باسم الإمام فى قم. إن

الأشخاص الذين يوجدون اليوم بين القواعد العسكرية ويقدمون أفكارهم للشباب على اعتبار أنها أفكار الإمام لم ولن يؤمنوا مثقال ذرة بفكر الإمام".

وأضاف مشيرا إلى بعض الأفكار التى يتم الترويج لها فى المجتمع الإيرانى اليوم على اعتبار أنها أفكار الإمام الخمينى: "يقول شخص ما هذه الجمهورية التى يتحدث عنها الإمام قد طرحت وفقا لمقتضيات ما قبل الثورة وإلا ما كان رأى الشعب هو الأساس، وليس لدينا فى الإسلام جمهورية، أى أن ذلك الشخص الذى يقع على رأس الفرقة المصباحية يسعى لاستئصال جذور فكر الإمام". وتابع: "لم يعد هناك أى اختلاف بين الفرقة المصباحية وطالبان وجاهلية صدر الإسلام. إن التيار المصباحى لم يذهب يوما ما إلى الجبهة، فكيف به يصبح اليوم داعية؟، ويصبح له وجود بين قواعد قوات (الباسيج). ولم يتول مصباح يزدى أى مسئولية فى عهد الإمام، ولم يحدث يوما ما أن قبل الإمام فكر هذا الشخص. ومنذ عام ١٩٦٥ لم يشاهد فى كل البيانات التى وقعها العلماء ورجال الدين فى قم والمدن أى توقيع لهذا الشخص. فما الذى حدث حتى أصبح هؤلاء الأشخاص ثوريين بهذا الشكل؟، أليسوا هم مسلمى ما بعد فتح مكة الذين جاءوا وعزلوا آل بيت النبوة؟، أليسوا هم الخوارج الذين يكفرون أى فكر غير فكرهم؟"[٢٣].

كما شارك العلمانيون المحسوبون على التيار الإصلاحى فى حملة الانتقادات الموجهة إلى جمعية "الحجتية"، حيث تساءلت عدة جهات إصلاحية فى هذا السياق عن سبب إسناد أهم المراكز وأكثرها حساسية فى النظام إلى رجال دين "يضعون خمسة أمتار من القماش على رؤوسهم فقط من دون أن يمتلكوا حتى شهادات ابتدائية".

لكن هذه التشبيهات الأخيرة لرجال الدين التى انطلقت من جانب القوى العلمانية والليبرالية المنتمية إلى التيار الإصلاحى أو المتحالفة معه تمنح الفرصة للمحافظين، والأصوليين تحديدا، لاتهام الإصلاحيين عموما بأنهم "أعداء لولاية الفقيه" وعملاء للخارج، مثلما حدث بعد تصاعد موجة الاعتراض على نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

٣- أحزاب وتيارات المعارضة فى إيران

إن أهم ما تمخضت عنه الأزمة السياسية التى فجرتها نتائج الانتخابات الرئاسية الأخيرة، هو أنها كشفت حدود التمايز بين القوى والتيارات السياسية التى تعمل من داخل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهو ما يعنى أن إطلاق مصطلح "المعارضة"

على القوى التى رفضت نتائج الانتخابات ودعت إلى إعادة إجرائها، فضلا عن فرض قيود رقابية على صلاحيات الولى الفقيه، لا يتسامح مع واقع الحياة السياسية الإيرانية، التى تؤكد أن هذه القوى ورغم ما بينها من تمايز إلا أنها تعمل من داخل النظام وتحت عباءته، بما ينفى عنها صفة المعارضة التى تنطبق على الأحزاب والقوى التى ترفض نظام الجمهورية الإسلامية من أساسه وتسعى، عبر وسائل شرعية وغير شرعية، إلى القضاء عليه واستبداله بنظام سياسى آخر، مثل الأحزاب الماركسية والليبرالية والملكية.

هذا النوع الأخير من الأحزاب ينقسم إلى قسمين: الأول، هو الأحزاب التى تنتهج أساليب سلمية فى معارضتها للنظام. والثاني، هو الأحزاب المسلحة.

وتمثل حركة "تحرير إيران" التى توصف بالليبرالية حينا والوطنية أحيانا القسم الأول. وتكونت الحركة نتيجة انشقاق حدث عام ١٩٦١ عن الجبهة الوطنية للدكتور محمد مصدق، وتزعمه مهدى بازركان وأبو الحسن بنى صدر. وبعد قيام الثورة، التزمت الحركة المذكورة دستور البلاد وعارضت النظام فى بعض وجوهه، خاصة ولاية الفقيه، ولم تتنكر لأصله الدينى فحافظت بذلك على وجودها الواقعى برغم حظر القانون لها.

ويقود الحركة حاليا وزير الخارجية الأسبق إبراهيم يزدى، وتنسجم فى بعض مواقفها مع التيار الإصلاحى. واللافت للنظر أن السلطات تبدى مرونة نسبية فى التعامل معها، حيث يمارس رموز الحركة وأعضاؤها نشاطا سياسيا ويدلون بآرائهم فى الوسط السياسى والإعلامى ولكن توصف حركتهم فى الإعلام الإيرانى بالمحظورة.

وتتعرض الحركة من حين لآخر لموجات اعتقال لأسباب متعددة، خاصة قبيل الاستحقاقات الانتخابية. ويعتقد أنه يعمل تحت عباءة الحركة بعض أنصار التيار الملكى الذين لا يتمتعون إلا بالقليل من التأثير والحضور فى المجتمع الإيرانى، فى الوقت الذى تحظى فيه بشعبية أكبر فى أوساط المثقفين والجامعيين.

وقد كان للحركة حضور مميز خلال الأزمة السياسية الأخيرة التى أعقبت الانتخابات الرئاسية العاشرة، حيث رفضت نتائج الانتخابات واعتبرتها دليلا على "توتاليتارية" نظام الجمهورية الإسلامية الذى تحول فى رؤيتها إلى نظام استبدادى يمتلك جهاز شرطة سرية شديد الفعالية لكنه فاسد. وفى هذا السياق، شبه إبراهيم

يزدى زعيم الحركة مصير إيران بمصير الاتحاد السوفيتى، حيث قال: "انهار الاتحاد السوفيتى السابق لأن القادة تحركوا للإصلاح وللاستجابة لمطالب الشعب متأخرين.. وأعتقد أن إيران تسير فى هذا الطريق"[٢٥]. وقد دفعت هذه الانتقادات السلطات الإيرانية إلى اعتقال يزدى فى إطار حملة الاعتقالات التى قامت بها لإخماد التظاهرات والاعتراضات الواسعة التى عمت إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية.

وتعبر حركة "مجاهدى خلق" عن القسم الثانى (الأحزاب المسلحة). وقد تأسست فى عام ١٩٦٥ كانشقاق عن حركة "حرية إيران" احتجاجا على عدم تقدمها فى تحقيق أهدافها. وعندما تصاعدت حدة مقاومة الشاه فى نهاية السبعينيات من القرن الماضى شارك كوادرها فى دعم المقاومة ولعبوا دورا فى التعبئة الجماهيرية. إلا أن تدخلهم فى الصراعات السياسية التى شهدتها الثورة فى بدايتها، من خلال دعم أبو الحسن بنى صدر أول رئيس لإيران بعد الثورة ضد المؤسسة الدينية، كان بداية التدهور فى علاقة التنظيم بالسلطة ونقل نشاطهم إلى الخارج، خاصة إلى العراق الذى احتضن كوادرها منذ الثمانينيات من القرن الماضى. ومازال عناصر المنظمة موجودون فى العراق حتى الآن، إلا أن السلطات العراقية أعلنت عن أن وجود الحركة أصبح غير مرغوب فيه داخل العراق، بعد توافقات سياسية تمت بين الحكومتين العراقية والإيرانية، خلال الفترة الماضية، كما قامت القوات الحكومية العراقية، باقتحام معسكر "أشرف" الذى يعيش فيه أنصار المنظمة، فى نهاية يوليو ٢٠٠٩، مما خلف عددا غير قليل من القتلى والجرحى[٢٦]، وهو ما لاقى ترحيبا ملحوظا من جانب إيران، التى تسعى منذ فترة طويلة إلى استعادة عناصر المنظمة من الخارج.

وقد كان واضحا حالة التحول فى موقف المنظمة تجاه الاستحقاقات السياسية المختلفة التى تجرى فى إيران، إذ أنه ولأول مرة تعلن المنظمة عن تأييد أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية وهو مير حسين موسوى، بل إنها لم تكتف بذلك، حيث أمرت أتباعها بالانضمام إلى مؤيدى موسوى، ووضعت خطة إعلامية لعناصرها تقضى بأن يقوموا بالتغلغل إلى صفوف مؤيدى موسوى وإطلاق شعارات ضد الرئيس أحمدى نجاد مثل "الموت للديكتاتور" و "نجاد كذاب ويخدع الإيرانيين" و"من أجل إنقاذ إيران لا تنتخبوا نجاد" وغيرها من الشعارات المشابهة[٢٧].

خاتمة

اتجهت الأزمة السياسية التى أثارتها نتائج انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، إلى التهدئة والانحسار بعد تصديق المرشد الأعلى للجمهورية على خامنئى على نتيجتها، وتدشين الرئيس أحمدى نجاد فترته الرئاسية الثانية بتشكيل حكومة جديدة تضم ١٥ وزيرا جديدا، وخفوت حدة التظاهرات التى عمت المدن الإيرانية المختلفة عقب الإعلان عن نتائج الانتخابات، وتعرض قادتها لضغوط قوية لإنهاء تمردهم والاعتراف بالأمر الواقع الذى كرسته الانتخابات.

لكن ذلك ليس نهاية المطاف، فرغم أن النظام احتوى الأزمة، إلا أنها فتحت الباب على مصراعيه أمام صراعات سياسية أكثر سخونة وأهمها الصراع على "الحاكمية لمن": هل هى للشعب واختياراته من خلال تكريس سلطة الدولة ومؤسساتها المنتخبة، وتوسيع هامش الحريات وإعطاء الأولوية للمصلحة على حساب الأيديولوجيا، وفرض رقابة على صلاحيات الولى الفقيه، وهو الاتجاه الذى يقوده المعارضون لنتائج الانتخابات، وأكده رئيس مجلس الخبراء رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى خلال خطبة صلاة الجمعة بجامعة طهران فى ١٧ يوليو ٢٠٠٩، حيث قال إن "شرعية الحكومة تستمد من رضا الشعب عنها"، أو أن هذه الحاكمية تعود للولى الفقيه بما يتضمنه ذلك من طغيان الوجه الثورى على أداء النظام والدولة، وإطلاق صلاحيات الولى الفقيه ليصبح الحاكم المطلق بلا منازع أو رقيب، وتضييق هامش الحريات، وانتهاج سياسة متشددة ومغلقة فى التعامل مع قضايا الداخل والخارج، وهو الاتجاه الذى يقوده المرشد الأعلى للجمهورية وبعض كبار رجال الدين فى حوزة قم بصفة خاصة آية الله محمد تقى مصباح يزدى الذى يعد "المرشد الروحى" للرئيس أحمدى نجاد وأحد رموز جمعية "الحجتية"، والذى قال إن "شرعية الحكومة مستمدة من الله".

ولسوف تجيب اتجاهات هذا الصراع على الحاكمية فى المرحلة المقبلة عن السؤال الأهم والأكثر تداولا داخل الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار فى إيران ومفاده: مستقبل نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.. إلى أين؟، لكن الأهم من ذلك هو أنها سوف تحسم بدرجة كبيرة ملامح خريطة القوى السياسية الإيرانية التى سيتحدد مدى اقترابها أو بعدها عن النظام الإسلامى الإيرانى بناءً على رؤيتها لهذا الصراع.

الهوامش

١ - أحمد السيوفى، أوراق المحافظين والإصلاحيين، إسلام أون لاين، ٦ / ٣ / ٢٠٠٤.

٢ - د. نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠٠١، ص ١١.

٣ - ايران: مواجهات جديدة بين المتظاهرين والشرطة بطهران، بى بى سى، ٢١ / ٧ / ٢٠٠٩.

٤ - توفيق السيف، الأيديولوجيا السياسية للتيار الإصلاحى فى إيران، إسلام أون لاين، ٢٩ / ٦/ ٢٠٠٩.

٥ - إصلاحيو إيران يرفضون حكومة نجاد: "غير شرعية" جاءت بانقلاب عسكرى.. ولم يفت الوقت بعد، الشرق الأوسط، ٢ / ٧ / ٢٠٠٩.

٦ - توفيق السيف، الأيديولوجيا السياسية للتيار الإصلاحى فى إيران، مرجع سابق.

٧ - تعطيل صحيفة إيرانية مقربة من رفسنجانى لوصفها نشطاء (حماس) فى غزة بالإرهابيين، الرياض، ١ / ١ / ٢٠٠٩.

٨ - اشتباكات بين المتظاهرين وقوات مكافحة الشغب فى طهران، العربية نت، ٩ / ٧ / ٢٠٠٩.

٩ - توفيق السيف، الأيديولوجيا السياسية للتيار الإصلاحى فى إيران، مرجع سابق.

١٠- رفسنجانى دعا إلى استعادة ثقة الشعب المفقودة والإفراج عن المعتقلين، القبس، ٣٠ / ٨ / ٢٠٠٩.

١١- أحمدى نجاد يعتبر تصريحات أوباما "بعيدة عن الأدب" ويتعهد بتبنى نهج أكثر حسما تجاه الغرب، الرأى، ٢٨ / ٦ / ٢٠٠٩.

١٢- "اعترافات" ابطحى فى المحكمة والإصلاحيون يدينون محاكمة المعارضين، القدس العربى، ١ / ٨ / ٢٠٠٩.

١٣- لمزيد من التفاصيل انظر: حجاريان: ارتكبنا خطأ فادحا ونطلب العفو، صحيفة كيهان (الدنيا) ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٩. وانظر أيضا: إيران: اتهام نجل رفسنجانى بالاختلاس والادعاء يطلب حل أكبر حزبين إصلاحيين، الحياة، ٢٦ / ٨ / ٢٠٠٩. محاكمات طهران: اتهام سوروس بالتحريض "لثورة مخملية"، الشرق الأوسط، ٢٦/٨ / ٢٠٠٩.

١٤- قائد الثورة: الحكم القضائى يجب أن يستند الى أدلة قاطعة، وكالة مهر للأنباء، ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٩.

١٥- د. نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، صـ ١٥٦.

١٦- إذا قال المرشد "اللبن أسود" يكون أسود!، القبس، /٢٠٠٩/١٠/٧.

١٧- د. باكينام الشرقاوى، القوى السياسية المشاركة فى العملية الانتخابية، فى: د. محمد السعيد إدريس (محرر)، الانتخابات التشريعية فى إيران.. مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحى، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥، صـ١٤٠- ١٤١.

١٨- أخبار الآن تى فى، ٦/١٣ / ٢٠٠٩.

١٩- د. باكينام الشرقاوى، مرجع سابق، صـ١٤٠- ١٤١.

٢٠- إيران تقر الإفراج عن أغلبية المعتقلين غدا، البيان، ٧/٣٠ / ٢٠٠٩.

٢١- رضائى ينفى اعترافه بنجاد معتبرا مشاركته بالتنصيب "احتراما لخامنئى"، العربية، ٤ / ٨ / ٢٠٠٩.

٢٢- القدس العربى،٢٠ / ٧ / ٢٠٠٩.

٢٣- السياسة، ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٨.

٢٤- القبس، ١٤ / ١١ / ٢٠٠٩.

٢٥- ابراهيم يزدى: إيران تسير فى طريق الاتحاد السوفيتى، الوطن، ٢٠ / ٧ / ٢٠٠٩.

٢٦- اعتقال ٣٦ من عناصر "مجاهدين خلق" بعد مواجهات معسكر أشرف.. وتهديد بمقاضاة المالكى، الشرق الأوسط، ٤ / ٨ / ٢٠٠٩.

٢٧- منظمة مجاهدى خلق وجماعات ايرانية مؤيدة للملكية فى أمريكا تأمر أتباعها بتأييد مرشح رئاسة الجمهورية الإيرانية موسوى ضد أحمدى نجاد، شبكة الأخبار العربية، ٩ / ٦ / ٢٠٠٩.

مدخل إلى المستقبل :
الصراع على إيران

وحيد عبد المجيد
مدير عام مركز الأهرام
للنشر والترجمة والتوزيع

مقدمة

عندما اندلعت أزمة الانتخابات الرئاسية الإيرانية، التى أجريت فى ١٢ يونيو ٢٠٠٩، اختلف المعنيون والمراقبون فى تقدير حجمها والنتائج التى يمكن أن تسفر عنها. فمنهم من اعتبرها أزمة عابرة لن تلبث أن تنتهى دون أن تترك أثرا، ومنهم من رأوا فيها فورة لحظية للتنفيس عن كبت سياسى واجتماعى. ولكن كان هناك، أيضا، من نظروا إليها بوصفها حلقة من حلقات الاحتجاج فى مجتمع يزداد الانقسام فيه جيليا وثقافيا واجتماعيا، على نحو يجعله مختلفا عن ذلك الذى ارتضى فى العام ١٩٧٩ حكما دينيا للخلاص من ظلم دنيوى "شاهنشاهى".

وبين هؤلاء، الذين فهموا أزمة الانتخابات الرئاسية الإيرانية على هذا النحو، من اعتبروها أزمة هيكلية أو بنائية أى تتعلق ببنية النظام السياسى الذى أصبح عاجزا عن استيعاب أعداد متزايدة من الإيرانيين فى مختلف شرائح المجتمع، وبصفة خاصة فى الأجيال الأحدث والشرائح الأكثر تعليما وثقافة ودخلا.

وهؤلاء هم الذين تبين أن تقديرهم أكثر صوابا. فللمرة الأولى، وفى خضم حملة انتخابية صاخبة على نحو غير معهود، قفزت صراعات النخبة الإيرانية الحاكمة على السطح، بعد أن جرى إخفاء أخطر ما فيها لفترة طويلة. لم يكن مسموحا قبلها أن يظهر من هذه الصراعات إلا ما يعطى صورة إيجابية للنظام السياسى ويغطى طابعه الأحادى. فقد أضفى الصراع بين المحافظين والإصلاحيين، والتنوع فى داخل كل من الفريقين، شكلا تعدديا على نظام شديد الأحادية يمسك رجل واحد فيه بالخيوط جميعها وبدون مساءلة أو محاسبة.

ولكن الصراع الانتخابى بين الرئيس المرشح محمود أحمدى نجاد ومنافسه الأول مير حسين موسوى انفلت، وتجاوزهما إلى بعض أركان النظام السياسى والدولة. وإذا كان الهجوم غير المسبوق الذى شنه نجاد على الرئيس السابق محمد خاتمى بدا تصعيدا كميا فى معركة ممتدة ، فقد انطوت الاتهامات التى وجهها ضد الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى على تحول نوعى فى الصراع فى داخل المؤسسة الحاكمة. فلم ينسج نجاد هذه الاتهامات من قاموسه السياسى العنيف فقط، وإنما كالها، وكأنه يجمع أعواد ثقاب ويضعها بجوار بنزين على نحو يمكن أن يشعل حريقا، رأى رفسنجانى عشية الانتخابات دخانا أوليا يدل عليه. ولذلك توجه إلى المرشد الأعلى شاكيا ومتظلما، ومطالبا باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لوضع حد لما أسماه تمرد الرئيس المرشح، الذى أُعيد انتخابه بعد يومين فقط على هذه الشكوى وما أعقبها من لقاء بين مقدمها والمشكو إليه.

ومعروف لكل من يتابع الشأن الإيرانى أن رفسنجانى ليس مجرد رئيس سابق هزمه أحمدى نجاد فى انتخابات ٢٠٠٥ فنشأت بينهما خصومة. يرأس رفسنجانى مجلسين من أهم مؤسسات الدولة والنظام السياسى، وهما مجلس الخبراء ومجلس تشخيص مصلحة النظام. ويعتبر أولهما المؤسسة الأكثر أهمية لأنه المخول بانتخاب المرشد الأعلى أو القائد أو الولى الفقيه، الذى أصبح بدوره طرفا فى الصراع الذى فتحته الانتخابات الرئاسية.

ويعنى ذلك أن الانقسام ربما يكون قد وصل إلى منطقة حساسة ظلت بمنأى من الخلاف. فقد تم تحصين موقع المرشد الأعلى بدرجة من القداسة لا يعرفها المسلمون السُنة، إلى جانب تعظيم سلطته وصلاحياته ووضعه فوق الدستور والقانون. وظل هذا الموقع بمثابة الضمانة النهائية فى حال تصاعد الخلافات داخل المؤسسة الحاكمة، وخط الدفاع الأخير أمام أى تهديد قد تتعرض له من جراء تفاقم انقسام أو آخر فى صفوفها.

وقد نجح آية الله على خامنئى فى أداء هذا الدور العاصم من بلوغ الخلافات بين أركان النظام والدولة مبلغا خطيرا. وأبدى قدرة ملموسة على احتواء هذه الخلافات بمزيج من الصرامة والمرونة. غير أن العامل الرئيسى الذى مكنّه من ذلك هو حرصه على أن يرتفع فوق الخلافات ويترفع على الانقسامات، وأن يظل حكما مقبولا من الجميع بدرجات مختلفة.

وانطبق عليه، والحال هكذا، مفهوم "البونابرتية" الذى صكه كارل ماركس فى كتابه (الثامن عشر من بروميير) عندما عالج حالة فرنسا فى عهد لويس بونابرت، الذى سعى إلى الارتفاع فوق الطبقات الاجتماعية والقيام بدور الحكم بينها. ولكن فيما سعى ماركس إلى إثبات عدم إمكان الارتفاع فوق الصراع الطبقى الذى اعتبره المحرك الأول للتاريخ. فقد تمكن خامنئى من وضع نفسه فوق خلافات النخبة الإيرانية الحاكمة وغيرها من الصراعات السياسية والاجتماعية. واعتمد فى ذلك على ميراث آية الله خمينى، والمؤسسات القوية التى تأتمر بأمر المرشد الأعلى، وفى مقدمتها الحرس الثورى. غير أنه ما كان له أن ينجح فى ذلك إلا لأن دوره كحكم وجد قبولا من أركان المؤسسة الحاكمة بدرجات مختلفة بطبيعة الحال.

فإذا أصبح هذا الدور موضع شك، أو تعرض لاهتزاز، أو تراجع الاقتناع به، يمكن أن تصبح المؤسسة الحاكمة معرضة لتصدع يهدد استقرار النظام السياسى.

وهذه هى المرة الأولى التى يبدو فيها المرشد الأعلى غير قادر على البقاء فى موقعه العلوى فوق الصراعات. فقد نزل من هذا الموقع انحيازا إلى نجاد منذ باكورة الحملة الانتخابية، ووضع مواصفات تنطبق عليه تمام الانطباق داعيا الناخبين إلى اختيار من تتوافر فيه.

ولذلك ربما يجوز القول إن مقدمات الأزمة بدأت قبل أن يشن نجاد هجومه غير المسبوق على رفسنجانى ويتهمه ونجله بالفساد والاستغلال ونهب موارد الدولة. ففى الإمكان إعادة هذه المقدمات إلى العلاقة الأكثر من وثيقة التى ربطت المرشد الأعلى برئيس الجمهورية خلال السنوات الأربع الأخيرة. فقد تعامل خامنئى مع نجاد كما لو أنه الابن المحبوب والمفضل. وكم من مرة بدا فيها مشهد اللقاء بينهما موحيا، إذ يهم الرئيس (الابن) على يدى المرشد (الأب) فيقبلها بخشوع واضح، فيما الأخير يحتضن الأول بحنان ظاهر ويُقبل وجنتيه.

وفى ظل مثل هذه العلاقة، بدا صعبا على المرشد الأعلى أداء دور الحكم لاحتواء الصراع الذى انفلت فى خضم الحملة الانتخابية، ناهيك عن أن يستجيب إلى طلب رفسنجانى الذى ناشده (وضع حد لتمرد أحمدى نجاد). فلم ير خامنئى فيما صدر عن نجاد تمردا، أو حتى إخلالا جوهريا بمقتضيات إدارة الخلاف. وهل فى إمكان الأب المحب أن يرى ابنه المحبوب متمردا حين يسعى للبقاء إلى جواره وتحت عباءته، والفوز

على من لم يرتح إليه خامنئى منذ أن عملا معا خلال الثمانينيات من القرن الماضى فى موقعى رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء قبل إلغاء هذا الموقع الأخير.

وهل كان فى إمكان خامنئى، الذى ينظر إلى نجاد باعتباره مساهما كبيرا فى إنقاذ البلاد من الخطر، أن يقبل اتهام رفسنجانى له بأنه يمثل خطرا ينبغى إنقاذ البلاد منه؟ فقد طلب رفسنجانى فى هذه الرسالة من خامنئى (إنقاذ البلاد من الخطر وتعزيز الوحدة الوطنية ، ومنع مثيرى الفتن من تحريف خطاباتكم حسب أهوائهم ومن سكب الزيت على النار).

وإذا أضفنا إلى ذلك أن خامنئى منحاز إلى خط نجاد السياسى، فقد امتزجت والحال هكذا، العلاقة الشخصية الوثيقة ذات الطابع "الأبوى" بتفاهم موضوعى على الخط السياسى سواء فى الخارج أو فى الداخل.

خارجيا، يرى خامنئى أن الخط الذى لم يحد عنه نجاد خلال فترته الرئاسية الأولى هو الذى فرض على الولايات المتحدة مد يديها إلى إيران وعرض الحوار معها والسعى إلى تفاهم، يعتقد أنه ينبغى أن تتقدم إيران باتجاهه وهى متمسكة بالسقف الذى بلغته سياستها. وربما خشى أن تُفهم خسارة نجاد، فى لحظة شديدة الحرج على هذا النحو، باعتبارها استعدادا للتراجع وتقديم تنازلات مسبقة أو مبكرة. ولذلك انحاز المرشد الأعلى إلى نجاد الموقف، وليس فقط إلى نجاد الابن، على ما بينهما من ارتباط.

ولكن تفضيله نجاد لا يرجع فقط إلى الخط السياسى الخارجى الذى اقترن به، ولكن أيضا إلى سياسته الداخلية التى يظن خامنئى وأنصاره أنها جددت شباب الثورة بعد أن فضل شيوخها عليها الثروة. فقد أعاد نجاد القادم من الطبقة الوسطى الدنيا لا العليا، الصورة "البيوريتانية" التى بدت عليها ذات يوم ثورة آية الله خمينى قبل أن يغرق عدد متزايد من أركانها فى مباهج الثروة.

ولذلك فالأرجح أن خامنئى كان مرتاحا، أو على الأقل لم يكن منزعجا، للاتهامات التى كالها نجاد إلى رفسنجانى، مثلما كان راضيا عن الحملة التى شنها ضد الفساد وداعب بها خيال أنصاره فى الفئات الدنيا عموما، وفقراء الريف خصوصا، ممن يحلمون بأن تؤدى مواجهة هذا الفساد إلى توفير الموارد اللازمة لرفع مستوى حياتهم. ولا يمتلك هؤلاء الوعى الضرورى لإدراك أن ازدياد الإنفاق العسكرى والتوسع فى دعم "المقاومات" هنا وهناك يستهلكان ما يفترض أن يسهم فى انتشالهم من الفقر.

واللافت، هنا، أن نجاد لم يجد فى حملته الواسعة ضد الفساد ما يتعارض مع خطابه الحماسى عن عظمة الدولة الإيرانية. فأية دولة عظيمة هذه التى ينخر فيها سوس الفساد إلى هذا الحد! والأرجح أن نجاد لم يدرك التداعيات المحتملة لمثل هذه الحملة على المجتمع الإيرانى، الذى بلغ انقسامه مبلغا لا يقل خطرا عن ذلك المترتب على تفاقم الصراع فى داخل المؤسسة الحاكمة.

فقد رسمت انتخابات يونيو ٢٠٠٩ حدود الانقسام المجتمعى بوضوح لا سابق له، ووضعت الفئات الدنيا والوسطى فى الريف ومعها قطاعات من فقراء الحضر فى مواجهة الطبقة الوسطى، والوسطى العليا المدينية ومعها قطاع يُعتد به من النساء اللاتى ينتمين إلى فئات مختلفة.

ونجح نجاد فى الاحتفاظ بقاعدته الاجتماعية الريفية اعتمادا على تجديد وعده بتوزيع عوائد النفط بشكل مباشر، واتهام "مافيا" الفساد بإعاقة جهوده، فضلا عن منح قروض مصرفية متدنية الفائدة وتخصيص أموال عامة لمشروعات خارج نطاق برنامج الحكومة. وهذا ضرب من ضروب الفساد لو يعلمون. فالفساد ليس مقصورا على نهب مال عام، وإنما يشمل أيضا سوء استغلال هذا المال أو توجيهه لخدمة مصالح من يمتلك السلطة عليه.

غير أن أهم ما ينطوى عليه الانقسام المجتمعى، الذى أظهرت الانتخابات مدى حدته، هو أنه يهدد بتنامى حركة اجتماعية مدينية شابة قد تسعى للتغيير على المدى الطويل عبر أساليب احتجاجية تتجاوز الأطر المتاحة مادام الطريق إلى التجديد من داخل هذه الأطر مسدودا. فالمجتمع الحضرى فى إيران شاب بل فتى. وهو يمر بتغيرات عميقة تعبر فى رأى البعض عن حالة صحوة فى أوساط فئات اجتماعية مهمة نوعيا بالرغم من أنها لا تمثل أغلبية المواطنين. وربما يكون هذا هو ما ألح إليه رفسنجانى فى رسالته إلى خامنئى عندما حثه على التدخل الفورى وعدم التسامح فى موقف يحمل فى طياته خطرا كبيرا، وقال له: (إذا واصلت التسامح فى هذا الموقف، فإن بعض الناس والأطراف قد لا يتسامحون).

وكان لهذا التحذير المبطن ما يسنده فى شوارع طهران ومدن إيرانية أخرى خلال الحملة الانتخابية، إذ خلق أنصار المرشح مير حسين موسوى حالة غير مسبوقة اتشحت باللون الأخضر ودفعت إلى التساؤل عن إمكان أن تشهد إيران ذات يوم ثورة ملونة، إذا اشتد اليأس من تغيير فى إطار النظام ومن داخله. فقد تدفق فى الشوارع

فى كل يوم من أيام الحملة عشرات الآلاف من الشباب والشابات فيما أسماه البعض "تسونامى أخضر".

واستمر هذا السؤال عن تمرد مجتمعى أهميته من حالة الاحتقان الاجتماعى - السياسى التى أظهرتها الانتخابات، وليس فقط من التوتر الذى ازداد خطره فى ضوء امتناع موسوى عن الاعتراف بهزيمته. وهذه هى المرة الأولى التى يمتنع فيها مرشح فى الانتخابات الإيرانية عن الإقرار بنتائجها.

ومع ذلك، وفى ظل سطوة المؤسسات المرتبطة بالمرشد الأعلى وفى مقدمتها الحرس الثورى، واستمرار التحديات الخارجية، وربما تعاظمها إذا أخفق الحوار الأمريكى - الإيرانى، كان احتمال حدوث ثورة ملونة بعيدا. ولذلك أصبح انقسام المؤسسة الحاكمة هو، وليس شبح ثورة مخملية، مصدر التهديد الرئيسى للاستقرار فى إيران التى دخلت مرحلة جديدة منذ أن اندلعت أزمة انتخابات ٢٠٠٩.

أولا: المسافة بين النظرية والواقع:

ربما يكون أخطر ما فى الأزمة التى ارتبطت بانتخابات ٢٠٠٩ هو أنها قد تجاوزت السطح السياسى ونفذت إلى أعماق المجتمع، فكشفت مدى عمق الانقسام فيه.

وهذه معضلة كبرى فى جمهورية إسلامية يصعب أن تستمر لفترة طويلة فى حال انقسام مجتمعى عميق، وبدون معالجة جدية لعوامل هذا الانقسام، لأنها تقوم فى الأساس على أيديولوجية جامعة تعتبر الشعب المؤمن موحدا. ولذلك حاول مرشدها الأعلى لأسابيع أن يوحى بأن الخلاف بشأن نتائج الانتخابات هو بين أبناء هذه الجمهورية ونظامها الإسلامى.

ولكن هذا لا يمكن أن يكون صحيحا إلا إذا حصرنا الأزمة فى هذا الخلاف السياسيى، وعزلناه عن البيئة المجتمعية التى نفذ إلى أعماقها فأنتج انقساما عميقا يشطر المجتمع إلى كتلتين كبيرتين حتى إذا كان حجم إحداهما مثل الأخرى مرتين وفق النتائج المعلنة لانتخابات ٢٠٠٩.

ولكن المسألة ليست فقط فى أن ١٣ مليون ناخب من بين نحو ٣٩ مليونا أدلوا بأصواتهم وفق النتائج الرسمية اقترعوا لمصلحة التغيير، وإنما أيضا فى الدلالات الاجتماعية لهذه الكتلة الكبيرة وما يفصلها عن نظيرتها الأكبر منها. فنحن إزاء كتلتين

تعبران عن انقسام مجتمعى خطير لاحظ كثير من المراقبين مظهره الأكثر وضوحا فى الفروق النوعية بين جمهور المرشحين الرئيسيين محمود أحمدى نجاد ومير حسين موسوى.

كان سهلا ملاحظة أن جمهور نجاد أكثر بساطة وتواضعا بالمعنى الاجتماعى وأكبر حجما، وأن جمهور موسوى أكثر تميزا وثراء وأقل حجما ولكنه أوفر حضورا وأشد قدرة على جذب الانتباه.

وبالرغم من أن هاتين الكتلتين المجمعيتين لا تعتبران مصممتين، إذ يتسم كل منهما بكثير من السيولة، فهما متناقضتان فى نظرتيهما إلى الحياة ومعناها ربما بأكثر مما هما متعارضتان فى تفضيلاتهما السياسية المتفاوتة فى داخل كل منهما وبصفة خاصة فى الكتلة التى أيدت موسوى.

فهذه كتلة ذات طابع نخبوى، وإن كان من الصعب اعتبارها نخبوية بشكل كامل. فهى تشمل قسما كبيرا من شباب الفئات الاجتماعية الوسطى والوسطى العليا وخصوصا فى المدن، وبصفة خاصة طلاب الجامعات ونسبة يُعتد بها من خريجيها فى السنوات الأخيرة. كما تضم كثرة من ذوى الدخول المرتفعة، وأغلبية كبيرة وربما ساحقة من المثقفين. ولذلك لم يكن غريبا أن يسهم أحد أكثر مخرجى السينما شعبية (مجيد مجيدى) فى حملة موسوى الانتخابية بفيلم وثائقى يعرض مقاطع من حياته العامة ومشاهد من أنحاء البلاد منسوجة ببراعة مع خلفية موسيقية دينية ووطنية خافتة.

وفضلا عن ذلك، ضمت كتلة موسوى نخبة كبيرة من مؤسسى الجمهورية الإسلامية وكبار رجالها فى مراحل مختلفة، بدءا من هاشمى رفسنجانى ومحمد خاتمى وعلى لاريجانى وناطق نورى، وليس انتهاء بمحتشمى ومهاجرانى وكرباستشى وغيرهم.

ولذلك جمعت هذه الكتلة قوى حديثة اجتماعيا وأخرى تقليدية وثالثة فى منزلة بين المنزلتين. وبالرغم من أن اللون الأخضر الذى استظلت به أظهرها كما لو أنها موحدة، إلا أن أكثر ما جمعها هو السعى إلى منع إعادة انتخاب نجاد. فليس كل من انضوى تحت لواء "الموجة الخضراء" أراد موسوى على وجه التحديد، لأن طموح بعضهم يتجاوز أقصى ما يمكن أن يسعى إليه إذا صار رئيسا، أو حتى يفكر فيه. ولذلك بدا هذا المرشح بالنسبة إليهم خطوة أولى فى طريق طويل.

وكتلة هذه سماتها يصعب اعتبارها قائمة على أساس محض طبقى، بالرغم من أن الكثير من المسيرات التى نظمتها حملة موسوى الانتخابية أعطت انطباعا بذلك، مثلما أوحت به أماكن تجمع هذه المسيرات فى طهران.

فالانقسام ليس محض طبقى، ولكنه لا يخلو من طابع طبقى يُعتد به. ويظهر ذلك عندما نتأمل التركيب المجتمعى للكتلة المؤيدة لنجاد. فالفئات الدنيا، والدنيا الوسطى، هما عماد هذه الكتلة، خصوصا فقراء الفلاحين الذين يشكلون قاعدة اجتماعية رئيسية له. فقد نجح نجاد، خلال السنوات الأربع السابقة، فى بناء قاعدة عريضة من الفئات التى استفادت من سياسته الاجتماعية التى قامت على التوسع فى الدعم النقدى والمساعدات المباشرة فى إطار ما يسميه "اقتصاد الصدقات الإسلامى". وقد حققت هذه السياسة شيئا من الترميم الاجتماعى فى مجتمع ازداد فيه الفقر، ولكنها أدت إلى تصدع النظام الاقتصادى بسبب حرمانه من موارد كبيرة كان يمكن أن تحقق ارتفاعا متزايدا فى معدلات النمو لو أنها استُثمرت فى مشاريع جديدة تصنع المستقبل ولم توزع لسد حاجات يومية راهنة.

أما القوة الضاربة والفاعلة فى كتلة نجاد المجتمعية فهى قوات التعبئة المدنية (الباسيج)، التى يعتمد كثير من المنتسبين إليها وأسرهم فى معيشتهم على امتيازات يوفرها لهم "انتماؤهم الثورى". وقد تحققت لهم مكاسب كثيرة خلال سنوات حكم نجاد، مثل الزيادة فى الرواتب وفرص الالتحاق بالجامعة والتسهيلات المصرفية غير المسبوقة، فضلا عن تعزيز مكانتهم على المستوى السياسى العام.

ويعود تأسيس هذه القوات التطوعية إلى نوفمبر ١٩٧٩ عندما أمر آية الله الخمينى بإيجاد تشكيلات مدنية تكون بمثابة موجات بشرية للدفاع عن إيران وقيم الجمهورية الإسلامية، ثم وضعت تحت قيادة الحرس الثورى (ساباه باسادران) فى يناير ١٩٨١. وهى تستمد دورها من المادة ١٥ فى الدستور، التى تلزم الحكومة بالوفاء بواجباتها وفقا لما أُطلق عليه (روح القرآن الذى يدعو لتزويد المواطنين بجميع الوسائل للدفاع عن أنفسهم).

ولأن الكثير من أعضاء الباسيج شباب حديثو السن، مثلهم مثل قطاع بارز فى الكتلة الأخرى من أبناء الفئات الوسطى والوسطى- العليا، يصعب القول إن الانتماء الجيلى هو محور الانقسام بين الكتلتين، مثلما لا يمكن النظر إلى هذا الانقسام من زاوية محض طبقية.

ففى كل من الكتلتين أجيال مختلفة وفئات اجتماعية متنوعة. ولكن يغلب على كتلة موسوى أنها أكثر تميزا من الناحية الطبقية، وأن شبابها أكثر تعليما وأوفر حظا، دون أن تخلو كتلة نجاد بدورها من أبناء فئات اجتماعية متميزة وشبان متعلمين يقنعهم أداؤه ويؤمنون بركائز الدولة الخمينية وأُسسها الأيديولوجية التى تقوم على تمجيد الدولة القوية وحصر دور المجتمع فى تجديد العهد مع "إمام الزمان" والولى الفقيه الذى ينوب عنه فى إطار نظام الجمهورية الإسلامية، وهو ما يسميه منّظروها (حاكمية الشعب الدينية).

فما المجتمع، فى هذه الرؤية، إلا مصدر دعم للدولة. ولذلك فهو مجتمع مؤمن وليس مجتمعا مدنيا. وهنا تتعارض رؤية نجاد وكتلته على هذا النحو مع الرؤية العامة فى الكتلة التى أيدت موسوى، وخصوصا فى طابع العلاقة بين الدولة والمجتمع. فـ "الكتلة الخضراء"، تريد دورا أكبر للمجتمع، وتتطلع إلى مجتمع مدنى مشارك فى إدارة الشأن العام وتحديد اتجاه الجمهورية. وهى ترى أن المجتمع المدنى لا يتعارض مع أسس هذه الجمهورية لأنه يظل مؤمنا، ولا يناقض مبدأ الخلاص المهدوى فى النظرية الخمينية، لأنه يمكن أن ينسجم مع ما يعتبرونه مهدوية حقيقية وليست تلك الخيالية التى ينسجها التيار المحافظ من انغلاقه وتطرفه وعدم قدرته على قبول الآخر إن فى الداخل أو فى الخارج.

وهكذا يبدو الانقسام فى إيران اليوم أعمق من أن يمكن الاطمئنان إلى مستقبل الجمهورية الإسلامية بمجرد إنهاء مظاهره الخارجية فى الشارع. فهو انقسام مجتمعى ثقافى وليس فقط سياسيا .. انقسام بين كتلتين مجتمعيتين عريضتين بالرغم من تفاوتهما كميا، وبين رؤيتين للحياة بوجه عام.

وفى ظل انقسام بهذا العمق لا يمكن أن يبقى الشعب موحدا بالقوة والإرغام والتهديد. فمفهوم وحدة الشعب، الذى ترتكز عليه الجمهورية الإسلامية الخمينية ويركز عليه المرشد الأعلى والمحافظون، لم يعد له محل إلا إذا أُعيد صوغه ليقوم على أساس التفاهم والتوافق الطوعيين عبر حوار جاد حول المستقبل. ولا يمكن أن يكون مثل هذا الحوار مثمرا إلا إذا انطلق من الخلاف على نتائج الانتخابات سعيا إلى تسوية له، ثم تجاوزه ودخل فى عمق القضايا الكبرى ذات الصلة بطابع الدولة أو الجمهورية الإسلامية ودور المجتمع، وأدى إلى تفاهم على تطوير النظام السياسى لكى يحتوى

تطلعات كتلة مجتمعية كبيرة ويستوعب بعض الأفكار المتضمنة فى الرؤية الغالبة فى إطار هذه الكتلة.

ولذلك فالأزمة فى إيران اليوم أوسع من انتخابات رئاسية مختلف على مدى نزاهتها ونتائجها الرسمية، وأبعد من احتجاجات مختلف على شرعيتها. ولكن إحدى دلالات هذه الأزمة هى أن الانتخابات الإيرانية لا تؤدى وظيفتها المفترضة فى تنظيم التنافس بصورة مقنعة للجميع. ولكن حتى لو أن الانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة أدت هذه الوظيفة، فلم تعد العملية الانتخابية كافية لتحديد اتجاه المستقبل فى ظل انقسام عميق يقتضى حوارا جادا يهدف إلى إعادة دمج كتلة مجتمعية عريضة فى نظام يشعر كثير من أنصار هذه الكتلة بأنه لم يعد يتسع لهم.

فالانقسام المجتمعى الثقافى فى إيران هو من نوع وبحجم يمكن أن يهز الاستقرار فى أى بلد، فما بالنا إذا كان هذا البلد محكوما بأيديولوجية تقوم فى مبتدئها ومنتهاها على الشعب الموحد المؤمن.

ثانيا: تكريس الخمينية .. أم تجاوزها؟

ثمة ظواهر يقتضى فهمها إبحارا فى أعماقها. ولا يكفى لمعرفتها، بالتالى، أن نقف عند شطآنها. وظاهرة الأصولية الخمينية هى إحدى هذه الظواهر التى قد تفيد ثورة الاتصالات والمعلومات فى متابعة تطوراتها، ولكنها لا تكفى لتكوين معرفة صحيحة بخلفياتها ومآلاتها.

وينطبق ذلك على الأزمة الإيرانية فى جانبها المهم المتعلق بنوع الصراع الذى تنطوى عليه. فهذا صراع على طابع الدولة الإيرانية ومعناها، وبالتالى علاقاتها مع العالم، وهل تبقى "شبه جمهورية" خمينية ذات ملامح سلطانية، أم تتحول إلى جمهورية كاملة مع احتفاظها ليس فقط بانتمائها الإسلامى وإنما أيضا بأساسها الإيديولوجى القائم على وجود نائب لـ"إمام الزمان" الغائب. ولكن الفرق هو أن يكون دور هذا النائب (الولى الفقيه أو المرشد الأعلى) هو ضمان الالتزام بالقواعد الشرعية، وليس الانفراد بالقرارات العليا وأحيانا الدنيا وفق النمط الخمينى.

وهذا هو جوهر الصراع على مستقبل إيران، والذى تمثل أزمة الانتخابات الرئاسية العاشرة حلقة رئيسية فى مساره. فهذا صراع لا يمكن أن تحسمه انتخابات رئاسية أو غير رئاسية. ولكن لهذه الانتخابات أثرا بالغا فى مساره. ولو كان موسوى قد فاز

بالرئاسة لأدى ذلك إلى تداعيات تدعم الاتجاه الذى يسعى إلى جمهورية إسلامية كاملة من خلال تأثيرها على الأجواء التى سيختار فى ظلها المرشد الأعلى القادم.

ويعنى ذلك أن هذه انتخابات تاريخية ينبغى النظر إليها من زاوية أوسع بكثير من تلك التى لا يرى المتابع لها إلا ترتيباتها الإجرائية ومدى سلامتها ونزاهتها. فلهذه الترتيبات أهميتها بطبيعة الحال. ولكنها ليست الأكثر أهمية فى الانتخابات الرئاسية العاشرة، حتى إذا افترضنا أن النظام السياسى الإيرانى ديمقراطى بالمعنى الحديث.

وهنا مشكلة أخرى لا تتعلق فقط بمستوى معرفة النظام السياسى فى شبه الجمهورية الإسلامية الخمينية، وإنما أيضا بالميل المتزايد إلى التنميط وما يؤدى إليه من إغفال الخصوصيات المختلفة. فهذا النظام ليس ديمقراطيا، ولا يزعم القائمون عليه ذلك إلا فى مجال الدعاية و"الاستهلاك الدولى والإقليمى"، حين يريدون رسم صورة جميلة لإيران الخمينية فى أعين من يؤمنون بالديمقراطية أو ينبهرون بها.

وبمنأى عن ذلك، يُعتبر النظام السياسى الإيرانى لدى القائمين عليه تعبيرا عما يسمونه "حاكمية الشعب الدينية" التى تعبر عن جوهر الدولة الخمينية وأسسها الأيديولوجية. فالخمينية تعنى دولة قوية مسيطرة ومجتمعا يدور فى إطارها ويشارك بنشاط ولكن ضمن هذا الإطار الذى يحصر دوره فى تجديد العهد مع "إمام الزمان" والولى الفقيه الذى ينوب عنه ومؤسسات الجمهورية التى لا يمكن من الناحية الفعلية إلا أن تكون "سلطنة" تجمع بين الولاية المطلقة التى لا معقب على الولى الفقيه فيها والميل إلى التمدد عبر أذرع تحمل النفوذ الإيرانى إلى أى مكان يمكن أن يبلغه مادام التوسع الجغرافى التقليدى الذى قامت عليه ممالك أزمنة سابقة صار تاريخا مضى وانقضى.

وللانتخابات رئاسية كانت أو برلمانية، فى هذا السياق، معنى وظيفى محدد من حيث أنها تعبير عن مشاركة المجتمع وقيامه بدوره فى تجديد الدعم للدولة الخمينية. وهذا المجتمع المشارك هو مجتمع يوصف بأنه مؤمن أو يُراد له أن يكون كذلك. وهو يشارك من خلال العلاقة المباشرة مع الدولة التى يقف على رأسها الولى الذى ينوب عن الإمام الغائب. وهذه علاقة مباشرة لا حاجة فى ظلها إلى تنظيمات وسيطة، ولا بالتالى إلى ما يطلق عليه المجتمع المدنى الذى يحاول من يعتبرون أنفسهم إصلاحيين تأسيسه.

وهذا بُعد آخر من أبعاد الصراع على طبيعة الدولة الإيرانية، لأن وجود مجتمع مدنى يُخرج هذه الدولة تدريجيا، وليس قفزا، من الإطار الخمينى.

وما "الكتلة الخضراء" التى فرضت وجودها فى الشارع خلال حملة الانتخابات الرئاسية العاشرة إلا أحد تجليات هذا المجتمع المدنى الكامن الذى يتطلع إلى الاعتراف بحقه فى الاختيار وتحديد الاتجاه. ولكنها تظل، مرة أخرى، تحت سقف الجمهورية الإسلامية مع تحريرها من الأيديولوجية الخمينية. فالمجتمع المدنى يمكن أن يوجد فى جمهورية إسلامية أصولية شيعية، ويظل جزءا من المجتمع المؤمن ودون أن يتعارض مع مبدأ الخلاص المهدوى (الإعداد لظهور الإمام الغائب). فما هذا المبدأ إلا صياغة أخرى لفكرة العالم الأفضل الذى ظل، وسيبقى، حلما يتجاوز الأصولية الشيعية التى تقدم تفسيرات مختلفة له. والخمينية ليست هى التفسير الوحيد لهذا المبدأ.

ولذلك لم يخرج موسوى، مثلا، عن هذا المبدأ عندما شكك فى سلامة دعم "المقاومات" الخارجية، مختلفا بذلك مع نجاد فى الأسلوب وليس فى الهدف. ولكنه خلاف يصعب تقليل أهميته الفائقة، إلا إذا عُزل عن السياق الأوسع للصراع فى المجتمع الإيرانى، ونُظر إليه من موقع علوى على سطح هذا المجتمع.

وبالرغم من أنه صراع فى إطار النظام الإسلامى وتحت سقفه، إلا أنه قد يكون أكثر عمقا من صراعات تتناقض مرجعيات أطرافها فى بلاد أخرى. فالأزمة التى نشبت فى إيران تتجاوز الانتخابات الرئاسية المختلف على سلامة نتائجها الرسمية. وما هذا الخلاف إلا الجزء الأكثر ظهورا فى جبل جليد بدأت معالمه تتضح وتكشف أن التباين فى شأن الركائز المعرفية للنظام الإسلامى بات أوسع من أى وقت مضى.

وأزمة هذا شأنها لا يحسمها فرض نتائج الانتخابات قسرا، ولا تنهيها محاصرة حركة المحتجين عليها فى الشارع وقمعهم. فالصدع الذى أحدثته هذه الحركة فى بنية النظام الإسلامى يبدو أقوى من أن يمكن رأبه من دون مراجعة بعض ركائز هذا النظام.

وبالرغم من أن الخلاف على هذه الركائز ليس جديدا، ويعود بعضه إلى ما قبل الثورة الإسلامية فى العام ١٩٧٩، فهو لم يبلغ أبدا هذا المبلغ الذى قد يجعل استمرار التعايش معه صعبا.

ولذلك، ستظل أصداء حركة الاحتجاج "الخضراء" تتردد فى داخل النظام الإيرانى بعد أن دعمت مركز المطالبين بمراجعة تتيح الفكاك من أَسر الخمينية، ولكن من دون مغادرة عتبات هذا النظام.

فالصراع الآن هو بين من يحاولون إبقاء النظام الإسلامى خمينيا، ومن يتطلعون إلى أفق أرحب عبر الانتقال إلى ما يمكن اعتباره مرحلة ما بعد الخمينية. فالجميع، عدا هوامش محدودة، مازالوا تحت سقف الجمهورية الإسلامية ونظامها السياسى. ولكن هذا لا يقلل عمق الخلاف الذى توسع إلى حد أن ما يجمعهم اليوم بات أقل مما يفرقهم.

ويبلغ هذا الخلاف غايته فى الهوة التى تفصل بين تفسيرين للمبادئ الرئيسة التى يرتكز عليها النظام الإسلامى الإيرانى، إلى حد يجعلهما أقرب إلى نسقين معرفيين مختلفين بالرغم من أنهما ليسا أكثر من اجتهادين فى إطار مرجعية عامة واحدة.

فقد أعادت الأزمة الراهنة إنتاج الخلاف القديم على مبدأ ولاية الفقيه، وهل هى عامة ومن ثم مطلقة وفقا لنظرية الإمام الخمينى فى كتابه المشهور "الحكومة الإسلامية" الصادر فى العام ١٩٧٠، أم أنها خاصة ومن ثم جزئية.

وبالرغم من أن هذا خلاف قديم، فهو لم يقترن فى أى وقت مضى بأزمة من هذا النوع تستمد أهميتها الخاصة من أنها كشفت فى محك عملى أن وضع مصير أمة بين يدى فقيه فرد مطلقة ولايته يمثل خطرا ليس فقط عليها ولكن أيضا على مكانة الفقيه فى "عصر الغيبة".

فقد ظل الخلاف على حدود ولاية الفقيه كامنا مادام المرشد الأعلى قادرا على إعطاء الانطباع بأنه ليس طرفا فى الصراع الداخلى حتى إذا لم يكن دوره كحكم بين المختلفين مقنعا. ولكن عندما نزل من عليائه ووقف مع طرف ضد آخر بشكل اقترب من السفور، أصبح منطقيا استئناف الصراع على حدود الولاية فى أجواء الرؤية الإصلاحية زخما أكبر، وربما تمكّن أنصارها من التطلع إلى تغيير يجعل الولاية للأمة على نفسها ولكن فى الإطار الإسلامى أيضا، وليس للفقيه على الأمة.

وتمتد مراجعة حدود ولاية الفقيه، على هذا النحو، إلى إعادة النظر فى طابع العلاقة بين الدولة والمجتمع. فلم تعد الأقسام الحديثة المتزايدة فى المجتمع الإيرانى، الذى يقل سن ما يقرب من ثلثى سكانه عن عمر ثورة الخمينى، قادرة على تحمل قسوة الحياة فى ظل دولة تهيمن على المجتمع فلا تترك له مجالا للتنفس إلا على سبيل الاستثناء. وهذا هو طابع الدولة الخمينية القوية التى تحصر دور المجتمع فى تجديد العهد مع الإمام الغائب والولى الفقيه الذى ينوب عنه.

فالمجتمع، فى الجمهورية الخمينية، هو سند للدولة المكلفة بواجبات دينية. ولذلك ينبغى أن يكون هذا المجتمع مشاركا، ولكن فى الإطار المرسوم له وفى حدود تنتهى

حين تبدأ ولاية الفقيه. ومن هنا أهمية الانتخابات فى النظام الخمينى، ولكنها ليست الانتخابات الحرة التنافسية المفتوحة، وإنما الانتخابات التى تضمن استمرار دور المجتمع بوصفه سندا للدولة. فهذا مجتمع يوصف بأنه مُؤمن وموحد. وهو يرتبط مع الدولة بعلاقة مباشرة لا حاجة فى ظلها إلى تنظيمات وسيطة، ولا مكان بالتالى لمجتمع مدنى فيه.

وهذه قضية خلاف أساسية. فالإصلاحيون، الذين يتطلعون إلى مرحلة ما بعد الخمينية، يؤمنون بأهمية المجتمع المدنى الذى يثرى الحياة من دون أن يتعارض مع فكرة المجتمع الموحد المؤمن، لأن إقرار التنوع والتعدد لا يقسمه بل يحافظ على وحدته بشكل أفضل. كما أنه لا علاقة، بالنسبة إليهم وإلى أى منطق، بين إيمان المجتمع وحتى تكليفه بواجبات دينية من ناحية وفرض وحدة قسرية عليه.

ومن شأن تحرير العلاقة بين الدولة والمجتمع من الإرث الخمينى الثقيل أن يفتح الباب أمام مراجعة مبدأ الديمقراطية الدينية، أو ما يسميه المرشد الأعلى الحالى السيد على خامنئى "حاكمية الشعب الدينية". ولا تعنى هذه المراجعة، حتى الآن، استبدال ديمقراطية تنافسية حرة مفتوحة على النمط الغربى بهذه الديمقراطية الدينية لأن التيار السائد فى أوساط الإصلاحيين محكوم بسقف النظام الإسلامى. ولكن تحت هذا السقف، يمكن الحد من القيود المفروضة على الحريات والحقوق العامة والشخصية التى تحيل حياة أقسام كبيرة من المجتمع- وخصوصا نساءه- إلى جحيم لا يرى المحافظون الخمينيون فردوسا خارج نطاقه.

وبالرغم مما يبدو من تناقض فى نظرتى المحافظين والإصلاحيين إلى ما يعتبر خيرا وشرا على هذا النحو، فالخلاف هنا ليس على مبدأ "الخلاص المهدوى" وإنما على سبل تحقيقه أو وسائل تنزيله على الواقع. فما هذا المبدأ إلا تعبير عن معنى عام يجمع الأيديولوجيات الغائية والنظم السياسية التى تقوم على أساسها، وهو السعى إلى العالم الأفضل الذى ظل حلما لغير قليل من الفلاسفة وأهل الفكر أصحاب "اليوتوبيات" وغيرهم على مر التاريخ.

ولذلك فالخلاف فى إيران، هنا، هو على تعريف هذا العالم الأفضل وكيفية تحقيقه. ولا يعترض الإصلاحيون المتطلعون إلى ما بعد الخمينية على أن العالم الأفضل ينبغى أن يكون خاليا من الظلم والاستكبار والهيمنة. ولكن كثرا بينهم يرون أن الطريق إلى

هذا العالم يبدأ من الداخل، وأن بناء إيران القوية القادرة على العمل من أجل عالم أفضل يرتكز على الإنسان فى المقام الأول.

وهذه كلها خلافات تظل تحت سقف النظام الإسلامى الذى يستظل به الجميع فى إيران، إلا قليلا. فالصراع ليس على استمرار هذا النظام، وإنما على إبقائه تحت عباءة الخمينى أو تحريره منها.

ثالثا: منصب الرئيس أم موقع المرشد القادم؟

إذا صح أن الصراع فى إيران هو على طابع نظامها السياسى، وهل يكرِّس الخمينية بركائزها كلها أم يتحرر منها فى إطار مقومات الجمهورية الإسلامية وليس بمنأى عنها، فربما يصح أيضا أن ننظر إلى هذا الصراع باعتباره معركة بشأن موازين القوى التى سيجرى فى ظلها اختيار المرشد الأعلى القادم بعد رحيل خامنئى. فإذا كان الصراع ممتدا، وهو كذلك إلى حد كبير، فهو لا ينتهى بانتخاب رئيس، لأن اتجاهات المرشد الأعلى القادم هى التى ستحسمه. وسيكون هذا المرشد، وبالتالى اتجاهاته، حصيلة لموازين القوى التى سيُختار فى ظلها.

فعندما تكون أهمية المنصب فى ذاته محدودة، لا يتجاوز الصراع عليه سقفا معينا إلا إذا كانت لهذا الصراع أبعاد أخرى. وحين تكون سلطة رئيس الجمهورية الإسلامية فى إيران أقل من محدودة، من الناحية الدستورية، تصبح المعركة على موقعه جزءا من الصراع الكبير على مستقبل إيران وجمهوريتها الإسلامية التى حافظت على سماتها "الخمينية" الأساسية لثلاثة عقود كاملة فى ظروف إقليمية ودولية معاكسة.

فالصراع ليس على سياسة إيران الخارجية وعلاقاتها الدولية وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية. إنه صراع على طابع الجمهورية الإسلامية ومقوماتها الأساسية. فالسؤال الكبير وراء كل مظاهر الصراع فى إيران اليوم هو: هل تبقى الجمهورية الإسلامية خمينية ثورية راديكالية، أم تدخل مرحلة ما بعد الخمينية؟

وقد أصبح هذا السؤال، بكل ما يعنيه، ملحا فى هذه الانتخابات، لأن فوز نجاد هو الذى يتيح، لدى التيارات المحافظة، ترتيب الأوضاع بما يضمن استمرار الجمهورية ، لأنه هو الذى أعاد الحيوية والنشاط إلى القاعدة الشعبية للتيار المتشدد بسياسته الراديكالية وخطابه الشعبوى.

فالمسألة بالنسبة إلى تيار الجمهورية الخمينية الذى يقوده خامنئى ليست فى منصب الرئيس، وإنما فى الرجل الذى يعد وجوده ضروريا لحسم معركة المرشد القادم وضمان أن يكون من داخل هذا التيار نفسه. ووجود نجاد فى هذا المنصب مهم لمواصلة عملية التعبئة التى أثمرت تناميا فى دور جيل جديد من الثوريين حاملى لواء الخمينية من حيث هى ثورة دائمة تتغذى على قيمتى الخلاص المهدوى والعالم الأفضل. وما حضور المهدى المنتظر بكثافة فى خطاب نجاد إلا تعبير عن هذا المعنى ووسيلة للتعبئة. فهو ليس "درويشا" أو مردد خرافات، وإنما قيادى يمتلك قدرة كبيرة على التعبئة، كان تيار التشدد الخمينى فى أمس الحاجة إلى مثله، خصوصا وأن خلفيته الاجتماعية واستقامته الخلقية الشخصية أتاحتا له تقديم نموذج إيجابى فى أوساط قطاعات واسعة من المجتمع الإيرانى كانت قد بدأت تأخذ طريقها بعيدا عن الأسس الخمينية للجمهورية الإسلامية.

ولذلك لم يكن مسموحا إسقاط نجاد وفوز أى مرشح آخر، بخلاف ما كانت عليه الحال فى انتخابات ١٩٩٧ مثلا عندما سمح خامنئى بسقوط مرشحه الأثير آية الله ناطق نورى وفوز محمد خاتمى.

ففى ١٩٩٧، لم يكن للانتخابات مغزى أبعد من اختيار رئيس الجمهورية. أما فى ٢٠٠٩، فقد اكتسبت هذه الانتخابات مغزى أبعد بكثير. ولذلك خاضها نجاد بروح رسالية أكثر منه بحملة انتخابية، وركز على تقديم النموذج الثورى الذى يجدد شباب الخمينية، وسعى إلى القطع مع الصورة السلبية التى ارتسمت للنظام الإيرانى حين بدا أنه وقع فى قبضة فقهاء صغار أو متوسطين فى علمهم لكنهم كبار، وبعضهم "حيتان"، من حيث مصالحهم الاقتصادية.

ولما كان بعض أكبر هؤلاء قد أخذوا خطوة أو أكثر فى اتجاه التيار الإصلاحى الذى لا يحفل بأهم المقومات الخمينية للجمهورية الإسلامية، فقد استهدفت حملة نجاد التى باركها خامنئى ضمنيا تقويض نفوذهم. ولما كان هاشمى رفسنجانى هو أكبر هؤلاء، فقد بدا وكأن هدف نجاد الأول هو القضاء عليه معنويا. فالمعركة ضد رفسنجانى لا تعود فقط إلى مساندته ترشيح مير حسين موسوى وتقديم دعم مالى هائل لحملته الانتخابية. ولم يقدم موسوى أصلا على ذلك إلا لكونه يعرف، بدوره، أن هذه الانتخابات سيكون لها أثر جوهرى فى ترتيب الأوضاع التى قد يُختار فى ظلها المرشد

العام. وسواء كان هو طامحا إلى هذا الموقع العلّى، أو يريد دفع أحد أنصاره إليه، فهذا يكفى لأن يجعل الانتخابات معركة بشأن المرشد القادم فى المقام الأول.

وإذا كان رفسنجانى قد وضع ثروته فى خدمة حملة موسوى، مما جعلها غير مسبوقة بما حفلت به من إعلانات انتخابية وصور ومطبوعات وسيارات ودراجات بخارية وأعلام خضراء وغيرها، فقد وضع خامنئى مكانته فى خدمة حملة نجاد. وقد بدا رفسنجانى هدفا لهذه الحملة بدرجة أكبر من المرشحين المنافسين. فقد هتف أنصار نجاد ضد رفسنجانى غير المرشح بمثل ما رفعوا شعارات ضد المنافسين. ولم يكن هتاف "باى باى هاشمى" الذى تكرر كثيرا إلا تعبيرا عن المغزى الأكثر عمقا لهذه الانتخابات.

وقد وجه نجاد ضربة مؤلمة إلى رفسنجانى عندما اتهمه وعائلته بالفساد والنهب. وبدا كما لو أن هذه الانتخابات هى الفرصة الأخيرة لإضعاف فرصة رفسنجانى فى الحصول على موقع المرشد الأعلى القادم، على نحو ما حدث مع آية الله حسين منتظرى عام ١٩٨٩ عشية رحيل الخمينى ولكن بشكل مختلف.

فقد تغيرت الظروف، ولم يعد ممكنا تكرار ما حدث مع منتظرى الذى أرغمه الخمينى على الاستقالة من منصب نائب المرشد الأعلى فى مارس ١٩٨٩, كما أنه حتى فى عهد الخمينى، لم يكن ممكنا إبعاد منتظرى قبل تلويثه وتوجيه اتهامات إليه.

ولذلك كان تشويه صورة رفسنجانى، التى لا تعد مشرقة أصلا، هدفا أساسيا لحملة نجاد، مثلما كان ضمان انتخابه لفترة ثانية أمرا لا بديل عنه ضمن عملية ترتيب المسرح الذى سيُختار عليه المرشد الأعلى القادم.

ولأن إعادة انتخاب نجاد اكتسبت كل هذه الأهمية لارتباطها بالمعركة الأكبر على الموقع الأكثر سموا، فقد حدث تدخل فى العملية الانتخابية ربما لم يكن ضروريا لفوزه. ولكن يبدو أنه كان مطلوبا أن ينجح من الجولة الأولى.

وربما استهان المرشد الأعلى، والخمينيون معه، بامكان حدوث احتجاجات، أو قلل من أهميتها على أساس أنها لن تكون مؤثرة وأن فشلها قد يخلق احباطا نهائيا فى أوساط الإصلاحيين على نحو يعيدهم إلى حالة خيبة الأمل السلبية.

ولكن هذا كله، وغيره من التفاصيل الكثيرة، قد لا يمكن فهمه بدون النظر إلى انتخابات الرئاسة الإيرانية ٢٠٠٩ باعتبارها حلقة رئيسية فى معركة اختيار المرشد الأعلى القادم، وبالتالى تحديد اتجاه الجمهورية الإسلامية لفترة غير قصيرة.

غير أن أنصار تكريس الخمينية أداروا الصراع خلال الانتخابات وبعدها بطريقة قد تؤدى إلى نتائج عكسية. فقد أساءوا إلى موقع المرشد الأعلى، الذى فعلوا كل ما فعلوه من أجل الاحتفاظ به وضمان عدم "قفز" قيادى قريب من الإصلاحيين عليه. فليس السيد على خامنئى شخصيا فقط هو الذى اهتزت مكانته فى مجرى الأزمة، وإنما الموقع الأعلى فى نظام الجمهورية الإسلامية.

ولم يستطع خامنئى أن يعيد إلى هذا الموقع مكانته باستخدام قوة السلطة التى يتمتع بها. فمكانة هذا الموقع العلى فى الجمهورية الإسلامية لا تنبع فقط من سلطته شبه المطلقة، وإنما تعود فى أهم أبعادها إلى ارتفاع من يشغله فوق الخلافات وترفعه الذى يفترض أن يعصمه من أن يصبح طرفا فى أى صراع داخلى.

ولذلك فإذا كانت مكانة هذا الموقع اهتزت فعلا، فقد حدث ذلك بسبب انحياز خامنئى إلى نجاد على نحو أفقده دور الحكم المقبول من مختلف الأطراف.

فهذه هى المرة الأولى التى ينزل فيها المرشد الأعلى من عليائه، ويتخلى بدرجة ما عن موقعه الذى يفترض أن يرفعه فوق الخلافات وينزهه على أن يكون طرفا فى أى انقسام، ويجعله راعيا للإيرانيين جميعهم.

لم يخف خامنئى، منذ بداية العملية الانتخابية، انحيازه إلى نجاد عندما وضع مواصفات للمرشح الأفضل تنطبق عليه، ودعا الناخبين إلى اختيار من تتوافر فيه، وأهمها أن يكون متواضعا يحيا حياة بسيطة وليس طامحا إلى حياة مترفة، وأن يكون ممن يتصدون للأعداء وليس ممن يسايرونهم.

ولذلك فالسؤال المحورى، الذى قد تفيد إجابته فى فهم جوهر معركة الانتخابات الرئاسية العاشرة فى إيران، هو عن مغزى هذا السلوك الذى سلكه خامنئى فى التعاطى معها على نحو قد يؤدى إلى إضعاف مكانة المرشد الأعلى. فقد حرص على دعم نجاد فى انتخابات كان مرجحا أن يفوز فيها استنادا على قاعدته الاجتماعية فى المناطق الريفية بصفة خاصة، وترتيبا على السوابق التى تقول إن كلا من الرئيسيين السابقين عليه، فازا بولايتين متتاليتين. فقد أنتخب هاشمى رفسنجانى رئيسا فى العام ١٩٨٩، وأعيد انتخابه فى ١٩٩٣، وتبعه محمد خاتمى فى العام ١٩٩٧ ثم أعيد انتخابه فى ٢٠٠١.

فإذا كان فوز نجاد مرجحا من دون انحياز المرشد الأعلى إليه على النحو الذى حدث، فلماذا كان هذا الانحياز الذى يتعارض مع دوره ويقلل مصداقيته ويمكن أن يضعف مكانته،

وخصوصا بعد أن تعجل فى الابتهاج بفوز المرشح الأثير لديه ثم اضطر إلى قبول إعادة فرز جزئية قبل أن يحسم الموقف فعليا فى خطبة الجمعة ١٩ يونيو ٢٠٠٩.

لا يكاد المراقب يجد تفسيرا لهذا السلوك إلا حرص المرشد الأعلى على حسم المعركة فى الجولة الأولى وعدم وجود يقين بامكان تحقيق ذلك من دون مساندته وبالتالى دعم المؤسسات والأجهزة التابعة له، بما يؤدى إليه ذلك من تدخلات لمصلحة المرشح المفضل لديه فى العملية الانتخابية.

ويصعب، هنا، قبول التفسير الذى ذهب إليه من بالغوا فى الربط بين الانتخابات الإيرانية والانتخابات اللبنانية التى سبقتها بأيام خمسة، وهو أن خسارة حزب الله وحلفائه دفعت خامنئى إلى اتخاذ إجراءات فوق العادة لضمان فوز نجاد لأنه لا يستطيع هضم خسارتين فى آن معا.

فقد بدأ خامنئى فى الانحياز إلى نجاد قبل إجراء الانتخابات اللبنانية. والأرجح أنه قرر أن يخاطر ببعض من مكانة موقع المرشد الأعلى لضمان فوز نجاد فى الجولة الأولى، خشية أن يتحول احتفاظه بمسافة متساوية بين المرشحين إلى مغامرة قد تكلف هذا الموقع ما هو أكثر من فقد شيء من مكانته إذا تفوق موسوى فى جولة الإعادة.

فكان من شأن فوز موسوى - افتراضا - أن يخلق تداعيات تتجاوز انتقال منصب الرئاسة إلى الإصلاحيين، وتنعكس على عملية اختيار المرشد الأعلى القادم. فليس فى تولى مرشح إصلاحى رئاسة الجمهورية ما يقلق خامنئى إلى الحد الذى يدفعه إلى الهبوط بدور المرشد الأعلى من حكم فوق الجميع إلى ما يشبه طرفا فى معركة أنتجت أزمة كبرى. ولكن هناك الكثير مما يزعجه فى احتمال أن يؤدى فوز موسوى إلى تفاعلات مؤسسية قد تعيد ترتيب المسرح الداخلى على نحو يمكن أن يرجح كفة أحد رجال الدين الإصلاحيين أو الوسطيين فى خلافته فى الموقع الأعلى. وربما يكون أكثر ما يخيفه فى هذا المجال هو أن يؤول هذا الموقع إلى هاشمى رفسنجانى. الذى وضع ثقله السياسى والدينى، وقدراته المالية الهائلة، فى خدمة موسوى وحملته الانتخابية.

ولعل هذا يفسر تأخره فى التعليق على الاتهامات القاسية التى كالها له نجاد خلال الحملة الانتخابية. فهو لم يتطرق إليها إلا فى خطبة الجمعة التالية للانتخابات. وعندما أعلن، فى هذه الخطبة، اعتراضه عليها لم يكن يقطع الشك باليقين وإنما ترك

هامشا لهذا الشك من خلال مطالبته من يملك أدلة باللجوء إلى المراجع القانونية. كما طعن فى سلامة مواقف رفسنجانى عندما قال بوضوح إنه يختلف معه فى كثير من الأمور.

وهنا، تحديدا، يمكن أن نفهم مغزى المخاطرة التى أقدم عليها خامنئى نتيجة انحيازه الواضح، وإنما لم يكن السافر، إلى نجاد. فقد خاطر بفقد بعض من مكانة المرشد الأعلى فى مقابل ضمان أن يبقى هذا الموقع بعده بين يدى المتشددين، وبالتالى التأكد من أنه سيظل محتفظا بمقوماته الخمينية الأصلية التى تجعله الركن الركين لأيديولوجية تقوم على فكرة الثورة الدائمة التى تختلف أشكالها ولا يتغير مضمونها. من حيث أنه تجسيد لمبدأ الخلاص المهدوى.

فنجاد ليس رئيسا فقط، وإنما هو أيضا القيادى الذى أثبت قدرة عالية على التعبئة وإعادة الحيوية إلى القاعدة الشعبية للتيار المحافظ كما سبقت الإشارة، وذلك اعتمادا على ثلاثة عوامل: أولها سياسة اجتماعية رممت تصدعات فى علاقة الدولة مع هذه القاعدة، بالرغم من أنها أحدثت صدعا فى النظام الاقتصادى. وثانيها سياسة خارجية أيقظت مشاعر العزة الوطنية الفارسية لما بدا من نجاحات أحدثتها، بالرغم من أنها لم تكن إلا نتيجة الأخطاء الفادحة التى ارتكبتها إدارتا بوش منذ الحرب على العراق. أما العامل الثالث فهو الخطاب الشعبوى الذى يثير الحماس ويلهب المشاعر.

ولما كانت سنوات نجاد الأربع فى فترة الرئاسة الأولى قد أحدثت فرقا ملموسا فى نفوذ التيار المحافظ وقدرته على التعبئة، فالأرجح أن خامنئى رأى أن شيئا من المخاطرة ببعض من مكانة موقع المرشد الأول إنما هو ثمن معقول، لضمان استمراره لفترة رئاسية ثانية قد يُنتخب من سيشغل هذا الموقع بعده قبل نهايتها.

ولذلك فإذا لم يتمكن خامنئى من استعادة ما فُقد من مكانة هذا الموقع، فربما يكون المرشد الأعلى القادم أضعف على نحو قد يفتح الباب أمام تحرير نظام الجمهورية الإسلامية من الارتهان لفرد غير خاضع لمساءلة أو محاسبة. وهنا تحديدا، ربما يكون المحافظون فى إيران قد ارتكبوا الخطأ التاريخى الذى قد يفتح الباب أمام تجاوز الخمينية مع البقاء تحت سقف الجمهورية الإسلامية.

رابعا: مأزق المؤسسة الدينية فى ظل الأزمة:

المؤسسة الدينية فى إيران ليست بعيدة عن الأزمة، ولا يمكن أن تكون. فهذه أزمة نظام سياسى طبعته هى بطابعها منذ أن هيمن رجالها على مواقع صنع القرار واستأصلوا حلفاءهم الليبراليين واليساريين الذين صنعوا أهم مقدمات ثورة ١٩٧٩ ومهدوا الطريق لعودة آية الله روح الله خمينى.

ولذلك كان طبيعيا أن تجد المؤسسة الدينية نفسها فى قلب الأزمة، بالرغم من أنها ليست طرفا مباشرا فيها. فقد أصابها الخلاف على نتائج الانتخابات الرئاسية بشرخ كبير. وإذا كانت المؤشرات الدالة على هذا الشرخ ليست كثيرة، فهى تكفى لتبينه. فالصمت الذى ران على معظم علماء الحوزة، التى كان خمينى قد أسماها "حوزة ناطقة"، لا يخفى أنه الأهم منذ ثورة ١٩٧٩.

فالصمت، فى مثل هذه الظروف، حمّال أوجه. وأحد أوجهه الراجحة أنه ليس علامة رضا، خصوصا حين يمتد إلى الامتناع عن تهنئة الرئيس المعلن فوزه محمود أحمدى نجاد. فلم يكن معظم أعضاء البرلمان (مجلس الشورى) فقط هم الذين امتنعوا عن توجيه التهنئة له وحضور اللقاء معه عقب تثبيت فوزه. فقليل هم علماء الدين الذين وجهوا رسائل تهنئة إلى نجاد. وإذا كان بعضهم، سواء فى الحوزة العلمية الرئيسة فى قم أو فى حوزات أخرى فى طهران ومشهد وشيراز وغيرها، هنأوا المرشد الأعلى السيد على خامنئى فقد انصبت تهنئتهم على المشاركة الشعبية الواسعة فى الانتخابات، وليس على نتائجها.

أما الذين نطقوا واتخذوا موقفا محددا، فقد اختلفوا بين مؤيد لفوز نجاد ومبتهج به أو متشكك فى سلامة العملية الانتخابية وغير مرتاح لنتائجها. وإذا كان بين الصامتين بعض أكبر علماء الدين الإيرانيين ، فقد جهر كبار آخرون باعتراضهم على سلامة الانتخابات أو بدعوتهم إلى فحص شكاوى المعترضين وتوفير العدالة على هذا الصعيد.

فلم يكن آية الله حسين على منتظرى نائب المرشد الأعلى السابق، الذى أزيح من موقعه هذا عشية رحيل خمينى، هو الكبير الوحيد الذى اعترض وساند المرشحين الإصلاحيين مير حسن موسوى ومهدى كروبى. فهو لم يأت بجديد عندما اتخذ هذا الموقف وجهر به أكثر من مرة. كان موقفه متوقعا تماما بخلاف كبار آخرين على رأسهم آية الله يوسف صانعى الذى ساند خامنىء لفترة طويلة منذ أن كان أحد العلماء

الأساسيين الذين دعموا اختياره مرشدا أعلى عقب رحيل خمينى فى العام ١٩٨٩، فقد أعلن صانعى أن الكثير من الإيرانيين ليسوا مقتنعين بصحة فوز نجاد بسبب ما أسماه الغموض الذى اكتنف الانتخابات.

وهناك أيضا آية الله عبد الكريم موسوى أردبيلى الذى تولى منصب المدعى العام الثورى عقب ثورة ١٩٧٩، وآية الله يوسف سيانى، وآية الله جوادى أملى. أما آية الله ناصر مكارم شيرازى فقد عبرت رسالته إلى المرشد العام بشأن الانتخابات عن عدم ارتياح ضمنى.

وفى المراتب الوسطى والصغيرة لرجال الدين، تبنت "الجمعية الإيرانية للمدرسين والباحثين فى مدرسة قم الدينية" موقفا معترضا بوضوح على تثبيت نتائج الانتخابات، وشككت فى حياد مجلس صيانة الدستور وبالتالى صلاحيته للحكم بصحة هذه النتائج. كما انتقدت ما أسمته (الرد بالعنف على الصوت المسالم للشعب) فى إشارة إلى قمع التظاهرات واعتقال بعض المحتجين.

وفى المقابل، وتجسيدا لانقسام لم يظهر فى حجمه الكامل بعد، جزم بعض كبار العلماء بصحة فوز نجاد وساندوا موقف المرشد الأعلى. كان طبيعيا أن يتبنى آية الله محمد تقى مصباح يزدى هذا الموقف باعتباره المرشد الروحى للرئيس المعلن فوزه، وأن يسعى إلى حشد طلابه وغيرهم وراء هذا الموقف مستندا على نفوذه القوى فى ثلاث مؤسسات تعليمية مهمة فى حوزة قم، وكلها مرتبطة بمعهد حقان الدينى الذى يُعلّم الدارسين فيه أن الإسلام والديمقراطية لا ينسجمان.

وكان طبيعيا، كذلك، أن يتبنى الموقف نفسه آية الله أحمد جنتى رئيس مجلس صيانة الدستور، الذى أشرف على الانتخابات وأعلن فوز نجاد فيها ثم قام بتثبيت نتائجها على هذا النحو.

وضمن هذا الاتجاه أيضا يأتى كل من آية الله محمود هاشمى شهرودى رئيس السلطة القضائية، وآية الله أحمد خاتمى، وآية الله حسين فريضة مدارى، وآية الله حسين نورى حمدانى الذى كان قد دعا فى مطلع العقد الجارى إلى تطهير الجامعات من الأساتذة الذين وصفهم بأنهم ملحدون ومناوئون للإسلام.

وهكذا، لم تنج المؤسسة الدينية من الانقسام الذى ضرب النظام السياسى الإيرانى واضطر المرشد الأعلى إلى الإقرار به أخيرا خلال كلمة وجهها عبر التليفزيون الإيرانى

الرسمي فى الخامس من يوليو الجارى. كان خامنىء يوجه خطابه إلى من يتهمهم بالتدخل فى الشأن الإيرانى، وقال: (حتى فى حال وجود اختلاف فى وجهات النظر فى داخل المؤسسة الحاكمة، مازال لدى الأطراف الإيرانية فرصة للاتحاد ضد التدخل الأجنبى والرد بقبضة واحدة).

وربما يجوز ربط حديثه الإيجابى عن الإصلاحيين فى تلك الكلمة بحرصه على ترميم الشرخ الذى حدث فى المؤسسة الدينية، إذ دعا إلى (عدم التعامل مع الأصدقاء كما لو أنهم أعداء بسبب ارتكابهم بعض الأخطاء).

والأكيد أن الانقسام الذى حدث فى النظام الإيرانى فى مجمله لابد أن يثير قلق خامنئى. ولكن الأرجح أن الأكثر إقلاقا فيه هو هذا الشرخ فى المؤسسة الدينية باعتبارها المصدر الأول لشرعية النظام الإيرانى وسنده الأساسى فى الشارع بسبب تأثيرها الواسع على الجمهور. فمعظم الإيرانيين يقلد كل منهم أحد مراجع التقليد الكبار المؤثرين فى العقل والوجدان.

ولذلك فأكثر ما ينبغى أن يزعج قيادة النظام الإيرانى ويمثل خطرا عليه أن يستمر الشرخ الذى حدث فى المؤسسة الدينية، حتى إذا لم يكن المعترضون على نتائج الانتخابات والذين لم يرتاحوا لها أغلبية. وليس من الحكمة، والحال هكذا، ترك الشرخ يزداد ويصبح مصدر تهديد حتى إذا لم يكن واردا أن تتحول المؤسسة الدينية ضد النظام بخلاف ما حدث قبل ثورة ١٩٧٩ حين وقف علماء الدين فى قمم وقفتهم المشهودة احتجاجا على تعرض خمينى إلى تجريح شديد فى صحيفة "اطلاعات" المسائية فى يناير ١٩٧٨، أى قبل عام واحد على مغادرة الشاه طهران إلى المنفى ثم عودة خمينى واستيلاء أنصاره على السلطة.

كان تحرك المؤسسة الدينية حينئذ اعتراضا على تجريح خمينى واتهامه بأنه مرتزق وعميل للإنجليز نقطة تحول تاريخية ليس متوقعا أن يحدث مثلها تحت أى ظرف. ولكن هذا ليس هو الخطر الوحيد الذى يمكن أن يواجه النظام الإيرانى. فلا يقل أهمية عنه أن يؤدى الشرخ فى المؤسسة الدينية، إذا استمر وازداد، إلى إضعاف هذه المؤسسة خصوصا بعد أن أصبح الخلاف فى داخلها متعلقا فى أحد جوانبه بالموقف تجاه المرشد الأعلى الحالى شخصيا. وبالرغم من أن خامنئى خرج منتصرا من أزمة نتائج

الانتخابات الرئاسية، فقد دفع ثمنا باهظا لأنه لم يعد مرشدا للجميع وإنما بات أقرب إلى زعيم تيار.

والسؤال المحورى، هنا، هو عما إذا كان الشرخ الذى أصاب المؤسسة الدينية مؤثرا إلى الحد الذى يؤدى إلى تهميشها لمصلحة المؤسسة العسكرية- الأمنية بعد أن برز دورها قويا ومهيمنا فى الأزمة التى لم تنته فصولا. وتتوقف الإجابة، فى أحد جوانبها، على مدى احتفاظ المؤسسة العسكرية الأمنية بوحدتها وعدم تعرضها إلى شرخ غير مرئى. فبخلاف الوضع فى المؤسسة الدينية، تحول تقاليد العمل فى المؤسسة العسكرية الأمنية دون معرفة ما يحدث فى داخل مكوناتها وخصوصا حين يتعلق الأمر بخلاف ما. ولذلك يصعب التأكد مما ذهب إليه بعض المراقبين بشأن حدوث خلاف فى داخل جهاز الحرس الثورى (باسدران) الذى يعتبر القوة الضاربة فى المؤسسة العسكرية الأمنية على الصعيد الداخلى، إلى جانب الشرطة وقوات التعبئة (الباسيج). وظل الحديث عن اعتقال بعض عناصر الحرس الثورى أقرب إلى إشاعات غير قابلة للإثبات أو النفى.

فليس سهلا التأكد من ذلك، مثلما يصعب الجزم بعدم حدوث أى خلاف اعتمادا على مؤشر وحيد هو أن أحدا من المؤسسة العسكرية الأمنية لم يعترض علنا على نتائج الانتخابات أو أعمال القمع التى تعرض لها المحتجون على هذه النتائج.

ولذلك، وبمنأى من احتمال حدوث خلاف فى المؤسسة العسكرية الأمنية من عدمه، ربما يمكن تصور ثلاثة سيناريوات لمستقبل المؤسسة الدينية. أولها إصلاح الشرخ الذى حدث فيها. ويتوقف هذا السيناريو على مدى قدرة المرشد الأعلى الحالى على احتواء الأزمة، ومدى استعداده بالتالى لإلزام الرئيس نجاد بمد جسور مع خصومه الإصلاحيين واتخاذ إجراءات انفتاحية تحقق شيئا مما دعا إليه موسوى وكروبى خلال الحملة الانتخابية، وربما دمج عدد من أنصارهما فى الحكومة، على نحو يرضى معظم علماء الدين المتعاطفين معهما أو الذين أزعجتهم الطريقة التى أديرت بها الانتخابات والإصرار على تثبيت فوز نجاد.

وثانيها أن يبقى الشرخ الذى أصاب المؤسسة الدينية ولكن دون أن يتوسع، بحيث تبقى قادرة على بناء توافق لا بديل عنه، لاستمرار دورها إذا غاب السيد على خامنئى قبل حلول موعد الانتخابات الرئاسية القادمة أو اضطر إلى التقاعد لظروف صحية تتعلق بمرضه الذى لا تتوفر معلومات كافية عن المستوى الذى بلغه.

أما السيناريو الثالث فهو أن يزداد الشرخ الذى أصاب المؤسسة الدينية على نحو يجعلها عاجزة عن التوافق على القضايا الكبرى، الأمر الذى يفتح الباب أمام مزيد من التوسع فى نفوذ المؤسسة العسكرية الأمنية.

وينطوى هذا السيناريو على خطر يهدد النظام السياسى الإيرانى برمته، وليس فقط دور المؤسسة الدينية، وقد يؤدى إلى تآكل تدريجى فى شرعيته وانكشافه أمام أعداد متزايدة من الإيرانيين الذين سيستعيد بعضهم فى هذه الحال صورة النظام الشاهنشاهى حين بات عاريا إلا من مساندة حرسه الإمبراطورى، وجهاز شرطته السياسية "السافاك"، وقواته المسلحة.

وقد يتذكر بعضهم قول مهدى بازركان أول رئيس حكومة فى عهد الثورة حين اضطر إلى الاستقالة أن خمينى ما هو إلا (الشاه معمما). ولم يصدقه فى ذلك الوقت إلا الليبراليون واليساريون، الذين أُنهيت مهمتهم عقبَ نجاح الثورة وإمساك آيات الله وغيرهم من رجال المؤسسة الدينية بالسلطة التى يُثار السؤال الآن عن موقعهم فيها خلال السنوات المقبلة.

خامسا: التغيير بين الإصلاح والثورة

(ستظل هذه الأحداث فى ذاكرة الشعب .. وفى يوم ما ستحدث ثورة). هكذا قال الشاب أحمد الذى يدرس إدارة الأعمال وفق ما نقله الصحفى بروزو دارنماهى فى "فيتشر" قصير ولكنه عميق عن الوضع فى إيران. وأهم ما فى كلام هذا الشاب هو أنه أجاب دون أن يقصد عن السؤال الذى شغل الكثير من المراقبين، وهو: هل ما حدث فى إيران ثورة أم حركة احتجاج؟ فمؤدى كلامه هو أن الثورة لم تحدث بعد. وهذا صحيح فعلا. أما إنها ستحدث ذات يوم، فهذا مما لا يمكن الجزم به مادام الحديث عنها فى زمن غير معلوم فى المستقبل.

ولكن ربما يمكن القول إن مقومات الثورة لا تتوافر، لأن الانقسام يبدو أفقيا فى داخل المجتمع، كما فى النظام السياسى. فقد أظهرت الحملة الانتخابية التى سبقت يوم الاقتراع، وكذلك الاحتجاجات التى أعقبته، أن الصراع هو بين كتلتين مجتمعيتين يدعم كلا منهما فريق فى النظام السياسى القائم، وليس بين كتلة مجتمعية عريضة ونظام لا يستند إلا على أجهزته العسكرية والأمنية. ولذلك لم تكن الاحتجاجات التى اندلعت تعبيرا عن حالة ثورية لا

وجود لها حتى الآن فى إيران، بخلاف ما كان عليه الوضع قبيل ثورة ١٩٧٩ ففى ذلك الوقت، كان الغضب على نظام الشاه يتراكم على نحو وضع كتلة مجتمعية واسعة فى مواجهته. ولا يعنى ذلك أن تلك الكتلة شملت المجتمع كله. ولكن المهم هو أنه لم تكن هناك كتلة مجتمعية مضادة لها ومساندة للنظام. ففى الحالة الثورية، تتشكل كتلة واسعة أو على الأقل صلبة ومتماسكة ويقف باقى المجتمع منتظرا نتائج الصراع.

وغياب مثل هذه الحالة هو الذى يحول دون نشوب ثورة، وليس نوع الزعامة التى تقود الاحتجاجات أو موقعها السياسى. فليس شرطا أن تكون قيادة الثورة، إذا توافرت مقوماتها، من خارج النظام القائم برمته. ولذلك فمن الخطأ تفسير عدم حدوث ثورة اعتمادا على أن المرشح الإصلاحى مير حسين موسوى الذى قاد الاحتجاج على نتائج الانتخابات هو من رجال النظام الإيرانى، وكذلك المرشح الآخر مهدى كروبى ومن ساندوهما وعلى رأسهم الرئيس السابق محمد خاتمى.

فكم من ثورات قادها رجال كانوا من أعمدة النظام الذى نشبت الثورة ضده. وقد حدث ذلك فى بعض الثورات الملونة فى السنوات الأخيرة، خصوصا فى جورجيا التى قال المرشد الأعلى السيد على خامنئى إن إيران ليست مثلها. فكان ساكاشفيلى أبرز قادة الثورة الوردية، ورئيس جورجيا بعد نجاح هذه الثورة فى نهاية العام ٢٠٠٣، وزيرا فى نظام الرئيس شيفارنادزا الذى أُطيح به.

ولكن الفرق هو أن مقومات الثورة، التى كانت موجودة فى جورجيا وغيرها، لا تتوافر الآن فى إيران. كما أن المعطيات القائمة لا تدفع إلى ترجيح إمكان توافرها خلال سنوات قليلة. ولذلك يصعب تصور أن تكون حركة الاحتجاج الإيرانية الأخيرة من نوع انتفاضات "التضامن" البولندية التى اندلعت فى بداية ثمانينيات القرن الماضى ومهدت لإسقاط النظام فى نهاية العقد نفسه.

فليست هذه هى الحركة الاحتجاجية الأولى فى إيران. ولكن الانقسام المجتمعى يضع سقفا منخفضا لقدرة القوى الراغبة فى التغيير على خلق حالة ثورية. كما أن المقارنة مع بولندا غير جائزة أصلا لأن نظامها الماركسى السابق فقد قاعدته الاجتماعية مبكرا، وبات معتمدا ليس فقط على أجهزته القمعية ولكن أيضا على "دولة أم" كانت هيمنتها المباشرة أحد مصادر الغضب الذى تراكم وأسهم فى خلق حالة الثورة ضد نظام بدا لقسم واسع فى المجتمع نسيجا غريبا عليه.

ولكن عدم وجود حالة ثورية فى إيران لا يقلل أبدا أهمية حركة الاحتجاج التى أحدثت هزة لا يستهان بها فى بناء النظام السياسى. ولذلك فإذا صح القول إن هذه الحركة ليست ثورة تؤذن بقرب انهيار النظام، فصحيح كذلك أنها ليست مجرد فورة لا تترك أثرا أو تنتهى وكأنها لم تكن.

وبالرغم من أنها تنطوى على خصوصية لا تخلو من فرادة بدرجة أو بأخرى، فقد تجوز مقارنتها بانتفاضة "تيانانمن" الصينية فى العام ١٩٨٩ بدرجة ما إذا كان ضروريا البحث عن حالة قريبة منها. فلا يمكن عزل التغير الذى حدث فى النظام السياسى الصينى وحزبه الشيوعى الأوحد عن آثار تلك الانتفاضة التى كانت أضعف وأضيق نطاقا من حركة الاحتجاج الإيرانية الأخيرة. فقد أصبح النظام الصينى أكثر انفتاحا وأقل ثورية وأوفر استعدادا للسماح بحرية أكبر نسبيا ليس فقط فى التعبير، ولكن أيضا فى التنظيم بل التظاهر فى بعض الأحيان.

والأرجح أن حركة الاحتجاج الإيرانية الأخيرة سيكون لها أثر أكبر لأنها هزت النظام السياسى وأظهرت خللا فى بنائه عندما دفعت المرشد الأعلى إلى الانحياز بشكل كامل إلى فريق ضد آخر، على نحو أعاد الجدل حول مدى سلامة وضع مصير الأمة بين يدى فقيه واحد يتمتع بولاية مطلقة.

ولذلك ربما يكون أهم ما أحدثته الحركة الاحتجاجية أنها حركت المياه التى كانت قد ركدت لفترة طويلة فى قم، وأعادت الجدل حول نظرية ولاية الفقيه التى يختلف غير قليل من رجال الدين الإيرانيين، والشيعة عموما، على حدودها.

وليس مستبعدا أن يؤدى ذلك ليس فقط إلى تدعيم موقف الإصلاحيين، ولكن أيضا إلى نقلة مهمة فى الموقف الإصلاحى باتجاه السعى إلى إصلاح النظام السياسى فى مجمله، وعدم الاقتصار على التطلع إلى إصلاح بعض سياسات الحكومة.

وإذا حدث ذلك، فسيؤدى إلى تغيير كبير ولكن من داخل النظام السياسى القائم ووفق قواعده وفى إطار تفاعلاته، وليس من خارجه. فالتغيير فى إيران لن يحدث، على الأرجح، إلا من داخل النظام السياسى القائم. وهذا تغيير إصلاحى، وليس ثوريا، حتى إذا اعتمد على حركة فى الشارع من وقت إلى آخر.

فليست الحركة الاحتجاجية الأخيرة من نوع ثورة ١٩٧٩ حتى إذا تشابها فى بعض طقوسهما، وخصوصا صعود المحتجين إلى أسطح المنازل ليلا للتكبير والهتاف حيث تمزق

صيحات "الله أكبر" هدوء الليل. ومما جمع بينهما أيضا أن شبكة "الانترنت" ورسائل الهاتف النقّال بدت فى ٢٠٠٩ كما لو أنها المعادل لدور أشرطة الكاسيت فى ١٩٧٩.

ومع ذلك، تظل المسافة بين حركة ٢٠٠٩ وثورة ١٩٧٩ أبعد كثيرا من الفرق الزمنى الذى يفصلهما. إنها المسافة الواسعة بين ثورة ضد نظام أسقطته وغيرت إيران جذريا وفى العمق، وحركة تحتج على نظام سعيا إلى إجراء تغيير فيه، وليس تغييره أو استبداله. ولكن هذا التغيير فى النظام، أى إصلاحه، قد يخلق حين يحدث أثرا لا يقل فى أهميته، ولكنه يقل يقينا فى حجمه، عن ذلك الذى ترتب على ثورة ١٩٧٩، فإذا كانت هذه الثورة قد أنتجت نظام ولاية الفقيه المطلقة، فليس بعيدا أن تخلق حركة ٢٠٠٩ تفاعلات تقود تدريجيا إلى تقييد هذه الولاية بالمعنى الذى يؤمن به كثير من أركان حوزة قم وكبار فقهائها، أو توسيع نطاقها وعدم حصرها فى مرشد أعلى واحد والعودة إلى فكرة هيئة الفقهاء التى طُرحت فى مناسبات عدة.

وربما تكون أزمة انتخابات ٢٠٠٩ بداية تراكم فى هذا الاتجاه على نحو يجعل إيران مهيأة لتغيير فى حدود ولاية الفقيه أو فى كيفية ممارستها عند شغور موقع المرشد الأعلى الحالى، بالرغم من أن الظرف الموضوعى لا يسمح بتصاعد الحركة الاحتجاجية فى الشارع. أما الفضاء "الانترنتى" المفتوح فهو لا يكفى لإحداث أثر كبير إلا إذا أصبح أداة من أدوات حركة إصلاحية كبيرة أو قابلة لأن تكبر، ولم يبق مجرد وسيلة للتعبير عن الاحتجاج وكشف الملاحقات التى يتعرض لها الإصلاحيون.

ولذلك يجوز القول إن تأثير الأزمة التى ارتبطت بالانتخابات الرئاسية على مستقبل إيران يتوقف على إمكان بناء جبهة إصلاحية كبيرة تضم الأحزاب والجمعيات والحركات والشخصيات التى تتطلع إلى نظام سياسى أكثر انفتاحا وإلى سياسة خارجية أكثر عقلانية.

وبالرغم من أن المعرفة الدقيقة بحال المجتمع الإيرانى اليوم ليست يسيرة فى ظل نظام مغلق لا يميز بين العمل الإعلامى والجاسوسية، فثمة ما يفيد أن مثل هذه الجبهة يمكن أن تتمتع بتأييد قاعدة عريضة تعد بالملايين، سواء ضمت كل من اقترعوا للمرشح الإصلاحى حسين موسوى أو جزءا كبيرا منهم.

وبعد ثلاثين عاما على قيام ثورة الخمينى، أصبح المجتمع أكثر شبابا من حيث تركيبه العمرى. كما صار قسم يُعتد به فى هذا المجتمع أكثر ميلا إلى الانفتاح، وأشد

ضيقا بالقيود الاجتماعية والثقافية وبالقوالب التى يوضع فيها الناس فى حياتهم الخاصة وليس فقط على المستوى العام.

ولا يعنى ذلك أن هذا القسم الآخذ فى الازدياد أصبح أقل تدينا، بخلاف ما يذهب إليه بعض الأكاديميين والإعلاميين الغربيين. فالأكيد أن البعض صار أقل تدينا من باب التمرد على الجبر والإكراه، مثلما حدث فى تركيا على نطاق أوسع ولكن فى اتجاه معاكس إذ أدى الإفراط فى علمنة المجتمع وليس فقط النظام السياسى إلى رد فعل ذى طابع دينى.

غير أنه يصعب القول إن كل الإيرانيين الذين يريدون الإصلاح، واقترعوا للمرشحين موسوى ومهدى كروبى، غير متدينين. وربما يكون الأقرب إلى الصواب القول إن أغلبهم متدينون، ولكنهم يرفضون القهر باسم الدين ويعترضون على المركزية المفرطة للسلطة الدينية على نحو قد لا ينسجم فى كل الأحوال مع التعددية التى يقوم عليها مذهبهم فيما يتعلق بتقليد المراجع والاجتهاد.

وبالرغم من صعوبة قياس التغير الذى يحدث فى المجتمع فى هذا الاتجاه بشكل منهجى منظَّم، يصبح السبيل الوحيد إلى معرفته هو الاستطلاعات غير الرسمية التى تجريها بعض مراكز الأبحاث الأمريكية والأوروبية عبر "الانترنت"، أو التى يخاطر بعض المراسلين الإعلاميين بإجرائها بشكل غير مباشر فى سياق عملهم الأساسى.

وهى كلها تعتمد على عينات عشوائية لا تعطى نتائج موثوقا فيها، وإنما تقدم مؤشرات تفيد أن هناك ازديادا فى نسبة الإيرانيين الذين يتطلعون إلى انفتاح ثقافى واجتماعى. ففى قضية المرأة، على سبيل المثال، تزداد بشكل مطرد نسبة من يريدون تغيير القوانين والإجراءات التى تسلبها حريتها الشخصية وتحرمها من أبسط حقوقها الاجتماعية وتجعلها مواطنة من الدرجة الثانية فى مسائل مثل الزواج والطلاق وحضانة الأطفال وغيرها. أما الراغبون فى إلغاء الجهاز "المرعب" الذى يُطلق عليه شرطة الإرشاد فهم قد لا يقتصرون على أنصار الإصلاح، لأن انتهاكات هذا الجهاز تطول الجميع ولا تميز بين إصلاحيين ومحافظين، أو بين محبى الحداثة والمتمسكين بالتقاليد.

ولذلك ربما يكون الظرف الموضوعى المتعلق بحال المجتمع الإيرانى مهيأ إلى حد كبير، لبناء جبهة إصلاحية تحظى بدرجات متفاوتة من المساندة والتعاطف من جانب قسم واسع فى هذا المجتمع. وبالرغم من أن هذا القسم ليس أغلبية فى المجتمع

الإيرانى حتى الآن، فهو يتميز بأن بعض شرائحه أكثر حركية (ديناميكية) وأوفر قدرة على التعبير عن نفسه وآماله ونظرته إلى المستقبل.

ولكن الظرف الموضوعى لا يكفى حين لا يكون العامل الذاتى جاهزا بسبب تشتت الإصلاحيين بين عدد كبير من الاتجاهات السياسية والفكرية، وتبعثرهم التنظيمى فى أحزاب وجمعيات وحركات ومجموعات مختلفة. وإذا كانت أزمة الانتخابات الرئاسية قد قرّبت بينهم، فليس ثمة ما يضمن استمرار التقارب الذى حدث بشكل تلقائى ردا على الطريقة التى أديرت بها هذه الانتخابات. ولذلك فهو نوع من رد الفعل، وليس فعلا مؤسسا على رؤية واضحة مشتركة لا يمكن تحقيقها إلا عبر حوار يهدف إلى بناء جهة تضم التنظيمات والشخصيات الإصلاحية المختلفة على أساس برنامج حد أدنى.

فلا يخفى أن الإصلاحيين فى إيران ينتمون إلى اتجاهات مختلفة، وبعضها متناقض. فإذا وضعناهم على متصل Continum، فسيكون الليبراليون الأقرب إلى العلمانية فى أحد طرفيه والإصلاحيون الوسطيون المؤمنون بولاية فقيه واحد فى طرفه الآخر. وبين هذين الطرفين اتجاهات شتى تضم ضمن ما تضمه ليبراليين متدينين ودينيين لا يؤمنون بولاية الفقيه وآخرين مع ولاية فقيه ملزم بالتشاور مع مؤسسات الدولة قبل اتخاذ القرارات الكبرى. كما تشمل من يؤمنون بولاية مجمع فقهاء، وليس فقيها وحيدا.

ومن الطبيعى أن تهبط هذه الخلافات تحت السطح حين تنشب أزمة هيكلية من نوع أزمة الانتخابات الرئاسية. ولكنها لن تلبث أن تظهر مجددا كلما توارت المظاهر المباشرة لهذه الأزمة. ولذلك فإذا أراد الإصلاحيون أن يواصلوا المعركة التى فتحتها أزمة، هى بطابعها ممتدة، وأن يديروها على نحو يعزز مركزهم تدريجيا إلى أن يحل موعد الانتخابات القادمة البرلمانية ثم الرئاسية، فعليهم التحرك باتجاه التوافق على برنامج حد أدنى يجمع علمانيين ورجال دين أسسوا الجمهورية الإسلامية وكانوا ذات يوم "خُمينيين" حتى النخاع مثل الرئيس الأسبق هاشمى رفسنجانى وآخرين لا يستطيع العمل الإصلاحى الاستغناء عنهم فى المرحلة المقبلة، إذا أريد له أن يكون مؤثرا فى صنع إيران المستقبل.

وبناء جبهة، أو أى إطار جامع، على أساس برنامج حد أدنى هو السبيل الوحيد إلى جمع الإصلاحيين بأطيافهم المختلفة، والمتناقض بعضها، فى عمل مشترك يتجاوز

الخلافات بينهم ويعطيهم ميزة نسبية كبرى على خصومهم الذين يبدو التوفيق بينهم أكثر صعوبة لأسباب أهمها أن امتلاكهم السلطة الدينية والزمنية فى مختلف تفاصيلها من المرشد الأعلى إلى رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية ومرورا بالسلطة القضائية وأغلبية البرلمان (مجلس الشورى)، يجعلهم فى وضع أقوى. وإذا استعرنا قاموس مصطلحاتهم، ربما يجوز اعتبارهم فى حال استكبار، من زاوية أنهم غير مستعدين للإنصات إلى أصوات عاقلة من داخلهم تحذر من أن استمرار الوضع الراهن قد يؤدى إلى انهيار النظام السياسى. وليس المرشح المحافظ والقائد السابق لجهاز الحرس الثورى محسن رضائى هو وحده الذى نبَّه إلى أن عدم احترام الناس وحقوقهم يحمل فى طياته خطر الانهيار من الداخل. كما أنه ليس أعضاء البرلمان من التيار المحافظ الذين امتنعوا عن دعم أحمدى نجاد هم وحدهم الذين يختلفون معه فى هذا التيار المتنوع الاتجاهات بدوره.

ولا يخلو هذا التنوع من تناقضات سيغذيها ازدياد نفوذ الحرس الثورى، والمؤسسة العسكرية الأمنية عموما، على حساب رجال الدين فى جمهورية إسلامية يعتبر هؤلاء أحد مصادر شرعيتها. وربما تظهر تناقضات أخرى فى الفترة المقبلة.

غير أنه لن يكون فى إمكان الإصلاحيين استثمار هذه التناقضات فى صفوف خصومهم، سعيا إلى إرساء معادلة جديدة للسلطة، إلا إذا نجحوا فى تحقيق توافق عام بينهم يسمح ببناء جبهة إصلاحية: جبهة إيران المستقبل.

منافذ بيع مكتبة الأسرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكتبة المعرض الدائم

١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق

مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب

القاهرة - ت : ٢٥٧٧٥٣٦٧

مكتبة ساقية

عبد المنعم الصاوى

الزمالك - نهاية ش ٢٦ يوليو

من أبو الفدا - القاهرة

مكتبة مركز الكتاب الدولى

٣٠ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٧٥٤٨

مكتبة المبتديان

١٣ش المبتديان - السيدة زينب

أمام دار الهلال - القاهرة

مكتبة ٢٦ يوليو

١٩ ش ٢٦ يوليو - القاهرة

ت : ٢٥٧٨٨٤٣١

مكتبة ١٥ مايو

مدينة ١٥ مايو - حلوان خلف مبنى الجهاز

ت : ٢٥٥٠٦٨٨٨

مكتبة شريف

٣٦ ش شريف - القاهرة

ت : ٢٣٩٣٩٦١٢

مكتبة الجيزة

١ ش مراد - ميدان الجيزة - الجيزة

ت : ٣٥٧٢١٣١١

مكتبة عرابى

٥ ميدان عرابى - التوفيقية - القاهرة

ت : ٢٥٧٤٠٠٧٥

مكتبة جامعة القاهرة

بجوار كلية الإعلام - بالحرم الجامعى - الجيزة

مكتبة الحسين

مدخل ٢ الباب الأخضر - الحسين - القاهرة

ت : ٢٥٩١٣٤٤٧

مكتبة رادوبيس

ش الهرم - محطة المساحة - الجيزة

مبنى سينما رادوبيس

مكتبة أكاديمية الفنون

ش جمال الدين الأفغانى من شارع
محطة المساحة - الهرم
مبنى أكاديمية الفنون - الجيزة
ت : ٣٥٨٥٠٢٩١

مكتبة الإسكندرية

٤٩ ش سعد زغلول - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٦٢٩٢٥

مكتبة الإسماعيلية

التمليك - المرحلة الخامسة - عمارة ٦
مدخل (أ) - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٢١٤٠٧٨

مكتبة جامعة قناة السويس

مبنى الملحق الإدارى - بكلية الزراعة -
الجامعة الجديدة - الإسماعيلية
ت : ٠٦٤/٣٣٨٢٠٧٨

مكتبة بورفؤاد

بجوار مدخل الجامعة
ناصية ش ١١، ١٤ - بورسعيد

مكتبة أسوان

السوق السياحى - أسوان
ت : ٠٩٧/٢٣٠٢٩٣٠

مكتبة أسيوط

٦٠ ش الجمهورية - أسيوط
ت : ٠٨٨/٢٣٢٢٠٣٢

مكتبة المنيا

١٦ ش بن خصيب - المنيا
ت : ٠٨٦/٢٣٦٤٤٥٤

مكتبة المنيا (فرع الجامعة)

مبنى كلية الآداب -جامعة المنيا - المنيا

مكتبة طنطا

ميدان الساعة - عمارة سينما أمير - طنطا
ت : ٠٤٠/٣٣٣٢٥٩٤

مكتبة المحلة الكبرى

ميدان محطة السكة الحديد
عمارة الضرائب سابقًا

مكتبة دمنهور

ش عبدالسلام الشاذلى - دمنهور

مكتبة المنصورة

٥ ش الثورة - المنصورة
ت : ٠٥٠/٢٢٤٦٧١٩

مكتبة منوف

مبنى كلية الهندسة الإلكترونية
جامعة منوف

مكتبـــات ووكـــلاء

البيع بالدول العربية

لبنان

١ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
شارع صيدنايا المصيطبة - بناية الدوحة- بيروت - هاتف: ٩٦١/١/٧٠٢١٣٣
ص. ب : ٩١١٣ - ١١ بيروت - لبنان

٢ - مكتبة الهيئة المصرية العامة للكتاب
بيروت - الفرع الجديد - شارع الصيدانى - الحمراء - رأس بيروت -بناية سنتر ماريا.
ص. ب : ١١٣/٥٧٥٢
فاكس: ٠٠٩٦١/١/٦٥٩١٥٠

سوريا

دار المدى للثقافة والنشر والتوزيع -
سوريا - دمشق - شارع كرجيه حداد - المتفرع من شارع ٢٩ أيار - ص. ب: ٧٣٦٦ - الجمهورية العربية السورية

تونس

دار المعارف

طريق تونس كلم 131 المنطقة الصناعية بأكودة
ص. ب: 215 - 4000 سوسة - تونس .

المملكة العربية السعودية

١ - مؤسسة العبيكان - الرياض - تقاطع طريق الملك فهد مع طريق العروبة (ص. ب: ٦٢٨٠٧) رمز ١١٥٩٥ - هاتف : ٤٦٥٤٤٢٤ - ٤١٦٠٠١٨

٢ - شركة كنوز المعرفة للمطبوعات والأدوات الكتابية - جدة - الشرفية - شارع الستين - ص. ب: ٣٠٧٤٦ جدة : ٢١٤٨٧ - هاتف : المكتب: ٦٥٧٠٧٢٢ - ٦٥١٠٤٢١ - ٦٥١٤٢٢٢ - ٦٥٧٠٦٢٨.

٣ - مكتبة الرشد للنشر والتوزيع -
الرياض - المملكة العربية السعودية - ص. ب: ١٧٥٢٢ - الرياض: ١١٤٩٤ - هاتف : ٤٥٩٣٤٥١.

٤ - مؤسسة عبدالرحمن السديرى الخيرية -
الجوف - المملكة العربية السعودية - دار الجوف للعلوم ص. ب: ٤٥٨ الجوف - هاتف: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٣٩٦٠ فاكس: ٠٠٩٦٦٤٦٢٤٧٨٠

الأردن - عمان

١ - دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف : ٤٦١٨١٩٠ - ٤٦١٨١٩١
فاكس: ٠٠٩٦٢٦٤٦١٠٠٦٥

٢ - دار اليازورى العلمية للنشر والتوزيع
عمان - وسط البلد - شارع الملك حسين
هاتف : ٩٦٢٤٦٢٦٦٢٦ +
تلى فاكس : ٩٦٢٦٤٦١٤١٨٥ +
ص. ب: ٥٢٠٦٤٦ - عمان: ١١١٥٢ الأردن.

الجزائر

١ - دار كتاب الغد للنشر والطباعة والتوزيع
حى 72 مسكن م. ب. أ. ع. عمارة هـ محل ٠٢ - جيجل - هاتف : 034477122 - فاكس : 034495697
موبايل : 0661448800

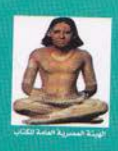
طبعة خاصة من
مركز الأهرام للترجمة والنشر
لمكتبة الأسرة ٢٠١٠
طبعت بمطابع الأهرام التجارية - قليوب



تذكرت بمناسبة مرور عشرين عامًا على بدء مشروع القراءة للجميع عام ١٩٩٠، حكاية تقول إن الفيلسوف اليوناني "أرسطو" كان معلمًا للإسكندر المقدونى، وإنه استطاع أن يشحن وجدان الإسكندر، ويشحذ رغبته ولعًا بكل أشكال التعليم والقراءة، حتى إن الإسكندر لم يكن يظهر إلا وفي يده كتاب، لكن حدث خلال إحدى رحلاته إلى آسيا أن عانى قلة الكتب، فإذ به يأمر أحد قادة جيوشه أن يحضر له بعض ما يقرؤه وكأن هذه الحكاية قد جاء تذكرها بمثابة حساب للنفس عما أنجزناه حتى لا يُعانى أحد قلة الكتب وجودًا وثمنًا، فتجلت مكتبة الأسرة، التى بدأت عام ١٩٩٤، هى المصالحة الواقعية التى تجاوزنا بها تلك المشكلة، تحقيقًا للإتاحة العامة للكتاب، وذلك بالربط بين اتساع إصداراتها المتنوعة فى شتى مجالات المعرفة، والدعم المادى الذى تتمتع به أسعار تلك الإصدارات، فتجعلها فى متناول الجميع. وقد تلازم نشاط مكتبة الأسرة لسنوات عدة مع فعاليات مشروع القراءة للجميع، لكننا أخيرًا أكدنا ضرورة استمرار إصدارات مكتبة الأسرة طول العام، انطلاقًا من حكمة قديمة مازالت تعاصرنا، وهى أن من يستطيع القراءة، يستطيع رؤية ضعف ما يراه الآخرون.

سوزان مبارك





٣ جنيهات





٢٠١٠